قضايا اقتصادية مصرية معاصرة

دكتور
عبدالرحمن يسرى أحمد
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

الناشر
قسم الاقتصاد - كلية التجارة

١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين

إهـــــداء

إلى زوجتـــى وابنـــى وابنتى
وإلى أبناء وبنات مصر جميعاً

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ..

أتقدم بهذا المؤلف المتواضع الذى بذلت فيه جهداً ، ومازلت أشعر أن به نقصاً وان من الضرورى أن أبذل فيه المزيد حتى أتمه على أكمل وجه ممكن بمشيئة الله ، أتقدم به إلى أبناء مصر الأعزاء فى السنة النهائية بكلية التجارة ، جامعة الاسكندرية أو فى غيرها من الجامعات أو فى أى موقع من مواقع العلم أو العمل كانوا .

ولابد أن أعترف أننى فى خلال كتابتى اجتهدت كثيراً حتى أجمع بعض البيانات الدقيقة عن اقتصاد مصر الغالية .. وكان أشد مايؤلمنى أن أجد البيانات المنشورة فى المصادر المصرية غير منتظمة أو غير كاملة أو أنها متناقضة أحياناً .. ولقد اضطررت للاستعانة ببيانات ينشرها البنك الدولى حيث أن هذه بالرغم من أنها أصلاً من مصادرنا إلا أنه قد أحسن تبويبها والتدقيق فيها واستكمالها فى سلاسل زمنية طويلة ..

وفى هذا المؤلف نجابه قضايا أمتنا المعاصرة .. ولم يكن ممكنا أن نبدأ من الثمانينات فى عرض هذه القضايا لأن الجذور الأساسية لمعظم القضايا أو المشاكل المصرية بدأت منذ الستينات أو حتى من قبل ذلك . ومع ذلك فلقد حاولت قدر الإمكان اختصار عرض الأصول أو الجذور السابقة بالرغم من ضرورتها القصوى لفهم الأحداث اللاحقة ..

وقد تناولت فى هذا المؤلف أولاً مشكلة التخلف الاقتصادى ومؤشراتها الأساسية فى مصر وذلك على أساس مقارن . وكما كنت أكرر دائماً لطلابى فإن أساس حل

أى مشكلة هو الاعتراف بها .. فإن لم نعترف بها فلا حل ولا علاج .. ويخطىء كثيراً فى حق مصر العزيزة من يظن أنه يكرمها بانكار مشاكلها التى أصبحنا جميعاً نشعر بها فى حياتنا اليومية داخلياً وتجاه العالم الخارجى .. ثم تناولت بعد ذلك مشاكل القطاعات الرئيسية الزراعة والصناعة ثم مشاكل التجارة والمعاملات مع العالم الخارجى ومشاكل المديونية الخارجية . وانتهيت بعد ذلك إلى ضرورة الإصلاح الإقتصادى وعرض برنامجه وبيان مدى كفايته .. ثم تعرضت للجانب المؤسسى والهيكلى فى الإصلاح الإقتصادى وهو الذى يخص عملية اصلاح القطاع العام وتحويله إلى الخاص وذلك فى الفصل الأخير ، وألحقت به دراسة سابقة لى عن دور كل من المشروع الخاص والمشروع العام فى النظام الاقتصادى الإسلامى لأن عملية التحول لاينبغى أن تتم على أسس براجماتية بحتة بل يجب أن تستند إلى أسس وقواعد مشتقة من قيم المجتمع المصرى وعقيدته .

ولقد اعتمدت فى أسلوبى ومنهجى على التبسيط قدر الإمكان حتى يستطيع القارىء أن يستوعب الكم الكبير من المعلومات الذى نعرضه عليه والذى يخرج من أبواب متعددة فى الاقتصاد .. وبالرغم من التبسيط كان لابد من تأسيس المعلومات المعروضة على القواعد النظرية الصحيحة والمناسبة لها . ومن ثم لابد للقارىء من ذخيرة أولية من العلوم الاقتصادية .

وفقنا الله جميعاً لما يحب ويرضى وحمى الله أرض مصر العزيزة وبارك فيها .

والحمد لله رب العالمين .

المؤلف
عبدالرحمن يسرى أحمد
دكتوراة الفلسفة فى الإقتصاد
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

الاسكندرية فى :
جمادى الآخرة ١٤١٥ هـ
نوفمبر ١٩٩٤ م

الفصل الأول
قضية التخلف الاقتصادى
(المؤشرات الأساسية)

ان التخلف الاقتصادى فى أى مجتمع لن يكون أمراً مطلقاً إلا عند المستويات الدنيا من الفقر المادى التى يتعذر فيها الحفاظ على الحد الأدنى للكفاف لغالبية أفراد المجتمع . أما فيما عدا ذلك فإن مسألة التخلف الاقتصادى هذه مسألة « نسبية » لايمكن قياسها أو الحكم عليها الا من خلال المقارنات التى تجرى بين المجتمع الذى يقال أنه يعانى منها وغيره من المجتمعات . ونفس الأمر يقال بالنسبة للتقدم الاقتصادى فلايمكن أن يزعم البعض من المجتمعات أنه أحرز تقدماً أو حقق تنمية اقتصادية دون أن يقدم برهانا على ذلك من خلال المقارنة مع ما أحرزه الآخرون فى نفس الميدان أو الميادين .

لذلك فإننا نلجأ بالضرورة إلى بعض المعايير أو المؤشرات لقياس التخلف أو التقدم طالما أننا نعيش فى اطار عالم تجمع أطرافه علاقات اقتصادية وغير اقتصادية متشابكة تمام التشابك ويعتمد كل جزء فيه على الأجزاء الأخرى اعتماداً متبادلاً لايمكن انكاره .

أولا : متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومى :

من الممكن اتخاذ متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومى بصفة أولية لتحديد الموقع الاقتصادى لمصر - أو لأى دولة أخرى - على الخريطة الدولية . وفى التقرير السنوى الذى يصدره البنك الدولى تصنف دول العالم إلى أربعة أقسام رئيسية تبعاً لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى GNP per capita :

١ - دول ذات دخل منخفض .

٢- دول ذات دخل متوسط منخفض .

٣ - دول ذات دخل متوسط مرتفع .

٤ - دول ذات دخل مرتفع .

وفى التقرير الصادر فى ١٩٩٢ نجد مصر فى فئة الدول ذات الدخل المنخفض وذلك بمتوسط ٦٠٠ دولار للفرد فى عام ١٩٩٠ . ولقد كانت مصر إلى عام ١٩٨٩ تصنف فى مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض (١) حيث كان متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى فى ذلك العام ٦٦٠ دولار . وللأسف فإن هذه الظاهرة التى تشير الى تردى الوضع الاقتصادى للفرد فى مصر لم تكن قاصرة على العامين ١٩٨٩ - ١٩٩٠ بل أنها بدأت منذ منتصف الثمانينات على وجه التقريب . وتكفى الإشارة إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى كان ٧٦٠ دولار فى ١٩٨٦ . ويعتبر الرقم المسجل للفرد فى مصر فى ١٩٩٠ أعلى من أى رقم آخر فى الدول ذات الدخل المنخفض . ويأتى فى أسفل قائمة هذه الدول موزمبيق بمتوسط ٨٠ دولار للفرد كما يأتى فى هذه القائمة دول مثل بنجالاديش ٢١٠ دولار للفرد والهند ٣٥٠ دولار للفرد والصين ٣٧٠ دولار للفرد وباكستان ٣٨٠ دولار للفرد وأندونيسيا ٥٧٠ دولار للفرد وذلك فى ١٩٩٠ .

وينبغى الإشارة إلى أن الأرقام الواردة فى الجداول الاحصائية للبنك الدولى فى تقريره السنوى عن التنمية قد أخذت بصفة رسمية من مصادر حكومات البلدان المختلفة ، وقد تم علاجها للتخلص من آثار التغيرات فى الأسعار ، بمعنى أنها تعبر عن قيم حقيقية . كما أنها حولت إلى دولارات أمريكية باستخدام متوسطات لأسعار الصرف التى تم التعامل بها فى كل دولة من دول العالم . وإذا كان هناك ملاحظات على متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى ومدى دقته كمؤشر أو معيار لقياس الحالة الاقتصادية للدولة ، فإن هذه الملاحظات تنطبق على أية دولة كما تنطبق على مصر . بعبارة أخرى فإنه لايجب أن يسوقنا الخيال أو الوهم إلى تصور امكانية تغير الوضع النسبى لمصر أو لأى دولة أخرى تغيراً كبيراً بسبب هذه الملاحظات .

(١) انظر تقرير البنك الدولى لعام ١٩٩١ - المؤشرات الأساسية

ويبين الجدول رقم (١ - ١) بعض أمثلة للدول ذات الدخل المتوسط المنخفض والدول ذات الدخل المتوسط المرتفع وتلك ذات الدخل المرتفع وسوف نجد فى أسفل قائمة الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض بوليفيا بمتوسط ٦٣٠ دولار للفرد وسوريا ١٠٠٠ دولار للفرد والأردن ١٢٤٠ دولار للفرد وتونس ١٤٤٠ دولار للفرد وتركيا ١٦٤٠ دولار للفرد وذلك فى ١٩٩٠ . وأعلى رقم مذكور فى قائمة الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض فى ١٩٩٠ هى ايران بمتوسط ٢٤٩٠ دولار للفرد .

أما الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع فنجد فى أسفل القائمة المكسيك بمتوسط دخل ٢٤٩٠ دولار للفرد وفى أعلى القائمة المملكة العربية السعودية بمتوسط دخل ٧٠٥٠ دولار للفرد وذلك فى ١٩٩٠ . ويلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الناتج فى البلد الأخير قد هبط من ١٤٢٠٠ دولار فى بداية الثمانينات إلى المتوسط المذكور (٧٠٥٠ دولار) .

وأخيرا تأتى مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع فنجد فى بدايتها أيرلنده بمتوسط ٩٥٥٠ دولار للفرد فى ١٩٩٠ ثم اسرائيل ١٠٩٢٠ دولار للفرد فى نفس العام ثم يرتفع تدريجيا إلى أن يبلغ ٢١٧٩٠ دولار للفرد فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ٢٥٤٣٠ دولار للفرد فى اليابان وتأتى سويسرا فى القمة برقم ٣٢٦٨٠ دولار للفرد وذلك فى ١٩٩٠ (انظر الجدول رقم (١-١) .

وحينما نقارن متوسطات الدخول فى البلدان ذات الدخل المنخفض وتلك المتوسطات السائدة فى البلدان ذات الدخل المرتفع سوف نتبين مدى اتساع الفجوة الرهيبة بين المجموعتين وكأنه الفرق بين الأرض والسماء . تأمل مثلاً فى ٨٠ دولار للفرد فى موزمبيق و ٣٢٦٨٠ دولار للفرد فى سويسرا . أو تأمل الفرق بين مصر واليابان حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد فى الأخيرة أكثر من اثنين وأربعين مرة (٤٢٫٣٨) متوسط نصيب الفرد فى مصر. ويلاحظ أن عدداً من الدول النامية قد تم ادخاله فى مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع ومثال ذلك اسرائيل وسنغافورة وهونج

كونج والامارات العربية والكويت . ويدل هذا على أنه بالرغم من أن هذه البلدان قد استطاعت النفاذ إلى مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع التى تضم أصلاً دولاً متقدمة اقتصادياً وذلك اعتماداً على معيار الدخل إلا أنها مازالت تحتفظ بسمات مماثلة للدول النامية إذا أخذنا فى الاعتبار معايير أخرى للتقدم الاقتصادى .

جدول (١ - ١)

متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى فى بعض الدول النامية فى ١٩٩٠

الدولـــة	عدد السكان بالمليون فى منتصف ١٩٩٠	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى	الفئـــة
موزامبيق	٧ر١٥	٨٠	دول ذات دخل منخفض
الهند	٥ر٨٤٩	٣٥٠	
الصين	٧ر١١٣٣	٣٧٠	
باكستان	٤ر١١٢	٣٨٠	
مصـر	١ر٥٢	٦٠٠	
بوليفيا	٢ر٧	٦٣٠	دول ذات دخل متوسط منخفض
سوريا	٤ر١٢	١٠٠٠	
تركيا	١ر٥٦	١٦٣٠	
شيلى	٢ر١٣	١٩٤٠	
ماليزيا	٩ر١٧	٢٣٢٠	
المكسيك	٢ر٨٦	٢٤٩٠	دول ذات دخل متوسط مرتفع
جنوب أفريقيا	٩ر٣٥	٢٥٣٠	
البرازيل	٤ر١٥٠	٢٦٨٠	
كوريا الجنوبية	٨ر٤٢	٥٤٠٠	
اليونان	١ر١٠	٥٩٩٠	
العربية السعودية	٩ر١٤	٧٠٥٠	
اسرائيل	٧ر٤	١٠٩٢٠	دول ذات دخل مرتفع
سنغافورة	٠ر٣	١١١٦٠	
هونج كونج	٨ر٥	١١٤٩٠	

ثانيا : معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى :

من جانب آخر فإن المؤشر الخاص بمتوسط نصيب الفرد من الناتج أو الدخل لابد أن يستكمل ببيانات عن معدلات نموه . ذلك لأن معدلات النمو السنوى المحققة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج بالنسبة لأية دولة نامية سوف تعكس مدى اتساع أو انكماش الفجوة الاقتصادية بينها وبين الدول الأخرى المتقدمة .

وتبعاً لبيانات البنك الدولى (فى تقريره السنوى الصادر فى ١٩٩٢) فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج فى مصر كان ينمو خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٩٠ بمعدل سنوى يصل إلى ٤٫١٪ والذى يعتبر فى الواقع مرتفعاً بالمقارنة بالمعدلات المحققة فى نفس الفترة الزمنية فى الدول ذات الدخل المنخفض فيما عدا الصين ٥٫٨٪ سنويا، وليسوتو ٤٫٩٪ ، وأندونيسيا ٤٫٥٪ . ولكن يلاحظ أن متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج فى مصر قد سجل هذا الرقم (٤٫١٪ سنويا) أساساً بسبب الفترة الممتدة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٢ . فمن المعروف أن معدل النمو فى نصيب الفرد من الناتج كان منعدماً أو شبه منعدم وسالب أحياناً فى الفترة التى امتدت مابين نكسة حرب ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ . أما فى الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢ فقد كانت معدلات المستوى المحققة على الوجه الآتى فى مصر :

جدول (١ - ٢)

مصر : معدل النمو السنوى فى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى

السنة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
معدل النمو السنوى ٪	-	١٤٫٣	١٢٫٥	١٣٫٩	-	٧٫٣	١٣٫٦	١٠	١٠

* تم حسابها على أساس الأرقام الواردة فى : World Tables 1993, A World Bank Book , p p . 232-233 .

أما فى الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٠ فقد تعرضت معدلات النمو للانخفاض وبشدة فى بعض السنوات على النحو الآتى :

جدول (١ - ٣)

مصر : معدل النمو السنوى فى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى

السنة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
معدل النمو السنوى ٪	٣	٣	٤٫٧	١٫٥	١٫٥	- ٤٫٣	- ٣	- ٦٫٣

* المصدر السابق

وهكذا فإن الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٠ كانت فترة انتكاسة اقتصادية ، وهذه المعدلات المنخفضة للنمو والتى أصبحت سالبة فى نهاية الثمانينات هى التى تفسر تردى متوسط نصيب الفرد من الدخل فى هذه الفترة كما سبق أن رأينا .

وبمقارنة مصر بدول نامية أخرى سواء فى فئة الدول ذات الدخل المنخفض أو المتوسط نجد أن متوسط معدل النمو السنوى الذى حققته مصر اجمالا فى الفترة ١٩٦٥ - ١٩٩٠ كان أفضل بكثير من عديد من هذه الدول . ففى نحو ٢٣ دولة نامية من الدول التى وردت بياناتها كان متوسط معدل النمو السنوى فى متوسط نصيب الفرد من الناتج « سالباً » خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٩٠ (١) . وفى ٤٣ دولة نامية أخرى (ذات دخل منخفض أو دخل متوسط أو دخل مرتفع)(٢) كان متوسط

(١) منها دولة الكويت حيث كان متوسط معدل النمو السنوى فى نصيب الفرد من الناتج - ٤٪ خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٩٠ (التقرير السنوى للتنمية - البنك الدولى ١٩٩٢) .

(٢) منها دولة الامارات العربية المتحدة وكان متوسط معدل النمو السنوى فى نصيب الفرد من الناتج ٢٫٤٪ خلال الفترة ٩٦٥ - ١٩٩٠ . ومنها اسرائيل ٢٫٦٪ خلال نفس الفترة (المصدر السابق ذكره) .

معدل النمو السنوى فى نصيب الفرد لايزيد عن ٣٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٩٠ . وهذه الأرقام المحققة لمعدلات النمو السنوى تدل دلالة أكيدة على المشاكل الجمة التى تعانى منها معظم الدول النامية والتى لاتعوق فقط تقدمها الاقتصادى بل التى تتسبب فى اتساع فجوة التخلف بينها وبين العالم المتقدم اقتصادياً .

وفى عدد قليل جداً من الدول النامية لايتجاوز ١٥ دولة نامية ، منها مصر ، وذلك من بين مجموع ٧٨ دولة نامية تتوافر عنها الاحصائيات تراوح معدل النمو السنوى المحقق فى نصيب الفرد من الناتج القومى بين أكثر من ٣٪ وأقل من ٨٫٥٪ خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٩٠ على النحو المبين في جدول (١-٤) .

ويلاحظ أن الدول النامية ذات الدخل الفردى الأكثر انخفاضاً تحتاج بالضرورة إلى معدل أكبر لنمو هذا الدخل حتى تتمكن من تضييق فجوة التخلف . لذلك فإنه كلما ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل ومعدل النمو السنوى المحقق معا كلما كان يعنى هذا وضعاً أفضل للدولة النامية . ولقد قفزت سنغافورة وهونج كونج إلى مصاف الدول ذات الدخل المرتفع (ومعظمها دول متقدمة اقتصاديا) بمعدلات نموها المرتفعة التى بلغت فى المتوسط ٦٫٢٪ و ٦٫٥٪ خلال خمسة وعشرين عاما (١٩٦٥ - ١٩٩٠) وكذلك فإن كوريا الجنوبة تسير سريعاً إلى نفس المكانة .

ويلاحظ أن موقف مصر الاقتصادى كان يمكن أن يكون أفضل بكثير مما هو عليه فى بداية التسعينات لولا أمرين أولهما انتكاسة ١٩٦٧ الحربية وماجرت إليه من ضرورة بذل الجهود المكثفة فى المجال الحربى استعداداً لمعركة فاصلة والتى لم تتم بنجاح إلا فى ١٩٧٣ . فكانت سبع سنين عجاف لم تعجز فيها مصر فقط من مواصلة جهودها الانمائية التى سبقت الانتكاسة بل انها أكلت بعض هذه الجهود وثمارها . أما الأمر الثانى فتمثل فى معدلات منخفضة للنمو فى النصف الأول من حقبة الثمانينات ثم معدلات سالبة للنمو فى متوسط نصيب الفرد فى نهاية الحقبة وذلك لأسباب كثيرة سنتعرض لها فيما بعد .

جدول (١-٤)

أعلى معدلات محققة للنمو السنوى فى متوسط نصيب الفرد من الناتج فى الدول النامية

متوسط الفترة ١٩٦٥ - ١٩٩٠

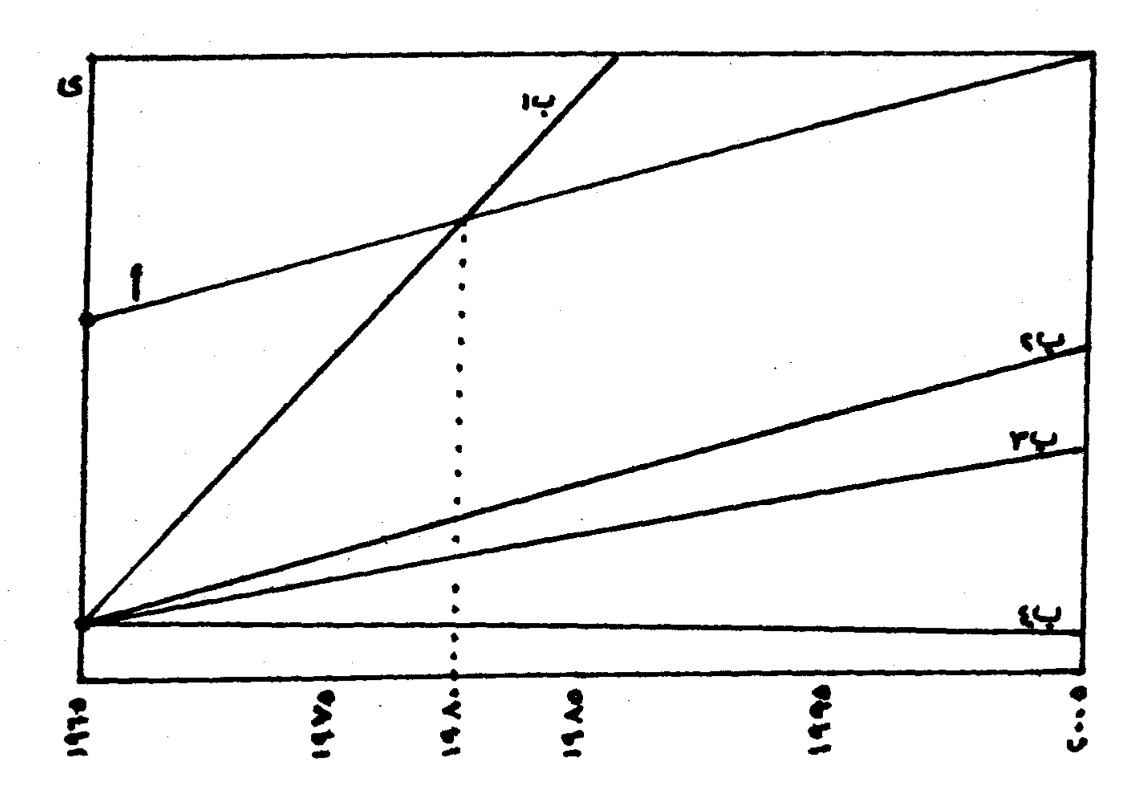
الفئة	الدولة	نصيب الفرد من الناتج القومى فى ١٩٩٠	متوسط معدل النمو السنوى ٪
(١) دول نامية ذات دخل منخفض للفرد	بوروندى	٢١٠	٣ر٤
	الصين	٣٧٠	٥ر٨
	ليسوتو	٥٣٠	٤ر٩
	أندونيسيا	٥٧٠	٤ر٥
←	مصر	٦٠٠	٤ر١ →
(٢) دول نامية ذات دخل متوسط منخفض للفرد	باراجواى	١١١٠	٤ر٦
	تايلاند	١٤٢٠	٤ر٤
	تونس	١٤٤٠	٣ر٢
	بوتسوانا	٢٠٤٠	٨ر٤
	ماليزيا	٢٣٢٠	٤ر٠
(٣) دول نامية ذات دخل متوسط مرتفع للفرد	البرازيل	٢٦٨٠	٣ر٣
	كوريا الجنوبية	٥٤٠٠	٧ر١
	عمان	٠٠٠	٦ر٤
(٤) دول نامية ذات دخل مرتفع	سنغافورة	١١١٦٠	٦ر٥
	هونج كونج	١١٤٩٠	٦ر٢

ملاحظات : البلدان مرتبة تصاعديا تبعا لمستوى نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى .

المصدر : تقرير البنك الدولى عن التنمية عام ١٩٩٢ .

ان من الممكن الآن باستخدام الشكل البيانى الآتى (رقم ١-١) أن نلخص ماسبق ونؤكد على المفهوم النسبى للتخلف أو التقدم الاقتصادى .

شكل (١ - ١)



وسوف نشرح باختصار كيف أن مراكز الدول من حيث التقدم أو التخلف يمكن أن تتحدد مبدئيا بمتوسطات الدخل الفردى وكيف أن اتساع أو انكماش فجوة التخلف ، ومن ثم تغير المراكز النسبية للدول ، يتحدد على مدى الزمن تبعاً لمعدلات النمو السنوى في متوسطات الدخول الفردية لدى الدول المختلفة .

فى الشكل المشار إليه (رقم ١ - ١) لدينا دولتين فقط احداهما (أ) متقدمة اقتصادياً عن الأخرى (ب) وذلك اعتماداً على معيار متوسط الدخل الفردى فى عام ١٩٦٥ مثلا . ويمكن تصور عدة مسارات للنمو الاقتصادى بالنسبة للدولة (ب) مثل ب١ ، ب٢ ، ب٣ ، ب٤ والتى تتحدد تبعاً لمعدل النمو السنوى المحقق فى الدخل الفردى . وسوف نجد فى الشكل المذكور أن المسار ب١ يعكس معدلا للنمو يفوق

المعدل الخاص بالمسار ب٢ وهكذا .. أى أن ب١ ، ب٢ ، ب٣ ، ب٤ تبعا لمعدلات النمو المحققة ، الأكبر فالأقل . ويلاحظ أن معدل النمو المرتفع الذى يعكسه المسار ب١ سوف يؤدى إلى انكماش فجوة التخلف تدريجيا ثم تزول تماماً عبر فترة من الزمن يتحدد طولها تبعا لحجم الفجوة فى البداية وتبعاً لمدى تفوق معدل النمو فى البلد ب بالمقارنة بمعدل النمو فى البلد المتقدم (فى الشكل تزول الفجوة فى عام ١٩٨٠) ثم إذا استمرت نفس الظروف ينقلب الوضع ويصبح البلد الذى كان متخلفا اقتصادياً على عكس ذلك متقدماً . ومثال هذا ماحدث فى الواقع العملى بين اليابان وعدد من بلدان الغرب المتقدمة . فلقد كانت اليابان أقل تقدماً بكثير من انجلترا وفرنسا وأمريكا مثلاً بعد انتهاء الحرب الثانية ثم تخطت هذه البلدان وصارت أكثر تقدماً منهم .

أما المسار ب٢ فيعكس معدلاً للنمو يفوق معدل النمو المحقق فى المسار أ ولكنه ليس مرتفعاً إلى الدرجة التى تؤدى إلى انكماش فجوة التخلف بين الدولتين . ان المعدل المحقق فى المسار ب٢ يكفى فقط للحفاظ على فجوة التخلف بين البلدين كما هى (لاحظ أن المسارين ب٢ ، أ متوازيان) .

أما المسار ب٣ فانه يعنى اتساع فجوة التخلف . وهذا مايحدث بالنسبة لكثير من الدول المتخلفة أو النامية كما يطلق عليها بصفة شائعة . إن المسار ب٣ يعكس معدلاً منخفضاً لنمو الدخل الفردى ، وقد يكون هذا المعدل مساوياً للمعدلات المحققة فى كثير من البلدان المتقدمة . ولكن حيث أن متوسط الدخل الفردى فى البلدان المتقدمة أضعاف (أو أضعاف أضعاف) متوسط الدخل الفردى فى البلد النامى فإن تساوى معدلات النمو لايكفى أبداً لتقليل فجوة التخلف بل يعمل على اتساعها على مدى الزمن . وفى الاحصائيات الدولية سنجد أن معدلات النمو فى دول مثل بنجالاديش وملاوى وهاييتى وهندوراس وزمبابوى وشيلى وجابون كلها كانت أقل من ١٪ سنوياً على مدى الفترة ١٩٦٥ - ١٩٩٠ . وان معدلات النمو فى دول مثل مالى

وكينيا والفلبين وبنما وكوستاريكا وجنوب أفريقيا كانت أقل من ٥ر١٪ في السنة خلال ١٩٦٥ - ١٩٩٠ . هذا بينما أن متوسط معدل النمو السنوى في مجموعة الدول المتقدمة كان ٤ر٢٪ خلال نفس الفترة المذكورة مما يدل على اتساع فجوة التخلف بشكل غير عادى في كل هذه الحالات لأن الفرق بين متوسطات الدخول الفردية بين المجموعة المتقدمة وغيرها كان ضخماً جداً من الأصل .

وبالنسبة للمسار ب٤ فإنه يعنى اتساع مستمر في فجوة التخلف ليس فقط بسبب عدم القدرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدولة المتخلفة وإنما بسبب التدهور المطلق ، أى تحقيق معدلات نمو سالبة . وقد يظن البعض أن هذه الحالة استثنائية . ولكن هذا غير صحيح .. فكما ذكرنا من قبل فإن ٢٣ دولة نامية من الدول الواردة في تقرير البنك الدولى للتنمية حققت في المتوسط على مدى خمسة وعشرين عاما من ١٩٦٥ - ١٩٩٠ معدلات سالبة لنمو الدخل الفردى فقد تحققت معدلات سالبة للنمو في تنزانيا وأثيوبيا وتشاد وزائير وأوغندا ومدغشقر والنيجر وبنين وغانا وجمهورية أفريقيا الوسطى وتوجو وزامبيا وموريتانيا وكلها دول أفريقية في مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض وكذلك تحقق معدل نمو سنوى سالب في المتوسط على مدى نفس الفترة في بوليفيا والسنغال والسلفادور وبيرو وجمايكا والأرجنتين ونيكارجوا وفنزويلا وليبيا وهى من الدول النامية ذات الدخل المتوسط وكلها من أمريكا اللاتينية فيما عدا السنغال وليبيا . وتدل هذه الصورة القاتمة على تدهور الأحوال المعيشية في المتوسط في هذه الدول واتساع فجوة التخلف بينها وبين دول العالم المتقدمة بشكل صارخ .

والنتيجة التى يمكن أن نخلص بها من الاحصائيات الدولية مع الاستعانة بالشكل رقم (١-١) هى أن قلة قليلة جداً من الدول النامية التى تمكنت ، أو قد تتمكن مستقبلاً من تقليل فجوة التخلف بينها وبين الدول المتقدمة وهذه هى الدول التى حققت ومازالت تحقق معدلات لنمو الدخل الفردى تفوق المعدلات المحققة في

الدول المتقدمة بشكل واضح مثل ماحدث لسنغافورة وهونج كونج وماهو متوقع بعد ذلك لكوريا الجنوبية ومن بعدها دول مثل ماليزيا ثم أندونيسيا والصين فى آجال زمنية أطول .

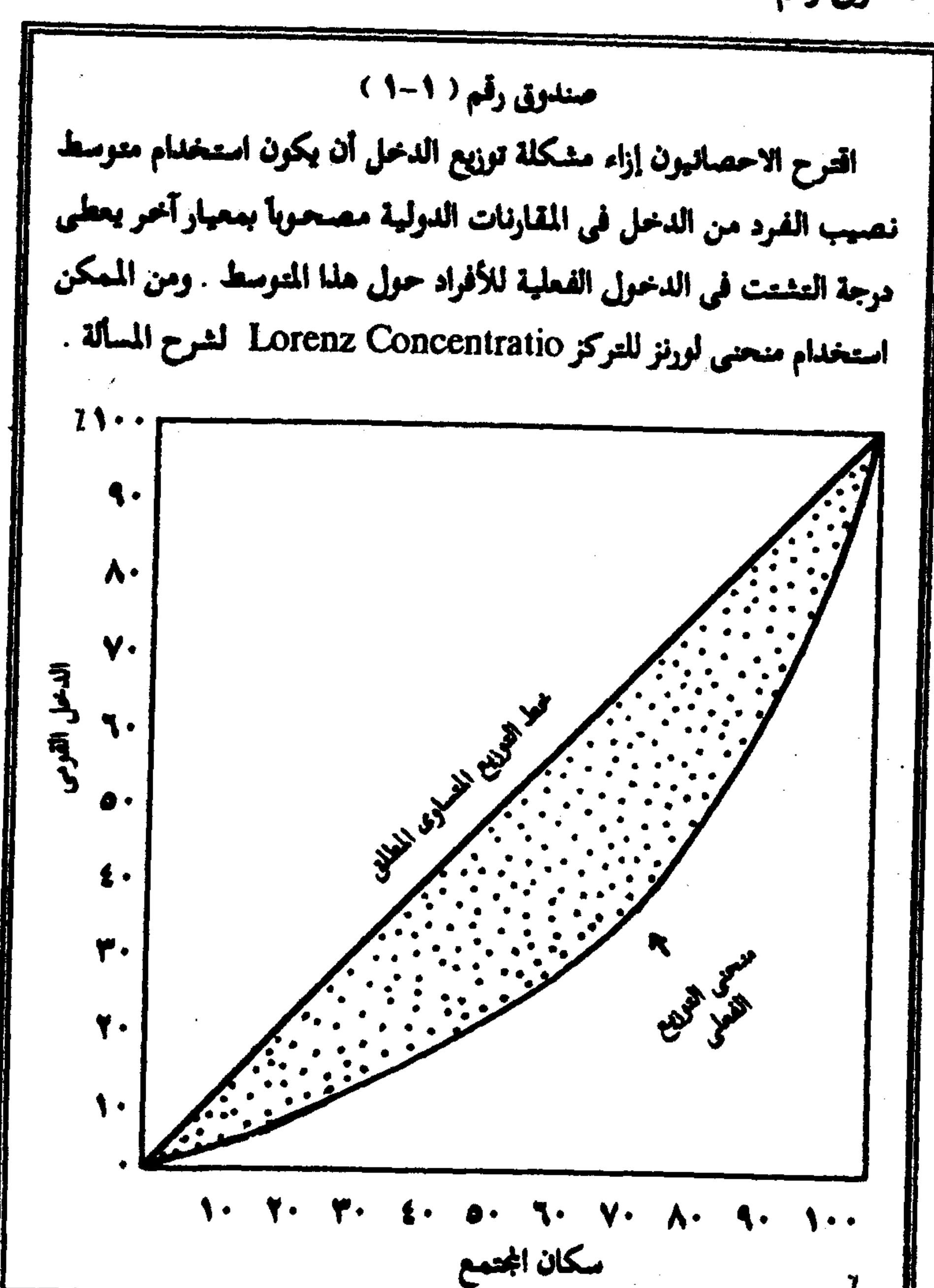
أهم الانتقادات الموجهة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج كمؤشر اقتصادى للتخلف (أو للتقدم) الاقتصادى :

ان القياس العلمى والموضوعى لظاهرة التخلف الاقتصادى يقتضى منا أن لانقف عند مؤشر متوسط الدخل الحقيقى للفرد وينبغى علينا أن نتعرف الآن على العيوب التى تكتنف هذا المؤشر حتى لانركن إليه ركوناً تاماً ولانعتمد عليه وحده . أنه فى الواقع لايزيد عن كونه مثل مقياس الحرارة (الترموميتر) الذى نتعرف بواسطته على حالة المريض بصفة أولية ولكننا لايمكن أن نبنى عليه تشخيصاً لحالة المريض أو المرض . ولكن مهما كانت الانتقادات التى توجه إلى هذا المؤشر الأولى فإنه لايمكن التقليل من أهميته أو تجاهله .

١ - عدالة توزيع الدخل القومى وصلاحية معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل :

من أهم الانتقادات التى توجه إلى متوسط نصيب الفرد من الدخل هى مدى دقة تعبيره عن الرفاهة الاقتصادية الفعلية للفرد فى المتوسط ذلك لأن متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج ليس الا « رقم أصم » ينتج من خارج قسمة الدخل أو الناتج القومى على عدد السكان فى الدولة . لذلك فإنه يخفى عملية التوزيع الفعلية بين السكان . فمن الناس من قد يحصل على أضعاف المتوسط المذكور ومنهم من قد يحصل على أقل منه بكثير . وهذه المشكلة المرتبطة بعملية توزيع الدخل أو الناتج القومى ومدى عدالتها موجودة فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء . ومع ذلك فإنه كما تشير الدراسات فإن احتمال وجودها فى الدول النامية أكبر بسبب

مايصاحب التخلف الاقتصادى من اختلالات اقتصادية واجتماعية تؤدى بشكل مباشر إلى اساءة توزيع الدخل والثروة بين أبناء المجتمع الواحد . والقاعدة العامة هى أنه كلما كان توزيع الدخل الكلى فى المجتمع مختلاً كلما أصبح مايسمى بمتوسط نصيب الفـرد من الناتج أو الدخـل شيـاً وهمياً لايعبـر إلا عن خـارج قسـمة عدديـة . (انظر صندوق رقم ١ - ١) .



وفى الشكل نمثل سكان المجتمع على المحور الأفقى بنسب مئوية متزايدة حتى نصل إلى ١٠٠٪ . أما الدخل القومى فيمثل على المحور الرأسى فى شكل نسب مئوية متزايدة حتى نصل إلى ١٠٠٪ . وباستخدام نفس مقياس الرسم للمحورين فإن الشكل عبارة عن مربع . ان خط التوزيع المتساوى المطلق يمثل المساواة المطلق بين أبناء المجتمع فى اقتسام الدخل ، حيث كل نسبة من السكان تحصل على نسبة مساوية تماماً من الدخل . وهذا مانعبر عنه بمتوسط نصيب الفرد من الدخل . أما منحنى التوزيع الفعلى للدخل فيعبر عن الحالة الفعلية فى اقتسام الدخل القومى بين السكان . فقد يحصل ٧٠٪ من السكان مثلاً على ٣٥٪ من الدخل القومى بينما يحصل ٣٠٪ الباقين على ٦٥٪ من الدخل القومى . ومن الشكل يتضح لنا أنه كلما زادت الفجوة (المساحة المظللة) بين منحنى التوزيع الفعلى وخط التوزيع المتساوى المطلق كلما اشتد سوء توزيع الدخل وأصبح متوسط نصيب الفرد المشتق من قسمة الدخل القومى على عدد السكان غير معبر عن الواقع أو قليل النفع فى المقارنات الدولية .

ويقترح لتصحيح هذا الوضع ايجاد معامل التركز Coefficient of Concentration وذلك بقسمة المساحة المظللة فى الشكل التى تمثل الفجوة بين التوزيع الفعلى للدخل والتوزيع المتساوى المطلق على نصف مساحة المربع والتى تمثل الفجوة بين التوزيع المتساوى المطلق Absolute equality والتوزيع غير المتساوى المطلق Absolute Inequality .

ورياضيا ، فإن معامل التركز سيقترب من الواحد الصحيح كلما اشتدت درجة سوء توزيع الدخل . ولذلك سنحصل على مايسمى بمعامل التوزيع Coefficient of Distribution بطرح معامل التركز من الواحد الصحيح . وبضرب « معامل التوزيع » فى متوسط نصيب الفرد من الدخل نحصل على المتوسط المصحح لغرض المقارنات الدولية . ولاشك أن متوسط نصيب الفرد من الدخل بعد تصحيحه سوف يعطى صورة أكثر

واقعية لمستوى المعيشة الذى يسود بين غالبية السكان . إلا أن المشكلة الحقيقية فى عملية التصحيح المقترحة هذه أن معظم الدول النامية تفتقر إلى/ أو لاتنشر أية بيانات عن توزيع الدخل بين الأفراد فيها . ومن ثم فإن الأمر يتطلب دراسات ميدانية جادة للتوقف على الصورة الصحيحة لمستويات المعيشة فى هذه الدول .

ومن المعروف على المستوى الدولى أن بعض دول شمال غرب أوربا وعلى رأسها الدول الاسكندنافية ثم بريطانيا تتمتع بدرجة عالية من العدالة فى توزيع الدخل القومى بالمقارنة ببقية دول العالم . ومن ثم يمكن اعتبار متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى فى هذه الدول معبراً إلى حد كبير عن مستوى الرفاهة الفعلى للفرد فى المتوسط . ومن جهة أخرى يتشكك الكثيرون ممن عالجوا موضوع مؤشرات التخلف أو التقدم الاقتصادى فى امكانية الاستفادة على الاطلاق من معيار متوسط نصيب الفرد من الناتج بالنسبة للدول النفطية الغنية حيث يشيع نمط بعيد جداً عن المساواة التى تفترض ضمناً فى هذا المعيار . وبالنسبة لمصر فإننا حقيقة نفتقر إلى دراسات احصائية واقتصادية عن هيكل توزيع الدخل أو الناتج القومى وماتعرض له فى الحقبة أو الحقبات الأخيرة . غير أنه من الواضح أن نمط توزيع الدخل القومى قد تغير كثيراً فيما بعد حرب ١٩٧٣ فى غير صالح أصحاب الدخول الثابتة أو شبه الثابتة من أصحاب الملكيات الزراعية والعقارات السكنية المؤجرة ، وفى غير صالح معظم موظفى الدولة والهيئات العامة الذين ارتفعت دخولهم النقدية بمعدلات تقل كثيراً عن معدلات التضخم . هذا بينما ارتفع نصيب المنتجين والعاملين فى قطاع الخدمات الخاص ارتفاعاً كبيراً حيث أن هؤلاء تمكنوا دائماً من رفع أسعار خدماتهم ومن ثم دخولهم بمعدلات تفوق وربما تفوق كثيراً معدلات الارتفاع فى المستوى العام

للأســـعار (١) .

ويأتي بعد هؤلاء رجال الصناعة الذين انتعشت أعمالهم فى اطار الانفتاح الاقتصادى وبناء المدن الجديدة ثم التشجيع المتزايد للقطاع الخاص فى الثمانينات ، ثم المزارعون الذين اشتغلوا بانتاج محاصيل غير تقليدية لم تكن خاضعة للتسعير أو للتسليم إلى الحكومة .. ولقد انتعشت أحوال هذه الفئات التى ارتفعت دخولها الحقيقية إلى حد كبير وصار هذا واضحاً فى نمط معيشتهم وسلوكياتهم وزيادة حجم ثرواتهم الخاصة .

من الجهة الأخرى فإن من الأمور التى زادت من مركز الفئة المنخفضة الدخل فى مصر سوءاً الغاء الدعم الذى تقرر خلال الستينات على كثير من السلع الضرورية خلال الثمانينات ، وتقلص المستوى الحقيقى للخدمات العامة المجانية المتاحة فى مجالات التعليم والصحة والنقل العام . هذا بالإضافة إلى اشتداد أزمة الإسكان وعدم قدرة الغالبية العظمى من أصحاب الدخول المنخفضة على مواجهة هذه الأزمة فى حالة الحاجة إلى مسكن إلا بتكلفة باهظة جداً .

ويحتاج الأمر حقيقة إلى دراسة أو دراسات ميدانية على أسس علمية حتى نعرف إلى أى مدى قد أدت كل هذه التغيرات فى مصر إلى زيادة الفجوة بين التوزيع المتساوى المطلق (الذى يفترضه الأخذ بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل) والتوزيع الفعلى للدخل (٢) .

---

(١) من هؤلاء المشتغلين بخدمات الاستيراد والتصدير والسياحة (فيما عدا فترات كساد هذا النشاط) والنقل والمقاولون والسماسرة والمشتغلون بالفنون السينمائية والمسرحية . وكذلك المدرسون الذين يعيشون على اعطاء الدروس الخصوصية وأصحاب المهن الحرة والحرفيون على اختلاف صنافهم .. الخ .

(٢) راجع صندوق رقم (١ - ١) .

٢ - مدى دقة التقديرات الخاصة بالناتج القومى وأثرها على دقة معيار متوسط نصيب الفرد من الناتج :

القسم الثانى من الانتقادات الموجهة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج كمعيار للتخلف (أو للتقدم) الاقتصادى يتركز حول مدى دقة البيانات الاحصائية والتقديرات الخاصة برقم الناتج الاجمالى فى الدول النامية . وهناك أسباب عديدة تؤدى إلى الانحراف عن الدقة أو التقدير الصحيح للناتج القومى منها وجود قطاع غير رسمى Informal Sector (١) لايمكن تجاهل وزنه فى مجال الصناعات الحرفية والصغيرة والخدمات . وتقدر منظمة العمل الدولى ILO أن القطاع غير الرسمى فى الدول النامية استوعب نحو ٦٠٪ من قوة العمل خارج القطاع الأولى فى أفريقيا ومابين ٤٠٪ - ٦٦٪ فى آسيا وذلك فى ١٩٨٥ . كذلك قدرت المنظمة مساهمة هذا القطاع بنحو ٥٪ إلى ٣٥٪ من الناتج المحلى فى الدول النامية (٢) . ونشاط هذا القطاع لايدخل فى احصائيات الناتج القومى إلا على سبيل التقدير الجزافى . ومن ثم فإنه كلما زاد حجم القطاع غير الرسمى كلما انحرف تقدير الناتج القومى عن الدقة .

ومن جهة أخرى فإن الكثير من أصحاب الأنشطة الاقتصادية فى الدول النامية المسجلون رسمياً لدى الدولة لايدلون ببيانات صحيحة عن نشاطهم لأسباب من أهمها التهرب الضريبى . كذلك فإن من أوجه القصور المعروفة فى تقديرات الناتج القومى فى الدول النامية بالمقارنة بالدول المتقدمة وجود جزء هام من النشاط الانتاجى يتم داخل القطاع المنزلى بغرض الاستهلاك العائلى أو المقايضة مع الأقارب والمعارف

---

(١) المقصود بالمصطلح القطاع الذى يضم جميع الأعمال غير المسجلة لدى الهيئات الرسمية فى الدولة . وهذه الأعمال كما يمارسها القائمون عليها تضم أعداداً من العاملين غير مسجلين أيضاً .

(٢) انظر : ILO, " The Dilemma of the Informal Sector ", Report of the Director General, Geneva, 1991 .

ولايمر من خلال السوق ـ وحينما تهمل الأجهزة الاحصائية الرسمية القيام بتقدير انتاج القطاع المنزلى أو تقوم بتقديره جزافياً بأقل من قيمته فإن هذا يظهر الناتج القومى للدولة بأقل من قيمته . والعكس صحيح إذا افترضت أرقام مبالغ فيها للانتاج المنزلـى .

إن كل الأمور السابقة تؤدى فى النهاية إلى انحرافات عن التقدير السليم للناتج القومى ومن ثم تؤدى إلى عدم دقة الرقم المشتق الخاص بمتوسط نصيب الفرد .

٣ - تضخم قيمة بعض الخدمات التى لاتتعلق بالتنمية أو الرفاهة فى الناتج القومى يؤدى إلى انحراف معيار متوسط نصيب الفرد من الناتج .

هناك مشكلة كبيرة فى الدول النامية تتعلق بقيمة بعض الخدمات والتى تضاف إلى المفردات الأخرى التى تدخل فى حساب الناتج القومى . ومن هذه الخدمات العامة خدمات الجيش والشرطة والقضاء والسجون والتى تعتبر خدمات نهائية ويجرى تقدير قيمتها بمقدار المخصصات لها فى ميزانية الدولة ... ولايوجد اختلاف من حيث طرق الحسابات القومية فى هذا الخصوص بين الدول المتقدمة أو النامية . ولكن هذه المسألة تحتاج إلى اعادة نظر وإلى تدقيق خاص ونحن نبحث فى أحوال التخلف والتنمية وفى المعايير المستخدمة لقياسها . فالكثير من الدول النامية تمر بظروف اجتماعية وسياسية تثير الشكوك العريضة فى رشد الانفاق العام على معظم هذه الخدمات . فالانفاق على الجيش رجالاً وأسلحة ومعدات ومبانى ومنشآت ازداد بشكل واضح وغير متناسب مع نمو الناتج القومى فى معظم الدول النامية خلال الأربعين عاماً الماضية . ويلاحظ أن معظم هذه الدول قد تعرض بعد حصولها على استقلالها لانقلابات عسكرية أو ثورات مسلحة وخضع لحكومات عسكرية أو شبه عسكرية أولت اهتماماً كبيراً للإنفاق على السلاح ورجال الجيش ... الخ . كذلك فإن الانفاق على الشرطة وأجهزة ومعدات الأمن والسجون قد استفحل فى معظم الدول التى

تعرضت لحكم استبدادى أو لحوادث واضطرابات أمنية وسياسية داخلية وتضخم حجم الانفاق العام على مثل هذه الخدمات والتى تدخل فى تقدير الناتج القومى لايعبر عن تغيرات فى مستويات المعيشة أو الرفاهة أو فى المقدرة على الادخار أو تكوين رأس المال ؟؟ إن زيادة متوسط نصيب الفرد من الأسلحة التى قد لاتستخدم اطلاقاً أو التى قد تستخدم فى حروب أهلية أو زيادة نصيب الفرد من معدات الأمن أو مساحات ومنشئات السجون فى عديد من الدول التى تنتهك فيها حقوق الانسان علنا لايمكن أن يعبر إلا عن مزيد من التخلف وليس العكس كما قد تصور الاحصائيات . لذلك فاننا حين نطلع على احصائيات متوسطات الدخول الفردية فى الدول المختلفة ونقارن بينها يجب أن نكون على يقظة تامة بحيث نفرق بين هذه الدول التى أسرفت فى انفاقها العام العسكرى والأمنى (وربما اقترضت من الخارج لأجل ذلك) والدول الأخرى التى لم تفعل هذا ..

٤ - عناصر عدم الدقة فى تقدير القيم الحقيقية وتحويلها إلى عملة واحدة مشتركة :

بالإضافة إلى ماسبق من انتقادات لمعيار متوسط نصيب الفرد من الناتج ، فإن هناك مشكلات أخرى تعترض دقة هذا المعيار بسبب مايكتنف عملية تقدير القيم الحقيقية للناتج على مدى السنوات المتتالية . فمن الضرورى - كما هو معروف - حذف أثر التغيرات فى الأسعار لأجل معرفة التغيرات الحقيقية التى نهتم بها فى تتبع عملية التنمية الاقتصادية والمشكلة هنا تتعلق بدقة تكوين الرقم القياسى للأسعار فى كل عام داخل كل دولة . وليست المشكلة هنا مشكلة « فنية » وانما هى عملية بسبب عدم القدرة على تجميع بيانات احصائية كافية أو دقيقة عن الأسعار الفعلية والتغيرات فيها . وللتأكيد فإن هذه المشكلة ليست عامة أو على نفس الدرجة فى جميع الدول وانما هى خاصة بالدول النامية وتزداد حدتها كلما ازداد تخلف الأجهزة الرسمية المسئولة عن الاحصاء . ولكن ليس هذا فقط لأن سلوك الجهات الرسمية

العليا فى الدولة قد يكون فى حد ذاته سبباً فى عدم التعرف على حقيقة الأسعار الفعلية والتغيرات فيها . وقد يحدث هذا حينما تشتد حدة التضخم وترغب الجهات الرسمية للدولة فى اظهاره بأقل من حقيقته لأسباب سياسية داخلية تتعلق بالرغبة فى طمأنة عامة الناس ظاهرياً أو تفادى سخطهم مؤقتا . كما قد يحدث أيضاً حينما تتبع الدولة سياسة التسعير الرسمى لعديد من السلع وتظهر أسواق سوداء عند اهمال الوجه التنفيذى للسياسة ومن ثم تنحرف الأسعار الفعلية عن الأسعار الرسمية انحرافاً كبيراً فى بعض الأحيان . وحينما تجمع الأسعار على الأساس الرسمى تصبح الفجوة كبيرة بين مايظهره الرقم القياسى (الرسمى) للأسعار والحقيقة الواقعية . وتزداد هذه المشكلة حدة كلما كبر عدد السلع أو الخدمات المسعرة رسمياً ، والتى تدعى أجهزة الدولة الرسمية أن أسعارها بقيت ثابتة .

وكلما كان الرقم القياسى للأسعار غير معبر بدقة عن التغيرات الفعلية فى الأسعار كلما كان متوسط نصيب الفرد من الناتج أو الدخل غير معبر أيضاً عن التغيرات الحقيقية الحادثة فى مستوى المعيشة . لذلك فإن الرقم القياسى الذى يظهر تغيرات الأسعار ١٠٪ أقل مما هى عليه سوف يظهر متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى بنسبة ١٠٪ أكبر مما هو عليه .

ويلاحظ أن مصر لفترة طويلة امتدت من الستينات إلى الثمانينات كانت تتبع سياسات للتسعير الرسمى فى مجال الحاصلات الزراعية الرئيسية (مثل القمح والأرز والذرة .. الخ) وفى مجال عديد من السلع التموينية الضرورية (مثل السكر والزيت ... الخ) . وكان الأخذ بهذه الأسعار الرسمية فى تكوين الأرقام القياسية لتكلفة المعيشة يجعل هذه الأرقام غير معبرة عن الحقيقة حيث كانت الأسعار الفعلية ترتفع بصفة مستمرة فى الأسواق السوداء أو غيرالسوداء (١). كذلك فإن الرقم القياسى

---

(١) لأن الحكومة كانت أحياناً كثيرة على علم بما يجرى فى الأسواق غير عابئة بالارتفاع المستمر فى الأسعار الفعلية فوق الأسعار الرسمية ومن ثم فإن مصطلح السوق السوداء لاينطبق كما هو القصد منه فى التحليل الاقتصادى .

لتكلفة المعيشة لم يكن يبين التغيرات الفعلية فى تكلفة الإسكان فى مصر . فإيجارات المساكن القديمة ثابتة وايجارات المساكن الجديدة تقدر بواسطة لجان رسمية تتوخى الاعتدال فى عملية التقدير ثم تبقى ثابتة بعد ذلك .. ولكن هذه الايجارات للمساكن الجديدة والتى قد تبدو معتدلة جداً تخفى ورائها مبالغ طائلة يدفعها المستأجرون لأصحاب المساكن بدون اثبات وبدون رجعة ، ويطلق عليها مصطلحات مقدمات ايجار أو « خلو رجل » أو قد لايطلق عليها شيء تفاديا للمسائلات القانونية التى تعلقت بالمصطلحات السابقة . وأياً كان الأمر فإن الرقم القياسى لأسعار المستهلك Consumer Price Index لم يأخذ سوى الايجارات الرسمية فى الحسبان .

وهذه المسائل تعنى أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى فى مصر كان عرضة للمبالغة الكبيرة خلال فترة طويلة إلى أن انتهت الحكومة من الأخذ بسياسات التسعير الرسمى فى معظم الحالات ، ولكن مازالت بعض الأمور باقية .

وهناك أيضاً مشكلة تحويل الأرقام الخاصة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل فى مختلف دول العالم والتى هى بعملات هذه الدول أصلاً إلى عملة واحدة مشتركة لأجل المقارنات الدولية . وحيث قد اتفق على اتخاذ الدولار الأمريكى للقيام بمهمة العملة الدولية لأسباب عديدة ، فإن هناك مهمة تحويل الرقم الخاص بمتوسط نصيب الفرد من الدخل فى أى دولة إلى دولارات أمريكية . والمشكلة هنا أن الكثير من الدول النامية قد اتبع لفترات طويلة نظم صرف رسمية تبالغ فى قيمة عملتها الوطنية، ومن ثم فهى تبالغ فى قيمة الدخل الفردى مقدراً بالدولارات .. ولقد ظلت مصر تأخذ بنظم صرف تبالغ فى قيمة الجنيه المصرى مبالغة كبيرة إلى بداية الثمانينات ثم عدلت هذه السياسة تدريجياً إلى أن تم الأخذ بسياسة الصرف الحر فى ١٩٨٧ .. ويمكن القول أنه منذ ذلك العام أصبح سعر صرف الدولار بالجنيه المصرى يعبر عن حقيقة الوضع تقريباً .

ثالثاً : مؤشرات أخرى للتخلف أو للتقدم الاقتصادى :

١ - الغـــذاء :

يتعلق مؤشر الغذاء جزئياً بمقدرة الأفراد على الانفاق والتى تتحدد أصلاً بالدخل، لذلك فإنه كلما انخفضت المقدرة الدخلية للأفراد فى أى مجتمع كلما قلت مقدرتهم على اشباع كافة احتياجاتهم الغذائية . ومن جهة أخرى فإن طريقة اشباع الاحتياجات الغذائية أو نمط الغذاء المستهلك يتوقف أيضاً على متوسط الدخل الذى يحصل عليه الفرد أو الذى تحصل عليه الأسرة . ومن ثم تختلف نوعيات الغذاء المستهلك من مجتمع لآخر اعتماداً على مستويات الدخل . وتتميز الدول المتقدمة باستهلاكها لنوعيات راقية من الغذاء وذلك بخلاف الدول النامية .

ومع ذلك فإن الدخل ليس وحده هو الذى يحدد مستويات الغذاء فى الدول النامية فهناك المعونات الغذائية التى تتلقاها هذه الدول .. وهناك أيضاً الواردات من الغذاء التى تمول عن طريق قروض أجنبية قد يطول أمد سدادها . وبالرغم من أن المعونات الغذائية الحرة تساعد فى رفع المستوى الغذائى فى المتوسط داخل أى دولة نامية إلا أنها تدل على أن هناك مشكلة ، والتوسع فيها يدل على زيادة حدة هذه المشكلة . وفى الجدول رقم (١ - ٥) بيانات احصائية عن حالة الغذاء فى مصر فى اطار مقارن .

ويشير رقم السعرات الحرارية المتاحة للفرد/ يوميا فى مصر إلى أن الحالة الغذائية مرتفعة عن أى بلد آخر من البلدان النامية المذكورة سواء فى ١٩٦٥ أو فى ١٩٩٠ فيما عدا أربعة منها وهى بلغاريا ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والبرتغال واليونان حيث يصل متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد فى الدولة الأخيرة مثلاً إلى ٣٨٥٢ سعر حرارى يوميا ، بالمقارنة بمصر ٣٣٣٦ فى ١٩٩٠ .. بل أن متوسط السعرات الحرارية المتاح للفـرد فى مصـر أكبـر من المتاح فى بعض الدول النامية ذات الدخل المرتفع مثل اسـرائيل وسنغافـورة بل وأكبـر من بعض الدول المتقدمـة مثل اليابـان ..

جدول (١ - ٥)

حالة الغذاء

في مصر وبعض دول العالم النامية والمتقدمة

الدولـــة	السعرات الحرارية المتاحة للفرد/ يوميا		المعونة الغذائية من الحبوب (ألف طن متري	
	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٧٥/٧٤	١٩٩٠/٨٩
الهند	٢٠٢١	٢٢٢٩	١٥٨٢	٤٥٦
الصين	١٩٢٩	٢٦٣٩	٠٠	٨٤
باكستان	١٧٧٣	٢٢١٩	٥٨٤	٤٢٨
مصر	٢٣٩٩	٣٣٣٦	٦١٠	١٢١٠
المغرب	٢١١٢	٣٠٢٠	٧٥	٢١٩
تركيا	٢٦٩٨	٣٢٣٦	١٦	١٣
الجزائر	١٧٠١	٢٨٦٦	٥٤	١١
بلغاريا	٣٤٤٣	٣٧٠٧	٠٠	٠٠
ايران	٢٠٦٠	٣١٨١	٠٠	٢٢
المكسيك	٢٥٧٠	٣٠٥٢	٠٠	٣٤١
البرازيل	٢٤١٧	٢٧٥١	٣١	٢٠
يوغوسلافيا	٣٢٤٣	٣٦٣٤	٠٠	٠٠
تشيكوسلوفاكيا	٣٣٩٧	٣٦٣٢	٠٠	٠٠
البرتغال	٢٦٤٧	٣٤٩٥	٠٠	٠٠
كوريا	٢١٧٨	٢٨٥٢	٢٣٤	٠٠
اليونان	٣٠١٩	٣٨٢٥	٠٠	٠٠
اسرائيل	٢٧٩٩	٣١٧٤	٥٣	٠٠
أسبانيا	٢٧٧٠	٣٥٧٢	٠٠	٠٠
سنغافور	٢٢٨٥	٣١٩٨	٠٠	٠٠
المملكة المتحدة	٣٣٠٤	٣١٤٩	٠٠	٠٠
ايطاليا	٣٠٩٧	٣٥٠٤	٠٠	٠٠
الولايات المتحدة	٣٢٣٤	٣٦٧١	٠٠	٠٠
المانيا	٣٠٨٨	٣٤٤٣	٠٠	٠٠
اليابان	٢٦٦٨	٢٩٥٦	٠٠	٠٠

ومع ذلك من جانب آخر فإن مصـر تحصل على معونة غذائية حرة من الحبوب أكبر من أى دولة أخرى نامية فى العالم (١) حيث وصلت فى ١٩٩٠ إلى ١٢١٠ طن مترى وهذه تساوى ٢٦٥٪ مما أخذته الهند فى نفس العام علما بأن سكان الهند بلغوا ١٦٫٣ مرة مثل سكان مصر فى نفس العام . وهكذا فإن الفرد المصرى فى المتوسط لايعانى أبداً من سوء تغذية ولكنه يغذى نفسه من المعونات الحرة التى يحصل عليها من بعض الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .. ويلاحظ أن معونات الغذاء دائماً تتأثر بحالة العلاقات السياسية فإن كانت طيبة تدفقت وان لم تكن توقفت ..

ومن جهة أخرى فإن واردات الحبوب فى مصر ازدادت زيادة كبيرة من ٣٫٨٧٧ مليون طن مترى فى ١٩٧٤ إلى ٨٫٥٨٠ مليون طن مترى فى ١٩٩٠ أى بنسبة ١٢١٫٣٪ وحيث كان الميزان التجارى يعانى من عجز مستمر فيما بين هذه السنوات فإن هذا يدل مرة أخرى على أن المستوى الغذائى المرموق للفرد المصرى فى المتوسط يعتمد على الخارج أما بمعونة حرة أو بواردات غذائية تتم فى ظروف عجز تجاه العالم الخارجى .

ويمكن أيضاً أن تؤخذ نسبة المنفق على الغذاء كمؤشر على الحالة الاقتصادية للبلد . فمن المعروف فى النظرية الاقتصادية أن نسبة المنفق على الغذاء من الاستهلاك المحلى سواء على مستوى الفرد أو الأسرة أو على مستوى المجتمع تزداد كلما انخفض مستوى الدخل والعكس صحيح أى تقل كلما ارتفع مستوى الدخل .

---

(١) الجدول رقم (١ - ٥) لايبين حالة جميع الدول النامية - راجع جدول رقم (٤) فى التقرير السنوى للتنمية - البنك الدولى Agriculture & Food . واستثناء حصلت بولنده وهى من بين الدول النامية ذات الدخل المتوسط على معونة غذائية كبيرة فى ١٩٩٠/٨٩ بلغت ١٫٥٨٢ مليون طن مترى وكان ذلك فى ظروف تحولها من المعسكر الاشتراكى إلى المعسكر الرأسمالى قبل سقوط دولة الاتحاد السوفياتى . ويؤكد هذا تعلق المعونات الحرة بالأحوال السياسية كما يأتى فى السطور التالية بأعلى .

وفى الاحصائيات الدولية المتاحة فى تقرير البنك الدولى عن ١٩٩٢ نجد أن ماينفقه القطاع العائلى فى الدول النامية ذات الدخل المنخفض على الغذاء وحده يتراوح فى المتوسط بين ٥٠٪ - ٦٠٪ من اجمالى انفاقه الاستهلاكى بالمقارنة بنحو ٣٠٪ - ٤٠٪ فى الدول النامية ذات الدخل المتوسط ونحو ١٢٪ - ٢٠٪ من الانفاق الاستهلاكى فى الدول ذات الدخل المرتفع . وفى مصر ، بالمقارنة ، نجد أن النسبة هى ٥٠٪ مما يؤكد انتماؤها إلى مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض .

٢ - الصحة والعمر :

تتخذ السعرات الحرارية المتاحة من الغذاء للفرد - يوميا كأحد المؤشرات لحالة الغذاء أو الصحة ... ولاشك أن هذا المؤشر فى حد ذاته يعتبر جيداً بالنسبة للفرد المصرى بالمقارنة بمعظم الدول النامية . ولكن هناك مؤشرات أخرى للحالة الصحية منها عدد السكان لكل طبيب واحد وكذلك عدد السكان لكل ممرض (أو ممرضة) . وفى مصر فى ١٩٦٥ كان عدد السكان لكل طبيب يبلغ ٢٣٠٠ فرد فى المتوسط . وتحسنت هذه النسبة فى ١٩٨٤ كثيراً حيث أصبح كل ٧٧٠ فرد فى المتوسط يقابلهم طبيب واحد (١) . وبالنسبة للممرضين فإن الرقم عدد السكان لكل ممرض كان ٢٠٣٠ فى ١٩٦٥ ثم ٧٨٠ فى ١٩٨٤ . ووضع مصر فى هذا الصدد أفضل بكثير من الهند أو الباكستان أو الصين بل ومن عديد من الدول النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض . انظر جدول (١- ٦) .

جدول (١ - ٦)

الدولة	عدد السكان لكل طبيب		عدد السكان لكل ممرض	
	١٩٦٥	١٩٨٤	١٩٦٥	١٩٨٤
الصين	١٦٠٠	١٠١٠	٣٠٠٠	١٦١٠
باكستان	-	٢٩٠٠	٩٩١٠	٤٨٩٠
تونس	٨٠٠٠	٢١٥٠	٠٠	٣٧٠
تركيا	٢٩٠٠	١٣٩٠	٠٠	١٠٣٠

(١) هذه هى آخر الاحصائيات المتاحة فى تقرير ١٩٩٢ وهى عن ١٩٨٤ .

بل أن وضع مصر أفضل من بعض الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع فى نسبة الأطباء والمشتغلين بالتمريض للسكان مثل البرازيل والعراق .

أما فى الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع فكان لديها فى المتوسط طبيب واحد لكل ٨٩٠ فرد فى ١٩٦٥ ثم لكل ٤٧٠ فرد فى ١٩٨٤ . كما كان لديها فى المتوسط ممرض واحد لكل ٤٤٠ فرد فى ١٩٦٥ ثم لكل ١٥٠ فرد فى ١٩٨٤ .

وثمة مؤشر آخر للصحة يتمثل فى نسبة ماينفق عليها من اجمالى استهلاك القطاع العائلى . فنجد أن نسبة ماينفق على العناية بالصحة من اجمالى الاستهلاك العائلى فى الدول ذات الدخل المنخفض لاتزيد عن ٢٪ - ٣٪ بالمقارنة بنحو ١٠٪ - ١٥٪ فى معظم حالات البلدان ذات الدخل المرتفع (تقرير التنمية للبنك الدولى فى١٩٩٢) ويلاحظ أن الانفاق على العناية الطبية لايقتصر على نفقات العلاج فى حالة المرض بل يشمل أيضا نفقات الفحوص الطبية الدورية والمحافظة على اللياقة البدنية والصحة النفسية وهذا من أهم مايميز سلوك الأفراد فى الدول المتقدمة . وتصل نسبة الانفاق على العناية الطبية فى حالة مصر إلى ٣٪ من اجمالى الانفاق الاستهلاكى العائلى .

وتنعكس الأحوال المعيشية والصحية للسكان بصفة عامة على متوسط العمر(١). وفى مجموعة الدول النامية ذات الدخل المنخفض-احصائيات ١٩٩٠ -

---

(١) الأعمار كما يؤمن أهل الاسلام وأهل الأديان السماوية جميعا مقدّرة ومحدّدة بيد الله عز وجل .. ولكن لكل شيء سببا .. وسبب من أسباب قصر العمر قلة الغذاء وسوء الحالة الصحية والعجز عن توفير العلاج .. لذلك نجد أن « متوسط العمر » « كظاهرة احصائية » يتناسب فى كل دولة طرديا مع الأحوال المعيشية والصحية . وعلى سبيل التأكيد فإن هذه أسباب .. وهناك أسباب أخرى عديدة تحدد متوسطات الأعمار على مستوى « كل مجتمع » .. أما بالنسبة « للفرد الواحد » فلايستطيع مؤمن أن يتكلم عن « متوسط للعمر » يتحدد بالحالة المعيشية أو بالحالة الصحية . إذ لو كانت المقدرة على المعيشة وعلى العلاج =/=

نجد أن متوسط العمر المحتمل عند المولد لايتجاوز ٤٧ سنة أو ٤٨ سنة للفرد بل ويهبط إلى ٤٢ سنة فى بعض الحالات (مثل غينيا) وفى مصر يبلغ متوسط العمر المحتمل عند المولد ٦٠ سنة .. وفى بعض البلدان مثل الصين وسيرلانكا وهى من الدول النامية ذات الدخل المنخفض يصل متوسط العمر المحتمل إلى ٧٠-٧١ سنة ، ويعتبر هذا فى حد ذاته مؤشراً جيداً على تحكم عوامل أخرى غير الدخل فى مسألة العمر المحتمل على مستوى المجتمع فى بعض الحالات .

ولكن مما يدل على ارتباط الأحوال المعيشية والصحية عموماً بمتوسط العمر المحتمل للفرد على مستوى المجتمع ، أن هذا المتوسط يرتفع تدريجياً فى الدول ذات الدخل المتوسط ثم فى الدول ذات الدخل المرتفع .. فمعظم الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض يتراوح فيها متوسط العمر المحتمل بين ٦٥ - ٦٦ سنة ومعظم الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع يبلغ فيها متوسط العمر المحتمل ٦٨ سنة . بينما أن الدول ذات الدخل المرتفع يتمتع فيها معظم الأفراد بمتوسطات أعمار تتراوح بين ٧٥ - ٧٧ سنة .

٣ - نسبة الأمية والانفاق على التعليم :

ثبت فى دراسات التنمية الاقتصادية أن هناك علاقة موجبة مؤكدة بين زيادة أعداد المتعلمين والتنمية الاقتصادية ، والعكس صحيح . فكلما زادت نسبة غير المتعلمين (نسبة الأمية) كلما انخفضت معدلات التنمية وازدادت درجة التخلف .

وفى ١٩٩٠ وصلت نسبة الأمية بين الأشخاص البالغين فى الدول ذات الدخل المنخفض إلى ٤٠٪ للذكور والإناث معاً والى ٥٢٪ للإناث فقط وبلغت نسبة الأمية بين البالغين فى مصر اجمالاً ٥٢٪ وبالنسبة للإناث بصفة خاصة ٦٦٪ . وعلى هذا

=/= هى المحددة للأجل لما مات الأغنياء فى الدول المتقدمة ولما رأينا فقيراً مسناً فى الدول الفقيرة يسعى فى الطرقات يتسول ويسأل الناس .

فموقف مصر فى هذا الصدد يعتبر أسوأ من المتوسط العام الشائع فى البلدان ذات الدخل المنخفض والذى سبق ذكره . ومع ذلك هناك دول أخرى أسوأ حالاً من مصر مثل الباكستان حيث وصلت نسبة الأمية فى ١٩٩٠ بين البالغين اجمالاً إلى ٦٥٪ وبين النساء البالغات إلى ٧٩٪ ، أو الصومال حيث تصل النسب المقارنة إلى ٧٦٪ ، ٨٦٪ على الترتيب . ويلاحظ أن الصين بالرغم من وقوعها فى فئة الدول ذات الدخل المنخفض ، ولايزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها عن ٦١,٦٪ من متوسط نصيب الفرد من الدخل فى مصر ، إلا أن نسبة الأمية فيها لاتزيد عن ٢٧٪ بين البالغين عموماً وعن ٣٨٪ بين الأناث البالغات بصفة خاصة فى ١٩٩٠ .

ومثال الصين يدل على أن الجهد البشرى المنظم فى ميدان التعليم قد أثمر ثمرة طيبة بالرغم من ضعف الامكانيات الرأسمالية اللازمة للعملية التعليمية . ويلاحظ أن مصر من أوائل الدول النامية التى أقدمت على تشجيع التعليم ومحو الأمية فى مطلع القرن الماضى (فترة حكم محمد على باشا) ثم على فرض التعليم الإلزامى بالقانون عام ١٩٣٦ .

وفى الدول النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض نجد أن نسبة الأمية أقل بشكل واضح عن الدول ذات الدخل المنخفض . ففى ١٩٩٠ تراوحت نسبة الأمية فى هذه الدول بين ٢٢٪ - ٢٥٪ للبالغين عموما (ذكور وأناث) وبين ٢٧٪ - ٣٢٪ للأناث على حده . أما فى الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع فلم تزد نسبة الأمية عموماً عن ١٦٪ بين البالغين اجمالاً وعن ١٩٪ للأناث على حده فى ١٩٩٠ . أما فى الدول ذات الدخل المرتفع فإن نسبة الأمية تراوحت فى ١٩٩٠ بين ١٪ - ٥٪ فى معظم الحالات . وبالرغم من أن هذه المقارنات جميعاً تدل على أن الامكانيات الاقتصادية ممثلة فى ارتفاع مستوى الدخل لها أثر مباشر فى محو الأمية إلا أن هذه ليست بقاعدة عامة . ذلك لأن محو الأمية لايعتمد فقط على زيادة الامكانيات المادية التعليمية وانما أيضاً على استنباط النظام التعليمى الملائم فى اطار الظروف الاقتصادية

والاجتماعية والقيم السائدة . كما يعتمد محو الأمية أيضاً على رغبة الأفراد فى التعلم أو فى تعليم أبنائهم وهى رغبة تتحدد بعديد من العوامل الاجتماعية والنفسية والحضارية (١) . وليس هناك دليل أوضح على أن نسبة الأمية لاتتحدد بالامكانيات المادية وحدها (والتى هى دالة لمستوى الدخل) من مقارنة الكويت بالصين فى مجال الأمية . فالكويت دولة نامية ولكنها مصنفة ضمن الدول ذات الدخل المرتفع حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها ١٣٫٤٠٠ دولار فى السنة (احصاء١٩٨٩) وهذا الدخل الفردى يساوى ٣٦٫٢٪ مرة متوسط دخل الفرد فى الصين فى ١٩٩٠ . ومع ذلك فإن نسبة الأمية المسجلة بالنسبة للكويت فى أواخر الثمانينات بلغت ٢٧٪ للبالغين من الذكور والأناث ، وهى نفس النسبة الموجودة فى الصين ، ولاشك أن تجربة الصين الحديثة فى ميدان التعليم تحتاج إلى دراسة للاستفادة منها حيث أنها لم تجرى فى اطار فلسفة التعليم الغربية أو نمط المدارس الغربى وإنما حاولت الاستفادة من تطوير نظام التعليم التقليدى وفقاً للاحتياجات وفى اطار الامكانيات .

إن وجود عوامل عديدة تؤثر على نسبة الأمية داخل أى مجتمع لاينفى أن للامكانيات المادية دور هام بين هذه العوامل . وعديد من رجال الاقتصاد المعاصرين يأخذون مقدار الانفاق على التعليم ومتوسط نصيب الفرد كأحد المؤشرات الايجابية

---

(١) ومما ينبغى ذكره هنا أن العرب قبل الإسلام كانوا يعيشون فى ظروف متخلفة غاية فى التخلف بالمقارنة بالروم والفرس أو بالمقارنة بأهل الحبشة وكان يشيع فيهم الجهل . ثم ما أن دخلوا فى دين الإسلام انبعثت منهم الرغبة القوية فى التعلم حيث تمكنوا من قراءة القرآن ثم تقدمت بهم الحضارة بعد ذلك حتى صاروا بعد أقل من قرن من بعثة النبى صلى الله عليه وسلم من أكثر الأمم علماً وقادوا ركب الحضارة على المستوى العالمى لعدة قرون بعد ذلك . والإسلام مازال ديننا فى مصر ولكننا أهملنا تعليمه لأولادنا وبناتنا فى اطار سيطرة الحضارة الغربية علينا فى أواخر عصر الاستعمار وبعد ذلك ... فأصبحت نسبة الأمية لدينا تزيد عن عديد من الدول النامية التى بدأت تتعلم بعدنا بقرون عديدة !!

التى تدل على جدية الحركة نحو التخلص من الأمية ومن ثم جدية الحركة فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وفى الاحصائيات الخاصة بالسنوات الأخيرة من حقبة الثمانينات نجد أن النسبة المخصصة من اجمالى الانفاق الاستهلاكى العائلى على التعليم تختلف باختلاف مستويات التخلف أو التقدم الاقتصادى . ففى الدول ذات الدخل المنخفض نجد أن نسبة ماينفق على التعليم من اجمالى الانفاق الاستهلاكى فى القطاع العائلى تصل إلى نحو ٤٪ - ٥٪ فى البلدان ذات الدخل المنخفض . والنسبة المقارنة المسجلة لمصر هى ٦٪ وهى مرتفعة بالمقارنة بالنسبة العامة لفئة البلدان ذات الدخل المنخفض وتتقارب كثيراً مع النسبة الشائعة فى كثير من البلدان ذات الدخل المتوسط . أما فى البلدان ذات الدخل المرتفع فان نسبة ماينفق على التعليم من اجمالى الانفاق الاستهلاكى للقطاع العائلى تصل إلى ٨٪ - ٩٪ مع وجود استثناءات فى حالات اسرائيل وسنغافورة (دول نامية) وكندا حيث تصل النسبة إلى ١٢٪ (١) .

وبالطبع فإن ارتفاع نسبة المنفق على التعليم مع ارتفاع المستوى الاستهلاكى فى الدول ذات الدخل المرتفع يعنى أن هناك فجوة كبيرة بين مقدار ماتنفقه العائلات على تعليم أبنائها فى هذه الدول ومقدار ماتستطيع العائلات فى الدول ذات الدخل المنخفض أو المتوسط أن تنفقه لنفس الغرض .

وباستخدام الاحصائيات المتاحة يمكن تقدير انفاق القطاع العائلى (الانفاق الخاص) على التعليم فى مصر عام ١٩٩٠ بنحو ١٥٩٤ مليون دولار أمريكى وفى تركيا بنحو ٦٥٦ مليون دولار أمريكى وهو أقل بكثير من مصر ، ويرجع ذلك إلى أن نسبة مايخصصه القطاع العائلى للتعليم من اجمالى استهلاكه تبلغ ١٪ بينما هى فى مصر ٦٪ .

(١) ونجد أن النسبة المذكورة تقل بصفة استثنائية فى هونج كونج ولى أسبانيا إلى ٥٪ .

وفى الجدول (١ - ٦) تقديرات لإنفاق القطاع العائلى على التعليم فى مصر مع المقارنة بأربع دول أخرى هى تركيا واسرائيل والولايات المتحدة واليابان . وبمعرفة عدد السكان فى كل بلد يمكن على وجه التقريب معرفة متوسط نصيب الفرد من الانفاق الخاص على التعليم (الانفاق الخاص على التعليم / عدد السكان) . إلا أن النسبة من السكان التى هى فى سن التعليم أقل من اجمالى عدد السكان . وبافتراض أن هذه النسبة فى مصر والدول النامية تصل إلى ٤٠٪ وأنها تصل إلى نحو ٣٠٪ فى الولايات المتحدة أو فى اليابان يمكن تقدير متوسط نصيب الفرد من الانفاق الخاص على التعليم بصورة أكثر اقتراباً من الواقع ويتضح لنا من المقارنات عظم الفارق بين هذا المتوسط فى مصر ومثيله فى اسرائيل وهى دولة نامية أو فى الولايات المتحدة واليابان . فالانفاق الخاص على تعليم الفرد يصل فى اسرائيل إلى ٢٦ مرة مثل الرقم الخاص بمصر .

جدول (١ - ٧)

تقديرات لمتوسط نصيب الفرد من الانفاق الخاص على التعليم فى ١٩٩٠

الدولــــة	الانفاق الخاص على التعليم (مليون دولار)	متوسط نصيب الفرد / السنة بالدولار (أ) *	متوسط نصيب الفرد / السنة بالدولار (ب) *
مصــــر	١٥٩٤	٣٠٫٦	٧٦٫٥
تركيـــا	٦٥٦	١١٫٦	٢٩٫٢
اسـرائيل	٣٧٦٦٫٦	٨٠١٫٠	٢٠٠٣٫٥
الولايات المتحدة	٢٨٩٠٢١٫٠	١١٥٦٫٠	٣٨٥٣٫٦
اليابـان	١٣٤١٩٥٫٠	١٠٨٦٫٦	٣٦٢٦٫٩

المصادر الاحصائية من تقرير البنك الدولى للتنمية عن ١٩٩٢ وجميع التقديرات قام بها المؤلف وقد تم تقدير انفاق القطاع العائلى على التعليم على أساس الناتج المحلى الاجمالى × نسبة الانفاق الخاص على الاستهلاك × نسبة مايخصص من الانفاق الاستهلاكى الخاص للتعليم .

* متوسط نصيب الفرد/ السنة بالدولار (أ) تم تقديره على أساس الرقم المذكور فى العمود الأول مقسوماً على عدد سكان كل دولة فى منتصف ١٩٩٠ وفقاً للاحصائيات المتاحة .
* أما متوسط نصيب الفرد/ السنة بالدولار (ب) فقد تم تقديره على أساس الرقم المذكور فى العمود الأول مقسوماً على ٤٠٪ من السكان فى مصر أو تركيا أو اسرائيل ومقسوماً على ٣٠٪ من السكان فى الولايات المتحدة واليابان ويلاحظ أن نسبة الأطفال والشباب ترتفع فى الدول النامية وتنخفض فى الدول المتقدمة وذلك لانخفاض معدل التوالد .

وبالاضافة إلى انفاق القطاع العائلى هناك الانفاق العام على التعليم ويمكن تقدير الأخير بالنسبة لمصر فى ١٩٩٠ (على أساس البيانات المتاحة) بنحو ١٦٨٣٫٩ مليون دولار . حيث كانت النسبة المخصصة للتعليم فى اجمالى الانفاق العام للدولة ١٣٫٤٪ فى ١٩٩٠ بينما كان الانفاق العام للدولة يمثل ٤٠٫٢٪ من اجمالى الناتج القومى . وهذا يعنى أن النسبة المخصصة للتعليم من قبل الدولة يمثل ٥٫٣٪ من اجمالى الناتج القومى فى ١٩٩٠ . فإذا فرضنا أن ٤٠٪ من سكان مصر فى سن التعليم فإن متوسط نصيب الفرد من انفاق الدولة فى مجال التعليم يصل فى ١٩٩٠ إلى ٨٠٫٨ دولار وهو يزيد - ولكن ليس بكثير - عن متوسط الانفاق الخاص على الفرد من أجل التعليم . أما فى اسرائيل فقد بلغ الانفاق العام على التعليم فى ١٩٩٠ نحو ٢٦٥٩٫٤ مليون دولار ويعنى هذا أن متوسط نصيب الفرد من السكان فى سن التعليم من هذا الانفاق العام بلغ ١٤١٤٫٦ دولار أى نحو ١٧٫٥ مرة مثل مصر (١). وتعتبر اسرائيل من أكثر الدول اهتماماً بالتعليم على مستوى العالم سواء بين الدول النامية أو المتقدمة كما تقدم من قبل . أما عن سبب الاهتمام بمقارنة الوضع فى مصر باسرائيل فى مجال التعليم فلإن التحدى القائم فى عصر السلام منذ ١٩٧٩ أخطر

---

(١) فى ١٩٩٠ بلغت نسبة ماخصص للتعليم من الانفاق العام للدولة فى اسرائيل ١٠٫٢٪ بينما كان الانفاق العام للدولة ٥٠٫٨٪ من الناتج القومى الاجمالى والذى ٥١٣٢٤ مليون دولار .

بكثير من التحدى الذى كان قائماً فى عصر الحرب ، والتعليم هو أحد الركائز الأساسية للتقدم الحضارى والاقتصادى .

٤ - الإنفاق العام على الإسكان والضمان الاجتماعى والرفاهية الاجتماعية :

مؤشر رابع وهام للتفرقة بين الدول من حيث درجة التخلف أو مستوى التقدم يتمثل فيما تخصصه الحكومات من انفاق عام لتوفير خدمات الاسكان اللائق لعامة الناس بالإضافة إلى الضمان الاجتماعى والرفاهية الاجتماعية .

والمقصود بخدمات الاسكان اللائق مايخصص من انفاق عام لمشروعات الاسكان المناسب لأصحاب الدخول المنخفضة ، ولإصلاح المناطق السكنية الفقيرة وامدادها بالخدمات اللازمة بالإضافة إلى تنمية المناطق السكنية الجديدة . أما الانفاق العام على الضمان الاجتماعى والرفاهية فيتضمن وفقاً للاحصائيات الدولية التعويضات المناسبة فى حالة فقدان الدخل بسبب المرض أو الإعاقة المؤقتة عن العمل والمدفوعات للعجزة والمعاقين بصفة دائمة والمتعطلين عن العمل ومساعدات العائلات الفقيرة ومساعدات الولادة للأمهات ومساعدات الأطفال وتكلفة خدمات الرفاهية مثل إعانة المسنين وغير القادرين والأطفال . كذلك فإن هذا البند وفقاً للملاحظات الفنية الملحقة بالاحصائيات الرسمية الدولية يضم الانفاق لأجل الحفاظ على البيئة من التلوث وتحسينها والانفاق لاجل المياه النقية وخدمات الوقاية الصحية وجمع القمامة (١).

ويلاحظ من الاحصائيات المتاحة أن معظم الدول ذات الدخل المنخفض كانت تخصص من انفاقها العام لبند الاسكان اللائق والضمان الاجتماعى والرفاهية فى بداية السبعينات (١٩٧٢) نسبة تتراوح بين ١٪ - ٤٪ . وكان قلة قليلة من هذه

(١) انظر : World Bank, Development Report, 1992, p. 292 .

الدول تخصص نسبة تراوحت بين ٤٪ - ١٠٪ . والاستثناء الوحيد كان لسيرلانكا التى خصصت ١٩,٥٪ من انفاقها العام للبند المذكور . وفى ١٩٩٠ لم تتغير صورة السبعينات الا قليلاً جداً بالنسبة لمعظم الدول النامية . ويلاحظ أن مركز مصر النسبى فى هذا المجال أفضل من عديد من الدول النامية ذات الدخل المتوسط . فقد خصصت مصر فى ١٩٩٠ نسبة ١٧,٨٪ من انفاقها العام للإسكان والضمان والرفاهية الاجتماعية بينما أن معظم الدول النامية ذات الدخل المتوسط لم تخصص أكثر من ٣٪ - ٨٪ من انفاقها العام ومع ذلك فان عددا من هذه الدول النامية ذات الدخل المتوسط خصصت مابين ١٨٪ (بوليفيا) إلى ٣٥٪ (المجر) من انفاقها العام للبند المذكور . ووصلت النسبة المقارنة استثناء إلى ٤٠,٩٪ فى حالة الأرجنتين و ٥٠,٣٪ فى حالة أورجواى فى أمريكا اللاتينية . ولقد كان موقف العديد من دول أمريكا اللاتينية متميزاً بالذات فى هذا الصدد بالإضافة إلى عدد من دول أوربا الاشتراكية (سابقا) .أما فى الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع فقد بلغت نسبة الانفاق على البند المذكور الى ٣٩٪ بصفة عامة فى ١٩٩٠ مع تميز بعض الدول مثل السويد (٥٥,٩٪) وألمانيا (٤٨,٢٪) ويمكننا ملاحظة الفرق الشاسع بين الدول ذات الدخل المنخفض والأخرى ذات الدخل المرتفع فى مدى الاهتمام والقدرة على تخصيص نسبة أكبر من الانفاق العام على الاسكان اللائق والضمان الاجتماعى والرفاهية هذا الأمر الذى لايتعلق فقط بدرجة نضج المناخ الاجتماعى وارتقاء الوعى السياسى بل ايضاً بامكانيات اقتصادية أكبر لرعاية المواطن العادى فى حالات المرض والعجز المؤقت أو الدائم ولتأمين حياته وتوفير وسائل حماية البيئة له ... الخ .

٥ - المقدرة على الإدخار :

من المعروف أن المقدرة على الادخار تتناسب طرديا مع مستوى الدخل ، واستعراض الاحصائيات الدولية يؤكد انخفاض معدلات الادخار فى الدول ذات الدخل المنخفض بالمقارنة بالدول ذات الدخل المتوسط ، وفى الأخيرة بالمقارنة بالدول

ذات الدخل المرتفع .. ففى عام ١٩٦٥ تراوحت نسبة المدخرات المحلية الاجمالية Gross Domestic Savings فى الناتج المحلى الاجمالى GDP فى سبع عشر دولة من الدول ذات الدخل المنخفض بين لاشيء وأقل من ١٠٪ ، وفى ثلاث عشر دولة منها بين ١٠٪ و ١٦٪ . وبلغت النسبة المقارنة فى مصر فى نفس العام ١٤٪ وفى الصين ٢٥٪ وزامبيا ٤٠٪ . وفى ١٩٩٠ ، بعد خمس وعشرين سنة ، لم يختلف الموقف تقريباً بالنسبة لعشر دول من هذه الدول ذات الدخل المنخفض حيث تراوحت نسبة المدخرات فى الناتج المحلى الاجمالى بين ١٪ إلى أقل من ١٠٪ وفى اثنى عشر دولة بين ١٠٪ ، ٢٠٪ . ولكن الموقف اختلف بشكل واضح لقلة قليلة جداً من الدول ذات الدخل المنخفض هى الصين وأندونيسيا ونيجيريا حيث بلغت نسبة الادخار ٤٣٪ ، ٣٧٪ ، ٢٩٪ على الترتيب فى ١٩٩٠ بالمقارنة بـ ٢٥٪ ، ٨٪ ، ١٠٪ فى ١٩٦٥ . وربما كان للرغبة فى تحقيق التنمية وصلاحية المناخ الاجتماعى والاقتصادى فى هذه الدول دور هام فى رفع معدلات الادخار . فالتغيرات فى مستويات الدخل وحدها لايمكن أن تفسر هذه التطورات القوية فى نسبة الادخار . ويعتبر بعض رجال الاقتصاد أن ارتفاع معدل الادخار مؤشر من المؤشرات القوية الدالة على حدوث تغير واضح فى الاتجاه نحو التخلص من التخلف وتحقيق التنمية السريعة . وتثبت معدلات النمو فى حالتى الصين وأندونيسيا صحة هذا الرأى إذ بلغ معدل النمو السنوى المسجل لمتوسط نصيب الفرد من الناتج فى الصين خلال نفس الفترة (١٩٦٥-١٩٩٠) ٨ر٥٪ وفى أندونيسيا ٥ر٤٪ .

وفى مصر انخفضت نسبة المدخرات إلى ١٠٪ فى ١٩٩٠ مقابل ١٤٪ فى ١٩٦٥ . وفى خلال نفس الفترة (١٩٦٥-١٩٩٠) لم تكن مصر هى الدولة الوحيدة التى تعرضت فيها نسبة المدخرات للانخفاض . فقد شاركها فى هذه الحالة تسع عشر دولة أخرى من الدول ذات الدخل المنخفض . وفى سبع حالات سجلت معدلات ادخار سالبة . وكل هذه التطورات تدل على ارتفاع نسبة الاستهلاك الكلى، إلى الحد الذى تصبح فيه هذه النسبة أحياناً أكبر من الواحد الصحيح

(الادخار السالب) ، وهى أمور لاتظهر إلا فى ظروف اشتداد حدة المشكلات الاقتصادية ولاتؤدى إلا إلى مزيد من التخلف الاقتصادى .

وبالنسبة للدول متوسطة الدخل تراوحت نسبة الادخار بين ١٥٪ - ٢٥٪ فى ٢٣ دولة وبين ٢٥٪ - ٣٩٪ فى ١٦ دولة وذلك من اجمالى ٤٧ دولة تتوافر عنها البيانات فى ١٩٩٠ .. وواضح أن موقف هذه الدول أفضل بكثير من موقف الدول ذات الدخل المنخفض (١) .

أما فى مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع فقد تراوحت معدلات الادخار فى ١٩٩٠ مابين ٢٠٪ إلى ٤٥٪ فى تسع عشر دولة وذلك من بين اثنين وعشرين دولة تتوافر عنها الاحصائيات . وكان أعلى المعدلات المسجلة فى سنغافورة (٤٥٪) وهى دولة نامية مصنفة ضمن مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع (تبعا لمعيار الدخل) وقد حققت فى الفترة ١٩٦٥ - ١٩٩٠ معدل نمو سنوى بلغ فى المتوسط ٦٫٥٪ كما ذكرنا من قبل .

٦ - مؤشرات أخرى :

اخترنا فيما سبق عدداً من المؤشرات التى لاجدال حول دقتها فى قياس درجة التخلف أو التقدم الاقتصادى . وهناك مؤشرات أخرى قد يتفق عليها البعض وقد يرى البعض الآخر أنها تحتاج فى حد ذاتها إلى دعم بأدلة اضافية حتى نستطيع استخدامها للدلالة على الحالة الاقتصادية .

ومن أبرز المؤشرات التى تتخذ للدليل على الحالة الاقتصادية البطالة المقنعة أو الهيكلية والاعتماد على أنشطة ضعيفة الانتاجية . وهذه الموشرات بالذات تحتاج إلى تحليل دقيق مدعم بأدلة وبيانات احصائية ربما لاتتوفر فى معظم الحالات .

---

(١) واستثناء ظهرت حالات لدول ضمن هذه المجموعة ذات معدلات ادخار منخفضة جداً مثل السلفادور ١٪ ومنجوليا ٣٪ ونيكارجوا - ٢٪ وذلك فى ١٩٩٠ .

ومن المؤشرات أيضا ارتفاع معدلات التضخم والاعتماد الكبير على صادرات السلع الأولية بالرغم من تراخى معدلات نموها وتدهور شروط تبادلها الدولى ، والعجز المستمر فى ميزان المدفوعات وتزايد المديونية الخارجية وتدهور قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية . وسوف يأتى ذكر هذه المؤشرات وغيرها من خلال عرض عدد من المشكلات الاقتصادية التى نواجهها فى الاقتصاد المصرى والجهود الرامية إلى التخلص من هذه المشكلات والاسراع بعجلة التنمية الاقتصادية .. وهذا ماسوف نتناوله فى الفصل التالى .

• • •

الفصل الثانى
مشكلات الزراعة والصناعة
والجهود الانمائية

أولاً : الزراعة

تمهيد :

لقد ظل القطاع الزراعى مهيمنا على الاقتصاد المصرى دون منازع إلى أن بدأت الدولة تكثف من جهدها لتنمية القطاع الصناعى فى بداية الستينات . ولقد كانت هذه الهيمنة وراء حالة الركود النسبى التى أصابت الاقتصاد المصرى قبل الخمسينات . وهذا لايعنى ، مع ذلك ، أن هناك عيباً ذاتياً فى نشاط الزراعة . فبعض الدول المتقدمة مثل نيوزيلاند والدنمارك اعتمدت على النشاط الزراعى ، ومازالت ، فى تقدمها الاقتصادى .

من جهة أخرى تعرض النشاط الزراعى فى مصر للاهمال النسبى منذ الستينات وكان هذا الاهمال سبباً لمشكلات أخرى أصابت الاقتصاد القومى .

لقد كان من أهم مشكلات القطاع إلى بداية الخمسينات تخلف المزارعين عن تطوير التقنيات الزراعية ، باستثناء كبار الملاك الزراعيين ؛ والاهتمام المفرط بزراعة القطن لأجل الايراد وذلك بالرغم مما كان يصيب محصوله من تقلبات حادة أحيانا بسبب الدودة أو بسبب الظروف المناخية ، وبالرغم مما كان يصيب ايراداته من انخفاض حاد أحيانا بسبب حالة سوق القطن العالمى . ولم يكن لدى المزارعين جرأة الاقدام على انتاج محاصيل جديدة للتصدير أو التوسع فى الانتاج الحيوانى والداجنى. وبالإضافة إلى هذه المشكلات الزراعية البحتة كان هناك تلك المشكلات المتعلقة بنمط الملكية الشائع قبل الخمسينات . فكان هناك من ناحية الآلاف الذين لايملكون

شيئاً من الأرض على الاطلاق أو يملكون قراريط أو ربما فدان أو اثنين مفتتة فى أكثر من حوض ، ومن ناحية أخرى قلة قليلة من كبار الملاك الاقطاعيين الذين يملكون آلافاً من الأفدنة . وبينما أن المجموعة الأخيرة كانت تتمتع بالتمويل الحديث ولديها وسائل النقل والتسويق المنظم للنواتج الزراعية كانت المجموعة الأولى تعيش مثل عامة المزارعين فى الدول النامية الزراعية منخفضة الدخل . ولم يكن ممكنا أن تتحقق تنمية زراعية فى اطار هذه الثنائية الاقتصادية التى ارتبطت أيضاً بهيكل مختل للعلاقات الاجتماعية داخل الريف المصرى . ولم يكن الحال أحسن بالنسبة لمن يستأجرون أراض زراعية من كبار الملاك حيث كانت عقود الايجار تحرر لفترات قصيرة فلم تكن تعطى أمانا للمستأجر باستمراريته على الأرض . ولم يكن هذا يعطيه الفرصة أو الحافز على الاهتمام بالأرض لرفع انتاجيتها على مدى الأجل الطويل .. كذلك فإن الايجارات المرتفعة للأرض كانت كثيراً ماتقود إلى مديونيات مرتفعة يرزح تحت عبئها المستأجرين تجاه الملاك .

ومن المشكلات التى واجهت القطاع الزراعى التكدس البشرى على الأرض بالنسبة لكل أصحاب الملكيات القزمية والمستأجرين ، ومايؤدى إليه ذلك من انخفاض فى متوسط نصيب الفرد من الناتج . ذلك لأن استمرار الإضافة إلى القوة العاملة على مساحة محدودة من الأرض الزراعية يؤدى إلى نمو الناتج بمعدل متناقص أولا ثم تناقصه بعد ذلك مما ينعكس على متوسط الانتاجية . ولقد ذكرت بعض الدراسات أن نحو ثلث القوة العاملة فى الزراعة كان يمكن امتصاصه فى أنشطة أخرى داخل الاقتصاد القومى دون أن يختل الناتج الزراعى الكلى .

وأخيراً وليس آخراً كانت البلهارسيا من ضمن المشكلات التى واجهت الفلاح المصرى وأرهقته صحياً وبدنياً وتسببت فى قصر عمره وضعف انتاجيته على مدى الأجل الطويل .

الاصلاح الزراعى ، القانون والآثار الاقتصادية :

قامت حكومة الثورة باصدار قانون الاصلاح الزراعى فى ١٩٥٢ فجعلت الحد الأقصى للملكية الزراعية للفرد الواحد ٢٠٠ فدان وللأسرة ٣٠٠ فدان . وترتب على هذا القانون مصادرة نحو نصف مليون فدان من الأرض الزراعية من كبار الملاك ، وقامت الحكومة بتوزيع هذه الأرض على من لايملكون من الفلاحين بحد أقصى خمسة أفدنة للأسرة . وقد عدلت الحكومة بعد ذلك الحد الأقصى للملكية إلى ١٠٠ فدان للفرد و ٢٠٠ فدان للأسرة ثم ٥٠ فدان للفرد و ١٠٠ فدان للأسرة فى ١٩٦١ ثم فى ١٩٦٦ على الترتيب . وترتب على هذه التعديلات إعادة توزيع نحو ثلث مليون فدان على من لايملكون .

وتحدد إيجار الفدان بسبعة أمثال الضريبة العقارية كحد أقصى كما تقرر أن تكون عقود الإيجار مستديمة غير قابلة للإلغاء من قبل الملاك .

وقد ترتب على هذه التشريعات آثار اجتماعية وسياسية خطيرة . أما من الناحية الاقتصادية فلم يؤدى إلى تغيرات اقتصادية ذات أهمية تذكر فى تنمية القطاع الزراعى بل أن بعض التغيرات كان سلبياً فى أثره .

أ - إزدياد عدد صغار الملاك بشكل ضخم وازدياد بالتالى انعكاس مشاكل الملكيات الصغيرة على القطاع الزراعى من حيث انخفاض مقدرة أصحابها على تطوير التقنيات الزراعية ، أو الدخول فى مجالات جديدة من الانتاج الحيوانى أو الداجنى أو ادخال زراعات جديدة والقدرة على تسويقها .. وكل هذه المسائل لم تكن مطروحة على الساحة السياسية لأن الغرض من الاصلاح الزراعى أصلا كان متمثلا فى الرغبة فى تحطيم سيطرة كبار الملاك الزراعيين على الحياة السياسية والاجتماعية فى مصر ..

ولقد كان من الطبيعى أن تؤدى عمليات الوراثة فيما بعد ذلك على مر السنوات

المتتالية إلى مزيد من تفتيت الملكيات الزراعية إلى مساحات أصغر ومزيد من انخفاض المقدرة على تطوير النشاط الزراعى الا عن طريق بذل المجهودات البشرية المكثفة فى انتاج المحاصيل التقليدية وبعض المحاصيل الجديدة .

ب - ترتب على تثبيت عقود الايجار للأراضى الزراعية وعدم المقدرة على الغائها من قبل الملاك أن أصبح المستأجرون يتصرفون فى مالديهم كأنه ملك خاص لهم . ومع انخفاض المعدلات الحقيقية للايجارات انخفاضاً متتالياً بسبب الارتفاع المستمر فى الأسعار خاصة بعد ١٩٧٣ أصبح المستأجرون لايبالون بالاستخدام الأمثل للأرض الزراعية التى فى حيازتهم . ويلاحظ أن الاستخدام الأمثل لأى عنصر من عناصر الانتاج لايتحقق عند تسعيره بأقل من السعر الذى يعكس ميزته النسبية داخل الاقتصاد القومى . ذلك لأن الايراد المطلوب أو المناسب لمستأجر العنصر الانتاجى لابد أن يغطى تكلفة استخدامه .. فإذا تم تسعير العنصر بأقل مما يعكس تكلفته أو سعره الحقيقى الذى تحدده عوامل الطلب والعرض داخل الاقتصاد فإن مستأجر هذا العنصر لن يهتم باستخدامه استخداماً رشيداً . بل أنه ثبت أن من المستأجرين من كان يهمل زراعة الأرض التى فى حيازته على الاطلاق عندما تتاح له فرصة اكتساب دخل أكبر من نشاط آخر أو من مكان آخر . وقد شاع هذا النوع من السلوك بالذات فى الفترة ١٩٧٤-١٩٨٣ (فترة الرواج) حينما سافر العديد من صغار المستأجرين للعمل فى البلاد العربية الخليجية . فظلوا يحتفظون بالأرض المستأجرة مع اهمالها . ولم يكن دفع الايجارات التى كانت قيمتها الحقيقية مستمرة فى الانخفاض (مع استمرار التضخم) تمثل شيئاً له أهمية تذكر بالنسبة لدخولهم التى كانوا يكتسبونها من العمال فى الخارج .

الجمعيات التعاونية الزراعية ؛ الأهداف والممارسات :

كان من ضمن السياسة الحكومية الخاصة بالقطاع الزراعى بعد صدور قانون

الاصلاح الزراعى انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية . ولم تكن هذه الجمعيات «تعاونية» بالمعنى المعروف فى الحركة التعاونية . ذلك لأن هذه الجمعيات لم تقم على أساس تعاون المزارعين لأجل حماية نشاطهم وتنميته بل كانت مؤسسات حكومية يعمل بها مستخدمون رسميون . وكان الهدف من وراء انشاء هذه الجمعيات -كما قيل- معاونة المزارعين لأجل رفع انتاجية الأرض الزراعية وذلك بتقديم مايلزم لهم من أسمدة وتقاوى ومبيدات بالأسعار الرسمية نقداً وبالأجل ، وتأجير الآلات الزراعية وتقديم النصح والإرشاد الزراعى لهم ، وبطبيعة الحال كان لهذه الخدمات أهميتها الكبيرة بالنسبة لصغار المزارعين (الأغلبية العظمى) حيث أتاحت لهم الحصول على مستلزمات انتاجهم بأسعار مناسبة بالاضافة إلى ميزة الائتمان المتمثل فى تأجيل سداد القيمة المستحقة ، كما أتاحت لهم الحصول على خدمات الآلات والمعدات الزراعية التى لم يكن فى مقدرتهم أبداً الحصول عليها من أى مصدر آخر .

وبالإضافة إلى هذا كان من وظيفة الجمعيات الزراعية مراقبة تنفيذ نظام الدورة الزراعية التى تضعها وزارة الزراعة ثم استلام المحاصيل الزراعية من المزارعين ودفع ثمنها لهم بعد خصم المستحقات المالية عليهم والتى ترتبت على مشتريات أسمدة أو تقاوى بالأجل بالإضافة إلى الضرائب .

وفى البداية قامت الجمعيات بدور ايجابى فى خدمة النشاط الزراعى حيث كانت أسعار خدماتها مناسبة لجمهور المزارعين . وكان المزارعون يتمكنون من تحقيق فائض مناسب من جراء الفرق بين ماهو مستحق لهم لدى الجمعيات بعد تسليم محاصيلهم بالأسعار الرسمية وماهو مستحق عليهم نتيجة حصولهم على خدمات زراعية ومستلزمات انتاج بالأسعار الرسمية أيضا . ومع مرور السنوات تحولت الأمور تدريجياً إلى عكس ذلك . فقد استمرت أسعار الأسمدة والتقاوى والخدمات الأخرى التى تقدمها الجمعيات الزراعية فى الارتفاع حتى أصبحت فى أواخر السبعينات تكاد تكون متساوية مع أسعار السوق . من الناحية الأخرى لم ترتفع أسعار المحاصيل

الايرادية التى كان على المزارعين توريدها للحكومة بما يتناسب مع أحوال الطلب والعرض حتى أصبحت أقل بشكل ملحوظ من أسعار المحاصيل المماثلة فى الأسواق الخارجية . ونتيجة لهذه الظروف تزايد الفائض الزراعى المحقق لدى الحكومة على حساب المزارعين . وبدأت حالات التهرب من الالتزام بالدورة الزراعية تتزايد بين المزارعين .. وخلال الثمانينات لم يكن المزارع العادى يبالى هل اشترى مستلزمات انتاجه من السوق أو من الجمعية حيث لافرق فى المعاملة .

ومما يذكر أيضا أن الجمعيات التعاونية الزراعية لم تعمل على تطوير خدماتها فى مجال التقنيات الزراعية المتطورة أو فى مجال الارشاد الزراعى بينما كان هذا مطلوباً وبشكل رئيسى لتطوير الزراعة المصرية . وبالإضافة إلى ماسبق لوحظ على العديد من موظفى الجمعيات انحرافات سلوكية متكررة من جانبهم عند تعاملهم مع صغار المزارعين أدى إلى اتاحة الفرصة لهم للاثراء غير المشروع .

وهكذا فإن الجمعيات الزراعية التى قامت لتساند قانون الاصلاح الزراعى وتساهم فى تقديم خدمات لصغار المزارعين ومن ثم تنمية النشاط الزراعى انتهت إلى لاشىء بل انتهت إلى عكس ما استهدفته الحكومة فى البداية .

تجريف وتبوير الأرض الزراعية :

ظل تجريف وتبوير الأرض الزراعية يعتبر من أخطر المشكلات التى تعرض لها النشاط الزراعى فى مصر خلال فترة السبعينات والثمانينات إلى أن شددت الحكومة الرقابة والعقاب على هذه الجرائم أخيراً . ولم يكن تجريف الأرض الا نتيجة عدة عوامل متشابكة منها النقص الواضح فى الايرادات المحققة من النشاط الزراعى لدى عامة المزارعين الملتزمين بتوريد المحاصيل الرئيسية ومحاولة تعويض هذا النقص ببيع قشرة من الأرض إلى مصانع الطوب الأحمر ، ومنها قيام العديد من الفلاحين الذين عملوا فى البلاد العربية البترولية وعادوا بمدخراتهم ببناء مساكن لهم بطوب أحمر مستخلص من تراب الأرض التى فى حيازتهم بطريق الايجار (سرقة) . ولقد أدى

تجريف الأرض بالإضافة إلى البناء فوقها إلى فقدان مساحات من الأرض الصالحة للزراعة .

يضاف إلى ماسبق قيام الحكومة نفسها بالسماح بتحويل أراضى زراعية جيدة إلى أرض مبانى أو التعدى عليها بإقامة المرافق العامة والطرق . ويقدر الجزء الهالك من الأرض نتيجة لكل هذه المصائب بنحو نصف مليون فدان فيما بين بداية الخمسينات وبداية الثمانينات . وهذا القدر من المساحة المفقود يكاد يتساوى مع ماتم استصلاحه من أراضى بور لأجل اضافتها إلى الرقعة الزراعية ..

مؤشرات القطاع الزراعى :

الناتج الزراعـى :

الجدول (٢ - ١) يبين تطور الناتج الزراعى فى اجمالى الناتج المحلى فى مصر خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٩١ بأسعار ثابتة .

ويلاحظ أنه فيما عدا عدد محدود جداً من السنوات تجاوز فيها معدل النمو السنوى للناتج الزراعى ٤٪ فإن هذا المعدل كان يتراوح بين ٢٪ - ٣٪ على مدى العشرين عاماً ١٩٧١-١٩٩١ . وخلال هذه الفترة هبط معدل النمو السنوى المحقق من متوسط ٣ر٧٪ فى النصف الأول من السبعينات الى ٢ر٥٪ فيما بين ١٩٧٥-١٩٨٥ ثم إلى ٢ر٢٪ فى السنوات ١٩٨٦-١٩٩١ .

ومن جهة أخرى يلاحظ استمرار انخفاض النصيب النسبى للناتج الزراعى فى اجمالى الناتج المحلى خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٩١. وقد تحقق معظم هذا الانخفاض وبصفة مستمرة فيما بين ١٩٧٣ و١٩٨٣ وهى فترة الانتعاش الاقتصادى الهائل الذى تحقق للاقتصاد المصرى فانخفض نصيب الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى من ٤٢ر٦٪ فى ١٩٧٣ إلى ٢٢ر٣٪ فى ١٩٨٣ . ويدل هذا على أن معدلات النمو المرتفعة التى تحققت للاقتصاد القومى فى الفترة المذكورة وبلغت فى بعض

جدول (٢ - ١)

تطور الناتج الزراعي

السنة	الناتج المحلي الاجمالي مليون جنيه	الناتج من الزراعة مليون جنيه	النصيب النسبي %	معدل النمو السنوي للناتج % الزراعي
١٩٧١	١٢٤٠٧	٥٤٣٨	٤٣ر٨	
١٩٧٢	١٢٩٥٦	٥٨٧٧	٤٥ر٤	٨ر١
١٩٧٣	١٤٢١٤	٦٠٥٢	٤٢ر٦	٣ر٠
١٩٧٤	١٤٩٩٤	٦٠٧٠	٤٠ر٥	ر٠٠٣
١٩٧٥	١٦٦١٧	٦٤٤٣	٣٨ر٨	٦ر١
١٩٧٦	١٩٠٦١	٦٥٣٢	٣٤ر٣	١ر٤
١٩٧٧	٢١٢٠٢	٦٣٥٠	٣٠ر٠	-٢ر٨
١٩٧٨	٢٣٢٢٠	٦٧٠٤	٢٨ر٩	٥ر٦
١٩٧٩	٢٥٤٨٧	٦٩٧٨	٢٧ر٤	٤ر١
١٩٨٠	٢٨٢٧٩	٧٢٢٢	٢٥ر٥	٣ر٥
١٩٨١	٢٩٤٢١	٧٣٤٩	٢٥ر٠	١ر٨
١٩٨٢	٣٢٧٨٧	٧٦٤٥	٢٣ر٣	٤ر٠
١٩٨٣	٣٥٣١٦	٧٨٦٦	٢٢ر٣	٢ر٩
١٩٨٤	٣٧٤٦٨	٨٠٣١	٢١ر٤	٢ر١
١٩٨٥	٣٩٩٤٠	٨٢٨٨	٢٠ر٨	٣ر٢
١٩٨٦	٤٠٩٩٧	٨٤٦٣	٢٠ر٦	٢ر١
١٩٨٧	٤٢٠٣١	٨٦٤٠	٢٠ر٦	٢ر١
١٩٨٨	٤٣٧٢٣	٨٨٥٦	٢٠ر٣	٢ر٥
١٩٨٩	٤٥٠١٥	٩٠٣٣	٢٠ر١	٢ر٠
١٩٩٠	٤٦١٠٢	٩١٨٧	١٩ر٩	٢ر٤
١٩٩١	٤٧٠٨٢	٩٣٥٢	١٩ر٩	٢ر١

السنوات أكثر من ١٢٪ لم تكن ذات علاقة بالنشاط الزراعى . فهى لم تتأثر من جهة بهذا النشاط كما هو معروف ، إذ حدثت بسبب عدد من العوامل من أهمها ارتفاع أسعار البترول الخام وزيادة انتاجه وصادراته وانتعاش السياحة الدولية داخل مصر وزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج ... الخ ، كما لم تؤثر فى هذا النشاط الزراعى كما هو واضح من استعراض معدلات النمو المحققة فيه .

ويذكر أحد التقارير الرسمية أن معدلات التنمية فى مصر ارتفعت إلى متوسط سنوى ٨,٥٪ فى الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٢ وكان « أعلى من أى دولة نامية بل أعلى من أى دولة متقدمة » .. « ولكن للأسف » - كما يذكر التقرير - « لم ينعكس هذا المعدل المرتفع على معدل تنمية كل من قطاعى الزراعة والصناعة وهما قطاعان رائدان فى الاقتصاد المصرى لما يقدمان للشعب من غذاء وملبس ومسكن » .. « فلم يزد معدل نمو الزراعة عن ٢٪ » (١) ... ويرى التقرير أن هذا الوضع لم يكن الا نتيجة اختناقات اكتنفت عملية التنمية وأنها لاتعنى سوى وجود خلل فى هيكل الانتاج لأن « معدلات التنمية كانت عالية ولكن ليست فى صالح القطاعات السلعية الرئيسية وهى الزراعة والصناعة والتشييد » (٢) . والحقيقة أن ناتج قطاع الزراعة كان أقل فى معدل نموه من ناتج أى قطاع آخر فى مصر كما يبين الجدول (٢-٢) .

ولايجب أن يتبادر إلى أذهان البعض خطأ أن مجرد النقص النسبى فى نصيب قطاع الزراعة هو الذى جعلنا نقرر أن الزراعة المصرية قد تعرضت للاختناقات أو أهملت نسبياً .. ذلك لأن نقص النصيب النسبى للزراعة قد يتخذ كمؤشر للتنمية الاقتصادية فى البلدان النامية التى تقوم على دفع عملية التنمية الصناعية وقد فعلت

(١) انظر تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولى « الخطة الخمسية الحالية (٨٢-١٩٨٧) كيف بدأت وماذا أضافت ونظرة مستقبلية للخطة الخمسية المقبلة (٨٧-١٩٩٢) ، القاهرة ١٩٨٦/٢/١ ، ص ٣ .

(٢) نفس المرجع السابق مباشرة .

جدول (٢ - ٢)

معدلات النمو السنوى المحققة فى مصر خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٩٠

	الناتج المحلى الاجمالى	الزراعـــة	الصناعـــة	الخدمـــات
	المتوسط السنوى للفترة - نسبة مئوية ٪			
١٩٦٥ - ١٩٨٠	٧ر٣	٢ر٧	٦ر٩	١٣ر٧
١٩٨٠ - ١٩٩٠	٥ر٠	٢ر٥	٤ر٣	٦ر٧

مصر هذا . ولكن هناك فرق أن يتجه النصيب النسبى للزراعة إلى الانخفاض بينما أنها تنمو نمواً صحياً وأن يتجه هذا النصيب النسبى إلى الانخفاض لأنها تتعرض لاختناقات عديدة وللاهمال . والوضع الأخير هو الذى نتكلم عنه فى مصر . فقد تحققت معدلات نمو منخفضة للنشاط الزراعى فى اطار عديد من المشكلات المحيطة بهذا النشاط حتى أنه لم يستطع أن يستفيد على الاطلاق من فترة النمو السريع التى مر بها الاقتصاد المصرى فى ١٩٧٣ - ١٩٨٣ وكان واضحاً أن القطاع الزراعى فى مصر يعانى من اختناقات أضعفت معدلات نموه واضطرت الدولة فى ظل الاحتياجات السكانية المتزايدة إلى زيادة الواردات من الغذاء ، وتخصيص ميزانية متزايدة من النقد الأجنبى لهذا الغرض ، بالإضافة إلى الاضطرار للمعونات الغذائية من الدول المتقدمة .

من جهة أخرى يمكن القول أن جانبا من مشكلات القطاع المتمثل فى سياسات التسعير الرسمى للحاصلات الايرادية الرئيسية قد تسبب فى ضعف معدلات نمو الناتج الزراعى . ومن وجهة الحسابات القومية أولا سنجد أن التسعير الرسمى للحاصلات الايرادية الرئيسية لابد قد أدى إلى اظهار قيمة الناتج الزراعى بأقل مما كانت عليه فعلاً وذلك إذا أخذت ظروف السوق الحر فى الحسبان . لقد أدت سياسة التسعير الرسمى للحاصلات الايرادية الرئيسية إلى حرمان القطاع الزراعى من جزء

من القيمة المضافة المحققة فيه وانتقل هذا الجزء تلقائياً إلى الحكومة بفعل سياسة التسليم الجبرى للمحاصيل والتى صاحبت التسعير . وهذا الجزء يمكن تقديره إذا تم تقدير الفرق بين الأسعار الرسمية والأسعار الحرة (أو التى كان يمكن أن تسود فى سوق تتفاعل فيها قوى الطلب والعرض بحرية) انظر شكل (٢ - ١) بالنسبة لأسعار القمح المحلية والعالمية . ولقد قدر الفائض الذى حصلت عليه الحكومة من محصول القطن وحده بنحو ٧٧٫٢ مليون جنيه فى ١٩٧٣ و ٢٠٧٫٤ مليون جنيه فى ١٩٧٤ (١) . انظر أيضاً شكل (٢ - ٢) .

لقد كانت هذه السياسة فى مجملها سبباً رئيسياً ومباشراً فى اضعاف حافز المزارعين على تنمية انتاجهم من المحاصيل الايرادية الرئيسية ، بل أن الكثير منهم صاروا يتهربون من زراعتها مما تسبب فى مشكلة الاختناقات المتكررة فى عرضها المحلى.. والأمثلة الواضحة لهذه المشكلة كانت فى القمح والفول والأرز ، وكان الناتج من بعضها مثل الأرز يفيض عادة عن حاجة الاستهلاك المحلى ويصدر إلى الخارج فانعكس الوضع ، واضطرت الحكومة إلى استيراد كميات من هذه السلع لتفى بالاحتياجات المحلية . وسجل الميزان التجارى لمصر عجزاً فى مبادلات السلع الزراعية فى ١٩٨٥/١٩٨٤ مقداره ٢٫٦ بليون دولار . ولقد صاحب ظروف التهرب من انتاج المحاصيل الايرادية الاتجاه إلى زراعة محاصيل غير خاضعة لسياسات التسعير والتسليم الجبرى للحكومة . فحدث من جراء ذلك توسع فى انتاج بعض السلع الزراعية لمجرد اختلال جهاز الأسعار الأمر الذى أدى إلى اختلال فى التركيب المحصولى . وفى هذا الإطار لم تظهر أية اهتمامات رسمية أو غير رسمية بتنمية أنواع جديدة من المحاصيل أو المنتجات الزراعية على أسس اقتصادية سليمة تتعلق بالاستخدام الأمثل للأرض والمناخ المصرى أو امكانيات التصدير إلى الخارج ..

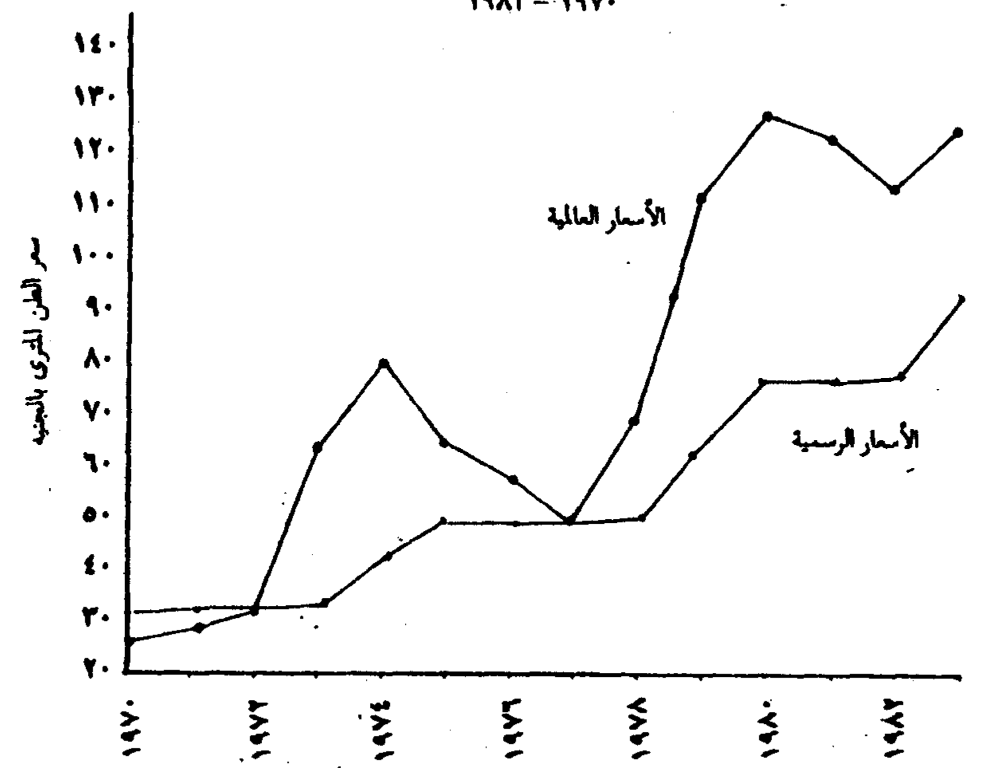
---

(١) انظر محمد محروس اسماعيل ، المشكلة الاقتصادية المصرية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٧ ، ص ٤٩ .

شكل (٢ - ١)

مصر : الأسعار الرسمية المحلية والأسعار العالمية للقمح

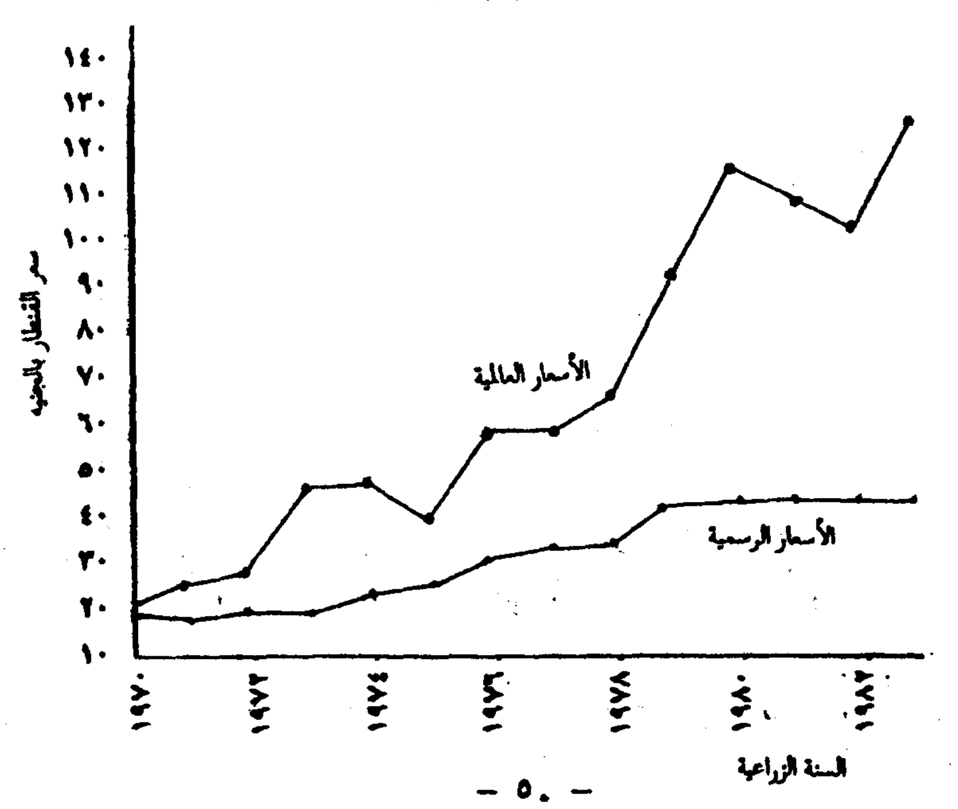
١٩٧٠ - ١٩٨٢



شكل (٢ - ٢)

مصر : الأسعار الرسمية المحلية والأسعار العالمية للقطن غير المحلوج

١٩٧٠ - ١٩٨٢



القوة العاملة فى القطاع الزراعى :

تعرض النصيب النسبى للقطاع الزراعى من قوة العمل فى مصر إلى نقص مستمر من ٥٨٪ من القوة العاملة فى ١٩٦٠ إلى ٥٥٪ ثم ٤٦٪ فى ١٩٦٥-١٩٧٣ ثم ١٩٧٣-١٩٨٤ على الترتيب . وفى الدراسات النظرية يفترض أن هذه الظاهرة فى حد ذاتها صحية وتشير إلى تحول العمل الزراعى المنخفض الانتاجية نسبياً إلى قطاعات أخرى مرتفعة الانتاجية كالصناعة أو غيرها . وتقرر الدراسات النظرية أن عملية التحول هذه تؤدى إلى ارتفاع انتاجية العمال المتبقين على الأرض الزراعية من جهة وإلى ارتفاع متوسط الانتاجية على مستوى الاقتصاد ككل من جهة أخرى مما يؤدى إلى رفع معدلات التنمية . ولقد كان القطاع الزراعى فى مصر يحتوى على بطالة مقنعة فيما قبل الخمسينات وبعدها وذلك فى ظل ظروف تقنيات راكدة ومساحات ثابتة أو شبه ثابتة من الأراضى الزراعية بينما كانت الأعداد السكانية التى تعيش على الأرض فى تزايد . ولكن النقص الذى حدث فى نصيب الزراعة من قوة العمل الكلية خاصة فى السبعينات ومابعدها لم يحدث نتيجة عوامل اقتصادية بقدر ماترتب على عوامل ثقافية واجتماعية وسياسية . أجل .. لقد استقطبت الصناعات الجديدة منذ أواخر الخمسينات وبداية الستينات أعداداً من العمال الذين ولدوا بالقرى وكانت فرصة العمل المتاحة لهم أصلاً فى القطاع الزراعى . ولكن العنصر الأول فى تحويل أعداد متزايدة من أبناء القرى إلى قطاعات أخرى كان التعليم . لقد كان لسياسة التعليم المجانى التى أخذت بها مصر فى جميع المراحل (من الابتدائى إلى الجامعة) دور غير عادى فى اتاحة الفرصة لأبناء القرى فى أن يحصلوا على شهادات عالية . أما العنصر الثانى فتمثل فى سياسة التوظيف التلقائى لخريجى الجامعات والمعاهد والمدارس التى اتبعتها الدولة أيضاً لأسباب سياسية (اكتساب تأييد جماهير الناس بضمان وظائف لأبنائهم بعد أن يتموا تعليمهم) . فكان يتم تعين الذين أتموا تعليمهم من أبناء القرى وغيرهم فى الهيئات الحكومية وفى شركات القطاع العام . وحيث أن هذه الهيئات والشركات تتمركز فى المدن ، والمدن الكبرى بوجه خاص ،

فإن التعليم المجانى من الألف إلى الياء + التعيين التلقائى فى الحكومة والقطاع العام كان يساوى فتح باب للهجرة المستمرة من الريف - من قطاع الزراعة - إلى المدن حيث الصناعة والأنشطة الحكومية الخدمية .. إذاً فلم تكن عوامل اقتصادية خاصة باختلاف الانتاجية العمالية بين قطاع الزراعة وغيره من القطاعات هى التى تسببت أساساً فى نقص النصيب النسبى للزراعة فى قوة العمل الكلية داخل الاقتصاد القومى.

وهكذا هاجر أبناء الفلاحين من قراهم إلى المدن لأنهم « تعلموا » !! ، وأقاموا فى المدن الكبيرة لأنهم عينوا فى هيئات حكومية وشركات عامة صناعية وغير صناعية بغض النظر عن الاحتياجات الفعلية لهذه الهيئات أو الشركات .. وكان لهذا العامل أثره المزدوج فى عرقلة عملية التنمية فى مصر .. أولاً لم تستفد القرى من أبنائها المتعلمين الذين ظلوا بفعل عوامل غير رشيدة يبتعدون عنها وكان من الممكن ، بل كان من الطبيعى فى ظروف أخرى ، أن يسهموا فى تنميتها اجتماعياً وتنمية نشاطها الزراعى الحديث (١) . وثانيا أصبحت الهيئات الحكومية وشركات القطاع العام مثقلة بأعباء أعداد من الاداريين والعمال بما يفوق احتياجاتها الانتاجية ، مما أثر عكسياً على كفائتها الانتاجية بل وعلى كفاءة جميع الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها . والخلاصة فى النهاية أن ظاهرة البطالة المقنعة انتقلت من الزراعة إلى الحكومة والقطاع العام ليس بسبب عوامل ديناميكية خاصة بالتنمية الاقتصادية بل بسبب عوامل سياسية واجتماعية تؤدى إلى مزيد من التخلف الاقتصادى .

وبالإضافة إلى ماسبق تأثرت أعداد العاملين فى النشاط الزراعى فى مصر خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٣ بالرواج البترولى الشديد فى عدد من البلدان العربية . فلقد أتاح هذا الرواج فرص عمل متزايدة فى هذه البلدان لأبناء القرى المصرية وبأجور

---

(١) انظر رأى Hagen فى نظريته عن المجتمع القروى E.E.Hagen, An Analytical Model of the Transition to Economic Growth, M.I.I, Cis (Document C/57/12).

تصل إلى نحو عشرة أمثال أو عشرين مثل لأجورهم المتاحة فى قراهم . وهكذا تحركت العمالة من الريف المصرى - من النشاط الزراعى - إلى الصحراء العربية بجوار ابار البترول حيث الدخول المحلقة فى الارتفاع وكان لهذه الحركة أثرها المعاكس على الناتج الزراعى حيث تسببت بشكل مباشر فى اهمال الأراضى .

واجمالاً فإن النقص النسبى فى نصيب قطاع الزراعة من قوة العمل فى مصر واختفاء البطالة المقنعة من هذا القطاع لم يكن بسبب عوامل التنمية . أما عن ارتفاع أجر العمل الزراعى الباقى على الأرض فلم يكن معبراً عن ارتفاع متوسط انتاجيته بقدر ماكان معبراً عن الاختناقات فى عرضه .

الجهود الإنمائية ومواجهة المشكلات :

تتمثل الجهود الانمائية فى ثلاثة محاور : التنمية الرأسية ، والرى والصرف ، واستصلاح الأراضى .

(أ) التنمية الرأسية : قامت الدولة بانشاء وحدات للارشاد الزراعى ، ومحطات للخدمة الآلية لأجل التوسع فى الميكنة الزراعية ، ومحطات بحوث ووحدات بيطرية . كما قامت بعمليات تحسين للتربة واستزراع أراضى جديدة . وذكر تقرير الانجازات الخاص بخطة ١٩٨٣/١٩٨٢ - ١٩٨٦/١٩٨٥ أنه تم استزراع نحو ٢٠٥ ألف فدان بالشركات الزراعية . كما تم زيادة طاقة الانتاج الحيوانى والسمكى ومتطلباته من العلف والمجازر من خلال شركات القطاع العام . وعلى سبيل المثال تم انشاء ٣٢ وحدة تسمين بطاقة ٣٠ مليون دجاجة ، وسبعة مصانع علف بطاقة ٨٤ طن/ساعة ، وانشاء ٤٠٠٠ فدان مزارع سمكية منها ١٠٠٠ فدان بالمنزلة . وذكر التقرير انجازات أخرى عديدة (١) . ولكن الشىء الذى يدعو إلى الدهشة أن معدل

---

(١) انظر : وزارة التخطيط والتعاون الدولى « الخطة الخمسية (٨٢ - ١٩٨٧) » مرجع سابق ، ص ٣ .

نمو الناتج الزراعى قد بقى خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩١ (فترة الخطة ١٩٨٧/٨٢ ومابعدها) شبه مستقر عند ٢ر٢٪ سنوياً بالرغم من هذه الانجازات المذكورة مما يدل على أنها لم تؤثر بشكل فعال فى تنمية القطاع الزراعى .

(ب) الرى والصرف : هناك انجازات عديدة فى هذا المجال لعل على قمتها انجاز مشروع السد العالى العظيم والذى أتاح استدامة الرى فى جنوب الوادى كما فى شماله طوال العام وضمن إلى حد كبير تنظيم منسوب المياه . ولاشك أن لهذا المشروع أيضاً آثاره السلبية على الزراعة ولكننا لانبحثها الآن (١) .

وقد ذكر تقرير الانجازات الخاص بخطة ٨٢ - ١٩٨٧ وحدها أنه تم انشاء وتوسيع مصارف مكشوفة لخدمة ١١٩٣ ألف فدان منها ٦٤٣ ألف فدان بالوجه البحرى ، ٥٥٠ ألف فدان بالوجه القبلى . كما تم انشاء مصارف مغطاه بمساحة ٧٨٦ ألف لدان منها ٤٢٩ ألف فدان بالوجه البحرى و ٣٥٧ ألف فدان بالوجه القبلى . كما وسعت ترعة الاسماعيلية وفروعها لرى زمام ٧٥٠ ألف فدان ونفذت المرحلة الأولى من ترعة السلام لرى زمام ٢٠٠ ألف فدان غرب القناة (٢) .

(جـ) استصلاح الأراضى : تمثلت احدى الخطوات الايجابية لتنمية النشاط الزراعى فى مشروعات استصلاح الأراضى . ونتيجة الجهود الايجابية التى بذلتها الدولة فى هذا المجال تم انجاز مشروع مديرية التحرير ومشروع الواد الجديد خلال الستينات . ولكن عملية الاستصلاح لم تستمر بنفس هذه القوة فى السبعينات أو بعد ذلك . ويقدر ماتم استصلاحه من الأراضى الصحراوية فى مصر لأجل الزراعة بنحو ١ر١ مليون فدان وذلك حتى بداية الثمانينات . ولكن هذه الزيادة لاتمثل زيادة

---

(١) المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية ، تقرير ١٩٨٧/٨٦ .

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الدولى « الخطة الخمسية (٨٢ - ١٩٨٧) » مرجع سابق .

صافية فى الأراضى القابلة للزراعة التى كانت لدى مصر حتى بداية الخمسينات إذ أن عمليات الاعتداء على الأرض الزراعية بالبناء واقامة الطرق والتبوير أدت إلى فقدان مايقرب من ٧ر. مليون فدان . وهذا يعنى أن الزيادة الصافية فى الأرض الزراعية لم تتعدى ٤ر. مليون فدان مع ملاحظة أن هذه الأرض الجديدة ليست اطلاقاً بنفس جودة الأرض التى فقدت نتيجة البناء أو التبوير .

ولقد اتجهت الخطة الخمسية ١٩٨٧/٨٢ إلى الاهتمام بمشروعات استصلاح الأراضى فى منطقة الدلتا وفى مناطق الرى الصحراوية . وبلغت المساحات التى استهدفت الخطة استصلاحها ٦٣٧ ألف فدان بتكلفة استثمارية بلغت نحو ٧ر١ مليون جنيه أو مايقرب من نصف اجمالى الاستثمارات المقدرة لقطاع الزراعة وكانت ٤ر٣ مليون جنيه . وقد قدر الخبراء حينذاك أن مثل هذه المساحة المطلوب استصلاحها تحتاج إلى ضعف الانفاق الاستثمارى المقدر لها أو أكثر ، حيث يحتاج اصلاح الفدان إلى مابين ٤٠٠٠ - ٦٠٠٠ جنيه (فيكون اجمالى الاستثمار المطلوب بين ٥ر٢ - ٨ر٣ مليون جنيه وليس ٧ر١ مليون) . وقد تأكدت المبالغة فى المساحة المستهدف استصلاحها فى بداية الخطة حينما ورد بعد أربع سنوات فى تقرير الانجازات لخطة ١٩٨٧/٨٢ أنه قد تم استصلاح مساحة تقدر بنحو ١٤٠ ألف فدان حتى ١٩٨٦/٨٥ وأنه كان متوقعاً استصلاح ٤٥ ألف فدان خلال السنة الأخيرة للخطة (١٩٨٧) ، مما يعنى اجمالا استصلاح ١٨٥ ألف فدان بالمقارنة بهدف ٦٣٧ ألف فدان .

وحيث أن عمليات استصلاح الأراضى - أو مايعرف بالتنمية الزراعية الأفقية - تعتبر أكثر أهمية من أى شىء آخر فى الأجل الطويل فإنه يجدر بنا أن نتعرف على أهم العقبات أو المشكلات التى تواجهها . ولاشك أن تدبير التمويل اللازم يمثل العقبة الأولى فى عمليات استصلاح الأراضى . ولكن يخطىء من يظن أن هذه هى العقبة الوحيدة أو الرئيسية .

أن من المشكلات التى يجب مواجهتها فى عمليات الاستصلاح اختيار مساحات الأراضى القريبة من مصادر مياه والتى تحتاج إلى تكلفة منخفضة نسبياً وفترة زمنية أقل من غيرها حتى ترتفع انتاجيتها إلى مستوى مقارب للمتوسط المعروف داخل القطاع الزراعى . ثم هناك مسألة « الحافز على الاستصلاح » والذى يعتمد على العنصر البشرى والظروف الاقتصادية وغير الاقتصادية المحيطة به .

ولاشك أن عمليات اختيار المساحات الأكثر قابلية للاستصلاح لابد أن يعتمد على دراسات بحثية استكشافية يمكن أن تسهم الحكومة بتحمل تكلفتها الأولية .
أما عن مصادر المياه فقد أصبحت من أهم وأخطر المسائل التى تواجهها عمليات الاستصلاح .. إلى أى مدى يمكن الاعتماد على مياه النيل فى عمليات الاستصلاح أو على المياه الجوفية ؟ أو مياه الأمطار فى بعض المناطق ؟ ولايجد الباحث حينما يبحث فى هذه المسألة اجابات شافية أو كافية . فالبعض من الخبراء يؤكد أن مياه النيل لم تعد تكفى للتوسع فى استصلاح وزراعة أراضى جديدة ، بينما أن البعض الآخر يؤكد أن تغير تقنيات الرى من الرى بالغمر إلى الرى بالرش أو التنقيط ، مع تضييق نطاق الزراعات التى تحتاج إلى كميات مياه كبيرة نسبياً والتوسع فى غيرها سوف يسهم فى امتداد عطاء النيل ومياه النيل لمصر . وبالنسبة للمياه الجوفية لانرى أيضاً اجابات شافية فالبعض يؤكد امتلاك مصر لمياه جوفية وفيرة ومتجددة خاصة فى الصحراء الغربية ، والبعض الآخر يقول أن هذه المياه الجوفية قد تكون كبيرة ولكن معظمها ليس متجدد . والاجابات العلمية الدقيقة على سؤال « المياه » فى مصر مفقودة إلى الآن . أما عن الحافز على الاستصلاح والمناخ المحيط بهذا النشاط البشرى فيحتاج إلى وقفة جادة ونحن نبحث حالة الزراعة فى مصر .

ان سكان مصر مازالوا إلى الآن يعيشون على مساحة تقل عن ٤٪ من المساحة الجغرافية الكلية للوطن ، وهم يتكدسون كلما زادت أعدادهم على هذه المساحة الصغيرة التى تشمل دلتا النيل وماجاورها من أرض زراعية بالإضافة إلى شريطين

رفيعين أخضرين على امتداد ضفتي النيل من القاهرة إلى أسوان . ومن جهة قامت الدولة بجهود فى استصلاح الأراضى الصحراوية ، وهى جهود مهما بلغت مازالت محدودة جداً . ومن جهة أخرى فإن الحافز لاستصلاح الأراضى موجود لدى الأفراد ولكنهم يواجهون بعوائق غير عادية فى هذا السبيل . ومعظم هذه العوائق متعلق بالقوانين والاجراءات الرسمية الخاصة بتملك الأرض قبل استصلاحها .

ان اجراءات حيازة الأرض الصحراوية أو البور من أجل الاستصلاح فى مصر تتميز بأنها ليست فقط معقدة بل مطولة ومثيرة للاحباط فى النهاية . فهناك نحو اثنى عشر هيئة رسمية من بينها الآثار والأوقاف والحربية يجب الحصول على موافقاتها قبل الإذن بحيازة الأرض الصحراوية . وقد قيل أن عدد التوقيعات المطلوب الحصول عليها حتى تنتهى اجراءات الحيازة تصل الى نحو ٤٨ توقيعاً ولايضمن المرء بعد ذلك عدم رجوع الدولة عليه فى حالة الخطأ أو الحاجة العامة للأرض ، كما أنه لايضمن عدم تعدى آخرين على حيازته التى اكتسبها بعد جهود شاقة وقدرته على استعادة حقه بالقانون فى هذه الظروف .. والجرائد الرسمية أو شبه الرسمية للدولة فى مصر تأتى بأخبار وحكايات كثيرة فى هذا الصدد تدل على أن المناخ المحيط باجراءات حيازة أرض لأجل استصلاحها غير مشجع على الاطلاق . ولقد كان من المفروض أن تزيل الدولة هذه المشاكل الاجرائية المعقدة وتعدل من أية قوانين تعوق حيازة الأرض الصحراوية لكل من يريد استصلاحها وبدون أى تحديد للمساحات مع تقديم المساعدات الفنية والارشادية اللازمة . وبذلك يقوى الحافز الفردى على استصلاح الأراضى الصحراوية مما يدفع بعجلة التنمية الزراعية خصوصاً والتنمية الاقتصادية عموما . وثمة نقطة تحتاج إلى انتباه منا فى هذا الصدد . نحن فى مصر بلد اسلامى ونستمد قوانيننا من الشريعة الإسلامية ، وفى هذه الشريعة نص صريح واضح فى الحديث النبوى الصحيح أنه « من أحيا أرضاً مواتا فهى له » فلم لانعمل بهذا النص حتى نتخلص من البيروقراطية التى لاتطاق والمحيطة باجراءات حيازة أرض صحراوية لأجل استصلاحها ؟ لماذا لاتحدد الدولة مساحات من الأراضى الصحراوية التى ترى

أنها قابلة للاستصلاح بصفة عامة وليس ، ولن يكون عليها ، أية مشاكل رسمية ثم تعلنها أنها أرضاً مواتاً . ثم تسمح لكل من يثبت بالجهد وبالفعل أنه استصلح أرضاً وأخرج منها انتاجاً أن يتملكها بصك رسمي . وسوف يكون هذا قطعاً أفضل من أن نضع العربة أمام الحصان فنطلب من الراغب في الاستصلاح أن يمتلك الصك أولاً باجراءات صعبة ومعقدة ثم يجرب حظه بعد ذلك في الاستصلاح ؟ .

بعض مقترحات مفيدة للبحث :

وبما يمكن اقتراحه في النهاية للخروج بالزراعة المصرية من الاختناقات المحيطة بها وتنميتها في إطار أهداف التنمية الاقتصادية مايلي :

١ - ضرورة تعديل التشريع وتبسيط جميع الاجراءات الرسمية بما يسمح لكل من يثبت أنه قد استصلح أرضاً بوراً بالفعل وأخرج منها انتاجاً بأن يتملكها وذلك بلا حدود على الملكية . وسوف يكون هذا في مصلحة الاقتصاد القومي حيث يعني نمواً للناتج الزراعي ومجالات جديدة للتوظف وربما أيضاً للتصدير .

٢ - الاستمرار في سياسة تحرير أسعار الحاصلات الزراعية من أية قيود وكذلك النظر في تعديل قانون الاصلاح الزراعي جذرياً بالإضافة إلى التأكيد على الغاء أية تشريعات سابقة تدخلت في تحديد ايجارات الأرض الزراعية ، وذلك كما اتجهت الدولة مؤخراً .

٣ - القيام بأبحاث اقتصادية زراعية مستمرة لاستكشاف السلع الزراعية التي تتميز فيها مصر نسبياً ، وكذلك أيضاً أنواع الانتاج الزراعي المتميز نسبياً ليس من الناحية الفنية وانما من الناحية الاقتصادية التي ترتبط بالأسواق الخارجية ، ومن ثم التي ترتبط بامكانية تصديرها وارشاد المزارعين إلى هذه الفرص الانتاجية المتميزة وتشجيعهم على الأخذ بها .

٤ - تكوين هيئات للتسويق الخارجي في إطار سياسة ربط الانتاج الزراعي بالأسواق

الخارجية وذلك لمساعدة المزارعين وتنمية الصادرات الزراعية المصرية .

٥ - التشجيع على اقامة بنوك صغيرة فى القرى - تعمل بنظام المشاركة فى التمويل بدلاً من نظام الاقراض بفائدة حيث ثبت من الممارسات العملية أن الأخير يقود إلى ارتفاع مديونيات المزارعين فى كثير من الحالات ولايساعدهم على تنمية نشاطهم فى الأجل الطويل .

٦ - مد المساعدة الحكومية للصناعات الزراعية القائمة فى القرى أو فى المدن الصغيرة حيث أن نمو معاملاتها مع المزارعين يحفزهم على تنمية نشاطهم باستمرار بالإضافة إلى نمو هذه الصناعات نفسها .

٧ - زيادة مساهمة الحكومة عن طريق الانفاق العام لاستكمال البنية الأساسية للقرى وتطوير التقنيات الزراعية عن طريق الارشاد الزراعى .

٨ - تشجيع المزارعين على إقامة جمعيات تعاونية زراعية خاصة بجهودهم (على خلاف مايسمى بالجمعيات التعاونية الزراعية القائمة) وذلك لأجل تنمية قدراتهم فى إطار روح الفريق الواحد المتعاون بما يمكنهم من تطوير نشاطهم وتمويله تعاونياً وتسويقه محليا أو خارجياً .

٩ - تشجيع المتعلمين من أبناء القرى على الإقامة فى قراهم وذلك باقطاعهم أرض بور قريبة منها أو بداخلها ، لا للتملك وإنما للاستفادة منها دون مقابل إذا تمكنوا من استصلاحها . وتشجيعهم على إقامة مشروعات انتاجية زراعية وذلك مقابل مساهمتهم فى جهود محو الأمية أو فى ارشاد المزارعين فنيا إذا كانوا من المتخصصين فى الزراعة . وكل ذلك لابد أن يؤدى إلى تغير المناخ الاجتماعى والاقتصادى لصالح تنمية القرية والنشاط الزراعى .

ثانيا : الصناعة

تمهيد :

شهدت ثلاثينات القرن العشرين أول تجربة مصرية فى ميدان التصنيع الحديث حينما أقدمت مجموعة من المصريين المتحمسين لتنمية الاقتصاد الوطنى بقيادة طلعت حرب على إقامة صناعات للغزل والنسيج . وفى النصف الأول من الأربعينات ، ومع انقطاع الواردات بسبب ظروف النقل البحرى خلال الحرب العالمية الثانية قامت صناعات مصرية بانتاج قطع الغيار اللازمة للمصانع القائمة كما توسعت النشاط الصناعى فى عدة ميادين تبعاً لاحتياجات الطلب المحلى . وبعد قيام ثورة ١٩٥٢ بذلت الحكومة جهوداً فى سبيل دفع مسيرة القطاع الخاص فى ميدان التصنيع . وفى اطار هذه الجهود شاركت الدولة القطاع الخاص فى انشاء وتملك مشروعات ضخمة مثل الحديد والصلب وراكتا وكيما والخزف والصينى . إلا أن مناخ الأعمال الذى ساد مصر فى الخمسينات كان يشوبه خوف من احتمالات مصادرة الثورة للأموال أو قيامها بتأميم المشروعات الخاصة.وفى اثر صدور قانون الاصلاح الزراعى وفى اطار الشعارات التى كانت تنادى بأنها سيطرة رأس المال على الحكم لم تكن هذه المخاوف مستبعدة بل أنها تحققت فعلا فيما بعد . لذلك كان المناخ العام غير مشجع لرجال الأعمال على التوسع فى أعمالهم أو انشاء أعمال جديدة بل أن العديد منهم بادر بتصفية نشاطه والهروب إلى خارج مصر . وفى بداية الستينات أقدمت الدولة على الدخول فى ميدان التصنيع وذلك بانشاء قطاع عام عن طريق السيطرة على القطاع الخاص بالتأميم والمصادرة . ولم ينج من هذه المذبحة للقطاع الخاص سوى ماسمى بالرأسمالية الوطنية وهى المشروعات الصغيرة التى اعتبرها فلاسفة الثورة أنها غير مستغلة .

وكانت السيطرة على المشروعات الكبيرة والمتوسطة تعنى سيطرة الدولة شبه الكاملة على الانتاج الصناعى حيث أن المشروعات الصغيرة كانت تسهم بالنسبة

الصغرى فى هذا الانتاج مع أنها كانت الأكثر عدداً . ،مما يذكر أن المنشآت الكبيرة والتى لم تكن تمثل أكثر من ٥ر٢٪ من اجمالى عدد المنشآت فى ١٩٦١ كانت وحدها توظف ٥ر٥٠٪ من اجمالى عدد العاملين وتسهم بنسبة ١ر٦٣٪ من اجمالى القيمة المضافة فى قطاع الصناعة (١) .

واعتمدت هذه التطورات على تبنى الدولة للفلسفة الاشتراكية على أساس أنها الطريق لتحقيق التقدم الاقتصادى . ولم يكن خافياً أن اعتناق هذه الفلسفة كان له جانب سياسى هام يخص العلاقات التى نشأت وقويت بين حكام مصر والمعسكر الاشتراكى وجانب اقتصادى يخص المساعدات الاقتصادية والفنية من هذا المعسكر . ولقد وجدت هذه الفلسفة تأييداً من بعض المفكرين ذوى النزعة اليسارية ومن عديد من الكتاب والصحفيين الذين هم على استعداد ليسيروا فى ركب أى سياسة تبتدرها الحكومة . وهكذا ألبست الفلسفة الاشتراكية ثوباً شعبياً واعتبرت الملاذ والمنطلق الوحيد لبناء الصناعة المصرية الحديثة وتحقيق التنمية . ولم ينظر إلى التأميم ومصادرة الأموال الخاصة على أنها انتهاكات صريحة لحقوق المواطنين الذين لم يتلقوا تعويضات كافية من الدولة ، بل صورت هذه الأفعال على أنها قمة العدالة .

الحجج النظرية المؤيدة لتدخل الدولة المباشر فى عملية التنمية الصناعيـــة :

انبرى عدد من رجال الاقتصاد فى مطلع الستينات لتقديم الحجج المؤيدة للتنمية الصناعية على قاعدة القطاع العام وفى اطار آلية التخطيط الاقتصادى (المركزى) . وكان من أهم هذه الحجج مايلى :

أ - أن الدولة أكثر قدرة على تمويل التنمية الصناعية من المشروعات الخاصة لأكثر من سبب . فهى أولاً : تستطيع تجميع أكبر فائض ممكن من النشاط الصناعى

(١) انظر محمد محروس اسماعيل مرجع سابق ص ٩٧ وقد ذكر أيضاً المنشآت التى كان يعمل بها ٥٠٠ عامل فأكثر بلغت ١٠١ منشأة من اجمالى ٤٠١٤ منشأة صناعية .

واعادة استثمار الجزء الأكبر منه لصالح تنميته ، وهذا مالاتستطيعه المشروعات الفردية. ثانيا : تستطيع الدولة عن طريق تدخلها فى السياسة الزراعية والتسعير الجبرى للمحاصيل الرئيسية (كما سبق الشرح) الحصول على جانب من الفائض الذى يتحقق فى القطاع الزراعى ثم تقوم بتحويله للصناعة لأجل تمويل تنميتها . وفكرة مساهمة فائض الزراعة فى تمويل التنمية الصناعية كانت معروفة ودافع عنها العديد من كتاب التنمية معتمدين على أسس واقعية ونظرية . ثالثا : الدولة وحدها هى التى تستطيع أن تمول مشروعات التنمية الاقتصادية (فى الصناعة أو فى غيرها) عن طريق احداث عجز فى الميزانية أو باتباع أسلوب التمويل التضخمى . رابعا : قدرة الدولة على الحصول على قروض أجنبية لتمويل الصناعة أضعاف قدرة المشروعات الخاصة .

ب - رأس المال الخاص « حذر » أو « جبان » كما قيل ، لذلك فإن معظم الاستثمارات الخاصة فى الدول النامية مثل مصر تنشط فى مشروعات صناعية خفيفة تدر عوائد سريعة ، وتعزف عن الصناعات الانتاجية التى تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وخبرات تنظيمية خاصة ومهارات عمالية حيث ترتفع درجة المخاطرة وتطول فيها فترة تفريخ الاستثمار ، ولايتحقق من ورائها عوائد مرتفعة إلا فى الأجل الطويل . والدولة بسيطرتها على القطاع العام ومقدرتها على تجميع الامكانيات المادية والبشرية ورؤيتها الواضحة للعلاقات الاقتصادية المتشابكة والنتائج التراكمية للاستثمار فى بعض الصناعات التى قد تبدو غير مربحة فى البداية تستطيع أن تدخل فى جميع المجالات الصناعية وفقاً للأهداف المرغوبة وتحقق أقصى مايمكن منها بالاستخدام الأمثل للامكانيات المتاحة . وكل ذلك لايتم إلا عن طريق التخطيط الاقتصادى السليم ..

جـ - تحتاج عملية التنمية الصناعية إلى مهارات عمالية لاتتوفر لمعظم الدول النامية فى البداية . والمشروع الخاص لايستطيع أن يتحمل تكلفة أو مخاطرة عملية

تدريب العمال لرفع مستوى مهارتهم . فالتكلفة مرتفعة والمخاطرة كبيرة حيث أن عوائد هذه العملية لاتتحقق إلا فى الأجل الطويل بينما أن بقاء العمال لدى المشروع الذى انفق على تدريبهم غير مضمون . أما الدولة فتستطيع أن تتحمل أعباء عملية الاستثمار البشرى لدفع كفاءة القوة العاملة على المستوى الكلى ، والنفع من وراء ذلك سيكون مردوداً إلى القطاع العام المملوك للدولة ، لايهم فى أى وحدة أو شركة من شركاته .

د - يفتقر القطاع الخاص فى الدول النامية إلى الكفاءات التنظيمية التى تستطيع أن تباشر تنفيذ عمليات الاستثمار فى الصناعة الحديثة بنجاح . ويرجع هذا إلى ندرة هذه الكفاءات بالإضافة إلى ارتفاع المكافئات أو المرتبات التى تطالب بها عادة وبالمقارنة بهذا الوضع فإن الدولة تستطيع أن تقوم بدور هام فى تجميع أو اعداد الكفاءات التنظيمية المطلوبة ودفعها لقيادة عملية التنمية الصناعية من خلال القطاع العام وفى اطار التخطيط الاقتصادى . وعادة ماتعتمد الدولة فى تجميع أو اعداد الكفاءات التنظيمية على سلطتها المركزية واستغلال الدوافع الأدبية لدى أصحاب هذه الكفاءات بالإضافة إلى المزايا المادية .

هـ - تستطيع الدولة اعتماداً على ملكيتها للقطاع العام واتباعها لأسلوب التخطيط الاقتصادى أن تتخير أنواع الصناعات التى تتمتع بميزات نسبية ، فتضمن بذلك اتجاه الموارد الاقتصادية المتاحة للتوظف فى أفضل الاستخدامات الممكنة ، وبالتالى تحقيق أقصى ناتج كلى ممكن فى الأجل القصير وأعلى معدلات ممكنة للنمو فى الأجل الطويل . كما تضمن أيضاً تنمية صادراتها على أسس سليمة . أما المشروعات الخاصة فى الدول النامية فليس لديها نفس الفرصة للاختيار والتوجه إلى الصناعات ذات الميزة النسبية . ويرجع هذا إلى عوامل عديدة من أهمها اختلال جهاز الأسعار غالباً بسبب عوامل احتكارية ، والجهل بأحوال الأسواق والتغيرات الاقتصادية محلياً أو دولياً بالإضافة إلى عوامل عدم نضج

الشخصية أو التصرفات غير الرشيدة .

ماذا حدث ؟ تجربة التنمية الصناعية فى اطار القطاع العام والتخطيط :

١ - نشطت حركة الاستثمار الصناعى فى مصر نشاطاً كبيراً خلال الستينات بالمقارنة بالخمسينات . فبلغت الاستثمارات الثابتة فى الصناعة والتعدين مايساوى ٣٠٪ من اجمالى الاستثمار الثابت المحلى فى ١٩٦١/٦٠ ، وبلغت هذه النسبة ٢٧٫٤٪ ثم ٢٨٫٨٪ ثم ٢٩٫١٪ فى ١٩٦٥/٦٤ و ١٩٦٨/٦٧ و ١٩٧٤ على الترتيب .

وبالمقارنة بالخمسينات تعتبر هذه النسب كلها مرتفعة وتدل على اهتمام الدولة بتوجيه نصيب نسبى كبير من اجمالى الاستثمار الثابت إلى قطاع الصناعة . وقد استمرت الدولة بعد ذلك تولى عملية الاستثمار فى الصناعة اهتمامها . ويشير إلى ذلك النصيب النسبى للاستثمار الثابت فى الصناعة الذى كان يتراوح بين ٢٥٪ - ٢٩٪ فى معظم سنوات الفترة ١٩٨١ - ١٩٩١ (انظر جدول) وقد انخفض هذا النصيب النسبى فقط فى السنوات ١٩٨٤ - ١٩٨٦ حيث بلغ نحو ٢٢٫٥٪ فى المتوسط .

والجدول (٢ - ٣) يبين تطور قيمة الاستثمار الثابت فى الصناعة والتعدين بالأسعار الجارية وكذلك بالأسعار الثابتة (أسعار ١٩٨٧) خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩١ . ويلاحظ أن تطورات قيمة هذا الاستثمار بالأسعار الجارية تظهر معدلات نمو مرتفعة جداً فى ١٩٨٢ وكذلك فى ١٩٨٨ ، وهما بدايتا خطتى ١٩٨٧/١٩٨٢ و ١٩٩٢/١٩٨٧ على الترتيب . كما يلاحظ أيضا أن الأعوام ١٩٨٤ - ١٩٨٦ شهدت أدنى متوسط لمعدل نمو الاستثمار الثابت الصناعى بالقيمة الجارية إذ بلغ نحو ١٫٤٪ فى هذه الأعوام الثلاثة . ولكن الأرقام التى ينبغى أن يعول عليها فى تقدير نمو الاستثمار الثابت الصناعى هى المقدرة وفقاً للأسعار الثابتة (أسعار ١٩٨٧) .

جدول (٢ – ٣)

الاستثمار الثابت الصناعي في مصر* ١٩٨١ – ١٩٩١

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
(١) نصيب الاستثمار الثابت الصناعي في اجمالي الاستثمار الثابت (٪) .	٢٤٫١	٢٥٫٨	٢٥٫٩	٢٣٫١	٢٢٫٦	٢٢٫٤	٢٦٫٣	٢٧٫٠	٢٩٫٢	٢٨٫٠	٢٨٫٠
(٢) القيمة الجارية للاستثمار الثابت الصناعي (مليون جنيه) .	١١٣٣	١٥٨٧	١٨٥٠	١٧٦٣	١٨٨٤	١٩٢٥	٢١١٧	٣٥٢٠	٤٣٨٨	٤٧٣٦	٥٥٢٨
(٣) معدل النمو السنوى (٪) .		٤٠	١٦٫٦	٤٫٧-	٦٫٨	٢٫٢	١٠	٦٦	٢٤٫٧	٧٫٩	١٦٫٧
(٤) الاستثمار الثابت الصناعي بأسعار ثابتة (أسعار١٩٨٧) (مليون جنيه)	١٦٩٨	٢١٩٨	٢٣٨٩	٢٢٢٠	٢٢٦١	١٩٥٤	٢١١٧	٢٣٠٣	٢٤٧٩	٢٣٣٠	٢٣١٨
(٥) معدل النمو السنوى (٪) .		٢٩٫٥	٨٫٧	٧-	١٫٨	١٣٫٥-	٨٫٣	٨٫٨	٧٫٦	٦-	١-

ملاحظات : * الاستثمار الثابت الصناعي = الاستثمار الثابت في قطاع الصناعة والتعدين .

– معدلات النمو السنوى (٪) على أساس القيمة الجارية [صف رقم ٣] وعلى أساس القيمة الحقيقية [صف رقم ٥] محسوبة على أساس الاحصائيات الواردة في الجدول .

– مصدر الاحصائيات : (الصفحات الخاصة بمصر) World Bank, World Tables,1993

ويتضح من الحسابات على أساس القيم بالأسعار الثابتة ، أن معدل نمو الاستثمار الثابت كان مرتفعاً فقط بشكل ملحوظ فى ١٩٨٢ حيث بلغ ٢٩٫٥٪ . وفيما عدا ذلك فنجد أن هذا المعدل تراوح بين نحو ٨٪ - ٩٪ فى أربع سنوات منها واحدة فى النصف الأول من الثمانينات وهى ١٩٨٣ وثلاث متتالية فى النصف الثانى من الثمانينات وهى ١٩٨٧ - ١٩٨٩ . وفيما عدا ذلك فقد كان معدل النمو السنوى الحقيقى للاستثمار الثابت فى الصناعة منخفضاً جداً أو سالباً . ففى الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦ بلغ متوسط معدل النمو للثلاث سنوات - ٢٫٦٪ وفى ١٩٩٠ - ١٩٩١ بلغ المتوسط -٣٫٥٪ للسنتين ، وتعتبر هذه أسوأ معدلات خلال ثلاثين عاماً . وواضح من المقارنة أن الفرق كبير بين معدلات النمو المحسوبة على أساس القيم الحقيقية وتلك المحسوبة على أساس القيم بالأسعار الجارية . وهذا الفرق يرجع إلى حالة التضخم التى كان الاقتصاد المصرى يعانى منها فى الثمانينات وبصفة خاصة فى النصف الثانى منها (قارن مثلاً معدلات النمو فى السنوات ١٩٨٩ - ١٩٩١ محسوبة على أساس الأسعار الجارية ثم على أساس أسعار ١٩٨٧) .

وتشير التقارير إلى أن العوائد المالية للاستثمار فى الصناعة المصرية لم تكن مرتفعة بشكل عام (١) . وبطبيعة الحال فإن هناك عدة أسباب وراء هذه المشكلة الكبرى . وأول هذه الأسباب تمثل فى الاستخدام غير الكامل للطاقة ، أى وجود طاقة رأسمالية عاطلة كان يمكن أن تستخدم فى زيادة الناتج . والأسباب عديدة لهذه الظاهرة ومن أهمها : أ - نقص مستلزمات الانتاج خاصة المستوردة منها . وكان يزيد من حدة هذه المشكلة ارتفاع نسبة المكون الأجنبى Foreign Component فى مستلزمات الانتاج ونقص العملة الأجنبية بشكل حاد فى بعض السنوات ؛ ب - نقص قطع الغيار للمعدات والآلات بسبب اختناقات العملة الأجنبية وتعطيل عمليات الاستيراد ؛ جـ - الاعطال الفنية المترتبة على عدم القيام بالاحلال والتجديد فى

---

(١) انظر الجدول رقم (٢ - ٤) ص ٧٢ .

الوقت المناسب . وكانت الشركات الصناعية تشكو من طول الاجراءات اللازمة لعمليات الاحلال والتجديد ونقص الاستثمارات المخصصة لها . وكانت المصانع تضطر إلى التوقف لاجراء عمليات صيانة مرتفعة التكلفة سواء من جهة الانفاق أو الوقت الضائع الذى يتوقف فيه النشاط . ويلاحظ أن اهمال عمليات التجديد والاحلال وعدم وضع برامج دقيقة لها كان فى حد ذاته أحد الأسباب لنقص عوائد الاستثمار فى الصناعة لجميع ماذكر من أسباب بالإضافة إلى زيادة نسبة الناتج المعيب والفاقد من هذا الناتج حينما يتم تشغيل الآلات فى ظروف غير لائقة فنياً .

ويلاحظ أن مشكلة الطاقة العاطلة لم تكن قائمة أو ملموسة فى السبعينات خلال فترة الرواج الكبير الذى أصاب الاقتصاد المصرى . فقد ارتفع مستوى استخدام الطاقة إلى حد كبير – كما تشير التقارير والدراسات – مما أدى إلى ارتفاع معدلات نمو الانتاجية فى صناعات عديدة منها المنسوجات والأغذية والكيماويات والصناعات الهندسية والمعدنية ، وذلك كما تشير تقارير وزارة الصناعة . فلقد حدث خلال هذه الفترة وفى اطار سياسة الانفتاح التى أخذت بها الدولة بعد ١٩٧٣ ، انفراج كبير فى موارد العملة الأجنبية وترتب على ذلك استيراد المواد الخام وقطع الغيار اللازمة للصناعة دون أية اختناقات تذكر ، كما كان الحال فى سنوات سابقة ، مما رفع كثيراً من مستوى استخدام الطاقات الانتاجية . أما فى الثمانينات فقد لوحظ مرة أخرى انخفاض مستوى الاستخدام للطاقات الانتاجية الصناعية . وقد قدرت الطاقة العاملة فى الصناعة المصرية فى ١٩٨٢/٨١ بنحو ٥١٣٫٧ مليون جنيه وبنحو ٢٨٦٣٫٨ مليون جنيه فى ١٩٨٩/٨٨ كما قدرت الزيادة الممكنة فى الناتج إذ تم تلافى المشكلة بنحو ١٠٪ تقريباً (٢) .

---

(١) World Bank, Report No. 6195 - EGT, October 22,1968,p.28 .

(٢) انظر : بنك الاسكندرية ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثانى والعشرون ١٩٩٠ ، ص ٢٩ . وفيه اشارة لعدة دراسات .

ومن الأسباب التى تذكر أيضاً لانخفاض العوائد المحققة على الاستثمار الصناعى فى مصر أن معايير أو مبررات القرار الاستثمارى كانت كثيراً ماتعتمد على جوانب فنية فلقد ترتب على الاهتمام بالجوانب الفنية استيراد الآلات والمعدات التى رأى الفنيون أنها الأفضل دون حساب لارتفاع نسبة المكون الأجنبى فى مستلزمات الانتاج ودون حساب لدرجة التكثيف الرأسمالى ومايترتب على ارتفاعها من آثار اقتصادية بالنسبة لتوظيف العمل أو تكلفة الاحلال والتجديد فيما بعد ، ومن ثم على النشاط الاقتصادى ككل وعلى ميزان المدفوعات . كما ترتب أيضاً على ترك القرار الفنى يطغى على القرار الاقتصادى اقامة بعض المشروعات الضخمة دون حساب للحجم الأمثل للوحدة المنتجة فى اطار امكانيات الادارة وحجم السوق الداخلى وامكانيات التسويق الخارجى . كذلك أيضاً ترتب على المعايير الاستثمارية الفنية قرارات توطين location خاطئة لم تأخذ الجوانب الاقتصادية فى الحسبان . ومثال ذلك اقامة مشروع الحديد الاسفنجى بالقرب من شاطىء البحر فى الاسكندرية ، واقامة مشروع الألومنيوم بنجع حمادى « حيث يحصل على الجانب الأكبر من كهرباء السد العالى بسعر يصل إلى ٣ مليم للكيلوات من الكهرباء .. واقامة مشروع للبتروكيماويات فى العامرية فى وقت توجد فيه طاقة عاطلة هائلة فى العالم ، ولكن المسئولين الفنيين قد لايعرفون ذلك وإذا كانوا يعرفون فهم لايقدرون أهمية ذلك ، وأنهم يريدون انشاء مشروع بأى ثمن . ومن الجدير بالذكر فقد تم عمل مجموعة من دراسات الجدوى من قبل شركات وبنوك أمريكية وأوربية وكلها جاءت سلبية بالنسبة لهذا المشروع » (١) .

والواقع أن تغلب القرار الفنى على القرار الاقتصادى لم يأت من فراغ بل هو من نتاج تطورات الحياة السياسية والاجتماعية فى مصر على وجه التأكيد . فالفنيون (التكنوكرات) كانوا دائماً أقرب من الاقتصاديين إلى حكام مصر من العسكريين

---

(١) انظر محمد محروس اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ١٣٩ - ١٤٠ .

فى الخمسينات والستينات . ولقد تغيرت هذه الصورة نسبياً بعد حرب ١٩٧٣ ، ثم مرة أخرى فى الثمانينات بعد مضى نحو ثلاثين عاما من ثورة ١٩٥٢ . إلا أن آثارها ظلت باقية متمثلة فى وجود العديد من المهندسين أو الكيميائيين أو الزراعيين فى مقاعد الادارة العليا المسئولة عن شركات القطاع العام الصناعية أو المسئولة عن تخطيط الاستثمار فى قطاع الصناعة فى مصر .

ومن الأسباب الهامة أيضاً التى كانت وراء انخفاض معدلات العوائد المالية للاستثمار الصناعى فى مصر عدم النجاح فى بناء قاعدة صناعية متنوعة وذات كفاءة اقتصادية تستطيع أن تتنافس بفاعلية أمام السلع الأجنبية سواء فى السوق المحلية أو فى السوق الأجنبية دون حماية أو دعم من الدولة . ويرجع هذا إلى أسباب متعددة ولكن من أهمها على الاطلاق الاخفاق فى تبين الصناعات ذات الميزات النسبية والاهتمام بالاستثمار فيها وتنميتها على مدى الأجل الطويل . ولقد توصل هانسن ونشاشيبى إلى أن المقارنات الدولية للنفقات كانت تشير إلى أن صناعة الأسمدة (من الفوسفات أو من النيترات ولكن الأولى على وجه الأخص) فى مصر تمتعت بميزة نسبية واضحة فى الستينات والسبعينات بسبب التكلفة المنخفضة نسبياً لحجر الفوسفات والكهرباء الرخيصة المتاحة بالإضافة إلى وجود القوة العاملة والمهارات الهندسية اللازمة (١) . كذلك توصلا إلى أن صناعة السكر كانت فى حالة جيدة فى ١٩٦٠ (قبل التأميم) وأنها ظلت ذات مقدرة تنافسية عالية فعلية ومتوقعة فى الأجل الطويل حتى مطلع السبعينات بالرغم من وجود سعر صرف رسمى كان مبالغاً فى قيمة العملة الوطنية (ومن ثم فى أسعار المنتجات الوطنية) (٢) . كما أشارا إلى أن صناعة الأسمنت كانت تمتلك ميزة تنافسية عالية ولكنها لم تعط اهتماماً كافياً وكان من الممكن أن تغطى معظم أو كل الاحتياجات المحلية بالإضافة إلى امكانيات التصدير إلى الخارج(٣)

---

(١) هانسن ونشاشيبى ، المرجع السابق ، ص ٢٧١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٣٦ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .

وبالإضافة إلى هذا كان لدى مصر امكانيات تنافسية وميزات نسبية فى صناعة المنسوجات والورق واطارات السيارات ولكن بافتراض سياسات اقتصادية كفؤ تسعى إلى سرعة التطوير التقنى ورفع كفاءة عنصر العمل والتخلى عن السياسات المسببة لتشوه الانتاج . والدراسة المشار إليها أخذت فى الحسبان بيانات ومعلومات الستينات والسبعينات ، ويظل الأمر بعد ذلك فى حاجة إلى مزيد من البحث العلمى الدقيق لأن المزايا النسبية لاتبقى ثابتة على مدى الأجل الطويل فى عالم متغير بصفة دائمة .

وفى تقرير للبنك الدولى (صدر فى ١٩٨٦) (١) تم تقدير المزايا النسبية على أساس ساكن static اعتمد على مقارنة التكاليف فى عدد من الصناعات (باستخدام بيانات عن التكلفة التاريخية Historical Cost وتكلفة الاحلال Replace-ment Cost) ويقترح التقرير بناء على هذه التقديرات ترتيب الميزات النسبية على الوجه الآتى : الصناعات الغذائية ، ثم المنسوجات ، ثم المعادن والكيماويات . ثم يذكر التقرير أن معظم الاستثمارات الجديدة (الخطة الخمسية ١٩٨٧/٨٢) ركزت على المعادن والكيماويات التى وردت فى آخر القائمة . ولكن للأسف فإن هذه التقديرات قد تمت على أساس ساكن لم يأخذ فى الحسبان احتمالات تغير الانتاجية فى الأجل الطويل بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية والتقنية المتوقعة داخلياً وخارجياً مع محاولة التوصل إلى التكاليف النسبية فى اطار المقارنات الدولية . وسوف تظل مسألة اكتشاف الميزات النسبية صعبة ومحيرة للكثير من المسئولين سواء فى مصر أو فى عديد من الدول النامية الأخرى بينما أنها تعتبر المفتاح الأساسى لتحقيق أعلى ايرادات ممكنة من الاستثمار وجوهر عملية التنمية الصناعية بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة . فهذه المسألة تحتاج إلى بحث علمى دقيق ومتأن وبيانات احصائية دقيقة ووافية وتقارير اقتصادية موضوعية لاتهتز بآراء وزير أو مسئول كبير وهذه عناصر نادرة

(١) انظر التقرير السابق المشار اليه ، ص ٢٨ ، ٢٩ .

فى الدول النامية وقلما تكتمل .

وبالإضافة إلى ماسبق فإن تدخل الدولة فى آلية الأسعار سواء فى أسواق السلع أو أسواق عناصر الانتاج كان يسهم مباشرة فى خفض العوائد المالية على الاستثمار . فمثلاً حينما كان يتم تسعير بعض المنتجات الصناعية - التى اعتبرت ضرورية للمستهلك أو ضرورية لبعض الصناعات الأخرى - بأقل من أسعارها السوقية كان هذا يتسبب مباشرة فى خفض الايرادات وفى اضعاف الحافز على رفع كفاءة النشاط . وقد تكرر هذا الموقف فى صناعات الغزل والمنسوجات وترتب عليه خسائر ومديونيات متزايدة على بعض الشركات التى كانت مراكزها المالية ممتازة قبل ممارسة مثل هذه السياسات .

كذلك أدت سياسة التوظف التى اتبعتها الدولة إلى نتائج خطيرة بالنسبة لأعداد العاملين فى شركات القطاع العام . فتراكمت الأعداد تدريجياً فوق الاحتياجات مما رفع عبء الأجور والمرتبات والمكافآت بصفة مستمرة وعمل على خفض مستويات الأرباح المحققة فى نفس الوقت . ولم تكن سياسة التوظف وحدها هى التى رفعت من ميزانية الأجور وخفضت العوائد المالية المحققة بل أيضاً قوانين العمل التى ساعدت على حماية العامل غير الكفؤ بجوار العامل الكفؤ ولم تعطى الادارة المسئولة فرصة حقيقية لتصحيح أية أوضاع مختلة فأسهمت بطريق مباشر وغير مباشر فى تراكم أعداد من العاملين الذين يحصلون على أجور لايقابلها انتاج أو يقابلها انتاج ضعيف . وسوف نتطرق إلى مسألة العمالة الزائدة تفصيلاً فيما يلى .

جدول (٢ـ٤)

مصر : معدل العوائد المالية فى بعض الصناعات الكبرى داخل القطاع العام
محسوبة على أساس الأسعار الجارية (١٩٧٤ - ١٩٨٢)

السنة / الصناعة	١٩٧٤			١٩٧٦			١٩٧٩			١٩٨١/٨٠			١٩٨٢/٨١		
	اجمالى الربح	اجمالى رأس المال	معدل العائد	اجمالى الربح	اجمالى رأس المال	معدل العائد	اجمالى الربح	اجمالى رأس المال	معدل العائد	اجمالى الربح	اجمالى رأس المال	معدل العائد	اجمالى الربح	اجمالى رأس المال	معدل العائد
المنسوجات	١٠٣	٥٢٥	١٩٫٦	٨١	٦٩١	١١٫٧	١١٤	١٢٤٠	٩٫٢	١٣٠	١٤٢٧	٩٫١	٨٩	١٦٤٢	٥٫٤
الغذاء	٣١	٣٠٠	١٠٫٣	٣٦	٤٠٥	٨٫٩	٧٠	٧١٤	٩٫٨	٦٤	٨٢٥	٧٫٨	٤٨	٩٤٤	٥٫١
الكيماويات	٤٤	٣٥٥	١٢٫٤	٤٢	٥٠٧	٨٫٣	٥٢	١٠٠٥	٥٫١	٨١	١١٨٣	٦٫٨	١١٦	١٣٤٢	٨٫٦
الهندسية والمعدنية	٤٨	٤٩٠	٩٫٨	٧٤	٧٨٨	٩٫٤	١٣٤	١٥٤٠	٨٫٧	١٥٧	١٧٦١	٨٫٩	١٥٦	١٩٨٩	٧٫٨
متوسط العائد	٢٣٥	١٦٨١	١٤٫٠	٢٣٤	٢٣٩٢	٩٫٨	٣٧١	٤٥٠٢	٨٫٢	٤٣٣	٥١٩٧	٨٫٣	٤٠٩	٥٩٠٧	٦٫٩

ملاحظات :

اجمالى رأس المال = الأصول بعد اعادة تقييمها (والأصول مشتملة على الاستثمار الثابت) ومستحقات الاستهلاك الرأسمالى أضيفت مرة أخرى إلى كل من رأس المال والربح حتى يمكن الحصول على مقياس مناسب للعائد المالى بالنسبة للمشروعات العامة .

مصدر البيانات : وزارة الصناعة - انظر كذلك تقرير للبنك الدولى Egypt : Current Econ Situation and Econ. Retoim (Report No.6195-E6T) . 1986

قوة العمل فى الصناعة المصرية :

ارتفع عدد عمال قطاع الصناعة (الصناعة والتعدين من ٣٥٠ ألف عامل فى ١٩٥٢ إلى ١,٢ مليـون فى ١٩٧٥ إلى ٢,١ مليـون فى ١٩٩١/٩٠ . وتشـير هذه الأرقام إلى معدل نمو مرتفع لقوة العمل فى النشـاط الصناعى فيما بين ١٩٥٢ و ١٩٧٥ يصل إلى نحو ١٠,٥٪ سنويا ثم معدل منخفض نسبياً يصل إلى ٥٪ سنوياً فيما بين ١٩٧٥ و ١٩٩١/٩٠ . ولكن المعدل كان مرتفعاً اجمالاً بالمقارنة بالقطاعات الأخرى داخل الاقتصاد المصرى .

والجدول (٢- ٥) يبين نمو قوة العمل فى قطاعات النشاط الاقتصادى وفى الاقتصاد القومى ككل خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ .

جدول (٢ - ٥)

نمو قوة العمل فى قطاعات النشاط الاقتصادى

فى مصر ١٩٨٠ - ١٩٩٠

	الزراعة	الصناعة والتعدين	القطاعات السلعية	الخدمات الانتاجية	الخدمات الاجتماعية	القطاعات الخدمية	الاقتصاد
العمال بالألف فى ١٩٨٠	٤١٩٣,٠	١٣٩٤,٠	٦٣٨٧,٤	١٧٥٩,٢	٢٩١٠,٠	٤٦٦٩,٢	١١٠٥٦,٦
العمال بالألف فى ١٩٩٠	٤٦٦٤,٠	١٩٧١,١	٧٤١٩,٩	٢٠٧٩,٩	٣٧٤٧,٩	٥٨٢٧,٨	١٣٢٤٧,٧
معدل النمو السنوى ٨٠-١٩٩٠٪	١,١٢	٤,١	١,٦٢	١,٨٢	٢,٨٨	٢,٤٨	١,٩٨

ملاحظات على الجدول :

(١) القطاعات السلعية : تضم الزراعة والصناعة والتعدين والبترول ومنتجاته والتشييد والكهرباء .

(٢) قطاع الخدمات الانتاجية : يضم المواصلات والاتصالات والتخزين وقناة السويس والتجارة والتمويل والتأمين والسياحة والفندقة والمطاعم .

(٣) قطاع الخدمات الاجتماعية : يضم الاسكان والمرافق العامة والخدمات الخاصة والتأمين الاجتماعي .

(٤) القطاعات الخدمية : مجموع الخدمات الانتاجية والاجتماعية .

مصدر البيانات : وزارة التخطيط،عن النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصرى ١٩٩٠ عدد ١، ٢

ويتضح من الجدول أن معدل نمو قوة العمل فى قطاع الصناعة كان أعلى المعدلات على الاطلاق (٤،١٪) وقد بلغ أكثر قليلاً من ضعف معدل نمو قوة العمل فى الاقتصاد ككل (١،٩٨٪) . وأقرب المعدلات إلى المعدل المحقق فى قطاع الصناعة ذلك الذى تحقق فى قطاع الخدمات الاجتماعية . أما فى قطاع الزراعة فلم تنمو قوة العمل فيه إلا بنسبة ١،١٢٪ سنوياً .

لقد ظل العديد ممن تناولوا قضية التنمية يعتبرون أن الخلل الأساسى الذى يعانى منه الهيكل الاقتصادى للدول النامية يتمثل فى تركز النسبة الكبرى من قوة العمل فى القطاع الأولى بينما أنه منخفض الانتاجية نسبياً بالمقارنة بقطاع الصناعة . لذلك فإن تحول قوة العمل تدريجياً إلى قطاع الصناعة بما يؤدى إلى زيادة نصيبه النسبى منها يعتبر عند هؤلاء الاقتصاديين مؤشراً جيداً للخروج من حالة الاختلال الهيكلى والاتجاه نحو تحقيق التنمية الاقتصادية . ولكن باعتبار التجربة المصرية يجب التحذير من الأخذ بهذا المؤشر دون اعتبار للظروف التى تحكم التوظف بالصناعة أو دون فحص لمؤشرات الانتاجية الفعلية للعمل الذى تحول إلى النشاط الصناعى . وسنجد أولاً أن التوظف بقطاع الصناعة لم يتحدد باحتياجات النشاط الانتاجى والانتاجية العمالية بقدر ماتحدد بسياسة الدولة للتوظيف فى القطاع العام الذى احتوى النشاط الصناعى

ابتداء من الستينات وظل مسيطراً عليه إلى الثمانينات بالرغم من أن القطاع الخاص بدأ يأخذ دوراً متزايداً حينذاك . ومنذ أن وعدت الدولة رسمياً باعداد وظيفة لكل خريج فتحت أبواب الشركات العامة لتوظيف أعداد اضافية فى كل عام من خريجى الجامعات والمعاهد .. الخ ، بالإضافة إلى أعداد من ضباط الجيش المتقاعدين وغيرهم ممن أرادت الدولة ايجاد وظائف لهم . ولقد أدت هذه السياسة إلى امتلاء الشركات الصناعية بما يفوق الاحتياجات العادية التى تستلزمها ضوابط الكفاءة فى الانتاج ونمو النشاط على مدى الأجل الطويل . وهناك شواهد على أن هذه الظاهرة غير الصحية بدأت مع بداية التجربة الصناعية فى الستينات . فيذكر بنت هانسن ونشاشيبى أنه بالرغم من وجود ظاهرة تكدس فى العمالة فى مصنع الحديد والصلب بحلوان فى ١٩٦٣ إلا أن أعداداً أكثر من العمال استمرت تضاف إلى المصنع حتى ١٩٦٥ مما أدى إلى هبوط الانتاجية العمالية وارتفاع نفقة العمل ومن ثم نفقة الانتاج (١) . ولقد قام الكاتبان بتقدير العمالة الزائدة فى قطاع القطن فى السبعينات بنحو ٢٠٪ ، والغالب أن هذه النسبة ظلت تزداد حتى أنها ربما وصلت إلى الضعف فى الثمانينات(١) . كذلك ذكر الجريتلى أن عشرة آلاف عامل فى مصانع شركة النصر للسيارات فى مصر يقومون بانتاج عشرة آلاف سيارة خاصة ولورى بينما أن هذا العدد من العمال ينتج نحو ١٠٠٫٠٠٠ وحدة فى أحد مصانع أسبانيا .

وفى دراسة لأحوال الصناعة فى الاقتصاد المصرى خرج مابرو R.Mabro ورضوان وكذلك خالد اكرام بنتيجة مؤداها أن معدل امتصاص القوة العاملة فى

---

(١) انظر : B . Hansen and K . Nashashibi, Foreign Trade Regimes & Econ. Development : Egypt, N.York, 1975, p. 294 .

(٢) انظر : B . Hansen و K . Nashashibi المرجع السابق ، ص ٢٢٣ أما تقدير الثمانينات فهو بناء على الاستقصاء المباشر وما أمكن استخراجه من تقارير مختلفة .

الصناعة كان منخفضاً . أى أن النشاط الصناعى كان يمكن - أو كان مفروضاً - أن يمتص أو يستوعب أعداداً أكبر .. وقد نقل عنهم هذه النتيجة البنك الدولى فى أحد تقاريره كما نقلها آخرون (١) .

ولقد استدلوا على هذه النتيجة من مقارنة معدل نمو القيمة المضافة بمعدل نمو التوظف فى قطاع الصناعة فوجد أن الأخير كان دائماً متأخراً عن الأول خلال فترة طويلة امتدت من ١٩٥٤ إلى ١٩٨٢ . وقاموا باستخراج مرونة التوظف إلى الناتج بقسمة معدل نمو التوظف على معدل نمو القيمة المضافة فوجد أنها اتجهت إلى الانخفاض . انظر الجدول التالى :

جدول (٢ - ٦) امتصاص العمل فى النشاط الصناعى فى مصر
١٩٥٤ - ١٩٨٢/١٩٨١

الفترة الزمنية	نمو التوظف %	نمو القيمة المضافة %	مرونة التوظف إلى الناتج
١٩٥٤-١٩٦٤	٨ ر٥	٢ ر٧	٨١ ر٠
١٩٦٤-١٩٧٠	٥ ر٢	٠ ر٣	٨٣ ر٠
١٩٧٣-١٩٨٢/٨١	٠ ر٥	٤ ر٧	٦٨ ر٠

المصدر : مابرو ورضوان وكذلك خالد اكرام وتقرير للبنك الدولى سبق ذكره (Report No. 6195 - EGT) - ص ٣١

والواقع أن هذه المناقشة غير مقبولة للأسباب الآتية :

أ - نمو القيمة المضافة أو الناتج فى قطاع الصناعة لايجب أن يتخذ فى حد ذاته سبباً

(١) انظر : محمد محروس اسماعيل المشكلة الاقتصادية المصرية ، ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

لتوظيف المزيد من القوة العاملة فى هذا القطاع إلا إذا فرضنا أو تحققنا من أن هذا النمو قد تم بمعدلات أكبر من القطاعات الأخرى .. فى هذه الحالة نقول أن القطاع الصناعى « قطاع رائد » وأنه يجب أن يستوعب نسبة أكبر من القوة العاملة فى الاقتصاد القومى .. وفى هذه الحالة فقط يمكن القول أن معدل امتصاص القوة العاملة فى قطاع الصناعة بطىء إذا لم يحدث بصورة متناسبة أو ملاحقة لنمو القيمة المضافة فى القطاع .. فنحن لانتكلم عن الصناعة بمعزل عن الاقتصاد القومى ولانستطيع أن نفترض كما افترض البعض من الاقتصاديين ضمنا أو صراحة أن الصناعة بطبيعتها [أو ينبغى أن تكون] قطاع رائد .

وبفحص البيانات الاحصائية المتاحة نجد أن نمو الناتج فى قطاع الصناعة قد تم بمعدل أكبر من نمو الناتج فى الزراعة سواء فى الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ أو فى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ولكنه كان أقل بكثير من معدلات نمو الناتج فى قطاع الخدمات فى الفترتين المذكورتين بشكل ملحوظ . ولقد كان المفروض فى مثل هذه الحالة أن يكون قطاع الخدمات هو الأكثر استعداداً لامتصاص مزيد من قوة العمل وذلك تبعاً للمناقشة المذكورة . ومع ذلك فإن هذا لم يحدث وكان قطاع الصناعة أكثر استيعاباً للعمل من قطاع الخدمات ومن جميع القطاعات الأخرى . ويمكن بيان ذلك من الجدول (٢ - ٧) .

ان مؤشر مرونة التوظيف إلى الناتج الذى تكلم عنه بعض رجال الاقتصاد لايصلح لاستنتاج شىء على وجه التحديد بالنسبة للقدرة على استيعاب أو امتصاص العمل أو للحكم على هذه العملية . ومعدل نمو القيمة المضافة أو الناتج فى حد ذاته لايصلح أن يتخذ من الناحية النظرية سبباً مباشراً لتقدير أو لتحديد الطلب على العمل . وإنما إذا أردنا التصحيح علينا أن نتعرف على معدل نمو القيمة المضافة للعامل الواحد - أى معدل النمو فى انتاجية العامل . ذلك لأن هذه الانتاجية والتغيرات فيها هى المحددة للطلب على العمل فى النظرية .

جدول (٢ - ٧)

مقارنة معدلات نمو الناتج (القيمة المضافة) ونمو قوة العمل

فى القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد المصرى

١٩٨٠ - ١٩٩٠

نسب مئوية (٪)

	الزراعة		الصناعة		الخدمات		الاقتصاد	
	الناتج	العمل	الناتج	العمل	الناتج	العمل	الناتج	العمل
معدل النمو السنوى (٪)	٢,٥	١,١٢	٤,٣	٤,١	٦,٧	٢,٤٨	٥,٠	١,٩٨

ملاحظات :

(١) البيانات عن معدلات نمو الناتج من التقرير السنوى للتنمية ، البنك الدولى - ١٩٩٢ للفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ .

(٢) البيانات عن نمو قوة العمل انظر الجدول (٢ - ٥) فى هذا الفصل .

(٣) الناتج بالنسبة للاقتصاد هو الناتج المحلى الاجمالى .

وفى الجدول التالى (٢ - ٨) لدينا احصائيات عن القيمة المضافة أو ناتج قطاع الصناعة مقدراً بالأسعار الثابتة (١٩٨٧ = ١٠٠) خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ وعدد عمال قطاع الصناعة فى هذه السنوات . وبهذا أمكن تقدير متوسط القيمة المضافة للعامل الواحد فى قطاع الصناعة خلال الفترة المذكورة بالأسعار الثابتة . وبحساب معدل نمو متوسط القيمة المضافة للعامل الصناعى والذى يعبر عن معدل النمو فى انتاجيته ، من جهة ، ومعدل نمو التوظيف من جهة أخرى يمكن حساب مرونة التوظيف إلى الانتاجية العمالية . وقد قمنا أيضاً بحساب مرونة التوظيف للناتج كما جاء فى دراسة مابرو ورضوان وذلك للمقارنة .

جدول (٢ - ٨)

مرونة التوظيف لمتوسط الانتاجية الحقيقية فى قطاع الصناعة فى مصر

١٩٨٠ - ١٩٩٠

السنوات	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠
عمال الصناعة (بالمليون)	٣٩ر١	٤٢ر١	٥١ر١	٦٠ر١	٦٦ر١	٧٦ر١	٨٤ر١	٨٤ر١	٨٨ر١	٩٧ر١	٠٤ر٢
معدل نمو عمال الصناعة (٪)	-	٢ر٢	٣ر٦	٠ر٦	٨ر٣	٦	٥ر٤	صفر	٢ر٢	٨ر٤	٦ر٣
ناتج قطاع الصناعة (بالمليون جنيه) أسعار١٩٨٧	٨٨٧١	٩١٩٦	٩٤٠٨	١٠٠٥٧	١٠٩٩٠	١١٨٥٧	١٢٠٥٧	١٢٣٢٩	١٢٨٧٦	١٢٧٢٦	١٣٢٩١
معدل نمو ناتج الصناعة (٪)	-	٧ر٣	٣ر٢	٩ر٦	٣ر٩	٩ر٧	٧ر١	٣ر٢	٤ر٤	- ٢ر١	٤ر٤
متوسط الانتاجية الحقيقية للعامل (ألف جنيه)	٦٣٨٢	٦٤٧٦	٦٢٣٠	٦٢٨٦	٦٦٢٠	٦٧٣٧	٦٥٥٣	٦٧٠٠	٦٨٤٩	٦٤٦٠	٦٥١٥
معدل نمو متوسط الانتاجية	-	٥ر١	- ٨ر٣	٩ر٠	٣ر٥	٨ر١	- ٧ر٢	٢ر٢	٢ر٢	- ٧ر٥	٩ر٠
مرونة التوظيف لمتوسط الانتاجية	-	٥ر١	- ٧ر١	٧ر٦	٧ر٠	٣ر٣	- ٧ر١	صفر	١	- ٨ر٠	٣ر٢
مرونة التوظيف للناتج	-	٦ر٠	٧ر٢	٩ر٠	٤ر٠	٨ر٠	٦ر٢	صفر	٥ر٠	٤ر٠	٨ر٠

المصدر : بيانات البنك الدولى World Tables,1993 لناتج الصناعة بالأسعار الثابتة علماً بأن ١٩٨١/٨٠ أخذت بيانات ١٩٨٠ وهكذا .. وبيانات عمال الصناعة من وزارة التخطيط عن نشرة البنك الأهلى السنوية .

وبالنظر إلى الجدول نجد أن مرونة التوظيف لمتوسط الانتاجية اتخذت اشارة سالبة فى بعض السنوات مما يدل على أن نمو قوة العمل التى امتصها النشاط الصناعى قد سار فى اتجاه مغاير تماماً لما يستوجبه تغير متوسط الانتاجية . وحيث كانت الاشارة السالبة خاصة بمعدل نمو متوسط الانتاجية فإن اتخاذ المرونة اشارة سالبة يدل على شدة الانحراف عن عوامل الرشد الاقتصادى فى زيادة قوة العمل بالنشاط الصناعى .. حيث هذا فى ثلاث سنوات ١٩٨٣/٨٢ ، و ١٩٨٧/٨٦ ، و ١٩٩٠/٨٩ . أما اتخاذ هذه المرونة قيمة تساوى الصفر فتدل على أن قوة العمل لم تستجب اطلاقاً للتغيرات الموجبة فى متوسط الانتاجية وهذا الأمر الذى يثير الانتقاد أيضاً . ومن ناحية أخرى فإنه كلما ارتفعت هذه المرونة فوق الواحد الصحيح كلما دل هذا على ارتفاع درجة الاستجابة فى التوظيف تبعاً للتغيرات الموجبة فى متوسط الانتاجية العمالية . وارتفاع هذه الدرجة يدل فى الواقع على مزيد من التكدس العمالى فى المصانع بما يفوق الاحتياجات المحددة بالطلب الرشيد الذى يعكس التغيرات الموجبة فى متوسط الانتاجية الحقيقية . وهذا الأمر ظهر فى أربع سنوات من الفترات . وعلى سبيل التأكيد فإنه كان يحدث فى الشركات الصناعية العامة وليس فى القطاع الخاص . فأصحاب المشروعات الصناعية الخاصة كانوا منذ صدور قوانين العمل حريصين أشد الحرص فى توظيف أعداد اضافية لعلمهم أنه لايمكنهم التخلص من أى عامل تثبت لهم قلة خبرته وكفاءته أو اهماله وتقصيره .. إذاً فهناك اجمالاً سبع سنوات من عشر سنوات (١٩٨٠-١٩٩٠/١٩٩١) امتص فيها قطاع الصناعة مايفوق حاجته بكثير من قوة العمل الموجودة فى الاقتصاد . وهذه النتيجة تتفق مع ماهو معروف بصفة عامة بالنسبة لمشكلة العمالة الزائدة فى قطاع الصناعة والتى جرتها سياسة غير رشيدة للتوظيف لم تبال بظروف التنمية المطلوبة لهذا القطاع . والصورة فى مجملها خلال حقبة الثمانينات تدل على أنه لم تكن هناك سياسة مستقرة لضبط أعداد العاملين فى الصناعة تبعاً للتغيرات الحقيقية فى متوسط انتاجية العامل الصناعى . أما الأرقام الخاصة بمرونة التوظيف إلى الناتج - وهى التى أثارت

الانتقادات السابقة – فقد تم استخراجها فقط لكي نتبين كيف أنها غير دقيقة بل ومضللة في الحكم على موقف قطاع الصناعة بالنسبة لامتصاص العمل في مصر .

الاختلالات الهيكلية في الصناعة المصرية .

كيف حدثت ؟ ولماذا استمرت :

أثارت ظاهرة انخفاض العوائد المالية للاستثمارات الصناعية في مصر قضايا عديدة . ولقد سبق الكلام عن هذه الظاهرة وبيان أهم أسبابها . وبعض أسباب هذه الظاهرة يفصح ولاشك عن خلل هيكلي في الصناعة ومن الأسباب الهامة التي سبق ذكرها (١) : أ – الاخفاق في الاهتمام بالصناعات ذات الميزات النسبية ؛ ب – الاهتمام بالجوانب الفنية في معايير الاستثمار بدلاً من الجوانب الاقتصادية ؛ جـ – إقامة الوحدات الصناعية الضخمة دون اهتمام بدراسة الحجم الأمثل ؛ د – سياسات التسعير الرسمية التي تسببت في اتخاذ قرارات غير سليمة في مجال الاستثمار ؛ هـ – التوطين الخطأ لبعض الصناعات .

وبالإضافة إلى ماسبق هناك أسباب أخرى للاختلالات الهيكلية نبعت من :

١ – تدخل الهدف السياسي في معايير الاستثمار .

٢ – الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الاستثماري .

٣ – الارتباط باستراتيجية بدائل الواردات والتغير البطيء نحو الاستراتيجية الملاءمة .

أما عن تدخل الهدف السياسي في معايير الاستثمار فأمر قد يحدث في عديد من المجتمعات .. ولكن المشكلة هو أن يطغى الهدف السياسي دائماً على الهدف الاقتصادي لأسباب لاتحقق مصلحة المجتمع في الأجل الطويل . ولقد كان من أهداف النظام السياسي في الستينات اظهار مصر بمظهر الدولة النامية الناهضة القادرة على الدخول في جميع المجالات الصناعية الحديثة . فدخلت مصر في صناعات حربية

---

(١) راجع صفحات ٦٩ – ٧١ في هذا الفصل .

(أسلحة وطائرات وصواريخ .. الخ) وأنشأت صناعة سيارات بالاتفاق مع شركة فيات الايطالية . ولم تكن هذه الصناعة سوى صناعة تجميعية تركيبية ولكن الهدف السياسي منها كان واضحاً بغض النظر عن جدواها الاقتصادية وهي أن يقال أن مصر قد أنتجت سيارة .. وحملت السيار اسم « نصر » .. وهناك عدد آخر من الصناعات التي قامت في مصر لأجل المكانة أو الفخامة prestige .. وكان شعار الستينات في عهد عبدالناصر « من الابرة إلى الصاروخ » ولم يكن هذا الشعار يستند إلى أية معايير اقتصادية سليمة بل أنه كان يعني الانحراف عن الاستخدام الأمثل أو عن أفضل استخدام ممكن للموارد الاقتصادية النادرة . فصناعة كل شيء لم تكن تعني سوى ظهور اختلالات هيكلية بسبب توظيف جانب من الموارد في صناعات لاتتمتع بأية مقومات نجاح في الأجل الطويل من جهة وحرمان الصناعات المتمتعة بميزات نسبية من هذه الموارد من الجهة الأخرى .. ولقد قيل أن هذه الصناعات غير الناجحة (التي لم تستند في وقت على أية مزايا نسبية) تفتح بيوتاً (أي تساهم في قضية التوظف) أو أنها استراتيجية .. والواقع أن الصناعات الناجحة التي تستند إلى مزايا نسبية أكثر قدرة على تنمية النشاط الانتاجي ومن ثم أكثر قدرة على تنمية فرص العمل في الأجل الطويل .. بل أن بعض هذه الصناعات الفاشلة كانت تعتمد على التكثيف الرأسمالي ومن ثم لم يكن بها أية ميزات نسبية لفتح بيوت كما قيل .. أما عن الادعاء بأن بعض هذه الصناعات له قيمة استراتيجية فأمر كان يعوزه الدليل .. والحقيقة أن الصناعة الاستراتيجية في رأينا هي الصناعة الناجحة التي تدفع عجلة الانتاج أسرع من غيرها وتساهم في تنمية الموارد من العملة الأجنبية بمعدلات أسرع فتعطي بذلك القوة الاقتصادية للدولة في أن تحصل على ماتشاء من سلاح أو آلات أو غذاء من الخارج معتمدة على ذاتها وليس على القروض الأجنبية .

٢ - الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الاستثماري :

ليس هناك من ينازع في أن التحليل المالي له أهمية كبيرة في اتخاذ القرار

الاستثمارى بالنسبة للمشروع الفردى . أما حينما نتكلم عن عملية تنمية صناعية فى اطار قطاع عام وتخطيط اقتصادى ومحاولة تحقيق أهداف كبرى للمجتمع فالأمر يختلف تماماً .. فالتحليل المالى فى الحالة الأخيرة لن يمثل سوى الحلقة الأولى فقط من سلسلة حلقات مطلوبة قبل اتخاذ القرار الاستثمارى . ذلك لأن التحليل المالى بطبيعته يعتمد على المنهج الجزئى Micro وليس الكلى Macro حيث يقوم بحسابات التكلفة والعائد الخاص المتوقع من المشروع مع أخذ المتغيرات المحيطة أو الكلية على أنها معطاة والتسليم بأن هناك بعض المجاهيل التى ينبغى أخذ الاحتياط لها . ويجتهد بعض من يقومون بعمليات التحليل المالى تجاه المتغيرات المحيطة بالمشروع فيضعون لها أكثر من احتمال (أو سيناريو) لكن هذا لايغير من جوهر هذا التحليل .

لقد كان للتحليل الاقتصادى ضرورة ملحة فى ظروف التجربة الصناعية المصرية قبل اتخاذ أى قرار استثمارى . فقد كان من الأهمية بمكان التأكيد على أن حسابات التكلفة لأى مشروع قد اعتمدت على أسعار « حقيقية » أو « اقتصادية » تعكس ظروف الندرة النسبية لعناصر ومستلزمات الانتاج على المستوى الكلى ، وأن التكلفة الاجتماعية Social Cost قد أخذت فى الحسبان بدقة وليس فقط التكلفة الخاصة Private Cost ، وأن حسابات العوائد المتوقعة من المشروع قد أخذت فى الاعتبار آثار التطورات المنتظرة أو المرغوبة فى قطاع الصناعة بصفة خاصة وفى الاقتصاد بصفة عامة ، وأن تعظيم العائد الاجتماعى وليس العائد الخاص هو الهدف من المشروع الاستثمارى .

لقد كان من الضرورى ومن الأهمية بمكان اعتماد معايير الاستثمار على جوانب اقتصادية عديدة هامة أغفلتها التحليلات المالية مثل مدى مساهمة المشروع فى رفع كفاءة ومهارات العاملين فيه فى الأجل الطويل ؟ وهل هذا الأثر التعليمى خاص به أم ذو نفع للصناعة عموماً ؟ هل يسهم المشروع الاستثمارى ايجابياً فى تنمية التقنيات الحديثة أم أنه سلبى الأثر فى الأجل الطويل ؟ هل يسهم فى رفع معدلات العوائد على

الاستثمار فى مشروعات صناعية أخرى أو فى الأنشطة الأخرى داخل الاقتصاد القومى من خلال علاقات الترابط للأمام وللخلف ؟ وبأى وجه ؟ هل يسهم فى رفع معدلات البطالة (ارتفاع درجة التكثيف الرأسمالى) أم فى رفع معدلات التوظف (التقنية المناسبة بالإضافة إلى الآثار غير المباشرة فى خلق فرص عمل جديدة) ؟ هل يسهم فى تنمية الصادرات المصرية ومن ثم تنمية موارد العملة الأجنبية وبأية معدلات؟.. ولانقول أنه لم يكن لدى مصر خبراء اقتصاديون يعرفون هذه الأمور ويستطيعون تقديرها ، ولاندعى أنها أغفلت من ناحية « الدراسة والبحث » ولكن نقول أنها أهملت فى النهاية ولم تعط الاهتمام فى صنع القرار النهائى .. وليس هناك دليل على أن القرار النهائى قد اعتمد غالباً على التحليل المالى ، وأهمل الجوانب الاقتصادية المذكورة ، أبلغ من الصورة الواقعية للصناعة المصرية .التى أفصحت عن اختلالات هيكلية واخفاق فى تحقيق معظم الأهداف الاقتصادية الكبرى التى كانت مأمولة من قبل .

لقد ترتب على الأخذ بالتحليل المالى غالباً اقامة مشروعات لاتستند إلى المعايير الاقتصادية المرغوبة فى اطار التنمية ، وهذه المشروعات قد تحقق أرباحاً خاصة بها ولكنها قد لاتسهم إلا قليلاً فى دفع عجلة التنمية .. وقد تكون هذه المشروعات ذات تكلفة منخفضة ولكنها تسهم فى عمليات تلوث البيئة إلى حد خطير .. ولانستطيع أن نحكم فى اطار الميزانيات التى قدمتها الشركات الصناعية القائمة إلى أى مدى قد حدث الاختلال لأن هذه الميزانيات كثيراً ما أظهرت أرباحاً « محاسبية » لاتعبر اطلاقاً عن الحالة الاقتصادية الحقيقية لهذه الشركات .

٣ - استراتيجية بدائل الواردات :

شاع الأخذ بهذه الاستراتيجية فى الستينات حينما شرعت الحكومة المصرية فى الاهتمام بدفع عجلة التصنيع . واعتمد منطق هذه الاستراتيجية على عدة عناصر :

أ - أن معظم الدول النامية التى تقدم على التصنيع لن تتمكن من منافسة الدول

الصناعية المتقدمة بسهولة ، وبالتالى لن تتمكن غالباً من غزو السوق العالمية وتنمية صادراتها من السلع الصناعية فى المرحلة الأولى من التصنيع . والمنتجات الصناعية للدول المتقدمة تتمتع بجودة مرتفعة ، وتكلفة منخفضة بسبب وفورات الحجم والوفورات الخارجية . هذا بينما أن الدول النامية حديثة العهد بالتصنيع لابد أن تقطع شوطاً كبيراً حتى تصل إلى ماوصلت إليه الدول المتقدمة من ناحية الجودة السلعية أو التكلفة .. أضف إلى هذا أن التقدم التقنى السريع فى الدول المتقدمة يمنحها مزايا نسبية اضافية على مدى الزمن ، وهو أمر غير متاح أيضاً للدول النامية فى مراحل التنمية الصناعية الأولى ؛ ب ـ فى ظل الظروف المذكورة سابقاً ومايضاف إليها من عوامل مسيطرة على السوق العالمية تتأكد قضية التبادل اللامتكافىء بين الدول النامية والدول المتقدمة ، ويصبح من الأفضل للدول النامية أن تهتم بانشاء صناعات منتجة لسلع بديلة للواردات . والمنتظر طبعاً أن يكون للانتاج البديل للواردات تكلفته - التى قد تكون مرتفعة - من موارد العملة الأجنبية متمثلة فى استيراد المعدات والآلات وبعض مستلزمات الانتاج . إلا أن الوفر المنتظر فى العملة الأجنبية من جراء خفض الانفاق على الواردات من السلع الأجنبية سوف يعوض هذه التكلفة أو أكثر . أضف إلى هذا المكاسب الاقتصادية المترتبة على اقامة أنشطة صناعية محلياً تسهم فى تنمية النشاط الانتاجى وخلق دخول جديدة ، جـ ـ ستعتمد الصناعات المنتجة لبدائل الواردات فى نموها ، أساساً ، على السوق المحلية . ولكن المنتظر فى الأجل الطويل أن ترتفع كفاءة هذه الصناعات تدريجياً وتزداد طاقتها الانتاجية ومقدرتها التنافسية ويزداد تمتعها بالوفورات الخارجية (نتيجة تطور البنية الأساسية التى تعمل بها) وتتمكن بالتالى من دفع منتجاتها إلى السوق الخارجية .

وعلى هذه الأسس السابقة أنشئت صناعات بديلة للواردات فى مصر وقامت الدولة بحمايتها عن طريق التعريفة الجمركية المرتفعة ، أو بدعمها بوسائل مختلفة .. ولكن هذه الصناعات لم تتمكن من رفع كفاءتها أو خفض تكلفة انتاجها فى الأجل الطويل للأسباب العديدة التى سبق أن تعرضنا لها .. كل هذا إدى إلى استمرار حاجة

هذه الصناعات إلى الحماية أو الدعم ، ولم تستطع أن تنطلق إلى غزو السوق العالمية. وأصبحت هذه الصناعات البديلة للواردات سبباً أساسياً من أسباب الاختلال الهيكلى فى النشاط الصناعى . وظهر هذا الأمر بجلاء فى أواخر السبعينات وخلال الثمانينات حينما تراكمت الديون الخارجية على مصر وازدادت مشاكل تمويل الصناعات وهى غير قادرة على تنمية صادراتها إلى الخارج . وأصبح التناقض صارخاً فى معدلات النمو المحققة فى مصر (ومايماثلها من دول نامية اتبعت سياسة بدائل الواردات) وتلك المحققة فى بعض الدول النامية التى اتبعت بحكمة وجرأة سياسات للتصنيع بغرض التصدير . فلقد تمكنت الدول الأخيرة (مثل سنغافورة وهونج كونج وكوريا الجنوبية وتايوان وتايلاند وفيما بعد الصين وأندونيسيا وماليزيا) من تحقيق معدلات تصدير مرتفعة فى مجال السلع الصناعية بشكل مستمر ، وحققت بالتالى معدلات مرتفعة أو مذهلة للتنمية . وأصبح الأمر فى مصر يستدعى بالضرورة علاجاً سريعاً للاختلالات الهيكلية التى تسببت فيها سياسة تصنيع بدائل الواردات وذلك باعطاء مزيد من الاهتمام لصناعات التصدير التى تتمتع بميزات نسبية حاضرة أو كامنة potential. وهذا مابدأ المسئولين يتبينونه فى أواخر حقبة الثمانينات وبداية التسعينات وفى اطار توجيهات صندوق النقد الدولى .

مشكلات الإدارة العليا فى القطاع العام :

واجهت الصناعة المصرية مشكلات أخرى - بخلاف ماسبق ذكره - من خلال خضوعها للقطاع العام ، ومن هذه المشكلات مايخص الإدارة العليا والتى انعكست مباشرة على النشاط الانتاجى وكفاءته . وتتمثل أبرز مشكلات الادارة العليا فى خضوعها للسياسة من خلال صلتها بالحكومة وتوجهات الوزراء .

والقطاع العام القائم فى عديد من دول العالم متصل بالحكومة ويخضع عادة لاشراف احدى الوزارات . ولكن هناك فرق بين أن يكون القطاع العام خاضعاً لسياسات مستقرة من خلال تبعيته لاحدى الوزارات وأن يكون خاضعاً لسياسات غير

مستقرة من خلال تبعيته لوزير بعد الآخر .. وفى حالة مصر تكرر تغيير الوزراء المختصين فى الستينات والسبعينات حتى أن العمر الرسمى للوزير لم يكن يزيد عن العام . وكان كل وزير يأتى بآراءه ورجاله ويسعى لتثبيت نفسه أساساً من قبيل الحفاظ على المصلحة الشخصية .

كذلك لايمكن أن نتصور أن لاتتدخل الاتجاهات السياسية فى ادارة الشئون الاقتصادية ، وخاصة المرتبطة بالقطاع العام ، فى أى دولة فى العالم . ولكن هناك فرق بين اتجاهات سياسية رشيدة تحرص على اتخاذ القرار المناسب لتحقيق المصلحة الاقتصادية العامة ، واتجاهات سياسية تعتمد على شعارات لايقصد من ورائها إلا كسب التأييد الجماهيرى من جهة والحفاظ على النظام من جهة أخرى .

ولقد خضعت الادارة العليا للقطاع العام للظروف السياسية والمحضة منذ البداية ، فتولى أهل الثقة بدلاً من أهل الخبرة المراكز العليا للمسئولية . وظل هذا العرف شبه مستقر إلى السبعينات .. وبطبيعة الأمر لم يكن أهل الثقة جميعاً يفتقرون إلى الخبرة .. ولكن فى جميع الحالات التى انعدمت فيها الخبرة كانت النتيجة قرارات ادارية خطأ أثرت فى كفاءة النشاط الصناعى مباشرة ، بالإضافة إلى ماهو أخطر ألا وهو عدم القدرة على تنفيذ الأهداف المخططة بل وعدم القدرة على التفاعل مع النشاط الذى يديرونه وتبين الثغرات والمشكلات التى تعوق تقدمه أو تبين الوسائل التى يمكن دفعه بها للأمام .. والمعروف أن آلية التخطيط لايمكن أن تعمل من جانب واحد فى المركز، بل هى تفاعل متبادل بصورة مستمرة بين المركز ورجال الادارة القائمين فى المشروعات .

وفى السبعينات ومع انتهاء جزء كبير من قصة الرجل الواحد كان هناك تحرر تدريجى للادارة ، ولكن الأمور لم تتغير جذرياً مع ذلك . ولقد أدى ضعف الشخصية والخوف الموروث من الستينات إلى تسليم غالبية المسئولين عن الادارة العليا بالتعليمات التى تأتى من الوزراء المختصين دون أى محاولة للمناقشة أو للتصحيح حتى عند رؤية

عدم صلاحيتها أو عدم مناسبتها لظروف شركاتهم . ولفترة طويلة امتدت إلى الثمانيات كانت الادارة العليا - حتى بافتراض كفاءة رجالها - غير قادرة على تصريف عديد من الأمور الجوهرية الخاصة بالشركات الصناعية إلا بحذر شديد وبعد « جس نبض » الوزير المختص واستشعار مايريده ثم الامتثال له . كل هذا مما أضعف كفاءة العملية الادارية وساعد باستمرار على خفض كفاءة النشاط الانتاجى . ولقد سعت الدولة فى اطار تطوير القطاع العام ودفع عملية التنمية من خلاله إلى تحرير الادارة العليا تدريجياً خلال النصف الثانى من الثمانيات ولكن على وجه الأخص فى بداية التسعينات (١) .. وعند الكلام عن الخصخصة فى البداية قيل أنها خصخصة الادارة .. بمعنى اعطاءها مزايا الحرية والمرونة فى اتخاذ القرارات مثل ماهو قائم فى المشروع الخاص . ولنا عودة إلى هذا ..

مشكلات القطاع الخاص فى الصناعة :

تعرضت المشروعات الصناعية الخاصة للتأميم فى الستينات .. وبقى من هذه المشروعات الخاصة الصغير منها وذلك تحت شعار الرأسمالية الوطنية . ولم يقف صغر الحجم عثرة أمام قيام هذه المشروعات الصناعية بدور فى اشباع الاحتياجات فى عديد من المجالات من بينها الصناعات الغذائية والمنسوجات والملابس الجاهزة والأثاث. وتميزت الشركات الصناعية الخاصة بدرجة عالية من الكفاءة منها الحذر الشديد فى استخدام عنصر العمل . فالعامل غير الكفؤ أو المهمل لن يمكن التخلص منه بسهولة أبداً .. والعامل الذى يصبح زائداً عن حاجة النشاط لسبب أو لآخر سيبقى رغم أنف صاحب النشاط .. وكل هذا وغيره نابع من قوانين العمل التى شرعتها

(١) وفى رأينا أن تحرير « الإدارة » يقترن بالضرورة بتحرير « الإرادة » للأشخاص المسئولين عنها ، وأن هذا الأمر الأخير لايمكن أن يأتى بقرار فوقى وانما لابد أن ينبعث من ذات الشخصيات المسئولة من رجال الادارة أنفسهم . وطالما أن هناك قرارات مازالت تتخذ لأجل تحرير الإدارة فإن هذا يعنى أن جوهر فلسفة القرار الفوقى مازال قائماً والشخصيات كما هى .

الثورة وأصبحت ملزمة للجميع فى قطاع عام أو خاص . ومع الحذر الشديد فى توظيف أى عامل جديد حافظت الشركات الصغيرة على نفقة الأجور فى الحيز الاقتصادى المرتبط بالانتاجية العمالية وهذا على عكس الشركات العامة .

كذلك كان للشركات الصناعية الخاصة ميزة فى شراء بعض مستلزمات من القطاع العام بالأسعار الرسمية المحددة من الدولة ، وفى الاستفادة من مظلة الحماية من المنافسة الأجنبية والتى نشرتها الدولة لأجل القطاع العام أساساً .

إلا أن نمو النشاط الانتاجى للشركات الصناعية الخاصة أو توسعها فى الحجم لم يكن مرغوباً فى الستينات حيث يمكن أن يدخلها بجرة قلم فى فئة الرأسمالية المستغلة أو غير الوطنية وذلك فى اطار الشعارات السياسية التى كانت تردد بلا فهم أو وعى .

وبعد ١٩٧٣ والأخذ بسياسة الانفتاح ظهرت بوادر تشجيع القطاع الخاص رسمياً من قبل الدولة . وزاد الاستثمار الخاص من ٤٪ إلى ٢٤٪ من اجمالى الاستثمار فى الصناعة بين ١٩٧٤ ، و ١٩٨٢/٨١ . وبالتالى زاد نصيب القطاع الخاص من ١٧٪ إلى ٣٢٪ من قيمة الناتج فى القطاع خلال الفترة المذكورة إلا أن اعتماد النشاط الخاص على الأسعار الرسمية المدارة من قبل الدولة وافتقاره إلى آلية السوق الحر قد تسبب أيضاً فى اختلالات هيكلية فى نشاطه الاستثمارى والانتاجى على غرار ماحدث للقطاع العام . ومن جهة أخرى فإن تعامل القطاع الخاص مع الحكومة ظل مثقلاً بأعباء البيروقراطية حتى أن أعمالاً روتينية بسيطة قد لاتتم الا بعد شهور أو سنوات فى دواوين الحكومة وأروقة الوزارات بالرغم من أنها لاتحتاج إلا إلى أيام أو أسابيع . وفى هذا الاطار إتجه الكثير من أصحاب المشروعات الخاصة إلى التعامل بطرق غير شرعية مع الموظفين المسئولين حتى يمكن انهاء أعمالهم . أضف إلى هذه الأمور المشكلة الضريبية المترتبة على ارتفاع معدلات الضرائب زيادة على عدم وجود أسس واضحة للمحاسبات الضريبية والتجاء رجال مصلحة الضرائب إلى التقديرات

الجزافية لقيم الأعمال أو للنشاط مما يتسبب فى ارهاق أصحاب المشروعات الخاصة وتعثرهم أو اضطرارهم إلى القضاء وإضاعة الوقت والمال فى أعمال بعيدة عن النشاط الانتاجى .

وتنبغى الإشارة أيضاً إلى ما أطلق عليه البعض « القطاع الطفيلى » وقصد به القطاع الخاص الذى نما على أسس طفيلية محضة بعيدة عن الكفاءة الاقتصادية وذلك عن طريق دفع الرشاوى للموظفين المسئولين فى الوزارات أو فى بعض شركات القطاع العام ، وتهريب السلع بدون جمارك والتفنن فى التهرب من الضرائب المستحقة . وليس هذا هو على سبيل التأكيد القطاع الخاص الذى يمكن الدفاع عنه على أسس اقتصادية .. ولايصح استغلال مثل هذه الأمثلة فى الهجوم مرة أخرى على القطاع الخاص مثلما يفعل البعض من الذين مازالوا يحملون أقلام الستينات ويحلمون بأيامها .

واتجهت الدولة فى منتصف الثمانينات إلى تشجيع القطاع الخاص بشكل مباشر. فكان من ضمن الأهداف التى وضعت تشجيع الاستثمار الخاص على النمو بمعدل ٤٫٢٪ مقابل ٦ر٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٨٥/٨٤ إلى ١٩٩٤/٩٣ . وبطبيعة الحال فقد تبينت الحكومة أنه لكى تتم هذه التطورات لابد من اتخاذ اجراءات واضحة يظهر منها لرجال الأعمال أن ثمة تغيرات جوهرية قد حدثت فى السياسة الرسمية للدولة من أجل القطاع الخاص ودفعه إلى الأمام . فالمناخ العام إلى منتصف الثمانينات لم يكن قد تغير كثيراً بالرغم من صدور القانون ٤٣ الذى قرر اعفاءات ضريبية للاستثمار الخاص . وكان من ضمن العراقيل الخطيرة القائمة صعوبة وطول اجراءات الحصول على التراخيص لممارسة النشاط وتعدد جهات الرقابة . بالإضافة إلى هذا وذاك كانت الدولة مازالت تتدخل فى آلية الأسعار وفى تحديد سعر الصرف .. وكل هذه العراقيل مما عملت الدولة فيما بعد على ازالته .

الفصل الثالث

مشكلات التجارة والعلاقات مع العالم الخارجى

أولاً - مشكلة العجز المستمر فى الميزان التجارى :

أظهر الميزان التجارى عجزاً أساسياً طوال الخمسينات والستينات باستثناء عام ١٩٦٩ حيث تكون فائض متواضع نتيجة لسياسة حكومية متشددة فى ضغط الواردات على أثر الظروف الاقتصادية الصعبة التى تلت حرب ١٩٦٧ مع اسرائيل .

واستمر عجز الميزان التجارى فى السبعينات والثمانينات غالباً بمعدلات مرتفعة فيما عدا بعض سنوات الثمانينات (١٩٨٤ - ١٩٨٦ وكذلك ١٩٨٩) . والجدول رقم (٣ - ١) يظهر تطور العجز فى الميزان من واقع البيانات الاحصائية التى ينشرها البنك الدولى وذلك خلال السبعينات والثمانينات .

ويلاحظ من الجدول (٣ - ١) ومن الشكل البيانى (٣ - ١) الذى يوضح صورة العجز المستمر فى الميزان التجارى المصرى ، أن هذا العجز لم ينقطع فى سنة واحدة وأنه كان يصير من أسوأ إلى أسوأ فيما عدا بضع سنين خلال عشرين عاماً وهى ١٩٨٠ و ١٩٨٦ - ١٩٨٧ حينما انكمش نسبياً (لكن لم ينخفض جوهرياً) . انظر أيضاً الشكل (٣ - ٢) .

والسبب المباشر فى العجز المستمر فى الميزان التجارى هو نمو الواردات السلعية بمعدل أكبر من نمو الصادرات السلعية على مدى العشرين عاماً ١٩٧١ - ١٩٩٠ وهو نفس الموقف الذى حدث فى الخمسينات والستينات .. وحينما نكون فى مثل هذا نقول أننا نواجه عجزاً هيكلياً أو أساسياً فى الميزان التجارى .

جدول ٣-٣ (١)

مصر : الصادرات والواردات السلعية وعجز أو فائض الميزان التجارى ١٩٧١ - ١٩٩٠

القيمة الجارية بملايين الدولارات

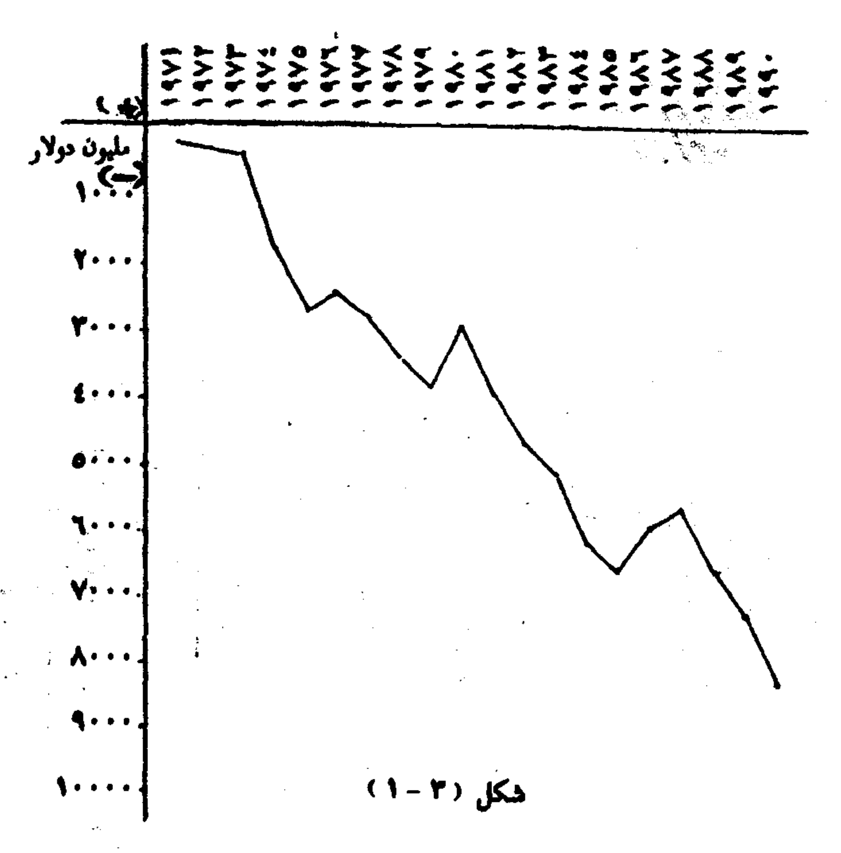
السنة	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الصادرات (فوب)	٨٥١	٨١٣	١٠٠٠	١٨١٨	١٨٧٥	٢١٦٩	٢٣٤٦	٢٥٥٨	٣٩٨٧	٣٨٥٤
الواردات (فوب)	١١٣١	١١٧٠	١٤٢٩	٣٦١٨	٤٦٠٨	٤٦٥٩	٥١١٠	٥٩٩٨	٧٨١٧	٦٨١٤
العجز (-) أو الفائض (+)	-٢٨٠	-٣٥٧	-٤٢٩	-١٨٠٠	-٢٧٣٣	-٢٤٩٠	-٢٧٦٤	-٣٤٤٠	-٣٨٣٠	-٤٤٦٠

السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الصادرات (فوب)	٣٩٩٩	٣٨٤٧	٣٧٤٠	٣٩٥٨	٣٩٢٨	٣٥٧٦	٢٢٦٤	٣٢٧٤	٢٩١٤	٣١٤٥
الواردات (فوب)	٧٩١٨	٧٦١٨	٨٨٦٩	١٠٢٠١	١٠٥١٦	٩٥٢٥	٧٩٥٢	٩٨٤١	١٠٢٩٤	١١٤٤١
العجز (-) أو الفائض (+)	-٣٩١٩	-٤٧٧١	-٥١٢٩	-٦٢٤٣	-٦٥٨٨	-٥٩٤٩	-٥٦٨٨	-٦٥٦٧	-٧٣٨٠	-٨٢٩٦

المصدر : World Bank, World Tables (Egypt)

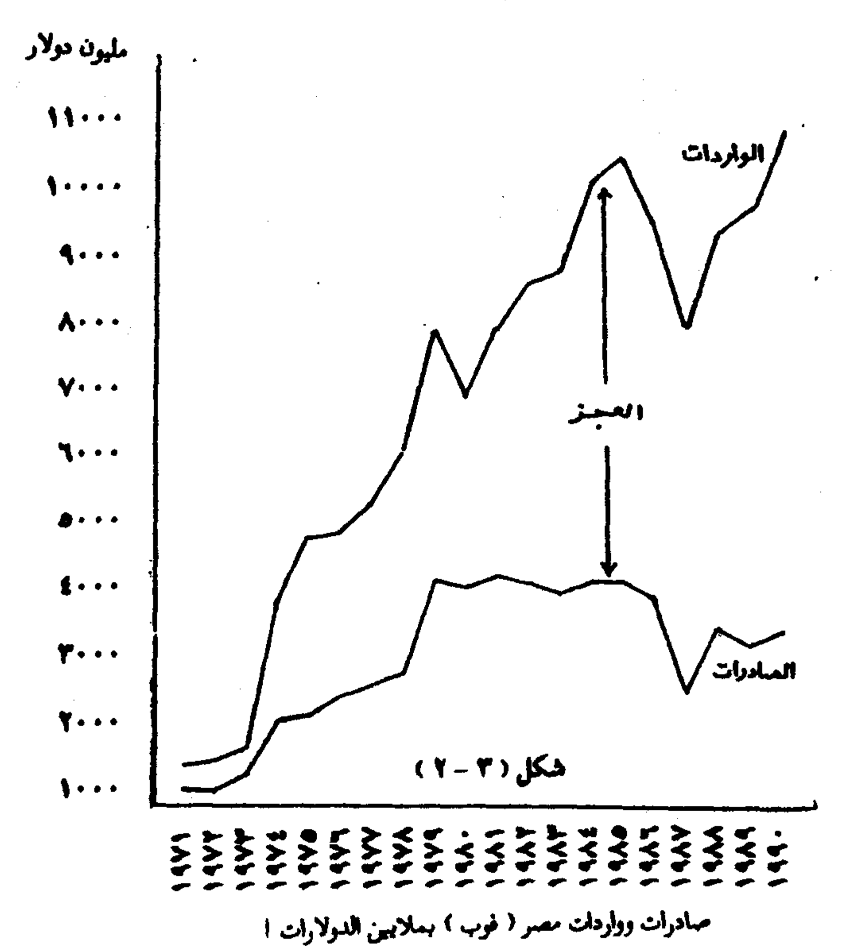
ملاحظة على الجدول :

السبب فى أخذ البيانات الخاصة بقيمة التجارة الخارجية المصرية بالدولارات الأمريكية هو أن القيمة الجارية بالجنيهات المصرية التى تنشرها الجهات الرسمية كانت تتضخم بنسبة متزايدة تعكس الانخفاض المتتالى فى قيمة الجنيه المصرى تجاه الدولار الأمريكى (أو اتجاه العملات الأجنبية الرئيسية الأخرى) . لذلك فإن قيم الصادرات والواردات بالدولارات الأمريكية أكثر دقة فى بيان الواقع . ولكن سواء أخذت قيم الصادرات والواردات بالجنيه المصرى أو بالدولار الأمريكى علينا أن نأخذ فى الحسبان آثار التغيرات المستمرة فى أسعار الصادرات أو أسعار الواردات . والاحصائيات الواردة بالجدول من البيانات الخاصة « بميزان المدفوعات » وليس من البيانات المؤسسة على احصائيات الجمارك Custom Basis .



شكل (٣ - ١)

عجز الميزان التجارى فى مصر بملايين الدولارات
١٩٧١ - ١٩٩٠



شكل (٣ - ٢)

صادرات وواردات مصر (فوب) بملايين الدولارات

التحليل يجب أن يتطرق بالتالى إلى : لماذا كانت وارداتنا تنمو بمعدلات مرتفعة عن صادراتنا ؟ أو لماذا كانت وارداتنا مستمرة فى النمو بمعدلات مرتفعة بينما لانستطيع تنمية صادراتنا بنفس المعدلات ؟ (وهو نفس السؤال بصياغة أخرى فى الكلمات) ولماذا استمر هذا الموقف لفترة طويلة جداً من السنوات ... من الخمسينات إلى التسعينات !!

الواردات السلعية (تحليل الاتجاهات والنمو والهيكل) :

بحساب معدل نمو الواردات خلال الفترة ١٩٥٠- ١٩٦٧ على أساس السنوات ١٩٥٣ - ١٩٥٤ وبأخذ تخفيض قيمة العملة المصرية فى ١٩٦٢ فى الحسبان وجد أنه كان حوالى ½ ٥٪ سنوياً ويعتبر هذا المعدل متواضعاً بالنسبة للعالم بصفة عامة لنفس الفترة .

وفى خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٥ اختلف وضع الواردات اختلافاً كبيراً عن الفترة السابقة وذلك لإشتداد موجة ارتفاع الأسعار عالمياً وخاصة فى منطقة غرب أوربا والتى زاد التعامل معها فى مجال الاستيراد أخيراً بشكل ملحوظ . وبحساب معدل نمو الواردات بالأسعار الجارية (بالجنيه المصرى) نجد أنها زادت حوالى ثلاث مرات ونصف بين ١٩٦٨ ، ١٩٧٥ . وباستخدام الأرقام القياسية للأسعار الدولية (من البنك الدولى) يتضح أن حوالى ٧٥٪ من الزيادة التى حدثت فى الواردات المصرية فى النصف الأول من السبعينات ترجع إلى زيادة الأسعار العالمية وأن ٢٥٪ من الزيادة يرجع إلى زيادة حقيقية فى الكمية (١) ولقد تأثرت الواردات فى السبعينات (بعد ١٩٧٣) بمتغيرات اقتصادية عديدة ولكن المتغيرات السياسية كان بلا شك هى المتغير الأصلى . لقد تميز النظام المصرى برئاسة السادات بعدة اتجاهات جديدة . فأولاً تغير الإتجاه نحو العالم الغربى بشكل يسمح بعودة طيبة للعلاقات الاقتصادية ونموها

---

(١) انظر مشروع الخطة الخمسية ١٩٧٨-١٩٨٢ لجمهورية مصر العربية المجلد الأول ص ١ ، ١٥ .

. وبالنظر للظروف الاقتصادية لمصر مقارنة بالعالم الغربى لم يكن من الغريب أبداً أن ينعكس التحسن فى العلاقات سريعاً على الواردات وليس على الصادرات . أضف إلى هذا أن مصر قد اعتادت على السلع الاستهلاكية الغربية لفترة طويلة من الزمان سواء قبل ١٩٥٠ أو خلال الخمسينات ولم يتغير هذا الوضع إلا فى خلال الستينات فكان منطقياً أن يحدث نوع من « التعويض للحرمان » متمثلاً فى زيادة مفاجئة وكبيرة فى الواردات من الغرب بمجرد عودة العلاقات الطبيعية معه مرة أخرى . وثانيا ظهر اتجاه تدريجى فى فترة حكم السادات نحو « الانفتاح الاقتصادى » والتخفيف من حدة الرقابة ، الحكومية المباشرة على الاستيراد بل وتسهيل اجراءات الاستيراد ، والاستيراد بدون تحويل عملة لأجل الاستفادة من مدخرات المواطنين من العملات الأجنبية الموجودة بالخارج ومن تحويلاتهم للداخل فى عمليات الاستيراد . وبالإضافة إلى ماسبق فإن الحكومة الجديدة لم تمانع فى زيادة الواردات من عديد من السلع الاستهلاكية الأجنبية التى كانت تعتبر خلال فترة عبدالناصر نوعا من « الرفاهة المحرمة » وتحارب أحيانا علنا فى الاجتماعات الشعبية وفى وسائل الاعلام بتوجيهات عليا .

ويلاحظ أن القفزة الكبيرة فى قيمة الواردات فيما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٤ - من ١٤٢٩ إلى ٣٦١٨ مليون دولار أى بنسبة ١٥٣٪ - قد حدثت جزئياً بسبب الأسعار التى ارتفعت بنسبة ٤٤٫٤٪ ، وجزئياً بسبب التطبيق الفعلى لسياسة الاستيراد الانفتاحية بعد انتهاء ظروف حرب ١٩٧٣ . وقد انعكست هذه الزيادة الضخمة فى الواردات مباشرة على قيمة العجز فى الميزان التجارى حيث ارتفع من ٤٢٩ إلى ١٨٠٠ مليون بين ١٩٧٣ و ١٩٧٤ . كذلك كان للارتفاع المستمر والمتتالى فى أسعار الواردات خلال السنوات ١٩٨٧ - ١٩٩٠ أثر فى الارتفاع المستمر بمعدلات مرتفعة فى قيمة الواردات . فلقد ارتفعت القيمة الجارية للواردات بنسبة ٤٣٫٩٪ فيما بين ١٩٨٧ و ١٩٩٠ بينما ارتفعت أسعار الواردات بنسبة ٣٦٫٧٪ ، وهذا يعنى أن الزيادة الحقيقية فى الواردات خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٠ لم تكن بأكثر من ٧٫٢٪ وهو معدل

منخفض جداً ..

وهناك زيادات فى الواردات خلال فترة الثمانينات ترتبت على البرامج الاستثمارية التى خططت لها الدولة . ومثال هذا فى بداية الخطة الخمسية ١٩٨٧/١٩٨٢ .

ويتبين من الاحصائيات المصرية الرسمية أن ثمة زيادة كبيرة قد حدثت فى السلع الرأسمالية المستوردة مابين الفترة ١٩٨٦/١٩٨٢ والفترة ١٩٩١/١٩٨٧ . وبأخذ متوسطات للفترتين يتبين أن هذه الزيادة بلغت ١٢٧٫٦٪ . ولكن يجب التحذير من أن الأرقام التى اعتمدت عليها الحسابات بالجنيه المصرى الذى انخفض على التوالى من ٨١ قرشاً للدولار (متوسط) فى ١٩٨٢ إلى ٢٢٣ قرشاً للدولار (متوسط) فى ١٩٩٠ . كما أن الزيادة الكبيرة قد تأثرت أيضاً بالارتفاع العام فى أسعار الواردات بنسبة تبلغ نحو ٤٨٪ بين الفترتين الخمسيتين المذكورتين . وتبين الاحصائيات أن معظم النمو فى السلع الرأسمالية المستوردة كان فى آلات الحفر والتسوية ووسائل النقل (فى السنوات ١٩٨٢- ١٩٨٥) ، والأجهزة الكهربائية (فى السنوات ١٩٨٤-١٩٩٠) ومضخات المياه ومضاغط الهواء (السنوات ١٩٨٧-١٩٩٠) وكل هذه الواردات ارتبطت بعمليات الاستثمار فى قطاعى الزراعة والصناعة وغيرها من القطاعات الانتاجية .

أما بالنسبة للسلع الوسيطة فقد حدثت معظم الزيادة فى الواردات فى الأخشاب والأسمدة والمواد الكيماوية ومنتجات التكثيف الكيماوى ثم فى ورق الصحف وذلك خلال السنوات ١٩٨٧-١٩٩١ .

كذلك زادت الواردات الاستهلاكية خاصة من دقيق القمح والألبان ومنتجاتها والشاى والسكر المصفى خلال نفس الفترة ١٩٨٧-١٩٩١ .

وتشير البيانات المتاحة من المصادر الدولية أن هيكل الواردات المصرية قد تغير

فى الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٩٠ على النحو الآتى :

جدول (٣ - ٢) هيكل الواردات السلعية لمصر ١٩٦٥ - ١٩٩٠(٪)

السنة	الغذاء	الوقود	سلع أولية أخرى	آلات ومعدات مواصلات	سلع مصنوعة أخرى	اجمالى (٪)
١٩٦٥	٢٦	٧	١٢	٢٣	٣١	١٠٠
١٩٩٠	٣١	٢	١٠	٢٣	٣٤	١٠٠

المصدر : التقرير السنوى للتنمية - البنك الدولى ١٩٩٢ .

ويتبين من الجدول السابق أن نصيب واردات الغذاء قد ارتفع فى اجمالى الواردات السلعية بنسبة ٥٪ وكذلك ارتفع نصيب السلع المصنوعة ، بخلاف آلات ومعدات المواصلات ، بنسبة ٣٪ وذلك فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٩٠ . وهذه السلع المصنوعة تتكون غالباً من سلع استهلاكية وبعض سلع وسيطة . أما واردات الوقود فقد انخفضت وكان هذا أمراً طبيعياً بسبب زيادة الانتاج المحلى من البترول ومشتقاته . وبالنسبة للآلات ومعدات المواصلات فقد بقى نصيبها فى الواردات ثابتاً عند ٢٣٪ .

وتدل هذه الأرقام على أن نمو الواردات المصرية كان متعلقاً بصفة أساسية بزيادة الاعتماد على العالم الخارجى فى الغذاء وفى بعض السلع الاستهلاكية والوسيطة المصنوعة .. وقد تبين لنا عند دراسة مشكلات الزراعة فى مصر أن مجموعة من العوامل ، من أهمها السياسة الزراعية تجاه المحاصيل الرئيسية وتسعيرها وتسليمها الجبرى للحكومة هى التى تسببت فى قصور العرض من الغذاء المنتج محلياً، والحاجة إلى تعويض ذلك بمزيد من الواردات الغذائية . كذلك أيضاً أدى البطء فى عملية التنمية الصناعية والاختلالات الهيكلية فى النشاط الصناعى إلى الاستمرار فى استيراد بعض السلع الوسيطة التى كان يمكن تنمية انتاجها محلياً بتكلفة تنافسية . ومثال هذه السلع الأسمدة والأسمنت والورق وزيوت الطعام .

والواقع أنه كان يجب أن تكون هناك دراسات اقتصادية دقيقة للميزات النسبية للاقتصاد المصرى حيث لم يكن ينبغى أبداً أن نستمر فى التوسع فى استيراد سلع يمكن انتاجها محلياً بتكلفة منخفضة نسبياً .

كذلك فإن الحد من الاستيراد لم يكن أمراً مرغوباً فى حد ذاته . فهناك سلع لم نكن نتمتع فيها بأية ميزات نسبية (وقد لانتمتع فيها بميزات نسبية مستقبلاً) ولم يكن ينبغى وضع قيود على استيرادها .. وكمثال تطبيقى من واقع الظروف التى مرت بها مصر نقول أنه كانت هناك ضرورة لتنمية الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة لتنمية الأنشطة ذات الانتاجية المرتفعة نسبياً وذلك على حساب خفض الواردات من الغذاء وغيره من السلع التى أثبتت الدراسات أن لدينا فيها ميزات نسبية .

الصادرات السلعية (تحليل الإتجاهات والنمو والهيكل) :

بعد انتهاء فترة الرواج التى صاحبت الحرب الكورية انهارت السوق الدولية للقطن وكان ذلك فى نهاية ١٩٥١ . ونتيجة لهذا انكمشت حصيلة الصادرات المصرية التى كان القطن الخام يمثل فيها ٨٠٪ - ٨٥٪ ، وظلت فى تناقص مستمر حتى ١٩٥٦ . وفى خلال الفترة ١٩٥٦ - ١٩٦٧ سجلت الصادرات عدة « قفزات » ملحوظة ولكن الاتجاه العام سجل معدلاً منخفضاً لنموها . ولقد تميزت الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٦٧ ببذل مجهودات حكومية مكثفة من أجل التصنيع وبمحاولات لتشجيع صادرات بعض السلع الصناعية الجديدة وذلك عن طريق منح دعم للصناعات أو اعطاء ميزات محددة فى أسعار الصرف لتخفيض أسعار التصدير بشكل غير مباشر وكذلك عن طريق التسهيلات الممنوحة للمصدرين . كما أن الحكومة لم تدخر جهداً فى الوقت نفسه فى اجراء مايلزم لتشجيع صادرات القطن الخام . ومع ذلك فإنه بقياس معدل نمو الصادرات المصرية فى الفترة ١٩٥٠-١٩٦٧ (على أساس السنوات ١٩٥٣-١٩٥٤ وبأخذ تخفيض القيمة الخارجية للجنيه المصرى عام ١٩٦٢ فى الحسبان) وجد أنه لم يتجاوز ٣٪ سنوياً بينما كانت

الواردات المصرية تنمو فى نفس الفترة - كما رأينا - بمعدل $\frac{1}{2}$ ٥٪ .

ولم يختلف معدل نمو الصادرات المصرية عن المعدل السابق كثيراً خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٣ . وفى ١٩٧٤ حققت القيمة الجارية للصادرات المصرية قفزة هائلة كما يوضح الجدول (٣ - ١) حيث زادت بنسبة ٨ر٨١٪ . ويلاحظ أن معظم هذه الزيادة يرجع إلى ارتفاع أسعار الصادرات التى قفزت بنسبة ٧٥٪ فيما بين ١٩٧٣و ١٩٧٤ (١) بسبب ماحدث لأسعار البترول وتطورات الأسعار العالمية فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ . واستمرت الصادرات المصرية فى النمو خلال ماتبقى من السبعينات (١٩٧٤- ١٩٧٩) محققة أعلى معدلات نموها فى ١٩٧٩ . والسبب الأساسى لهذا النمو المستمر تمثل فى زيادة الكميات المكتشفة من خام البترول فى مصر وزيادة صادراته بأسعار عالمية مستمرة فى الارتفاع . وبمقارنة صادرات ١٩٧٩ بصادرات ١٩٧٣ نجد نمواً محققاً بنسبة ١٧٩٪ أى بمتوسط ٣٠٪ سنوياً تقريباً . وفى بداية الثمانينات بدأت موجة الارتفاع فى أسعار البترول تنكسر ، فانخفض سعر البرميل من ٦ر٣٣ دولار فى ١٩٨١/٨٠ إلى ٩ر٣٠ دولار ثم إلى ٢٨ دولار فى السنتين التاليتين على الترتيب واستمر بعد ذلك فى الانخفاض بشكل حاد . لذلك بالرغم من استمرار الكميات المصدرة من البترول فى الزيادة الا أن قيمتها كانت فى تناقص خاصة اعتباراً من ١٩٦٨/٨٥ (تناقصت صادرات البترول فى ١٩٨٥/٨٤ بنسبة ٨ر٥٪ ثم فى ١٩٨٦/٨٥ بنسبة ٢٣٪) .

لقد ظلت الصادرات المصرية فى شبه ركود طوال السنوات ١٩٧٩ - ١٩٨٥ (انظر الشكل ٣ - ١) ثم بدأت فى الهبوط إلى أن وصلت فى ١٩٨٧ إلى قيمة متقاربة مع مستوى ١٩٧٦ . وبالرغم من انتعاشها فى ١٩٨٨ إلا أنها ظلت عند مستوى أقل مما تحقق فى ١٩٧٩ ، وبقيت راكدة إلى ١٩٩٠ . وتشير احصائيات

---

(١) على أساس الرقم القياسى لأسعار الصادرات (١٩٨٧ = ١٠٠) .

انظر World Bank, World Tables 1993 ص 234 (مصر) .

١٩٩١ إلى انتعاش القيمة الجارية للصادرات المصرية مرة أخرى بنسبة مرتفعة بسبب ارتفاع أسعار البترول الخام فى ظروف حرب الخليج (١) .

والواقع أن التطورات فى انتاج وتصدير البترول تفسر معظم التطورات فى نمو الصادرات المصرية . أن البترول والوقود لم يحتل أكثر من ٣٪ من اجمالى الصادرات فى ١٩٥٩/١٩٦١ ثم ارتفع إلى نحو ٧ر٥٪ قبل نكسة ١٩٦٧ مباشرة . وهبط نصيب البترول فى الصادرات المصرية إلى ٢٪ فى ١٩٧٠ بسبب وقوع بعض الآبار الهامة فى سيناء تحت سيطرة العدو الاسرائيلى .

ومع الاكتشافات البترولية وزيادة الانتاج من الخام والارتفاع المتتالى فى أسعاره العالمية ازدادت الأهمية النسبية لصادرات البترول فى اجمالى الصادرات المصرية إلى أن وصلت إلى نحو ٧٠٪ - ٨٠٪ فى الثمانينات . ومع انحسار أسعار البترول بعد ١٩٨٢ انخفض نصيب البترول فى الصادرات ليصل إلى نحو ٦٥٪ فى منتصف الثمانينات ثم إلى نحو ٣٥٪ فى الثلاث سنوات الأخيرة من الحقبة وقبل أزمة الخليج .

وكما شرحنا ، فإن الفترات التى انتعشت فيها صادرات البترول انتعشت فيها الصادرات المصرية وبالعكس . وهكذا فإن صادرات مصر التى كانت تعتمد على صادرات القطن الخام فى الخمسينات وماقبلها اعتماداً كبيراً تحولت إلى الاعتماد على البترول الخام فى السبعينات والثمانينات اعتماداً كبيراً أيضاً . ولقد كانت الدول النامية توصف دائماً بأنها متطرفة فى اعتمادها على سلعة أولية واحدة أو سلعتان فى تجارتها الخارجية لأن هذا ينم عن عدم مقدرة على تنويع هيكل الانتاج والصادرات من جهة ، ويعرض الدول النامية لأخطار تراخى الطلب العالمى على السلعة الواحدة (أوالسلعتين)

---

(١) بيانات « الجمارك » عن الصادرات المصرية بالدولارات تشير إلى ارتفاع قيمتها بنسبة ٥ر٥٠٪ فى ١٩٩١ بالمقارنة بعام ١٩٩٠ . أما البيانات الخاصة « بميزان المدفوعات » فتشير إلى أن قيمة الصادرات المصرية زادت بنسبة ٦ر٢٣٪ بين العامين المذكورين والمفارقة كبيرة .
انظر World Bank, World Tables, 1993 .

فى الأجل الطويل وكذلك لأخطار التقلبات الحادة فى السعر العالمى فى الأجل القصير. لذلك فإنه إن كان يعاب على اقتصاد مصر اعتماده الكبير على القطن فى الخمسينات فإنه يعاب عليه أيضاً اعتماده الكبير على البترول فى أوائل الثمانينات. وفى رأينا أن موقف الاعتماد الكبير على البترول أكثر استحقاقاً للانتقاد لأننا فى الخمسينات لم يكن لدينا تجربة تصنيع عمرها عشرون عاماً أنفقنا عليها الكثير واقترضنا من العالم لأجلها ؟ فأين هى ثمارها ؟ إن ارتفاع النصيب النصبى للبترول الخام فى صادراتنا فى السبعينات وإلى الثمانينات لهو أكبر دليل على أن التجربة الصناعية التى خاضتها مصر لم تنجح فى تغيير هيكل تجارتنا الخارجية ولم تؤدى إلى تغيير صفة أساسية من الصفات التى اعتبرت تقليديا لصيقة بالدول النامية ألا وهى الاعتماد الكبير أو المتطرف على سلعة واحدة أو سلعتين أوليتين فى الصادرات. كل ماحدث بعد سنوات طوال من التصنيع هو أننا استبدلنا القطن بالبترول فى صادراتنا. لقد هبط نصيب القطن فى الصادرات المصرية من ٨٠٪ فى بداية الخمسينات إلى ١٤٪ فى بداية الثمانينات بينما ارتفع نصيب البترول من أقل من ٢٪ فى بداية الخمسينات إلى نحو ٨٠٪ من الصادرات فى مطلع الثمانينات.

وعلى أية حال لابد من اختبار وتحليل تطورات الصادرات الصناعية حتى نحكم على مدى مساهمتها ايجاباً أو سلباً فى تنمية الصادرات المصرية اجمالاً.

أولاً فى خلال السنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٥ (الخطة الخمسية الأولى) أمكن تنمية صادرات المنسوجات القطنية بنسبة ٧٪ وأصبحت هذه الصادرات فى ١٩٦٥ تمثل ١٥٪ من اجمالى الصادرات المصرية. كما أمكن تنمية صادرات بعض سلع صناعية أخرى متنوعة من أهمها الأسمنت والأحذية. وأصبح نصيب الصادرات من السلع المصنوعة يبلغ اجمالاً ٢٠٪ من قيمة الصادرات المصرية.

ولقد جرت محاولات مستمرة لتنمية صادرات المصنوعات المصرية فى السبعينات والثمانينات ولكن النتائج المحققة كانت ضئيلة بحيث أنه حينما تدهورت

الصادرات البترولية لم تستطع صادرات السلع الصناعية تعويضها (١) ولقد ارتفع نصيب صادرات السلع الصناعية فقط فى اجمالى الصادرات المصرية إلى ٣٩٪ فى ١٩٩٠ وذلك بعد أن تدهورت القيمة الجارية للأخيرة فى اثر تدهور أسعار البترول خلال الثمانينات ، فلا يدل هذا على تغير حقيقى فى موقف الصادرات الصناعية .

والحقيقة أن نشاط تصدير المصنوعات المصرية ظل يعانى من عدم وجود قاعدة ذات كفاءة نسبية تستطيع أن تتنافس على المستوى العالمى .

لنأخذ مثلاً صناعة الغزل . لقد كان السعر العالمى للغزل يتحدد غالباً بأسعار القطن الخام المتوسط أو قصير التيلة . لذلك كانت عملية غزل القطن المصرى طويل التيلة والمرتفع السعر نسبياً عملية غير مجزية من الناحية الاقتصادية حيث يتحقق من ورائها فرق ضئيل جداً بين سعر الغزل والخام المستخدم فيها . ومن دراسة أجريت بالنسبة لهذه المسألة خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٧٠ وجد أن سعر الغزل كان يزيد فى السوق العالمى بمعدل يتراوح بين ٢٥٠ - ٣٠٠ دولار عن سعر الخام المصرى المستخدم . وبحساب الضياع الذى يحدث فى عملية غزل القطن نفسها وهو حوالى ١٧٪ من القيمة وجد أن مصر خلال الفترة المذكورة كانت تغزل قطنها للعالم مجاناً تقريباً (٢) . وفى ظل هذه الظروف كان من الأفضل بيع القطن المصرى فى حالته الخام والاعتماد على قطن قصير التيلة يستورد خصيصاً من أجل صناعة الغزل . ولقد أثيرت دائماً مناقشات حول هذه النقطة وكان من الغريب حقاً أن تستمر صناعة الغزل المصرى فى موقفها التنافسى الضعيف .

أما صناعة المنسوجات القطنية والتى تلقت تشجيعاً ودعماً مستمراً من الدولة

---

(١) ويجب التحذير من الاحصائيات التى تضم البترول إلى مجموعة السلع الصناعية فهذا خطأ فى التصنيفات السلعية الدولية حيث يصنف البترول مع مجموعة السلع الأولية .

(٢) انظر بنت هانسن ونشاشيبى ، مرجع سابق ، ص ٢١٥ .

فقد كان موقفها التنافسى أيضاً ضعيفاً لأسباب عديدة . منها شرائها للغزل من السوق المحلية بأسعار تفوق الأسعار المتاحة عالمياً ، ومنها سياسات التشغيل والأجور فى المصانع الوطنية والتى ترتب عليها وجود نسبة فائض من العمل وارتفاع فى الأجور غير متناسب مع الإنتاجية الحقيقية . وبالإضافة إلى هذا فإن التقدم التكنولوجى فى المصانع الوطنية لم يكن يتم أبداً بشكل مرضى يتمشى مع التطورات فى العالم الخارجى . كما قيل أيضاً أن استخدام الطاقة فى الصناعة - خاصة صناعة الغزل - كان يصل أحياناً إلى الحد الأقصى مما يهدد صلاحية الآلات المستخدمة والكفاءة الإنتاجية بشدة فيما بعد ، فى نفس الوقت الذى كانت عملية التجديد تتم فيه ببطء شديد .

ويرجع النمو فى صادرات الغزل والمنسوجات منذ ١٩٥٤ فى جزء كبير منه إلى إتساع سوق دول أوربا الشرقية . وخلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٦ نجد أن دول الاتفاقيات الثنائية ومعظمها دول أوربية شرقية قد استوعبت نحو ٢٤٫٠٠٠ طن غزل من مجموع ٣٠٫٠٠٠ طن صدرت للخارج .

ويلاحظ أنه فى السنوات التى اتسعت فيها التجارة بين مصر ودول أوربا الشرقية (ومن بينها الاتحاد السوفيتى سابقاً) استطاعت الحكومة عن طريق الاتفاقيات الثنائية الحصول على أسعار أفضل للطن المصدر من الغزل والمنسوجات وذلك بالمقارنة بالأسعار العالمية التى كثيراً ماكانت فى حالة ثبات أو إنخفاض أما الصادرات إلى الأسواق المستقلة فقد تقلبت مع الارتفاع والإنخفاض فى الطلب العالمى والأسعار وحالة المنافسة العالمية فى سوق المنتجات القطنية .

ولقد كان توزيع المنسوجات القطنية المصرية فى البلدان العربية فى حالة نمو خلال الخمسينات وكان سعر التصدير مرتفعاً نسبياً فى هذا السوق المجاور ولكن اتساع السوق المصرى فى البلدان العربية وفى غيرها فى السنوات الأخيرة من حقبة الخمسينات ثم خلال الستينات كان يواجه منافسة من بلدان أخرى مما استلزم

انخفاض فى سعر الوحدة المصدرة . ولقد اتضحت ظاهرة الانخفاض فى سعر الوحدة المصدرة من المنتجات القطنية بشكل خاص فى الأسواق الأفريقية خلال الستينات مع ملاحظة دخول دول أوربا الشرقية منافسة للصناعة المصرية فى هذه الأسواق . وانكمش السوق المصرى بشدة فى بلدان مثل نيجيريا والنيجر وداهومى وساحل العاج . أما بالنسبة لبلدان السوق الأوربية المشتركة فقد حددت تعريفة الجات Gatt حصص معينة للقطنيات المصرية . ولكن مصر لم تستطع الانتفاع بحصتها كاملة لأسباب عديدة .. وقد يكون هذا عائداً إلى ضعف الحافز التنافسى من جهة مصر أو لعدم إعجاب الأوربيين ببعض المنتجات أو تأجيلهم استلام الحصة أو لرفضهم الاستلام بعد انتهاء التواريخ المحددة للتسليم .

وفى أواخر السبعينات ثم فى الثمانينات نجد أن صادرات المنسوجات القطنية (أقمشة وألبسة من نسيج جاهز) كانت كالآتى بالمليون جنيه .

السنوات	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الصادرات	٤٠ر٨	٥٦ر٠	٥٦ر٢	٣٩ر٢	٣٠ر٢	٤٠ر٩	٥٢ر١	٤٢ر٢	٦٥ر٦	١٤١ر٤	١٧٦ر١	١٧٥ر٩	٢١٧ر٥	٩٣٦ر٠

وتدل أرقام أواخر السبعينات وكذلك النصف الأول من الثمانينات على أن صادرات هذه الصناعة الأولى فى مصر لم تكن فقط ضعيفة بل كانت فى حالة تناقص . وإذا أخذنا فى الحسبان الارتفاع المستمر فى الأسعار والانخفاض المستمر فى قيمة الجنيه المصرى نستطيع أن نقدر تماماً الموقف السيء فعلاً لهذه الصناعة حينذاك. أما فى النصف الثانى من الثمانينات فقد كان هناك نمو ملحوظ فى صادرات المنسوجات القطنية وصل إلى قمته فى بداية التسعينات .. ويعبر هذا النمو بلا شك عن انجاز جيد فعلا بعد فترة ركود ورسوب طويلة حيث زادت القيمة الجارية لصادرات المنسوجات بنحو ثلاثة عشر مرة فيما بين ١٩٨٦ و ١٩٩١ . وإذا أخذنا فى الحسبان

تدهور قيمة الجنيه المصرى (من ١٠٧ قرش للدولار إلى ٣٠١ قرش للدولار فى المتوسط) وارتفاع أسعار الصادرات عموماً (بنحو ٣٨٪) فإن النمو الحقيقى لصادرات المنسوجات القطنية فيما بين ١٩٨٦ و ١٩٩١ يصل إلى ٣٦٣٪ وهو معدل مرتفع جداً تحقق معظمه فى الفترتين ١٩٨٧/٨٦ و ١٩٩١/٩٠ . ويمكن ارجاع هذا النمو إلى عودة النشاط الخاص إلى هذه الصناعة المصرية بعد غيابه منذ التأميم وكذلك إلى الحركة الاصلاحية فى القطاع العام والمحاولة المستمرة لرفع الكفاءة الانتاجية وبالتالى زيادة نشاط التصدير إلى الخارج بشكل ملحوظ .

وصناعة أخرى وهى السكر المكرر . لقد كان اهتمام الحكومة بصناعة السكر موجهاً أولاً إلى اشباع احتياجات السوق المحلى ثم إلى اكتساب عملة أجنبية ثانيا . ولكن يلاحظ أن السكر المصرى كان يجد رواجاً فى السوق العالمى لإرتفاع نسبة الحلاوة فيه ، وكانت الأسواق العربية بصفة خاصة تعد أسواقاً جيدة له . ولقد كان للسد العالى أثره المباشر على زراعة قصب السكر باللذات لأن النبات يحتاج إلى ماء وفير فى زراعته . وارتفع انتاج السكر بنحو ٧٣٪ من ١٩٦٦ إلى ١٩٧١ . وبالتالى احتلت صادرات السكر أهمية أولى بدلاً من أن كان الوفاء بالاحتياجات المحلية واستبدال الواردات هو الهدف الأصلى للصناعة . ومما يذكر أن الموقف التنافسى للصناعة فى السوق العالمى كان جيداً بحيث يقدر بنت هانسن ونشاشيبى فى دراستهما أن مصر كانت تستطيع تنمية صادراتها من السكر المكرر عند السعر الرسمى للجنيه المصرى ودون أى دعم خلال السبعينات . كل ذلك بالرغم من بعض العقبات الداخلية التى صادفت الصناعة مثل الإبطاء فى عمليات التجديد والاستثمار الاحلالى وزيادة الأجور العمالية بشكل غير متناسب مع النمو فى الانتاجية . ولعل أقل مايقال هنا أن مزيداً من الاستثمار فى صناعة السكر كان يمكن أن يساهم فى تنمية الصادرات المصرية بطريقة كفؤ وفعالة ودون إلقاء مزيد من الأعباء على الاقتصاد المصرى كما كان يحدث فى حالة الصناعات التى تلقت حماية أو دعماً من جانب الحكومة لفترة طويلة دون أن يتحسن موقفها التنافسى . وبالإطلاع على احصائيات

التجارة الخارجية نجد أنه فى آخر حقبة السبعينات ثم خلال الثمانينات تدهورت صادرات السكر وكانت مصر تستورد منه أكثر مما تصدر بكثير بل أن صادراتها فى بعض السنوات الأخيرة لاشيء أو لاتذكر كالآتى :

صادرات وواردات السكر المكرر بالمليون جنيه

السنوات	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الصادرات	٨ر٩	٢ر٠	١٠ر٤	٦ر٢	٦ر٥	-	-	-	-	-	٧ر٣	-	-
الواردات	٢٤ر٩	٨٤ر٧	١٦٤ر٦	٩٨ر٣	٥٤ر٧	٥٥ر٠	٤٣ر٩	١١٦ر٦	١٨٤ر١	٣٥٢ر١	٣١٩ر٤	٦٥٤ر٣	٥٢٨ر١

وهذا الموقف من أسوأ المواقف التى تدل على اهمال صناعة كانت تتمتع فعلاً بمزايا نسبية وكان يمكن الاعتماد عليها فى تنمية الصادرات أو على الأقل فى كفاية الاحتياجات المحلية .

وصناعة رابعة وهى الأسمنت ، وقد ازدادت صادراتها بشكلى ناجح جداً بعد اقامة الصناعة فى الخمسينات ووصلت إلى نحو نصف مليون طن فى ١٩٥٨ . وفى خلال سنوات البناء والتشييد فى الخطة الخمسية الأولى (لاحظ أيضاً استكمال بناء السد العالى فى نفس الفترة) لم يكن الإنتاج المحلى من الأسمنت كافياً للوفاء بالاحتياجات المحلية فانخفضت الصادرات جداً بل وزادت الواردات . وبناء على بعض الدراسات المتخصصة يقدر أن الموقف التنافسى للصناعة فى السوق العالمى كان جيداً جداً (١) بحيث يقال أنه كان بامكان الأسمنت المصرى أن يتنافس خارجياً دون حماية أو دعم من الدولة . ومما يؤسف له حقاً أن ينخفض إنتاج الأسمنت إلى ٧٠٠ر٠٠٠ طن فى ١٩٦١ ثم إلى ١٥٠ر٠٠٠ طن فى ١٩٦٤ ، بل وقد اشتدت

---

(١) انظر بنت هانسن ونشاشيبى - المرجع السابق .

حدة التدهور فيما بعد . وقد قيل أن أحد المعوقات أمام الصناعة تمثل فى إرتفاع نفقة التعبئة حيث زادت الأسعار المحلية للأغلفة Cement Bags بشكل واضح عن الأسعار العالمية كما أن الوقود الذى تستخدمه الصناعة مرتفع السعر نسبياً . هذا بالإضافة إلى مجموعة أسباب عامة اشتركت فى عرقلة نمو الصناعات الجديدة مثل ثبات المستوى التكنولوجى أو البطء الشديد فى عملية التطوير والتجديد . ويلاحظ أن متوسط نصيب الأسمنت فى اجمالى الصادرات لم يرتفع عن حوالى ١٪ فى أواخر الخمسينات (متوسط السنوات ١٩٥٩ - ١٩٦١) وكذلك فى أواخر الستينات (متوسط السنوات ١٩٦٩ - ١٩٧١) أما فى أواخر السبعينات وكذلك فى الثمانينات فلانجد شيئاً يذكر عن صادرات الأسمنت اطلاقاً بينما نجد أن وارداتنا من هذه السلعة قد زادت من ٩٩ مليون جنيه فى ١٩٧٩ إلى ٣٤٠٫٢ مليون جنيه فى ١٩٨٦ .. ثم بدأت الواردات تتناقص تدريجياً بصفة مستمرة حتى وصلت إلى ٣٫٣ مليون جنيه فى ١٩٩٢ مما يدل دلالة أكيدة على أننا نجحنا فى كفاية معظم احتياجاتنا الداخلية من الأسمنت بدلاً من الاعتماد الذى كان قد تزايد على الخارج بشكل غير عادى فى السبعينات وجزء كبير من الثمانينات . وكان يمكن أن يكون موقف الصناعة أفضل من ذلك بكثير بتوجيه الاهتمام إليها علماً بأنها توافرت لها معظم امكانيات النمو والمنافسة على المستوى العالمى كما ذكرت الدراسات السابقة .

وباستعراض أحوال الصادرات الصناعية فى الثمانينات وإلى بداية التسعينات نجد الألمونيوم يأتى فى مقدمتها . ولقد بدأ انتاج الصناعة فى ١٩٧٥ ونمت صادراتها تدريجياً إلى أن وصلت ١١٥ ألف طن فى ١٩٨٥/٨٤ وهو مايعادل ٦٦٪ من انتاج المصنع . والأرقام التالية تبين تطورات صادرات الألمونيوم بالمليون جنيه فى الثمانينات وإلى بداية التسعينات .

السنوات	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الصادرات	٣٤٫٧	١٦٫١	٩٠٨	١٠٣	١١٤٫٢	٢٣٦٫٦	٤٦٨٫٥	٥١٣٫٣	٥٣٤٫٢	٤٣٢

وبأخذ المتوسط السنوى لكل من الفترتين الخمسيتين ١٩٨٦/٨٢ ، ١٩٩١/٨٧ نجد أن صادرات الألمونيوم زادت من ٢٣٥٫٢ مليون جنيه إلى ٤٣٦٫٩ مليون جنيه أى بنسبة ٨٥٫٨٪ . أما إذا أخذنا القيمة بالدولارات فنجد أنها نقصت بنسبة ٢٣٫٣٪ وذلك بسبب الانخفاض المتتالى فى قيمة الجنيه المصرى من ٨١ قرش للدولار فى ١٩٨٢ إلى ٣٠١ قرش للدولار فى ١٩٩١ .

وفى احدى الدراسات نجد أن نمو صادرات هذه الصناعة ليس فيه أى ميزة على الإطلاق لمصر بل هو عبء على اقتصادها . فهذه الصناعة كثيفة رأس المال نسبياً ومن ثم لاتسهم إلا قليلاً فى قضية التوظف ، وهى مستهلكة لقدر هائل من الطاقة ، وتتسبب فى تلوث البيئة ، ولايترتب على اقامتها دفع عملية التقدم التقنى حيث أن تقنيات « تحويل رمال الصحراء إلى كتل من الألمونيوم » أصبحت معروفة ، وهناك فرق بين هذه التقنيات وبين التقنيات المعقدة فى الصناعات التى تستخدم ألواح أو كتل الألمونيوم مثل صناعات العدد والالات .. ومعظم الصادرات المصرية من الألمونيوم تصدر إلى دول صناعية من الدرجة الأولى على رأسها اليابان وأمريكا وانجلترا وفرنسا ولكن ليس فى هذا ميزة فكما يقرر محروس اسماعيل (١) « هل يختلف اثنان على أنه كان من الأفضل لمصر أن تستورد هى كتل الألمونيوم من الخارج ثم تقيم عشرات المصانع عليها . نحن لسنا أغنى من الولايات المتحدة أو انجلترا أو فرنسا لكى نصدر إليهم الألمونيوم الخام بأسعار زهيدة ولكى يقومون بتحويل هذه المواد إلى منتجات عالية القيمة . ثم نقوم نحن بشرائها من هذه الدول ولكن بملايين الجنيهات هذه المرة . ان نموذج العلاقات الاقتصادية الدولية مازال قائماً ولكنه هذه المرة بفعل أيدينا نحن وليس بفعل الاستعمار . وذلك بتركيزنا على تصنيع وتجهيز المواد الخام المعدنية وغير المعدنية ثم تصديرها إلى الدول الصناعية لمواجهة احتياجات الصناعات

---

(١) محمد محروس اسماعيل المشكلة الاقتصادية المصرية - دار الجامعات المصرية - الاسكندرية ص ٢٠٠ .

فى هذه الدول . ان عملية انتاج وتصدير خام الألمونيوم عملية خاسرة مائة فى المائة إذا حسبت أسعار الكهرباء التى تباع إلى هذه الصناعة بمقدار تكلفتها (أى ٨ قروش لكل كيلو وات ساعة KWh) وكأننا نحن نقوم ببيع الكهرباء (أو الطاقة) بثمن رمزى للمستهلك الأوربى أو اليابانى أو الأمريكى . أى أن المواطن المصرى الفقير يقوم بدعم الصناعة الخاصة بالدول الصناعية . هل هذا معقول ؟ » (١) .

من جهة أخرى لماذا لم نتمكن من تنمية صادراتنا الزراعية ؟ لقد كانت أهم سلعة زراعية نصدرها هى القطن الخام فانكمشت صادراتها تدريجياً بسبب تزايد الاستهلاك المحلى منها لصناعات الغزل والمنسوجات . فهل عوضت الزيادة فى صادرات الغزل والنسيج الفقد فى صادرات القطن الخام ؟ سؤال يحتاج إلى بحث دقيق قبل اجابته خاصة وأن أرباحنا الحقيقية من صادرات الغزل كانت لاشىء تقريباً وصناعة المنسوجات ظلت تتلقى دعماً لسنوات طوال من الدولة بينما أن القطن الخام كان يدر ايرادات صافية دون دعم . إلى أى مدى كانت سياسة تسعير القطن الخام عائقاً أمام تصديره ؟ إلى أى مدى كانت تصرفات الشركات العامة المسئولة عن تصدير القطن الخام سبباً فى تأخير وصوله إلى الغزالين فى أوربا وغيرها ومن ثم سبباً فى انكماش الطلب الخارجى عليه تدريجياً ؟ هذه الأسئلة وغيرها تحتاج إلى بحث لكى نعرف لماذا لم تستطع تنمية صادرات القطن الخام كما ينبغى .

وكان الأرز المضروب والبصل المجفف أيضاً من بين الصادرات الزراعية الهامة فى الخمسينات والستينات .. لقد ازداد نصيب الأرز تدريجياً فى اجمالى الصادرات المصرية خلال الخمسينات والستينات من ٤٪ إلى ١٧٪ بين ١٩٥٠ و ١٩٦٨ . هذا بالرغم من أن صادرات الأرز لم تكن متمتعة بنظام علاوة الصادرات (نظام تشجيعى) مما يدل على قوة المركز التنافسى لهذه السلعة فى السوق العالمى . ولكن صادرات الأرز انكمشت بعد ذلك إلى ١٠٪ ثم ٥ر٥٪ فى اجمالى الصادرات مابين ١٩٧٣/٧٢

---

(١) نهاية الفقرة - من محروس اسماعيل - مرجع سابق .

و ١٩٧٥/٧٤ . وفى ١٩٧٥ كانت صادرات الأرز تمثل ٥ر٣٪ فقط من اجمالى الصادرات .. وكان هبوط السعر العالمى للأرز وراء هذه التطورات .. ولكن سياسات التسعير والتسليم الجبرى للأرز (من ضمن المحاصيل الايرادية) كانت تلعب دوراً مستمراً فى اضعاف الحافز على انتاجه . وهذا العامل فى حد ذاته متضافراً مع نمو الاستهلاك المحلى للأرز أدى إلى قصور كبير فى كميات الأرز المتاح للتصدير . وفى ١٩٨٢ أصبحت صادرات الأرز نحو ثلث ١٪ (٠٠٣ر٪) من اجمالى الصادرات. ولقد زادت صادرات الأرز نحو ١١ مرة بين ١٩٨٢ و ١٩٩١ ولكنها لم تمثل فى العام الأخير أكثر من ثلثى ١٪ (٠٠٦٧ر٪) من اجمالى الصادرات المصرية . ويماثل الأرز فى موقفه هذا مجموعة السلع الزراعية التى كان يمكن تنمية صادراتها بمعدلات مرتفعة على مدى فترة طويلة ممتدة من الستينات إلى التسعينات ولكن جهود التنمية لم تبدأ إلا فى أواخر الثمانينات فقط وبمعدلات لم تغير من الصورة السابقة إلا قليلاً جداً خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة الجنيه المصرى . وذكر تقرير للمجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية (١) عدداً من العوامل التى أثرت فى صادرات السلع الزراعية بالذات منها ارتفاع تكلفتها المحلية وقصور عائد التصدير عن تغطية هذه التكلفة وتدهور تصدير بعض المحاصيل الزراعية التقليدية نتيجة لسياسات التسويق التعاونى التى تؤدى إلى معاملة المنتجين على أساس أسعار غير واقعية وقصر تصدير بعض السلع الزراعية إلى دول العملات الحرة على القطاع العام. والتصدير جواً عبر منفذ واحد وهو قرية البضائع بمطار القاهرة الدولى ، مما يعوق التحكم والانضباط على الكم الهائل من البضائع المصدرة « ولاسيما السلع الزراعية غير الصناعية » وقد بلغت قيمة هذه السلع ٥ر١٦٪ من اجمالى الصادرات المصرية فى ١٩٨٥ .

(١) انظر تقرير المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية - رئاسة الجمهورية - المجالس القومية المتخصصة - الكتاب رقم ٢١٢ من مطبوعات المجالس - الدورة ١٣ سبتمبر - يونيو ٨٦-١٩٨٧ ص ٤٦ ، ٤٧ .

وهكذا ظلت الصادرات السلعية المصرية فى حالة نمو بطىء أو ركود لعدد من الأسباب الرئيسية كان من أهمها الاختلالات الهيكلية المستمرة فى النشاط الصناعى وانعكاساتها على كفاءة الصناعات وضعف موقفها التنافسى فى السوق العالمى ، وسياسات الأسعار ، والسياسات الزراعية وما أدت إليه من تشوهات وضعف فى هيكل ونمو الناتج الزراعى أثرت فى ربحية وعرض عدد من المنتجات التصديرية التقليدية ، وعدم وجود استراتيجية دائمة وواضحة للتصدير بالنسبة للقطاع العام .

هذا بالإضافة إلى الافتقار إلى النشاط الحيوى للقطاع الخاص فى عمليات التصدير بعد التأميم فى الستينات . وقد كانت الارتباطات مع الأسواق الخارجية فى مجالات تصدير السلع الزراعية التقليدية وبعض المصنوعات تتم من خلال أفراد ومشروعات خاصة ، فذهب هؤلاء وضاعت خبرتهم وعلاقاتهم الشخصية الوثيقة بالمستوردين الأجانب . وهذا أمر كان لايمكن الاستهانة به ولكنه لم يكن محل اهتمام أصلاً من الذين اتخذوا قرارات التأميم ولم يعلموا أن تصفية القطاع الخاص يعنى أيضاً تصفية ثروة بشرية تنظيمية . هذا بالإضافة إلى مشاكل أخرى أحاطت بالتجارة الخارجية عموماً ومن أهمها مشكلة سعر الصرف الرسمى الذى لم يكن ملاءماً لتنمية الصادرات بسبب مبالغته فى تحديد قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للدولار والعملات الأجنبية الرئيسية الأخرى ، واضطرار الدولة لاتخاذ اجراءات خاصة لتشجيع المصدرين لم تكن دائماً كافية أو تأتى فى التوقيت المناسب . ولقد عانى المصدرون من هذه الاجراءات ومن غيرها الخاصة بالنقد الأجنبى لفترة طويلة وأضعفت الحافز التصديرى لديهم .

وفى تقرير للمجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية (١٩٨٧/٨٦) (١) ذكر عدد من المعوقات التى كانت تعترض تنمية الصادرات المصرية ، منها عدم وجود جهاز يتولى التنسيق بين كافة الجهات المعنية بالتصدير وعدم منح المصدرين المرونة الواجبة لانهاء عملياتهم التصديرية وتضررهم من « اجراءات » الرقابة النوعية

---

(١) المرجع السابق مباشرة ص ٤٥ - ٤٧ .

والالتزام بالمواصفات . وقد أكد التقرير على أن الصادرات المصرية تأثرت بنقص السلع المتاحة للتصدير بأسعار تنافسية وعدم وضوح وواقعية « أسعار » الصرف وعدم توافر التمويل اللازم لاضطلاع البنك المصرى لتنمية الصادرات بمسئولياته فى مجال تيسير تمويل ضمان الصادرات وتأمينها .

ثانيا - فائض التجارة غير المنظورة يغطى نسبة محدودة من عجز الميزان التجارى :

ينقسم الحساب الجارى كما هو معروف إلى قسمين رئيسيين أولهما الميزان التجارى والذى يسجل التجارة السلعية وثانيهما ميزان المعاملات أو التجارة غير المنظورة والذى يسجل صادرات وواردات الخدمات ، ولذلك يسمى أيضاً ميزان الخدمات .

وفى حالة مصر حقق ميزان التجارة غير المنظورة فائضاً فى سنوات كثيرة ولكنه لم يكفى الا لتغطية نسبة محدودة لم تتعد ١٥٪ فى أقصى الحالات من عجز الميزان التجارى ، وفيما يلى نبين موقف ميزان التجارة غير المنظورة .

فى الجدول (٣ - ٣) بيان بصادرات وواردات الخدمات . وقبل أن نتعرض لبيانات الجدول بالتحليل نشير إلى أن الفترة السابقة لعام ١٩٦٧ شهدت فائضاً مستمراً فى ميزان التجارة غير المنظورة ، ثم انقطع هذا الفائض لظروف حرب ١٩٦٧ وماجرت إليه من اغلاق قناة السويس وانقطاع ايراداتها التى كانت تمثل أهم بنود الصادرات غير المنظورة . وظل ميزان الخدمات يسجل عجزاً حتى عام ١٩٧٥ بسبب الظروف غير العادية .. (١) وبعد عودة قناة السويس بكامل كفاءتها منذ ١٩٧٥ عاد ميزان التجارة غير المنظورة يسجل فائضاً .

(١) تظهر البيانات الرسمية المسجلة بالجنيه المصرى فائضاً متواضعاً بالجنيه المصرى بعد ١٩٧٣ مباشرة . ولكن البيانات المسجلة فى هذا الفصل جميعها بالدولار وذلك لتفادى تقلبات الجنيه المصرى والانخفاض المستمر فى قيمته تجاه الدولار والعملات الرئيسية الأخرى كما سبقت الاشارة

جدول (٣ - ٣)

مصر : صادرات وواردات الخدمات والتحويلات الخاصة الجارية

١٩٧١ - ١٩٩٠

ملايين الدولارات

السنة	(١) صادرات الخدمات (متحصلات) (+)	(٢) واردات الخدمات (مدفوعات) (-)	ضمن (٢) فوائد طويلة الأجل	(٣) ميزان الخدمات (١-٢) الفائض (+) العجز (-)	(٤) صافي التحويلات الخاصة الجارية	ضمن (٤) تحويلات العاملين المصريين	(٣+٤) مجموع ميزان الخدمات وصافي التحويلات الخاصة
١٩٧١	١٥٤	٣٨٦	٢٨	٢٣٢-	٣٨+	٢٧+	١٩٤-
١٩٧٢	٢٠٤	٤٢١	٤٦	٢١٧-	١١٠+	١٠٤+	١٠٧-
١٩٧٣	٣٠٤	٥٥٧	٥٨	٢٥٣-	١٢٣+	١١٧+	١٣٠-
١٩٧٤	٥٢٠	٥٤٧	٦٤	٢٧-	٢٣١+	١٨٩+	٢٠٤+
١٩٧٥	٧١٤	٨٦٣	١٠٥	١٤٩-	٤٥٦+	٣٦٦+	٣٠٧+
١٩٧٦	١٢٢٢	٩٣٧	٩٨	٢٨٥+	٨٤٢+	٧٥٥+	١١٢٧+
١٩٧٧	١٦٥٥	١٣٠٧	٢٩٦	٣٤٨+	٩٦٠+	٨٩٧+	١٣٠٨+
١٩٧٨	١٦٨٥	١٤٢١	٣٦٩	٢٦٤+	١٨١٥+	١٧٦١+	٢٠٩٧+
١٩٧٩	١٧٢٠	٢٣٣٩	٢٦٣	٦١٩-	٢٥٣٤+	٢٤٤٥+	١٩١٥+
١٩٨٠	٢٦٦٣	٢٩٣١	٤٠١	٢٦٨-	٢٧٩١+	٢٦٩٩+	٢٥٢٣+
١٩٨١	٢٩٣٨	٣٣٨٥	٦٤٨	٤٤٧-	٢٢٣٠+	٢١٨١+	١٧٨٣+
١٩٨٢	٢٩٥٩	٢٨٥٣	٦٥٨	١٠٦+	٢١٣٣+	٢٠٨٢+	٢٢٣٩+
١٩٨٣	٣٤١٧	٣٠٠٠	٨٩٨	٤١٧+	٣١٩١+	٣١٦٥+	٣٦٠٨+
١٩٨٤	٣٤٣٥	٣٦٥٣	٩٢٩	٢١٨-	٣٩٥٦+	٣٩٣١+	٣٧٣٨+
١٩٨٥	٣٥٠٦	٣٦٤٩	١٠٢٢	١٤٣-	٣٥٢٢+	٣٤٩٦+	٣٣٧٩+
١٩٨٦	٣٤٥١	٣٨٥٥	١١٥٦	٤٠٤-	١٩٩٥+	٢٩٧٣+	٢٥٩١+
١٩٨٧	٤٢٢٨	٣٤٢٧	٥٩٣	٨٠١+	٣٠٣٣+	٣٠١٢+	٣٨٣٤+
١٩٨٨	٤٩١٥	٢٩٩٠	١٠٧٣	١٩٢٥+	٣٤٠٦+	٣٣٨٤+	٥٣٣١+
١٩٨٩	٥٣٩١	٤٧١٨	١٢٨٣	٦٧٣+	٣٥٥٦+	٣٥٣٢+	٤٢٢٩+
١٩٩٠	٥٩٣١	٥١٣٣	١١٢٧	٧٩٨+	٣٧٦٨+	٣٧٤٣+	٤٥٦٦+

مصدر البيانات : World Bank, World Tables, 1993 - pp. 234 - 235 .

ومما يذكر أن الدولة قد اهتمت بالقناة بشكل هائل بعد تأميمها فى ١٩٥٦ فعبأت امكانيات كثيرة رأسمالية وادارية وخبرات فنية وعمالية لتعميقها وتوسيعها وزيادة كفاءتها وذلك بغرض تنمية صافى ايراداتها من العملات الأجنبية . ولقد نجحت الدولة نجاحاً كبيراً فى ادارتها للمجرى المائى الدولى حتى أن ايرادات القناة ظلت تتزايد بشكل ملحوظ ومستمر بين ١٩٥٧ و ١٩٦٧ حين أغلقت فى العام الأخير بسبب أحداث الحرب . ولقد عادت القناة وعادت معها ايراداتها اعتباراً من ١٩٧٥ بعد الانتهاء من تطهيرها . وقد ارتفعت مساهمة ايرادات القناة فى الصادرات غير المنظورة من ٨٪ فى ١٩٧٥ إلى ٢٦٪ فى ١٩٧٧ إلى ٣٤٫٢٪ فى ١٩٧٩ . ثم هبطت مساهمة قناة السويس بعد ذلك تدريجياً إلى أن بلغت نحو ١٥٫٥٪ فى ١٩٩٠/٧٩ ثم ارتفعت إلى ٣٠٫٢٪ فى ١٩٩١/٩٠ . ولم يكن السبب فى التطور السابق هبوط ايرادات القناة ، فقد كانت هذه فى تزايد مستمر طوال الفترة من نحو ٥٨ مليون دولار فى ١٩٧٥ إلى ١٧٩١ مليون دولار فى ١٩٩١/٩٠ (١) . انما السبب فى انخفاض النصيب النسبى لايرادات القناة هو ازدياد النصيب النسبى للسياحة الدولية فى مصر .

لقد صاحب المناخ الجديد للحكم بعد ١٩٧١ تحسن هائل فى العلاقات مع العالمين العربى والغربى بعد أن ظلت العلاقات فى توتر وعدم استقرار خلال الستينات. وبعد انتهاء حرب ١٩٧٣ وانتظار حلول السلام الدائم على المنطقة زاد النشاط السياحى الدولى فى مصر تدريجياً إلى أن بلغت الايرادات المتحققة منه ٥٧٤ مليون دولار فى ١٩٨٠ أى نحو ٧٣٫٦٪ من ايرادات قناة السويس أو ٢١٫٦٪ من اجمالى الصادرات غير المنظورة فى نفس العام . ولقد هبطت الايرادات السياحية

---

(١) التحويل من الجنيهات المصرية إلى دولارات أمريكية على أساس متوسط سعر صرف بلغ ٢٢٣ قرش للدولار فى ١٩٩٠ . ومصدر البيانات عن ايرادات القناة : نشرة البنك المركزى المصرى ولقد انخفض الجنيه المصرى مرة أخرى فى ١٩٩١ حيث أصبح الدولار = ٣٠١ قرشا.

الدولية فى السنوات ١٩٨٢ و ١٩٨٣ بسبب حالة الكساد فى أوربا والتى انتشرت إلى بلدان أخرى ، ثم فى السنوات ١٩٨٥ و ١٩٨٦ بسبب أحداث المطارات الدولية واختطاف الطائرات أولاً ثم أحداث الأمن المركزى داخل مصر ثانيا (١) . ثم استردت السياحة الدولية فى مصر نشاطها وحققت نمواً فوق مستوياتها السابقة خلال ١٩٨٧ . فبلغت ايرادات السياحة الدولية فى مصر فى ذلك العام ٦٥٥ مليون دولار وفى هذا تقاربت جداً مع ايرادات قناة السويس التى لم تزد عنها فى نفس العام بأكثر من ٦٫٥٪ . وقد ظلت الايرادات السياحية فى تزايد وتقاربت جداً مع ايرادات قناة السويس فى ١٩٩٠ ولكنها لم تتفوق عليها . ولقد أصيب النشاط السياحى الدولى فى مصر بضربتين أولاهما خلال أزمة الخليج ١٩٩١/١٩٩٠ ، وما أن انتعش منها فى ١٩٩٢/١٩٩١ حتى بدأت أحداث مهاجمة السائحين الأجانب فى مصر فى ١٩٩٢ .. وكانت الأحداث الأخيرة سبباً مباشراً فى انكماش النشاط السياحى بشكل حاد وخطير منذ ذلك الوقت (٢) .

وثمة مصادر أخرى للصادرات غير المنظورة بخلاف قناة السويس والسياحة الدولية (مثل ايرادات الملاحة) ولكن هذين المصدرين الأساسيين ساهما معاً بنمو ٥١٪ ثم ٥٨٪ من اجمالى الصادرات غير المنظورة فى ١٩٨٠ ثم فى ١٩٩١/٩٠ .

من جهة أخرى فإن الواردات غير المنظورة (جانب المدفوعات) ضمت عدة بنود كان من أهمها الملاحة ومصروفات السفر والتعليم والعلاج ، والمصروفات الحكومية وفوائد القروض . وكانت البنود الثلاثة الأولى شبه متساوية فى الأهمية ، أما فوائد القروض والالتزامات فقد كانت تزيد على مجموعهم معاً بالإضافة إلى تزايدها بصفة مستمرة وذلك خلال حقبة الثمانينات بصفة خاصة .

(١) حيث قام جنود الأمن المركزى المعسكرين فى الصحراء بالقرب من الهرم بعصيان وتركوا ثكناتهم وأحرقوا بعض الفنادق فى هذه المنطقة السياحية (فبراير ١٩٨٦) .

(٢) راجع : جليلة حسن حسنين : الطلب السياحى الدولى والتنمية السياحية فى مصر ، الاسكندرية كلية السياحة والفنادق ، ١٩٩٤ ، ص ٣٠٥ - ٣٠٩ .

ففى عام ١٩٧٨ كان مجموع المدفوعات الجارية على الملاحة ومصروفات السفر والتعليم والعلاج والمصروفات الحكومية أكثر من الفوائد على القروض بنحو ١٨٫٥٪ التى بلغت فى ذلك العام ٣٦٩ مليون دولار ، ولكن فى عام ١٩٨٣/٨٢ كان مجموع البنود الثلاثة لايزيد عن ٦٨٫٦٪ من الفوائد التى بلغت ٦٥٨ مليون دولار . ولقد كان النمو المتزايد فى الفوائد المستحقة على القروض من أهم أسباب تزايد المدفوعات فى المعاملات غير المنظورة حتى أنها مثلت منها ٣٥٫٩٪ فى ١٩٨٨ ونحو ٢٧٪ و ٢١٪ فى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ على الترتيب . ولقد ارتبطت هذه الفوائد بحجم المديونية الخارجية على مصر ، وتعد بلاشك من أخطر التطورات فى تاريخها المعاصر كدولة اسلامية أولاً ودولة نامية ثانياً (١) .

ويبين الجدول (٣ - ٣) أن ميزان المعاملات غير المنظورة قد حقق فائضاً بعد ١٩٧٥ باستثناء الفترتين الثلاثيتين ٧٩-١٩٨١ و ٨٤-١٩٨٦ . وتميزت الفترة الأولى بنمو سريع نسبياً فى واردات الخدمات بالمقارنة بصادراتها خاصة فى ١٩٧٩ . أما الفترة الثانية فقد تأثرت بانخفاض ايرادات السياحة بشكل خاص بسبب الأحداث التى سبق الكلام عنها .

ولقد ساهم الفائض الذى تحقق فى ميزان التجارة غير المنظورة ، فى عديد من السنوات ، فى تغطية نسبة من عجز الميزان التجارى بلغت نحو ١٠٪ منه فى الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٨ ، ٣٫٥٪ فى ١٩٨٢-١٩٨٣ ، نحو ١٥٪ فى ١٩٨٧-١٩٩٠ . ويجب القول أن تقلبات ايرادات السياحة الدولية من جهة والزيادة المستمرة فى مدفوعات الفوائد على القروض من جهة أخرى كان لهما الدور الأساسى فى تحديد النسب المذكورة . فالتقلبات فى الايرادات من السياحة الدولية كان لها أثر مباشر فى تقلب نسبة التغطية . أما الفوائد على القروض فكان لها دور ثابت ومتزايد فى تقليل فائض ميزان الخدمات ومن ثم فى خفض نسبة مساهمته فى تغطية عجز

(١) وسوف نتناول هذا حينما نتطرق إلى ظاهرة المديونية الخارجية .

الميزان التجارى . ويكفى لبيان هذه النقطة مقارنة مدفوعات الفوائد وحدها بصادرات الخدمات أو بحركة ميزان الخدمات (الصادرات - الواردات) انظر الجدول (٣ - ٣) .

ثالثا : التحويلات الخاصة تسهم فى تغطية نسبة أكبر من عجز الميزان التجارى:

ساهم صافى التحويلات الخاصة الجارية بتغطية جانب من عجز الميزان التجارى بنسبة تفوق فائض ميزان الخدمات . ويمكن أن نرى فى الجدول (٣ - ٣) كيف كان صافى التحويلات الخاصة موجباً وكيف استطرد فى الزيادة طوال الفترة ١٩٧١-١٩٩٠ دون انقطاع (عمود رقم ٤ بالجدول المذكور) . كما يمكن أن نتأكد من بيانات الجدول المذكور أن تحويلات العاملين المصريين بالخارج كانت الأساس فى استطراد صافى التحويلات الخاصة فى الزيادة طوال الفترة . وبالرغم من أن تحويلات العاملين فى الخارج كانت تزداد منذ ١٩٧١ إلا أنها قفزت حقاً بعد ١٩٧٥ إلى مستويات لم تكن معروفة من قبل . والواقع أن حركة الرواج التى صاحبت زيادة انتاج البترول وارتفاع أسعاره العالمية أدت إلى مزيد من فرص العمل بأجور مرتفعة للعاملين المصريين والذين قاموا فيما بعد بتحويل جانب من مدخراتهم وبصفة متزايدة إلى وطنهم . ولذلك نجد أن أعلى معدلات لتحويلات المصريين العاملين بالخارج تحققت خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢ .

والآن فإن مجرد المقارنة بين مجموع ميزان الخدمات وصافى التحويلات الخاصة الجارية (العمود الأخير فى الجدول ٣ - ٣) من جهة وعجز الميزان التجارى (أنظر جدول ٣ - ١) من جهة أخرى سوف يبين أهمية التحويلات فى تغطية معظم (وليس كل) هذا العجز . وسوف نوضح هذا مع بيان وضع ميزان الحساب الجارى فى النقطة التالية .

رابعاً - حالة العجز المستمر فى ميزان الحساب الجارى وخطورتها :

جدول (٣ - ٤)

مصر : ميزان الحساب الجارى ١٩٧١ - ١٩٩٠

ملايين الدولارات — الفائض (+) والعجز (-)

السنة	(١) الميزان التجارى	(٢) ميزان الخدمات	(٣) ميزان التجارة السلعية والخدمات (١) + (٢)	(٤) صافى التحويلات الخاصة الجارية	(٥) ميزان الحساب الجارى بعد إضافة التحويلات الخاصة (٣) + (٤)	(٦) صافى التحويلات الرسمية	(٧) ميزان الحساب الجارى بعد إضافة التحويلات الرسمية (٥) + (٦)
١٩٧١	-٢٨٠	-٢٣٢	-٥١٢	+٣٨	-٤٧٤	٢٦٨	-٢٠٧
١٩٧٢	-٣٥٧	-٢١٧	-٥٧٤	+١١٠	-٤٦٤	٢٩٠	-١٧٤
١٩٧٣	-٤٢٩	-٢٥٣	-٦٨٢	+١٢٣	-٥٥٩	٥٧٩	+٢٠
١٩٧٤	-١٨٠٠	-٢٧	-١٨٢٧	+٢٣١	-١٥٩٦	١٢٦١	-٣٣٥
١٩٧٥	-٢٧٣٣	-١٤٩	-٢٨٨٢	+٤٥٦	-٢٤٢٦	٩٨٦	-١٤٤٠
١٩٧٦	-٢٤٩٠	+٢٨٥	-٢٢٠٥	+٨٤٢	-١٣٦٣	٧٠٥	-٦٥٨
١٩٧٧	-٢٧٦٤	+٣٤٨	-٢٤١٦	+٩٦٠	-١٤٥٦	٣٨٢	-١٠٧٤
١٩٧٨	-٣٤٤٠	+٢٦٤	-٣١٧٦	+١٨١٥	-١٣٦١	٢٩١	-١٠٧٠
١٩٧٩	-٣٨٣٠	-٦١٩	-٤٤٤٩	+٢٥٣٤	-١٩١٥	٧٢	-١٨٤٣
١٩٨٠	-٢٩٦٠	-٢٦٨	-٣٢٢٨	+٢٧٩١	-٤٣٨	٢	-٤٣٦
١٩٨١	-٣٩١٩	-٤٤٧	-٤٣٦٦	+٢٢٣٠	-٢١٣٦	١	-٢١٣٥
١٩٨٢	-٤٧٧١	+١٠٦	-٤٦٦٥	+٢١٣٣	-٢٥٣٢	٥٢٧	-٢٠٠٦
١٩٨٣	-٥١٢٩	+٤١٧	-٤٧١٢	+٣١٩١	-١٥٢٢	٦٠١	-٩٢١
١٩٨٤	-٦٢٤٣	-٢١٨	-٦٤٦١	+٣٩٥٦	-٢٥٠٤	٦٨٦	-١٨١٩
١٩٨٥	-٦٥٨٨	-١٤٣	-٦٧٣١	+٣٥٢٢	-٣٢٠٩	١٠٩٧	-٢١١٢
١٩٨٦	-٥٩٤٩	-٤٠٤	-٦٣٥٣	+٢٩٩٥	-٣٣٥٧	١٢٠٩	-٢١٤٨
١٩٨٧	-٥٦٨٨	+٨٠١	-٤٨٨٧	+٣٠٣٣	-١٨٥٤	٩٧٤	-٨٨٠
١٩٨٨	-٦٥٦٧	+١٩٢٥	-٤٦٤٢	+٣٤٠٦	-١٢٣٧	٦٩٨	-٥٣٩
١٩٨٩	-٧٣٨٠	+٦٧٣	-٦٧٠٧	+٣٥٥٦	-٣١٥١	٧٥٦	-٢٣٩٥
١٩٩٠	-٨٢٩٦	+٧٩٨	-٧٤٩٨	+٣٧٦٨	-٣٧٣٠	١٠٩٤	-٢٦٣٧

يبين الجدول السابق (٣ - ٤) أن عجز ميزان الحساب الجارى كان مستمراً طوال الفترة ١٩٧١-١٩٩٠ دون انقطاع (فيما عدا عام ١٩٧٣) . وبالرغم من انكماش مقدار العجز فى بعض السنوات (مثلاً ١٩٨٣ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨) إلا أنه كان متزايداً بصفة عامة على مدى الفترة . فارتفع هذا العجز من متوسط سنوى بلغ ٨١١ مليون دولار فى السنوات ١٩٧٤ - ١٩٧٦ إلى متوسط سنوى ٢٠٢٦ مليون دولار فى السنوات ١٩٨٤ - ١٩٨٦ ثم إلى ٢٦٣٧ مليون دولار فى ١٩٩٠ .

وخطورة العجز المستمر فى ميزان الحساب الجارى أنه يعكس عجز الاقتصاد القومى عن سداد قيمة احتياجاته الجارية من السلع والخدمات التى ينتجها العالم الخارجى على مدى الأجل الطويل . فالدولة تحتاج آلات ومعدات ومستلزمات انتاج من سلع وسيطة ، كما تحتاج إلى واردات غذاء وسلع استهلاكية أخرى .. الخ من الخارج ولكنها غير قادرة بصفة مستمرة على سداد قيمة احتياجاتها بسبب قصور نشاطها التصديرى . وبالتالى فإن هذا العجز لابد أن يقابل بتدفقات رأسمالية طويلة الأجل أو قصيرة الأجل من الخارج فى شكل استثمارات أو قروض أجنبية ، أو بزيادة التزامات الدولة تجاه الخارج ، أو بنقص مالديها من احتياطيات رسمية فى النهاية .. وبذكر الاستثمارات الأجنبية فانها قد تمثل أفضل البدائل فى المجموعة المذكورة .. ولكن يصعب الكلام نظرياً وواقيعاً عن امكانية الاعتماد دائماً أو بمرونة على الاستثمارات الأجنبية فى مواجهة عجز مستمر لميزان الحساب الجارى ، حيث أن هذه الاستثمارات دالة لعوامل كثيرة تلعب دورها على مدى الأجل الطويل مثل امكانيات تحقيق عوائد مرتفعة نسبياً مع امكانيات تحويلها مرة أخرى إلى الخارج أو استخدامها بمرونة داخل الدولة المضيفة فى مشروعات أخرى مجدية ، وملاءمة المناخ التشريعى للأجانب واستقرار المناخ الأمنى والأوضاع السياسية . وكل هذه عوامل يصعب التحكم فيها ولذلك لن نجد للإستثمارات الأجنبية دور هام فى مقابلة عجز ميزان الحساب الجارى فى الأجل الطويل إلا ربما فى حالات خاصة جداً .. وسنجد أن

ظروف هذا العجز عادة مايصاحبها تضخم في المديونية تجاه العالم الخارجي بطرق متعددة ونقص في الاحتياطيات الرسمية لدى الدولة (١) .

خامسا - انعكاس العجز الدائم في الحساب الجارى على الجنيه المصرى:

من أهم العوامل المؤثرة على القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، في أى دولة ، حالة الميزان التجارى في الأجل الطويل . فالواردات سواء السلعية أو غير المنظورة تزيد من الطلب على العملات الأجنبية بينما أن الصادرات سواء السلعية أو غير المنظورة تزيد من عرض العملات الأجنبية في داخل الدولة .

ولقد رأينا كيف كانت الواردات تنمو بمعدل أعلى من الصادرات على مدى الحقبات الثلاث الماضية حتى أن الواردات بلغت نحو ثلاث أو أربع أمثال الصادرات في الثمانينات . ومعنى هذا أن الطلب على العملات الأجنبية كان ينمو على مدى الحقبات الثلاث الماضية بمعدل أعلى بكثير من عرض العملات الأجنبية مما أدى إلى ارتفاع أسعار هذه العملات بصفة مستمرة تجاه الجنيه المصرى . وهكذا تنعكس الاختلالات الداخلية في الاقتصاد على الحساب الجارى والذى ينعكس اختلاله الدائم بدوره على القيمة الخارجية للعملة الوطنية .

ولقد ظلت الحكومة تعمل بنظام السعر الرسمى طوال الستينات والسبعينات مع اتباع سياسات تجارية واقتصادية من شأنها خفض قيمة الجنيه المصرى بنسب متفاوتة في حالات مختلفة . ولن نخوض في هذا المجال في تفاصيل النظم التى اتبعتها الحكومة في الخمسينات والستينات لتشجيع المصدرين ومالتضمنته هذه النظم من خفض ضمنى في سعر الجنيه المصرى . وكذلك لن ندخل في تفاصيل ماسمى بالسوق الموازية للنقد الأجنبى والأسعار التشجيعية للصرف الأجنبى ومالتضمنته من

---

(١) راجع عبدالرحمن يسرى أحمد ، الاقتصاديات الدولية ، الطبعة الرابعة ، الاسكندرية ، ١٩٩٣ ص ١٨٨ - ١٩٢ .

خفض صريح ولو بشكل غير رسمى للجنيه المصرى (١) .

وفى ١٩٧٩ تم تخفيض قيمة الجنيه المصرى وأصبح سعره موحداً عند ٧٠ قرشاً للدولار الأمريكى بعد أن كان لايصل إلى ٤٠ قرشاً . ومع ذلك - بالرغم من توحيد سعر الجنيه تجاه الدولار كانت هناك علاوة تشجيعية تمنح على العملات الأجنبية عند صرفها بالجنيه المصرى وكانت هذه العلاوة تتعرض للتحسن عن طريق القرارات الرسمية . وكل هذه الممارسات وماسبقها جعلت نظام أسعار الصرف المتعددة السمة الأساسية لسياسة الصرف الأجنبى فى مصر . وبالإضافة إلى هذا كانت السوق غير الرسمية أو السوداء موجودة على الساحة ومعروفة وتتم فيها التعاملات بالرغم من تشديد الرقابة عليها .

وفى ١٩٨٧ مع الاتجاه إلى تخليص الاقتصاد المصرى من كثير من السياسات المقيدة لحرية السوق وحرية التعامل بالنقد الأجنبى قررت الحكومة أن يكون سعر الصرف معلناً يومياً تبعاً لقوى العرض والطلب . كما سمح بعد ذلك بتكوين شركات صرافة خاصة تتعامل بحرية تامة فى الصرف الأجنبى بالإضافة إلى البنوك . ولقد أدى هذا التطور بطبيعة الحال إلى اختفاء السوق غير الرسمية تدريجياً وانتهاء حالة أسعار الصرف المتعددة التى ساهمت فى ارباك التجارة الخارجية المصرية لفترة طويلة . والبيانات التالية (جدول ٣ - ٥) عن تطور سعر الصرف للجنيه المصرى خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٩٠ . وقد حسبت للسنوات السابقة لتحرير سعر الصرف متوسطات لأسعار الصرف التى كانت سائدة فى كل سنة . ويلاحظ أن سعر الجنيه هبط من ٣٩ قرشاً للدولار فى ١٩٧١ إلى ٢٢٣ قرشاً فى ١٩٩٠ . والسعر الحالى فى الربع الأخير من عام ١٩٩٤ قد أصبح ٣٤٠ قرشاً للدولار . وهذا مما يؤكد العلاقة الطردية بين العجز فى ميزان الحساب الجارى وسعر صرف الجنيه المصرى .

---

(١) انظر عبدالرحمن يسرى أحمد ، التجارة الخارجية فى مصر بين التقييد والحرية ، مقال منشور بمجلة كلية التجارة - جامعة الاسكندرية ١٩٧٨ .

جدول (٣ - ٥)

متوسط سنوى لسعر صرف الدولار بالجنيه المصرى

السنة	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
قروش للدولار	٣٩	٣٩	٤٠	٤٨	٤٦	٥٠	٥٧	٦٦	٧٠	٧٢
السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
قروش للدولار	٧٤	٨١	٨٦	٩٣	٩٦	١٠٧	١٢٧	١٧٦	١٩٤	٢٢٣

الفصل الرابع

مشكلة المديونية الخارجية

أولاً - العجز المستمر فى ميزان الحساب الجارى وتزايد القروض الأجنبية:

ان العجز المستمر فى ميزان الحساب الجارى ليس ظاهرة خاصة بالسبعينات ، فلقد كان موجوداً من قبل فى الخمسينات والستينات . ولقد أمكن فى الخمسينات مواجهة هذا العجز بعدة طرق منها نقص الاحتياطيات الرسمية من العملات الصعبة والذهب والسحب من أرصدة مصر الاسترلينية لدى بريطانيا والتى كانت تراكمت خلال فترة الحرب العالمية الثانية . إلا أن هذا المصدر كان ينضب تدريجياً حتى أن أهميته النسبية تضاءلت بشكل واضح فى الستينات .

ومما يذكر أنه فى خلال الخمسينات (١٩٥٠ - ١٩٥٩) غطى السحب من احتياطيات الذهب والعملة الصعبة ٨٥٪ من العجز المتراكم فى الحساب الجارى . أما فى الستينات (١٩٦٠ - ١٩٦٩) فقد غطى السحب من هذه الاحتياطيات نحو ١٧٪ فقط من العجز المتراكم . وفى مقابل هذه التطورات بدأت التدفقات الرأسمالية من الخارج تلعب دوراً متزايداً فى مقابلة عجز ميزان الحساب الجارى . وفى الخمسينات والستينات تمثلت هذه التدفقات الرأسمالية فى قروض أجنبية من البنك الدولى أو من بعض الدول وكذلك فى معونات أجنبية . وخلال الفترة ١٩٥٩ - ١٩٦٧ غطى بند صافى القروض (+) نحو ٦٨٫٢٥٪ من عجز الحساب الجارى(١).

وخلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٠ حدث تغير واضح فى طريقة تغطية عجز ميزان الحساب الجارى . فمن ناحية لم يعد للاحتياطيات الرسمية من العملات الصعبة

---

(١) انظر : عبدالرحمن يسرى أحمد ، استعراض وتحليل تطورات التجارة الخارجية المصرية خلال ربع قرن (١٩٥٠ - ١٩٧٥) ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ ، ص ٢٠ - ٢٥.

والذهب أهمية تذكر فى تغطية عجز الحساب الجارى ، ومن ناحية أخرى نجد أنه بالرغم من استمرار تدفق رؤوس الأموال للداخل إلا أن التدفقات الرأسمالية للخارج ازدادت أيضاً بسبب الحاجة إلى سداد القروض الأجنبية والالتزامات (١) .

وفى خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٩٠ ازداد دور القروض الرأسمالية طويلة الأجل فى مواجهة عجز ميزان الحساب الجارى . فقد ارتفع المتوسط السنوى للقروض الأجنبية طويلة الأجل من ٣٩٥٫٨ مليون دولار فى الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٤ إلى ٢١٨٧ مليون دولار فى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩ ثم إلى ٣٥٧٢٫٨ مليون دولار فى ١٩٨٠ - ١٩٨٤ . وفى الخمس سنوات التالية ١٩٨٥-١٩٨٩ هبط المتوسط السنوى للقروض التى حصلت عليها مصر إلى ٢٩٩٢٫٤ مليون دولار . أما الرقم الخاص فى ١٩٩٠ فهو ٢١٨٤ مليون دولار وهو يثبت أن الاتجاه النزولى كان مستمراً بالرغم من أن الرقم نفسه كان مرتفعاً . انظر أيضاً الجدول (٤ - ١) للتطورات السنوية فى القروض الأجنبية طويلة الأجل . وقد ساهمت هذه القروض الأجنبية بطبيعة الأمر فى سداد العجز المستمر فى ميزان الحساب الجارى إلا أنه استتبعها من جهة أخرى تخصيص جزء متزايد من مكتسبات النقد الأجنبى لسداد الفوائد المستحقة على القروض ولسداد الأقساط المستحقة من أصول هذه القروض . وقد رأينا من قبل كيف ازدادت الفوائد على القروض الأجنبية بشكل تراكمى وكانت فى حد ذاتها إما سبباً فى انخفاض فائض ميزان الخدمات أو أحد العوامل الرئيسية التى ساهمت فى عجزه فى بعض السنوات (٢) . وفى الجدول (٤ - ١) نستطيع أن نرى أيضاً كيف تزايد

---

(١) المرجع السابق .

(٢) انظر جدول (٣ - ٣) ففى عام ١٩٨٦ مثلاً تكون عجز مقداره = ٤٠٤ مليون دولار ، فإذا حسبنا واردات الخدمات (المدفوعات) بدون فوائد سوف نجد أنها ٢٦٩٩ مليون دولار (٣٨٥٥-١١٥٦) بينما أن صادرات الخدمات فى نفس العام = ٣٤٥١ مليون دولار . معنى هذا أنه فى غياب هذه الفوائد كان ميزان الخدمات سيسجل فائضاً = ٧٥٢ مليون دولار بدلاً من عجز = ٤٠٤ مليون دولار . وقد يقال أن السبب ليس فى الفوائد بالضرورة والرد = / =

عبء السداد للقروض الأجنبية من متوسط سنوى ٢٣٩٫٦ مليون دولار أو مايساوى ١١٪ من المتوسط السنوى لقيمة القروض فى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩ إلى متوسط سنوى ١٤٣٠ مليون دولار أو مايساوى ٤٧٫٨٪ من المتوسط السنوى لقيمة القروض فى ١٩٨٥- ١٩٨٩ . وفى ١٩٩٠ تسلمنا قروضاً طويلة الأجل بلغت ٢١٨٤ مليون دولار ودفعنا لأجل سداد المستحق علينا من القروض طويلة الأجل فى نفس العام ١٨٧٩ مليون دولار أى ٨٦٪ مما تسلمنا ، كما دفعنا فى نفس العام فوائد على قروض طويلة الأجل ١١٢٧ مليون دولار أى ٥١٫٦٪ من قيمة القروض طويلة الأجل .. وهكذا فقد تدفقت من عندنا رؤوس أموال لأجل سداد القروض الأجنبية طويلة الأجل ٣٧٫٦٪ أكثر مما تسلمنا ! وبطبيعة الحال فقد حصلت مصر فى نفس العام على تدفقات رؤوس أموال أخرى (بخلاف القروض طويلة الأجل) بلغت ٢٣٧٣ مليون دولار بالإضافة إلى استثمارات أجنبية مباشرة بلغت ١٣٦ مليون دولار ولولا ذلك لما استطاعت تغطية عجز حسابها الجارى اطلاقاً الذى بلغ بعد التحويلات الرسمية ٢٦٣٧ مليون دولار (انظر جدول ٤ - ١) ولما استطاعت اضافة ٢٥٦ مليون دولار إلى الاحتياطيات ، انظر نفس الجدول .

ثانيا - تحليل أصول مشكلة المديونية :

لقد اتجهت الحكومة المصرية إلى الاعتماد على التمويل الأجنبى للتنمية منذ الستينات .. فالواردات المتزايدة من الآلات والمعدات الرأسمالية ووسائل النقل ومستلزمات الانتاج المختلفة والتى ارتبطت ببرنامج طموح للاستثمار كانت تستلزم نقداً أجنبياً لم يكن متوافراً لدى مصر سواء من ايرادات الصادرات أو من الاحتياطيات الرسمية . فاتجهت الأنظار إلى التمويل الأجنبى . وبالرغم من أن الاستثمار الأجنبى المباشر يمثل أحد وسائل التمويل الأجنبى المرغوب إلا أن ظروف التأميمات والصداقة المتزايدة مع الكتلة الاشتراكية أفسدت العلاقة بين مصر والعالم الغربى المتقدم الـذى

= / = على ذلك بسيط دعنا نتبع كيف تطورت الفوائد وحدها منذ ١٩٧١ .

جدول (٤ - ١)

ميزان مدفوعات مصر [عجز ميزان الحساب الجارى ، وحساب رأس المال وتغيرات الاحتياطيات]

(١٩٧١ - ١٩٩٠) بملايين الدولارات

	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
• الحساب الجارى بعد التحويلات الرسمية	-٢٠٧	-١٧٤	٢٠	-٣٣٥	-١٤٤٠	-٦٥٨	-١٠٧٤	-١٠٧٠	-١٨٤٣	-٤٣٦
• رأس المال طويل الأجل (صافى)	٢٧	٣٠٤	٦٦٨	٦٦	٩٥٥	١٠٠٩	٢٤٩٠	١٩٣٣	٢١٩٥	٩٦٦
١ - (استثمارات مباشرة)	..	..	..	٨٧	٢٢٥	٤٤٤	٤٧٧	٣٨٧	١٣٧٥	٥٤١
٢ - (قروض طويلة الأجل :)	٢٢١	٤٢	٧٩	٩٢	٢٢٨٥	١٠٥٥	٢٤٩٦	١٩١٢	١٩٨٩	٢٥١٥
٢-أ (: تدفقات جديدة)	٤٠٨	٣٢٨	٤٨٧	٣٦٠	٢٥١٣	١٢٦٥	٢٧٣١	٢١٦١	٢٢٦٥	٢٩٣٠
٢-ب (: مدفوعات للسداد)	-١٨٨	-٢٨٧	-٤٠٨	-٢٦٨	-٢٢٩	-٢١١	-٢٣٤	-٢٤٩	-٢٧٥	-٤١٤
• رؤوس أموال أخرى طويلةالأجل*	-١٩٤	٢٦٢	٥٨٩	-١١٣	-١٥٥٥	-٤٩٠	-٤٧٤	-٣٦٦	-١١٦٩	-٢٠٩١
• رؤوس أموال أخرى (الصافى)*	١٢٢	-١١٥	-٥١٧	٩٠	٥٩	١٥٧	-٧٣	١١٣	٢٦٢	١٦٩
• تغير فى الاحتياطيات	٥٨	-١٤	-١٧١	١٧٩	٤٢٦	-٥٠٨	-١٣٥٢	-٩٧٦	-١٦٤	-٦٩٨

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
• الحساب الجارى بعد التحويلات الرسمية	-٢١٣٥	-٢٠٠٦	-٩٢١	-١٨١٩	-٢١١٢	-٢١٤٨	-٨٨٠	-٥٣٩	-٢٣٩٥	-٢٦٣٧
• رأس المال طويل الأجل (صافى)	٢١٢٩	٢٨٤٧	٣٠٦٤	٢٣٢٩	٢٣٩٥	١٨٤٠	١٢٧٦	١٤٣٨	١٢٢٦	٥١٩
١ - (استثمارات مباشرة)	٧٤٧	١٠٠	١٢٠	١٤٦	٢١٢	٢١٩	١٧٦	١٢٤	١٢٤	١٣٦
٢ - (قروض طويلة الأجل :)	٢٣٨٥	٣٨٢٥	٢٩١٢	٢٥٨٣	٢٥٤٨	١٧٥٦	١٦٤٢	١٣٧٥	٤٩١	٣٠٥
٢-أ (: تدفقات جديدة)	٢٩٤٢	٤٥٣٧	٣٧٧٢	٣٦٨٣	٤١٢١	٣٢٠٩	٢٥٧٤	٢٨١١	٢٢٤٧	٢١٨٤
٢-ب (: مدفوعات للسداد)	-٥٥٧	-٧١٢	-٨٦١	-١١٠٠	-١٥٧٣	-١٤٥٣	-٩٢٢	-١٤٣٦	-١٧٥٦	-١٨٧٩
• رؤوس أموال أخرى طويلةالأجل*	-١٠٠٣	-١٠٧٨	٣٢	-٤٠٠	-٣٦٥	-١٣٤	-٥٤٣	-٦١	٦١١	٧٨
• رؤوس أموال أخرى (الصافى)*	١٧٥	-٧٨٠	-١٢٥٤	-٣٨٥	١٠٧	٧٢١	٣٥٠	-٥٦٤	١٠٢٥	٢٣٧٣
• تغير فى الاحتياطيات	-١٦٩	-٦١	-٨٨٩	-١٢٥	-٣٩٠	-٤١٣	-٧٤٦	-٣٣٦	١٤٤	-٢٥٦

المصدر : World Bank, World Tables, 1993, pp. 234-235

ملاحظات : بالنسبة للقيود فى حساب رأس المال علامة (-) تعنى تدفقات إلى الخارج ، (+) تعنى تدفقات إلى الداخل . وفى الجدول جميع القيود التى لم يسبقها علامة (-) تعتبر جميعاً موجبة ، بمعنى أنها اما تدفقات إلى الداخل أو أن التدفقات الرأسمالية إلى الداخل كانت أكبر من التدفقات الخارجية ، . وعلامة (-) فى الاحتياطيات تعنى إضافة إليها ، وغير ذلك يعتبر نقص فى الاحتياطيات الرسمية .

يمثل المصدر الوحيد تقريباً لهذا الاستثمار . لذلك كان التوجه نحو القروض الأجنبية كمصدر أساسى لسد فجوة الموارد من النقد الأجنبى ..

ومن ثم فقد بدأت المسألة أولاً بتقدير حجم كبير نسبياً من الواردات تبعاً للاحتياجات المقدرة من الاستثمار والتنمية ، الأمر الذى تسبب فى عجز الميزان الجارى من جهة واستلزم قروضاً أجنبية من جهة أخرى . ثم تطورت المسألة بعد ذلك بسبب استمرار زيادة الواردات من الآلات والمعدات ومستلزمات الانتاج بالإضافة إلى واردات السلع الاستهلاكية من جهة مع عدم القدرة على تنمية ايرادات الصادرات المصرية بشكل متوازن معها من جهة أخرى .. فاستمر العجز وتزايدت القروض الأجنبية .. ومع هذا التطور تعقدت الأمور ، حيث أن تزايد المديونية الخارجية كان يعنى تزايد أعبائها ، متمثلة أولاً فى سداد فوائد وأقساط القروض التى أخذت تأكل نصيبا متزايداً من ايرادات الصادرات المصرية من النقد الأجنبى ، وثانياً فى احداث ارتباك فى عملية التنمية الاقتصادية، وفى نفس الوقت أصبحت هناك صعوبة متزايدة فى الحصول على قروض أجنبية جديدة بسبب وضع المديونية الخارجية الذى ساء .

إن مشكلة العجز المستمر فى ميزان الحساب الجارى لم تكن منفكة إذاً أبداً عن فلسفة التوجه للتمويل من الخارج وتقبل فكرة الاقتراض من الأجنبى . أو بعبارة أخرى كانت مرتبطة بسلوكيات الاعتماد على الغير وتقبل فكرة الاستدانة . وعلى ذلك فإنه من البداية لم تكن هناك فلسفة للاعتماد على الذات أو حذر من الاقتراض من الأجنبى بالرغم من مرارة التجربة المصرية فى أواخر القرن التاسع عشر (١) .

ولقد دافع العديد من الاقتصاديين عن الاقتراض من الخارج فى الستينات على أساس أن :

---

(١) لقد دفعت مصر ثمناً غالياً من جراء الاقتراض من الأجانب أيام الخديوى اسماعيل باشا ، حيث وصل الأمر إلى فرض الرقابة المالية عليها ثم جاء الاحتلال البريطانى بعد ذلك فى ١٨٨٢ ..

١ - دفع عملية التنمية كان يستلزم حجماً كبيراً من الاستثمار ولم يكن هذا ممكناً من الموارد التمويلية الذاتية لمصر .

- الاقتراض من الخارج ليس مشكلة بل أن فيه مزايا مؤكدة طالما استطاعت الدولة استخدام القروض استخداماً اقتصادياً رشيداً ، بمايكفل سداد أصولها وفوائدها بالإضافة إلى مساهمتها فى تنمية الانتاج والمساهمة فى التوظف .

٣ - النجاح فى تحقيق أهداف التنمية سوف يمكن الدولة من تنمية الموارد الذاتية من النقد الأجنبى بحيث يتم الاستغناء تدريجياً عن التمويل الخارجى .

ولم تكن هذه الأسس التى قيلت فى معرض الدفاع عن القروض الأجنبية ومزاياها خاصة بمصر وحدها بل أنها قيلت وكررت فى حالات الدول النامية الأخرى . كذلك أثبتت التجارب الواقعية لمصر وللدول النامية الأخرى خطئها فيما بعد .. ولكن بعد أن وقعنا فى مصيدة المديونية الخارجية . وسوف نناقش هذه الحجج السابقة ، التى مازلنا للأسف نجدها تتكرر فى بعض الكتب التدريسية دون وعى لخطورتها ، فيما يلى على الترتيب :

١ - أن دفع عملية التنمية لم يكن يستلزم فى الحقيقة حجماً كبيراً من الاستثمار بقدر ماكان يستلزم تحديداً دقيقاً لأولويات الاستثمار .

لقد ارتبط الحجم الكبير من الاستثمار وتنفيذه دفعة واحدة ، فى الصناعة على وجه الأخص ، بنظرية التنمية المتوازنة Balanced Growth والتى لاقت رواجاً كبيراً فى الستينات لدى معظم الدول النامية ومنها مصر . وهذه النظرية بشكل مباشر وغير مباشر جعلت من التمويل المشكلة الأولى التى تواجه عملية التنمية . هذا بالرغم من أن التمويل ليس الا عنصراً واحداً من عناصر التنمية وليس بالضرورة أهمها . فهناك الكفاءات التنظيمية والادارية والمهارات العمالية المطلوبة للتنمية ونحن نتكلم عن التنمية الصناعية بصفة خاصة . فكيف تتحقق الأهداف ان لم تتوافر هذه الموارد البشرية ؛ ان الموارد الرأسمالية لن تستخدم استخداماً كاملاً أو تستخدم استخداماً

بعيداً عن الكفاءة ، وبالتالى فإن الأهداف الانتاجية لن تتحقق بالكامل وقد لايتحقق منها إلا القليل !! وبالتالى تنخفض العوائد المالية على الاستثمار وتنخفض الكفاءة الانتاجية والمقدرة التنافسية خاصة فى الأسواق العالمية .. وكل ، أو معظم هذه الأمور حدثت فى مصر وفى دول نامية أخرى كثيرة بسبب البداية الخطأ .. ولم تؤد الاستراتيجية التى تصورت أن الحجم الضخم من الاستثمار وبالتالى من التمويل هو الطريق الوحيد لدفع التنمية إلا إلى ارتدادات عكسية غير مرغوبة على عملية التنمية ذاتها .

لقد كان من الأجدى أن تتجه الدول النامية ، ومنها مصر ، إلى انتقاء المشروعات الاستثمارية التى يتوقع لها المساهمة بأكبر معدلات ممكنة فى تنمية الناتج القومى على مدى الأجل الطويل ، ووضع أولويات لهذه المشروعات تبعاً لمقدرتها على دفع مشروعات أخرى داخل الاقتصاد القومى وذلك من خلال دراسات دقيقة لعلاقات الترابط بين الأنشطة وبعضها وبين المشروعات وبعضها . وهذه هى استراتيجية الأنشطة الرائدة باختصار شديد ، والتى تهتم بجوهر المشكلة التى ينبغى للدول النامية الالتفاف إليها أولاً ، ألا وهى الاختيار الدقيق للمشروعات الأكثر قدرة على دفع عملية التنمية . وكلما كان الانتقاء دقيقاً كلما أمكن قصر التمويل على المشروعات ذات الميزات النسبية بل وكلما أمكن الحد من مشكلة التمويل كثيراً ..

لذلك فإن القول بأن دفع عملية التنمية كان يستلزم حجماً ضخماً من الاستثمار دون تدقيق فى هيكل هذا الاستثمار أو أولويات المشروعات الاستثمارية ، قول منحرف عن الصواب وتسبب فى تضخيم متطلبات التمويل عموماً ومتطلبات النقد الأجنبى خصوصاً حيث معظم الآلات والمعدات والتجهيزات الصناعية مستوردة من الخارج .

لقد كان من الأفضل أن نكون أكثر طموحاً فى اكتشاف الصناعات أو الأنشطة المتميزة نسبياً والتى تبشر بمعدلات نمو مرتفعة ونستثمر فيها قدر الامكان معتمدين

على مواردنا الذاتية - فى إطار طاقتنا الاستيعابية - بدلاً من أن نكون طموحين فى تنفيذ حجم ضخم من الاستثمار يتألف من صناعات أختيرت على غير أسس اقتصادية سليمة وأثبتت التجربة الفعلية انخفاض كفاءتها النسبية وقلة عائدها ..

٢ - بالنسبة للحجة الثانية القائلة بأن نفع القرض الأجنبى أكبر من أعباءه فقد استندت إلى تجارب بعض الدول الغربية فى القرن الماضى التى اقترضت واستطاعت أن تنمو .. وأول مايذكر هنا أن هذه الدول كانت تمر بظروف مختلفة تماماً عن ظروف الدول النامية المعاصرة . فالدول الغربية التى اقترضت فى القرن التاسع عشر مثل ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية كانت فى طريقها لتحقيق الإنطلاق Take off ولم تكن تواجه منافسة تذكر من البلدان التى سبقتها فى التصنيع بسبب السياسات الحمائية الشديدة التى اتبعتها . هذا بالإضافة إلى اعتمادها أصلاً على المشروع الخاص والتمويل المصرفى بالفوائد ، كما أن القروض التى اقترضتها أسهل عموماً فى شروطها من القروض التى أخذتها أو تأخذها الدول النامية المعاصرة .

لقد حصلت مصر فى الستينات على قروض من الكتلة الاشتراكية (الاتحاد السوفياتى السابق أساساً) بشروط بدت سهلة ولكنها لم تكن كذلك . فالفائدة لم تكن تتعدى فى البداية $2\frac{1}{2}$ ٪ ولكن القروض كانت تسلم عيناً فى شكل معدات وآلات أثبتت التجربة أنها لم تكن عند مستوى التقنية المطلوب وأن تكاليف عمليات الاحلال والتجديد لها كانت مرتفعة نسبياً .. وكل هذا ساهم فى انخفاض المقدرة التنافسية للصناعات فى الأسواق الخارجية وأكد حاجتها للحماية من المنتجات الأجنبية المستوردة فى السوق المحلية . وكانت طريقة سداد القروض عيناً من المنتجات المصرية المتميزة نسبياً فى الأسواق الخارجية مثل القطن والمنسوجات وبعض المنتجات مثل الأحذية مما حرم مصر من جانب هام من موارد النقد الأجنبى المعتادة .. أما فى السبعينات والثمانينات فاقترضت مصر من العالم الغربى بأسعار فائدة حقيقية real rate of interest مرتفعة فعلاً ، ودون فترات سماح أو فترات سماح قصيرة(١).

---

(١) فى القروض الخاصة على وجه الأخص . أما فى القروض العامة فقد اختلف الوضع .

لايعتد بها مما خلق مشكلات صارخة في السداد خاصة في حالة حدوث تعسر أو اخفاق في تحقيق بعض أو كل الأهداف الانتاجية أو التصديرية التي تمولها القروض . فيذكر تقرير للبنك الدولي (١٩٩١) أن أسعار الفائدة الحقيقية « كانت مرتفعة بصورة استثنائية » في عقد الثمانينات ، « وكانت تزيد في المتوسط على ضعفي ارتفاعها في عقد الستينات وعلى مايقرب من ستة أضعاف ارتفاعها في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٩ عندما حصلت البلدان النامية على حصة كبيرة من ديونها » (١) ويضيف التقرير أنه « بالنسبة لأمريكا اللاتينية بلغ العبء الإضافي من ناحية ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية بالنسبة لمتوسط هذه الأسعار في الفترة ١٩٦٣-١٩٨٠ حوالي ٨ بلايين دولار في السنة في عقد الثمانينات أو مايقرب من ١٪ من الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة » .. « أما بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا فقد كان وقع الصدمة أخف إذ قل عن ثلث ماعانته أمريكا اللاتينية » .. ومازال هذا الثلث كثير جداً بالنسبة لهذه البلدان النامية الفقيرة .

هذه هي مصيبة التمويل بالفوائد حيث يتضمن دائماً نوعاً من المقامرة ، فهو غير مضمون العواقب أبداً . وقد سبق أن قلنا في حالة مصر أن المشروعات الاستثمارية لم تكن موفقة من جهة الانتاجية والمقدرة التنافسية في الأسواق العالمية حتى أصبحت تنمية الصادرات مشكلة كبيرة تبحث ولاحل سريع لها .. هذا بينما كان عدّاد الفوائد مستمراً في العد والحساب ، والأقساط تستحق في مواعيدها ..

ان القرض الأجنبي يختلف عن القرض الداخلي في عدة نواحي . فالأخير بين الدولة ومواطنيها ويمكن سداده إذا تمكنت الدولة من استخدامه في زيادة الناتج المحلي بنجاح . بل أن الدولة تستطيع أن تقوم بسداد المواطنين معتمدة على موارد الخزانة أو

---

(١) أثبتت التقارير الدولية والدراسات أن ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وتقلبات هذه الأسعار خلقت مناخاً اقتصادياً معاكساً على نحو غير مألوف بالنسبة للدول النامية انظر البنك الدولي - التقرير السنوي للتنمية ١٩٩١ النسخة العربية ، ص ٢٥، ٢٨ - ٢٩ .

على الاصدار النقدى (إلى أن تتمكن من زيادة الناتج وقد لاتتمكن !) أو قد تقترض مرة أخرى من المواطنين لتسدد ماعليها أولاً .. أما القرض الأجنبى فإنه لايستلزم زيادة الناتج المحلى فقط وانما زيادة الصادرات أيضاً بالضرورة ، وبمعدلات تسمح بسداد أقساط أصل القرض وفوائده . لذلك فقد تطورت مشكلة القروض الأجنبية حينما لم نتمكن من استخدامها فى أفضل الاستخدامات الممكنة ولم نستطع تنمية صادراتنا ومواردنا من النقد الأجنبى من ورائها بما يمكننا من تسديد ماعلينا للخارج . ومع الاخفاق فى هذا اضطرت الدولة لمزيد من الاستدانة وازدادت الأقساط المستحقة والفوائد الدورية .. فاقترضنا لنسدد لا لكى نحقق التنمية كما كان مأمولاً من قبل .. وكانت هذه هى نهاية المطاف لسياسة الاعتماد على الغير ونهاية الآمال بأن تؤتى القروض ثمارها وتسهم فى تنمية الاقتصاد القومى .. والحقيقة المرة أن مصر الدولة الاسلامية العريقة وقعت للمرة الثانية فى تاريخها الحديث فى مشاكل من وراء التمويل الربوى (١) .

٣ - بالنسبة للحجة الثالثة ، نقول أن برامج التنمية اتجهت إلى تبنى استراتيجية الصناعات البديلة للواردات وذلك لأسباب عديدة سبق ذكرها (٢) . وكان متوقعاً أن تؤدى هذه الاستراتيجية إلى تحقيق وفر فى موارد النقد الأجنبى ولكن هذا لم يتحقق . فقد اتسمت صناعات بدائل الواردات عموماً بانخفاض كفاءتها ولم تكن قادرة على الاستمرار دون دعم وحماية من الدولة . فلقد تمت التقديرات الخاصة بحسابات

---

(١) انعقد إجماع المجامع والهيئات والمؤتمرات الفقهية والاقتصادية الإسلامية على حرمة الفوائد وأنها هى الربا الحرام الذى لاشك فيه وذلك منذ ١٩٦٥ إلى اليوم .. وأهم هذه المجامع : مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف والمجمع الفقهى لرابطة العالم الإسلامى بمكة المكرمة ومجمع الفقه الإسلامى التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامى بجدة . وليس هناك اختلاف حول ربوية الفوائد من قبل ١٩٦٥ .. من أيام الإسلام بل من قبل ذلك كما جاء فى الأديان السماوية اليهودية والمسيحية ..

(٢) انظر ص ٨٤ - ٨٦ .

الوفر فى النقد الأجنبى على أساس افتراضات بسيطة وعامة فلم تأخذ فى الحسبان الاثار غير المباشرة التى تنشأ عن اقامة صناعات بدائل الواردات بالنسبة للطلب على النقد الأجنبى كما لم تأخذ فى الحسبان أيضاً اثار التغيرات المتوقعة فى الميل للاستيراد مع نمو الدخل .

ومن جهة أخرى كان متوقعاً أن تتمكن الدولة تدريجياً من تنمية أنشطتها التصديرية . ولكن كما سبق وذكرنا فإن هذا لم يحدث فى إطار الاختلالات الهيكلية التى أصابت النشاط الصناعى وانخفاض المقدرة التنافسية للصناعات الجديدة من جهة وعدم المقدرة على تنمية صادرات زراعية جديدة بالإضافة إلى الاخفاق فى الحفاظ على أسواق السلع الزراعية التقليدية من جهة أخرى . وصحيح أن الحكومة فى أواخر الثمانينات وبداية التسعينات بدأت تولى هذه الأمور اهتماماً متزايداً إلا أن الكثير من المشاكل المحيطة بالتصدير مازال قائماً . ومن ثم فإن النتائج المتوقعة للتغيرات فى سياسات التصدير لايمكن التنبؤ بها بعد . وكل هذا مما أدى إلى عدم امكانية الاستغناء عن القروض الأجنبية فى سداد قيمة احتياجاتنا الجارية من الخارج .

ثالثاً - أثر بعض العوامل الخارجية فى تضخيم حجم وأعباء المديونية الخارجية :

لقد عرفنا كيف نشأت المديونية الخارجية وكيف ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالعجز المستمر فى ميزان الحساب الجارى .. وبالتالى فإن جميع الأسباب التى تسببت فى هذا العجز المستمر كانت أيضاً وراء الاقتراض المستمر من الخارج . إلا أن هناك عناصر خارجية أدت إلى تضخيم المديونية الخارجية وزيادة حدة مشكلتها . وهذه العناصر يمكن تقسيمها إلى مباشرة وغير مباشرة ، ولايعنى هذا التقسيم اعطاء أولوية أو أهمية لجانب على الآخر . والأولى هى التى أسهمت بشكل مباشر فى رفع حجم المديونية الخارجية القائمة أو زيادة عبئها مثل ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وارتفاع أسعار صرف الدولار الأمريكى أو العملات الرئيسية الأخرى التى جرى الاقتراض بها . أما الثانية فهى التى أفرخت ظروفاً دولية صعبة أو غير ملاءمة للدول النامية بشكل عام فأدت

إلى مزيد من الاختلالات الخارجية بالنسبة لها فدفعتها إلى مزيد من الاعتماد على الغير وبالتالى مزيد من المديونية وبشروط أكثر اجحافاً لها فى الغالب . وسوف نتناول أهم هذه العناصر فيما يلى :

أ - ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية :

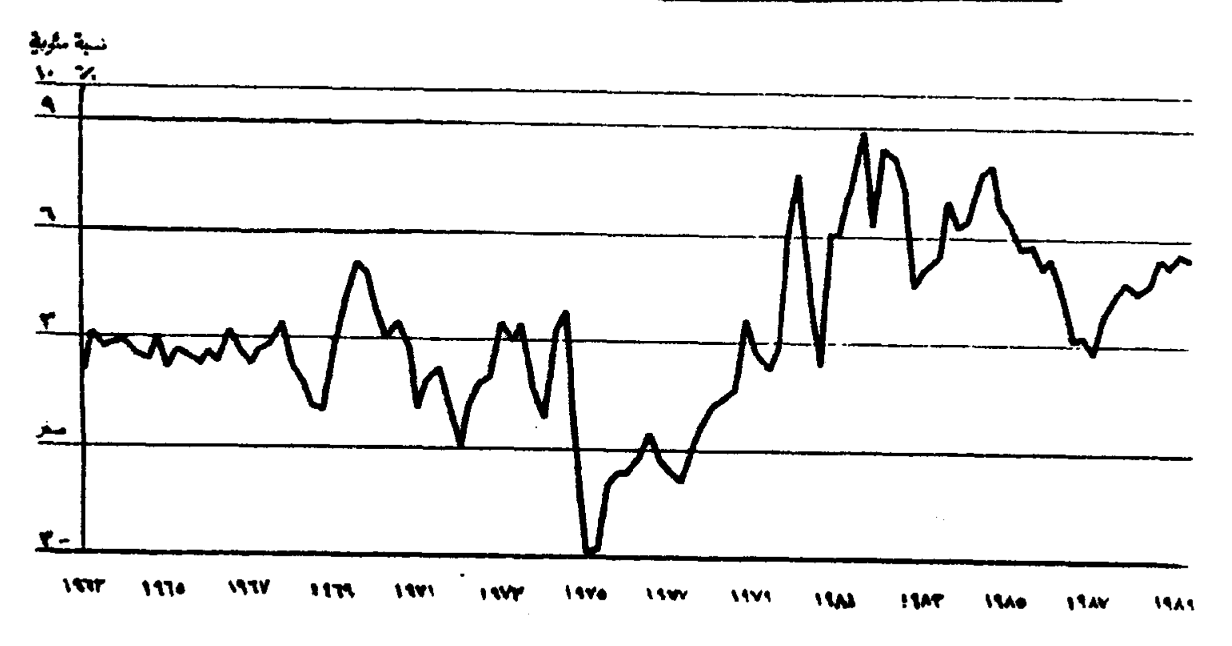
أشرنا من قبل - فى الصفحات السابقة - إلى الآثار الخطيرة التى ترتبت على ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية بالنسبة لحجم المديونية القائم فى الدول النامية بشكل عام وفى أمريكا اللاتينية بشكل خاص . وأصل المشكلة يرجع إلى اتباع نظام الديون بأسعار فائدة معومة Floating rate debt والذى أصبح شائعاً فى أواسط حقبة السبعينات . فمع اشتداد حدة الموجة التضخمية فى العالم حينذاك لم يرض المقرضون أن تتعرض ايراداتهم « الحقيقية » من الفوائد الدائنة للانخفاض فأصبحوا يتفقون مع المقترضين على نظام أسعار الفائدة المعومة Floating interest rates على ديونهم . ونظرياً فإن أسعار الفائدة الجارية إذا ارتفعت بنفس نسبة ارتفاع الأسعار فسوف تظل أسعار الفائدة « الحقيقية » ثابتة . وبالتالى فإن خدمة الدين بأسعار فائدة معومة ، بالرغم من أنها تستلزم زيادة فى كمية النقد الأجنبى المطلوبة ، لكنها لن تضيف عبئاً اضافياً « حقيقياً » على المدينين . إلا أن الواقع كان غير ذلك ، فقد ارتفعت أسعار الفائدة الجارية بمعدلات تفوق الأسعار حتى أن أسعار الفائدة الحقيقية ارتفعت تدريجياً من متوسط ٠٫٩٧٪ فى ١٩٧٤-١٩٧٩ إلى ٥٫٨٥٪ فى ١٩٨٠-١٩٨٩(١) . والحقيقة أن هذا الاتجاه الصعودى لأسعار الفائدة الحقيقية بدأ من ١٩٧٥ وبشكل صارخ إلى ١٩٨٢-١٩٨٤ ثم هدأ قليلاً بعد ذلك إلا أنه كان فى نهاية حقبة الثمانينات أعلى بكثير مما كان عليه فيما قبل ١٩٧٤ . انظر الشكل (٤ - ١) .

---

(١) انظر World Bank, World Development Report 1990, p.15

شكل (٤ - ١)


أسعار الفائدة الحقيقية ، ١٩٦٣ إلى ١٩٨٩



ومن الممكن قياس عبء الارتفاع فى أسعار الفائدة الحقيقية على الدول النامية بنسبة القروض التى تعاقدت عليها بسعر فائدة متغير إلى اجمالى الدين الخارجي . ولقد ارتفعت هذه النسبة من ٧٪ من اجمالى الديون للدول النامية عام ١٩٧٢ إلى ٢٢٫٨٪ عام ١٩٧٦ ثم إلى ٣٣٪ عام ١٩٨٠ وإلى ٤٣٫٢٪ عام ١٩٨٣ (١) .ومعظم هذه الزيادة فى نصيب القروض ذات الفائدة المتغيرة يرجع إلى موقف دول أمريكا اللاتينية والكاريبى . ولقد اقترضت هذه المجموعة بنظام الفوائد المتغيرة بشكل متزايد حتى أن نصيب القروض التى تمت بهذا النظام زادت من ٣٢٫٨٪ فى ١٩٧٤ إلى ٦٦٫١٪ فى ١٩٨٣ . ولهذا ازدادت أعباء المديونية الخارجية على هذه المجموعة بشكل صارخ حتى بلغت نحو ٨ بلايين دولار فى السنة أو نحو ١٪ من اجمالى الناتج المحلى للمنطقة فى الثمانينات .

---

(١) انظر محمد محروس اسماعيل ، المشكلة الاقتصادية المصرية ص ٢٣٥ - ٢٣٦ ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٨ وذلك نقلاً عن احصائيات البنك الدولى .

وبالنسبة لمصر بلغت نسبة الديون العامة Public loons ذات الفوائد المتغيرة من اجمالى الدين العام ٣ر١١٪ فى ١٩٩٠ بعد أن كانت لاشىء فى ١٩٧٠ (١) . وبالرغم من أن هذه النسبة أقل بكثير من النسب المسجلة لدول أمريكا اللاتينية إلا أنها مهما كان تعبر عن زيادة فى أعباء المديونية الخارجية .

ب - ارتفاع أسعار صرف الدولار الأمريكى والعملات الرئيسية :

تعاقدت الدول النامية على قروضها الخارجية بالدولار الأمريكى وبعملات رئيسية أخرى مثل الفرنك الفرنسى والمارك الألمانى والين اليابانى .. الخ . إلا أن معظم التعاقدات (نحو ٨٠٪) تم تسجيلها بالدولار الأمريكى . وكما هو معروف فإن عوامل عديدة فى الاقتصاد الدولى أدت إلى ارتفاع أسعار صرف الدولار والعملات الرئيسية الأخرى بشكل مستمر تجاه العملات الوطنية للدول النامية . وتسببت هذه التغيرات فى حد ذاتها فى ارتفاع قيمة الديون الخارجية للدول النامية بالنسبة إلى نواتجها القومية . وقد قدر بعض الخبراء أن الارتفاع الكبير فى سعر صرف الدولار الأمريكى فى الفترة ١٩٧٩-١٩٨٣ قد أدى فى حد ذاته إلى ٤٠٪ ارتفاع فى معدل الدين الخارجى للدول النامية خلال هذه الفترة (٢) .

وبالنسبة لمصر نجد أن سعر صرف الدولار بالجنيه ارتفع من ٣٩ قرشا فى ١٩٧١ إلى أن بلغ ٢٢٣ قرشا فى ١٩٩٠ أى بنسبة ٤٧٢٪ . ويلاحظ أن سعر صرف الدولار الأمريكى بالجنيه ارتفع بنسبة ٧ر٤٧٪ فى ١٩٨٧ بالمقارنة بعام ١٩٨٣ ثم بنسبة ٧٨٪ فى ١٩٩٠ بالمقارنة بعام ١٩٨٧ . وتعتبر الأخيرة أعلى زيادة سجلت لسعر صرف الدولار فى مصر خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩٠ (٣) .

---

(١) انظر البنك الدولى - التقرير السنوى للتنمية ١٩٩٢ - جدول رقم ٢٥ فى الجداول الاحصائية.

(٢) انظر IMF,World Econ. Outlook, 1983, p . 202

(٣) انظر الجدول (٣-٥) فى نهاية الفصل الثالث .

واعتماداً على البيانات الاحصائية المتاحة عن اجمالى الدين الخارجى بالدولار واجمالى الناتج القومى فى مصر بالجنيه ، وأسعار تحويل الدولار/جنيه يمكن تقدير نسبة الدين الخارجى إلى اجمالى الناتج القومى فى مصر على النحو الآتى المبين فى الجدول (٤ - ٢) ويلاحظ ارتفاع نسبة الدين الخارجى إلى الناتج القومى بشكل مستمر من ٣٩,٢٪ فى ١٩٧٥ إلى ٩٥,٤٪ فى ١٩٧٩ ثم إلى ١٢٦,٨٪ فى ١٩٩٠ .

جدول (٤ - ٢)

مصر : نسبة الدين الخارجى إلى اجمالى الناتج القومى

السنة	اجمالى الدين الخارجى مليون دولار (١)	اجمالى الناتج القومى مليون جنيه (٢)	سعر الدولار بالجنيه (٣)	اجمالى الناتج القومى مليون دولار (٤)	نسبة الدين إلى الناتج القومى ٪ (٤/١)
١٩٧٥	٤٣٥١	٥١٠٧	٠,٤٦	١١١٠٢	٣٩,٢
١٩٧٩	١٦٣٠١	١١٩٥٧	٠,٧٠	١٧٠٨١	٩٥,٤
١٩٨٣	٣٢٦٣٦	٢٢٥٥٧	٠,٨٦	٢٦٢٢٩	١٢٤,٤
١٩٨٧	٥٢٠١٧	٤٠٧٨٢	١,٢٧	٣٢١١٢	١٦٢,٠
١٩٩٠	٤٠١٠٤	٧٠٥٣٠	٢,٢٣	٣١٦٢٨	١٢٦,٨

المصدر : World Bank, World Tables 1993

ملاحظات على الجدول : ١ - البيانات المذكورة عن اجمالى الدين الخارجى قد تختلف فى بعض السنوات ، ولكن ليس جوهريا ، عن البيانات المنشورة فى التقرير السنوى للتنمية الصادر أيضاً عن البنك الدولى فى ١٩٩٢ .

٢ - العمود رقم (٤) تم حساب أرقامه على أساس تحويل بيانات العمود رقم (٢) بسعر الدولار/جنيه المبين فى العمود رقم (٣) ويلاحظ أنه كلما ارتفع سعر الدولار/ الجنيه كلما انخفض نمو الناتج القومى الاجمالى مقدراً بالدولارات بالمقارنة بنموه مقدراً بالجنيه المصرى ، وهكذا ترتفع نسبة الدين الخارجى المسجل (بالدولار) إلى اجمالى الناتج القومى حينما يتم تحويله إلى دولارات كما ارتفع سعر الدولار / جنيه .

ولتقدير أثر الارتفاع فى سعر صرف الدولار الأمريكى فى مصر على نسبة «الدين الخارجى إلى اجمالى الناتج القومى » يمكن إعادة تقدير النسب المبينة بالجدول بافتراض ثبات سعر الصرف خلال أى فترة معينة من السنوات . وسوف نكتشف مثلاً أن نسبة الدين الخارجى إلى اجمالى الناتج القومى فى مصر ستكون ٦٢٫٧٪ فى ١٩٧٩ بدلاً من ٩٥٫٤٪ إذا كان سعر صرف الدولار الأمريكى بقى عند ٤٦ قرشاً للجنيه بدلاً من ٧٠ قرشاً . وهكذا سنجد أن ارتفاع سعر الدولار بالجنيه فيما بين ١٩٧٥ و ١٩٧٩ تسبب فى زيادة نسبة الدين الخارجى إلى اجمالى الناتج القومى بنسبة ٣٢٫٣٪ . وبطريقة مماثلة سنجد أن ارتفاع سعر صرف الدولار بالجنيه تسبب فى زيادة النسبة المذكورة للدين الخارجى بمقدار ٥٢٪ فيما بين ١٩٨٣ و ١٩٨٧ . وكذلك ارتفعت نسبة الدين الخارجى إلى اجمالى الناتج القومى بنسبة ٥٤٫٦٪ بين ١٩٨٧ و ١٩٩٠ ، ولو بقى سعر الدولار/جنيه عند مستوى ١٩٨٧ لكانت نسبة الدين الخارجى إلى اجمالى الناتج القومى قد انخفضت من ١٦٢٪ فى ١٩٨٧ إلى ٧٢٫٢٪ فى ١٩٩٠ .

وهكذا نرى بجلاء كيف أن ارتفاع سعر الدولار بالنسبة للجنيه المصرى قد تسبب فى حد ذاته فى زيادة عبء المديونية الخارجية بشكل غير عادى فى الثمانينات وفى الأعوام الأخيرة منها على وجه الأخص .

جـ - عوامل خارجية معاكسة :

تضافرت عدة عوامل على المستوى الدولى فى خلق مناخ معاكس للدول النامية المدينة فى حقبة الثمانينات أدت إلى زيادة اعتمادها على الخارج وزيادة حجم مديونيتها الخارجية . وفى هذه العجالة نهتم بأبرز هذه العوامل مختارين منها أهمها بالنسبة لمصر لنبين كيف أثرت على حجم أو موقف مديونيتها الخارجية .

من هذه العوامل حالة الركود الاقتصادى التى أصابت العالم الغربى فى مطلع حقبة الثمانينات . ولقد أثرت هذه الحالة فى الساحة الدولية إلى مصر والايرادات

المحققة منها . فهبطت التحويلات السياحية من ٤١٨ مليون دولار فى ١٩٨١ إلى ٢٨٥٫٤ مليون دولار فى ١٩٨٣ (١) .

كذلك أثرت حالة الركود فى صادرات مصر من السلع الأولية على غرار ماحدث للدول النامية الأخرى المصدرة لسلع أولية .. ففى ظروف الركود الاقتصادى هبط الطلب على السلع الأولية وانخفضت أسعار هذه السلع .. وسجلت الاحصائيات هبوطاً فى حصيلة مصر من صادرات السلع الأولية غير البترولية من ٨٧٠ مليون دولار فى ١٩٨١ إلى ٧٩٥ مليون دولار فى ١٩٨٢ (بنسبة ٨٫٦٪) . وبالرغم من أن حصيلة هذه الصادرات انتعشت مرة أخرى فى ١٩٨٤ إلا أنها عاودت الهبوط فى ١٩٨٥ وظلت فى حالة نمو بطىء جداً حتى ١٩٩٠ . وتأثرت حصيلة الصادرات المصرية أيضاً بتدهور الأسعار العالمية للبترول . وهذا العامل أثر فى ايرادات جميع الدول البترولية من العملات الأجنبية إلا أن أثره كان شديد الحدة بالنسبة لمصر التى كانت تعتمد على البترول بنسبة ٨٠٪ فى صادراتها بينما هى دولة ذات دخل منخفض وليس لها أرصدة ضخمة فى البنوك الغربية مثل الدول البترولية الغنية . ولقد هبطت صادرات مصر البترولية من ٢٠٨٧ مليون دولار فى ١٩٨١ وبشكل مستمر حتى وصلت إلى ٧٠٣ مليون دولار فى ١٩٨٨ .. ولم تنتعش حصيلة صادرات مصر البترولية مرة أخرى إلا فى ١٩٩١ بسبب ظروف حرب الخليج وارتفاع أسعار البترول حيث قفزت إلى ٢٠٨٢ مليون دولار بزيادة مقدارها ١٤٥٪ عن ١٩٩٠ . وكما نرى فإن موقف ايرادات البترول كان معاكساً طوال الثمانينات على عكس ماكان الأمر عليه فى النصف الثانى من السبعينات (٢) .

وكان تدهور معدلات التبادل الدولى أحد العوامل الهامة التى خلقت مناخاً

(١) انظر : المجلة الاقتصادية للبنك المركزى - مجلد ٣٠ - عدد (١) ١٩٩٠/٨٩ .

(٢) هذه البيانات وماقبلها مؤسسة على بيانات الجمارك للتجارة السلعية ومصدرها World Bank , World Tables 1993 .

معاكساً للدول النامية وأثرت فى مقدرتها على الاعتماد على نفسها واضطرتها إلى زيادة الاقتراض من الخارج .. ومن الممكن قياس معدلات التبادل الدولى بمقارنة أسعار الصادرات بأسعار الواردات .. ولقد هبطت أسعار الكثير من السلع الأولية التى تؤلف معظم صادرات الدول النامية خلال حقبة الثمانينات . وبالقياس إلى فترات أخرى وجد أن هذه الأسعار قد هبطت خلال الثمانينات إلى أدنى مستوياتها منذ الحرب الثانية . وعانت مصر من هذا الاتجاه على غرار دول نامية أخرى كثيرة . وبالإضافة إلى هذا فقد عانت مصر أيضاً من انخفاض أسعار البترول الخام بشكل مستمر حتى وصلت قبل ١٩٩٠ إلى مايقرب من ٢٠٪ من مستوياتها فى ١٩٨٢ . ومن ناحية أخرى فقد تعرضت أسعار الواردات من السلع الصناعية -القادمة من الدول المتقدمة- للهبوط ثم الركود فى النصف الأول من الثمانينات فقط ولكنها عاودت الارتفاع بمعدلات متزايدة . وفى هذا الإطار تدهورت معدلات التبادل الدولى فى معظم حقبة الثمانينات . والجدول التالى يبين موقف مصر (١) .

جدول (٤-٣)

مصر : معدلات التبادل الدولى (١٩٨٧ = ١٠٠)

١٩٧٩ - ١٩٩٠

السنة	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
أسعار الصادرات (فوب)	١٠٥٫٤	١٥٨٫٢	١٦٩٫٣	١٥٣٫٤	١٤٩٫٩	١٤٣٫٥	١١٩٫٣	٩٠٫٧	١٠٠	١٠٥٫٥	١٠٧٫٣	١١٤٫٤
أسعار الواردات (سيف)	٩١٫٠	١٠١٫٠	٩٩٫١	٩٣٫٥	٩٣٫٧	٩٢٫٦	٩١٫٠	٩٤٫٧	١٠٠	١١٣٫٥	١٢٢٫٩	١٣٦٫٧
معدلات التبادل الدولى	١١٥٫٩	١٥٦٫٦	١٧٠٫٨	١٦٤٫٠	١٦٠٫٠	١٥٥٫٠	١٣١٫٢	٩٥٫٧	١٠٠	٩٣٫٠	٨٧٫٢	٨٣٫٧

المصدر : World Bank, World Tables 1993

ملاحظات : معدل التبادل الدولى = الرقم القياسى لأسعار الصادرات / الرقم القياسى لأسعار الواردات

(١) ليس فيما سبق محاولة لعرض جميع العوامل الخارجية التى خلقت مناخاً معاكساً للدول المدينة ومنها مصر .. فقد تعرضنا لبعض هذه العوامل الخارجية من خلال تحليل موقف التجارة الخارجية أو ميزان الحساب الجارى . كما أننا اقتصرنا على أبرز العوامل الخارجية التى كان لها تأثير بالنسبة لمصر.

رابعا - احصائيات الدين الخارجى لمصر :

(أ) تطور الهيكل والحجم والنسبة فى الناتج القومى :

جدول (٤ - ٤)

مصر : تطور هيكل واجمالى الدين الخارجى والنسبة فى اجمالى الناتج القومى (١٩٧١-١٩٩٠)

السنة	اجمالى الدين الخارجى					نسبة اجمالى الدين الخارجى فى اجمالى الناتج القومى٪
	طويل الأجل مليون دولار	النسبة ٪	قصيرالأجل مليون دولار	النسبة ٪	الاجمالى مليون دولار	
١٩٧١	١٨١٤	١٠٠	صفر	صفر	١٨١٤	٢٢
١٩٧٥	٤٣٥١	١٠٠	صفر	صفر	٤٣٥١	٣٩٫٢
١٩٨٠	١٦٨٨٨	٨٠٫٧	٤٠٢٧	١٩٫٣	٢٠٩١٥	٩٧٫٥
١٩٨٢	٢٤٤٥٧	٨٢٫٨	٥٠٦٨	١٧٫٢	٢٩٥٢٥	١٢٣٫٧
١٩٨٤	٧٢٩٩٠٣	٨٣٫٩	٥٧٨٦	١٦٫٢	٣٥٦٨٩	١٢٤٫٨
١٩٨٦	٣٩١٣	٨٤٫٥	٧٢٠١	١٥٫٥	٤٦٣٣٨	١٤٤٫٦
١٩٨٨	٤٥٧٢٥	٨٧٫١	٦٧٦١	١٢٫٩	٥٢٤٨٦	١٨٥٫٧
١٩٩٠	٣٥٤٤٢	٨٨٫٤	٤٦٦٢	١١٫٦	٤٠١٠٤	١٢٦٫٨

ملاحظات :

١ - بيانات اجمالى الدين الخارجى من : World Bank,World Tables 1993 ، والدين طويل الأجل يشمل استخدام ائتمان صندوق النقد الدولى IMF . وهذه البيانات غالباً أدق من البيانات الواردة فى التقارير السنوية للتنمية الصادرة أيضاً من البنك الدولى . ويلاحظ أن اجمالى الدين الخارجى فى ١٩٨٨ بلغ ٥٢٤٨٦ مليون دولار كما هو وارد فى الجدول بينما أن الرقم الوارد فى التقرير السنوى للتنمية للبنك الدولى عن نفس العام ٤٩٩٧٠ مليون دولار . كذلك بلغ الدين الخارجى ٤٠١٠٤ مليون دولار فى ١٩٩٠ كما فى الجدول بينما ورد رقم

٣٩٨٨٥ مليون دولار فى التقرير السنوى للتنمية (١٩٩٢) والرقمين الأخيرين متقاربين إلى حد ما .

٢ - تميزت الفترة ١٩٧١-١٩٨٠ بأعلى معدلات لنمو الدين الخارجى . فقد زاد الدين بنسبة ١٤٠٪ بين ١٩٧١ و ١٩٧٥ ثم بنسبة ٢٣٨٠٪ بين ١٩٧٥ و ١٩٨٠ ، علماً بأن هذه الفترة تميزت بأعلى معدلات لنمو حصيلة النقد الأجنبى من الصادرات البترولية وتحويلات العاملين فى الخارج بالرضافة إلى السياحة ودخل قناة السويس .. وهذا مما يثير الدهشة . ولقد هبطت بعد ذلك معدلات نمو الدين الخارجى حتى أصبحت ١٣٪ فيما بين ١٩٨٦ و ١٩٨٨ . ثم تناقص اجمالى الدين بنسبة ٢٣٫٦٪ بين ١٩٨٨ و ١٩٩٠ مما يدل على تحسن نسبى . وفيما بعد حرب الخليج ومشاركة مصر فى المعركة التى شنتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ضد العراق ، تم اسقاط نسبة كبيرة من الدين الخارجى من قبل الدائنين الدوليين حتى أصبح نحو ٢٣ مليار دولار فقط فى ١٩٩٢/١٩٩٣ .

٣ - تم حساب نسبة اجمالى الدين الخارجى فى الناتج القومى الاجمالى على أساس البيانات الخاصة بالناتج القومى الاجمالى بالجنيه المصرى بعد التحويل إلى دولارات أمريكية بالأسعار المنشورة للدولار/ جنيه فى نفس المصدر (W.B,World Tables) ورأى أن هذه النسب كما قدرت أكثر دقة من البيانات الواردة فى التقارير السنوية للتنمية الصادرة عن البنك الدولى.

٤ - ازداد نصيب الدين الخارجى قصير الأجل بين ١٩٧٥ و ١٩٨٠ من صفر إلى ١٩٫٣٪ ، ثم تناقص بعد ذلك تدريجياً حتى أصبح ١١٫٦٪ فقط فى ١٩٩٠ . ويلاحظ أن الدين قصير الأجل أقل ملاءمة للتنمية الاقتصادية ولذلك يصبح له عبء أكبر على الاقتصاد القومى فى حالة الزيادة ، والعكس صحيح فى حالة النقص .

٥ - ارتفاع نسبة الدين الخارجى فى اجمالى الناتج القومى لمصر يرجع إلى سببين أولهما نمو هذا الدين المسجل « بالدولار » وثانيهما تدهور قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للدولار وذلك كما سبق الشرح فى هذا الفصل .

(ب) الفوائد على الدين العام الخارجى كنسبة من الناتج القومى وحصيلة الصادرات :

جدول (٤ - ٥)

مصر : تطور مدفوعات الفوائد والنسبة من الناتج القومى والصادرات

(١٩٧٠ - ١٩٩٠)

السنوات	١٩٧٠	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٩٠
اجمالى مدفوعات الفائدة على الدين العام طويل الأجل (مليون دولار)	٥٦	٦٩٨	٧٦٦	٧٢٩	١١٤٣
النسبة من الناتج القومى ٪	٤٫٨	٧٫٩	٤٫٨	٤٫٤	٤٫١
النسبة من حصيلة صادرات السلع والخدمات ٪	٣٨	٣٤٫١	٢٣٫٨	١٦٫٦	١١٫٠

المصدر : التقرير السنوى للتنمية - البنك الدولى أعداد مختلفة .

ملاحظات :

١ - مدفوعات الفوائد هى المدفوعات الفعلية التى تمت بالنسبة للدين العام القائم والمنصرف وتشمل أحياناً مصاريف الارتباط على الدين غير المنصرف فى حالة وجود بيانات عنها كما ورد فى الملاحظات الفنية للجداول الاحصائية - التقرير السنوى للتنمية ، البنك الدولى .

٢ - يلاحظ أن مدفوعات الفوائد ظلت فى المدى ٤ - ٥ ٪ معظم السنوات المذكورة فى الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٠ باستثناء ١٩٨٤ حيث ارتفعت إلى نحو ٨٪ وكنسبة من حصيلة صادرات السلع والخدمات بلغت الفوائد ٣٨٪ فى ١٩٧٠ ثم انخفضت بعد ذلك تدريجياً إلى أن أصبحت ١١٪ فى ١٩٩٠ . وتعبر مدفوعات الفوائد عن العبء « المؤكد » الذى يقع على الاقتصاد القومى سواء استخدمت الديون استخداماً سيئاً أو رشيداً .

(جـ) شروط الاقتراض من الخارج :

جدول (٤ - ٦)

مصر : شروط الاقتراض العام من الخارج ١٩٧٠ - ١٩٩٠

السنوات	١٩٧٠	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٩٠
متوسط سعر الفائدة (٪)	٤٫١	٦٫٩	٨٫٨	٦٫٣	٥٫٣
متوسط فترة السـداد (سنوات)	١٧	١٧	٢٣	٢٣	٢٧
متوسط فترة السماح (سنوات)	٥	٤	١٠	٧	٨
القروض العامة بسعر فائدة متغير كنسبة من الدين العام (٪)	صفر	١٫٧	٢٫١	١١٫٤	١١٫٣

المصدر : التقرير السنوى للتنمية - البنك الدولى ، أعداد مختلفة .

ملاحظات :

١ - من الواضح أن متوسط سعر الفائدة على الارتباطات الجديدة فى السنوات المذكورة كان يتحرك بسرعة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٦ ، ثم هبط بعد ذلك تدريجياً ، وقد كان التطور السابق أحد الأسباب الرئيسية وراء ارتفاع الفوائد الحقيقية وبالتالى زيادة عبء المديونية .

٢ - تزايد متوسط فترة السداد من ١٧ سنة فى ١٩٧٠ و ١٩٨٤ إلى ٢٣ ثم ٢٧ سنة بعد ذلك . والواقع أنه كلما طالت فترة السداد المتفق عليها كلما عبر هذا عن شروط أيسر للاقتراض .

٣ - فترة السماح Grace Period هى الفترة التى يسمح الدائن بانقضائها قبل مطالبة المدين بسداد القسط الأول . وتزايد فترة السماح بعد ١٩٨٤ يدل على شروط أيسر فى الاقتراض . ذلك لأن هناك فترة زمنية تمر قبل أن يبدأ الاستثمار (الممول بالقرض) فى توليد عوائد صافية موجبة وتسمى هذه فترة تفريخ الاستثمار . وكلما طالت فترة السماح كلما أمكن استخدام القروض بشكل أفضل فى المجالات الانتاجية الأساسية للتنمية والتى قد لاتدر عوائد مباشرة أو تدر عوائدها بعد فترة طويلة نسبياً .

٤ - التعاقد على القروض بنظام سعر الفائدة المتغير ، أصبح ظاهرة شائعة فى أواسط الثمانينات

كما سبق الشرح فى هذا الفصل . وعادة مايتحدد سعر الفائدة المتغير على أساس السعر الذى يتحدد بين مصارف لندن والمعروف بمصطلح « ليبور » -London Interbank (LIBOR) Offered Rate أو على أساس « سعر الفائدة الممتاز » فى الولايات المتحدة U.S Prime Rate . وزيادة نسبة هذه القروض ذات الفائدة المتحركة يعنى شروطاً أكثر عسراً فى الاقراض كما سبق الشرح فى هذا الفصل . قارن ١٩٨٨ و ١٩٩٠ بالسنوات السابقة لتقدير التغير فى صعوبة شروط الاقراض .

الفصل الخامس
الاصلاح الإقتصادى
« الضرورة ، والبرنامج الرسمى ، ومدى كفايته »

أولاً - تفاقم المشكلات وضرورة الاصلاح الإقتصادى :

اتبعت حكومة مصر فى مطلع الستينات سياسة كان من شأنها الالقاء بثقلها شبه كاملاً فى النشاط الاقتصادى . فقد أقدمت على السيطرة على قطاعات التمويل والصناعة والنقل من خلال التأميمات واتبعت إسلوباً للتخطيط أقرب إلى المركزية منه إلى اللامركزية ، هذا بالإضافة إلى سابق سيطرتها على القطاع الزراعى من خلال السياسات الزراعية والسعرية والتسويق التعاونى للمحاصيل الايرادية الرئيسية .

وأصبحت الحكومة بهذا مسئولة مسئولية أساسية عن تنمية الناتج والتوظف داخلياً على المستوى الكلى .. ومن جهة أخرى أظهرت الحكومة ميلاً واضحاً إلى استراتيجية التوجه إلى الداخل Inward Looking Strategy من خلال أسلوب بدائل الواردات إلا أنها اضطرت إلى الاعتماد على الخارج فى التمويل .. وأحكمت السيطرة على التجارة الخارجية من خلال القيود الجمركية وغير الجمركية على الواردات من جهة ومن خلال السيطرة على أنشطة التصدير من جهة أخرى ، كما أصبحت محتكرة للنقد الأجنبى من خلال « جهاز الرقابة على النقد الأجنبى » . وبهذا أصبحت الحكومة مسئولة مسئولية شبه كاملة عن التنمية الاقتصادية لمصر .

وبالرغم من تشجيع القطاع الخاص فى النصف الثانى من السبعينات ومابعد ذلك فقد بقى القطاع العام مستأثراً بنحو ثلثى ناتج النشاط الصناعى ونصف الناتج المحلى (١) . كما ظلت الحكومة مسيطرة على ناتج المحاصيل الزراعية الرئيسية من

(١) انظر صفحات ٨٨ - ٩٠ ، لمعرفة لماذا لم يتوسع القطاع الخاص بالرغم من تشجيعه على مستوى السياسة الرسمية ..

خلال سياسات الدورات الزراعية والتسليم الجبرى بالأسعار الرسمية ، إلى أن بدأت فى تغيير هذه السياسات تدريجياً فى أواخر الثمانينات .

وأمكن خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢ تحقيق معدلات مرتفعة فعلاً للنمو الاقتصادى من خلال تزايد حصيلة صادرات البترول وايرادات قناة السويس والسياحة الدولية بالإضافة إلى تحويلات العاملين المصريين فى الدول العربية وتدفقات الاستثمار الأجنبى .. ومع ذلك فقد زاد الدين الخارجى بمعدلات مرتفعة وغير عادية خلال نفس الفترة .. كما زادت أيضاً المعونات الرسمية التى حصلت عليها مصر ...

وخلال فترة الرواج الكبير ١٩٧٥ - ١٩٨٢ ازداد الاعتماد على البترول إلى حد أن صادرات هذه السلعة بلغت مابلغه القطن فى الخمسينات أى نحو ٨٠ ٪ من اجمالى الصادرات .. وبذلك انخفضت الأهمية النسبية للصادرات التقليدية من السلع الأولية وكذلك لصادرات السلع الصناعية . ومع انحسار أسعار البترول فى السوق العالمى بعد ١٩٨٢ كان الأثر بالغاً على حصيلة الصادرات المصرية بوجه خاص وعلى التنمية بوجه عام .

وخلال الثمانينات استمر العجز فى ميزان الحساب الجارى واستمر الاعتماد على القروض الأجنبية لمواجهته بالرغم من ازدياد أعباء خدمة الدين بشكل صارخ وتزايد نسبة القروض غير الميسرة ذات الفائدة المتغيرة . وقد قيل أن استمرار التمويل الخارجى كان ضرورياً لضمان استمرار القطاع العام فى دفع عملية التنمية . ولكن كما أثبتت التجربة فإن هذا القطاع لم يكن يدفع التنمية فى مصر بقدر ماكان يعرقلها . فالاختلالات الهيكلية فى النشاط الصناعى الذى يحتويه القطاع ظلت قائمة والسياسات السعرية الرسمية لم تكن قادرة على علاج هذه الاختلالات بل كانت تؤدى إلى مزيد من التشوهات . كما ثبت أن العراقيل الادارية وضعف الحوافز الخاصة ، والعمالة الزائدة ، بالإضافة إلى سياسات الدعم والحماية كانت جميعاً وراء ضعف الكفاءة الانتاجية وانخفاض المقدرة التنافسية للقطاع العام خاصة فى السوق العالمى .

وفى نهاية حقبة الثمانينات كان موقف المديونية الخارجية قد أصبح سيئاً فعلاً حيث وصل اجمالى الدين الخارجي إلى أكثر من ١٥٠ ٪ من اجمالى الناتج القومى كما أصبحت فوائده أكثر من ٤ ٪ من هذا الناتج .

وتدهورت معدلات التنمية الاقتصادية فلم يزد معدل النمو السنوى فى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى عن ٥ر١ ٪ فى ١٩٨٦ و١٩٨٧ ثم انقلب المعدل سالباً فى السنوات ١٩٨٨ - ١٩٩٠ بشكل خطير . (انظر جدول ١-٣ - ص ٦).

وانعكست مشكلات التنمية الحادة داخلياً على الحكومة فى شكل عجز متزايد للميزانية ، وعلى الأفراد فى شكل ارتفاع لمعدلات البطالة ومستويات الأسعار ، وانخفاض لمستويات المعيشة الحقيقية .

وبالنسبة لميزانية الدولة وصل العجز إلى نحو ٢٠ ٪ سنوياً من اجمالى الناتج المحلى فى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠ . ولقد ازداد الانفاق العام من حوالى ٥٠٪ إلى ٥٥٪ من اجمالى الناتج المحلى فى منتصف السبعينات إلى نحو ٦٣٪ من هذا الناتج فى النصف الأول من الثمانينات . هذا علماً بأن النسبة المقارنة فى الدول النامية فى نفس الفترة لم تتجاوز فى المتوسط ٤٠٪ من اجمالى الناتج المحلى . وتمثلت الأسباب الأساسية لزيادة الانفاق العام فى زيادة نفقات الدفاع والأمن الداخلى والدعم والزيادة المستمرة والسريعة فى أعداد موظفى الدولة مع الالتزام بترقياتهم الدورية .. وقد تمكنت الحكومة من زيادة الايرادات العامة من نحو ٣٠٪ من اجمالى الناتج المحلى فى منتصف السبعينات إلى نحو ٤٠٪ من هذا الناتج فى أوائل الثمانينات إلا أن هذه الزيادة لم تجابه إلا جزء محدود من مشكلة العجز فى الميزانية العامة . ولقد كانت مشكلة الدعم تمثل بالنسبة للحكومة مايشبه الكابوس الثقيل .. فقد اعتادت العائلات ذات الدخل المنخفض (الفقيرة ، والتى قدرت فى أحد تقارير البنك الدولى بنحو ٦ ملايين عائلة) (١) الحصول على معظم السلع الضرورية : الخبز والسكر

(١) وذلك بمتوسط دخل يتراوح بين ٤٠-٤٢ دولار للعائل شهرياً . انظر World Bank;, Country Brief , 1992, p. 433 .

والشاى وزيت الطعام ووقود الطهى (الجاز السائل أو الغاز) بأسعار مدعمة من الدولة. وكذلك اعتاد « الجميع » الحصول على مواصلات رخيصة وتعليم بالمجان من الألف إلى الياء للأبناء ورعاية صحية مجانية فى المستشفيات العامة ، بالإضافة إلى ضمان وظائف للأبناء بمجرد أن يتموا تعليمهم وضمان الترقى وزيادة الراتب دورياً حتى وإن لم يزد الناتج ... الخ . . وقد زادت أعباء هذه النفقات العامة مع النمو السكانى سنة بعد أخرى فكيف يمكن تقليص هذه النفقات أو وقف نموها ؟؟ لقد أسرفت الدولة فى الوعود الخلابة لعامة الناس منذ الستينات ، برعايتهم الاجتماعية وضمان حد أدنى لمستويات معيشتهم وضمان التوظف الكامل .. وفى ظل العجز المستمر عن تحقيق معدلات تنمية مناسبة فى الثمانينات وزيادة أعباء المديونية الخارجية أصبحت المعادلة صعبة بل تكاد تكون مستحيلة الحل مالم يحدث تراجع سياسى منظم عن الوعود الخلابة التى قطعت فى زمن سابق .

وتطورت الأسعار تطوراً خطيراً فى النصف الثانى من السبعينات وبعد ذلك بشكل أكثر حدة فى الثمانينات . وقد كانت مصر تضرب مثلاً فى كتب التنمية الاقتصادية على المستوى العالمى فى الستينات بأنها دولة نامية تتمتع باستقرار أسعارها بالرغم من زيادة انفاقها الاستثمارى وانفاقها العام ، ولكن استقرار أسعار الستينات كان فى جزء منه مصطنعاً بسبب الرقابة الحكومية المتشددة على الأسعار حتى فى أوقات اختناقات العرض التى ترتبت على نقص الناتج من بعض السلع مابين الحين والآخر . أما الجزء الآخر من الاستقرار فلاشك أنه كان مرتبطاً بالوضع الاقتصادى العام للدولة المتميز نسبياً (بالمقارنة بالحقبات التالية فى السبعينات والثمانينات) والذى لم يكن قد شهد بعد آثار السياسات الاقتصادية الخاطئة والاختلالات الهيكلية التى وضعت بذورها حينذاك .

والجدول (٥ - ١) يبين تطورات الأسعار على مدى واحد وعشرين عاماً من ١٩٧١ إلى ١٩٩١ ..

جدول (٥ – ١)

تطورات الأسعار فى الفترة من ١٩٧١ – ١٩٩١

أرقام قياسية للأسعار المحلية فى مصر (١٩٨٧ = ١٠٠)

السنوات	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
رقم شامل للناتج المحلى الاجمالى (GDP)	٢١ر٩	٢٢ر٣	٢٣ر٨	٢٦ر٢	٢٨ر٦	٣١ر٩	٣٥ر٠	٣٨ر٢	٤٥ر٩	٥٣ر٨
الزراعـــــة	١٥ر٠	١٥ر٩	١٧ر٦	٢١ر١	٢٢ر٨	٢٦ر٧	٣٢ر١	٣٤ر١	٣٦ر٣	٣٩ر٨
الصناعـــــة	١٩ر٩	٢٠ر١	٢١ر٧	٢٧ر٨	٣٠ر٩	٣١ر٩	٣٣ر٣	٣٦ر٢	٥٥ر٨	٦٥ر٣
أسعار المستهلـــك	١٤ر٧	١٥ر٠	١٥ر٨	١٧ر٤	١٩ر١	٢١ر١	٢٣ر٧	٢٦ر٤	٢٩ر٠	٣٥ر٠

السنوات	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
رقم شامل للناتج المحلى الاجمالى (GDP)	٥٤ر٣	٥٨ر٩	٣٦ر٦	٧٠ر٧	٧٧ر١	٨٦ر٩	١٠٠ر٠	١١٦ر٠	١٣٥ر٤	١٥٨ر٩	١٩٤ر٣
الزراعـــــة	٤٥ر٣	٥١ر٤	٥٨ر٠	٦٩ر٤	٧٧ر١	٨٩ر٠	١٠٠ر٠	١١٣ر٥	١٢٥ر٦	١٤٥ر٠	١٧٦ر٧
الصناعـــــة	٦٧ر٩	٦٩ر٣	٦٩ر٣	٧٣ر٠	٧٧ر٠	٨٠ر٦	١٠٠ر٠	١٢١ر٣	١٤١ر٩	١٦١ر٤	١٩٩ر٦
أسعار المستهلـــك	٣٨ر٦	٤٤ر٣	٥١ر٤	٦٠ر٢	٦٧ر٤	٨٣ر٥	١٠٠ر٠	١١٧ر٧	١٤٢ر٧	١٦٦ر٦	١٩٩ر٦

مصدر البيانات : World Bank, World Tables, 1993

ويلاحظ أن الرقم القياسى الشامل لأسعار الناتج المحلى ارتفع بنسبة ٤٥٫٧٪ فيما بين ١٩٧١ و ١٩٧٦ وبنسبة ١٤٥٫٧٪ فيما بين ١٩٧١ و ١٩٨٠ . ويلاحظ أن معظم الزيادة فى الأسعار حدثت بسبب السلع الصناعية ثم الزراعية حيث ارتفعت هذه بنسب ٢٢٨٪ ، ١٦٥٪ على الترتيب فيما بين ١٩٧١ و ١٩٨٠ . أما أسعار المستهلك فقد ارتفعت بنسبة ١٣٨٪ الأمر الذى يرجع إلى محاولة الحكومة الحفاظ على استقرارها نسبياً .. ولكن الارتفاع على أى حال من الأحوال كان كبيراً .

أما فى الثمانينات فقد استمرت الأسعار فى موجتها التضخمية وبمعدلات مرتفعة ولكن أقل نسبياً مما حدث فى السبعينات بالنسبة للسلع الزراعية والصناعية ، وأكبر بكثير جداً مما حدث فى السبعينات بالنسبة لسلع المستهلك . فارتفعت أسعار السلع الزراعية والصناعية بنسبة ٢٢٠٪ و ١٣٧٫٧٪ على الترتيب فيما بين ١٩٨١ و ١٩٩٠، بينما ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة ٣٣١٫٦٪ فيما بين العامين المذكورين .. وحدثت معظم الزيادات الهائلة فى النصف الثانى من الثمانينات .. وكان لارتفاع الرقم القياسى لأسعار المستهلك بالصورة الهائلة التى حدثت أثر كبير ومباشر فى خفض مستويات المعيشة الحقيقية وزيادة شعور الفقراء بالفاقة . وترجع هذه الزيادة الكبيرة فى أسعار المستهلك إلى تخلى الحكومة التدريجى عن دعم السلع الاستهلاكية الضرورية.

أما البطالة فقد ارتفعت معدلاتها . ولانتكلم هنا عن البطالة المقنعة أو العمالة الزائدة فى بعض القطاعات بانتاجية حقيقية منخفضة جداً (ربما تقترب من الصفر)، وإنما نتكلم عن البطالة المفتوحة Open un-employment والتى تضاعفت فيما بين ١٩٧٦ و ١٩٨٦ثم زادت مرة أخرى مع الانكماش التدريجى الذى حل بالنشاط الاقتصادى. وقد قدر عدد المتعطلين فى ١٩٨٦ بنحو ١٫٦ مليون شخص أو مايساوى ١٢٪ من قوة العمل الكلية . ثم ارتفعت هذه النسبة ١٫٩ مليون شخص أو ١٤٪ من قوة العمل الكلية فى ١٩٩١. وقد لوحظ أن نحو ٧٥٪ من المتعطلين كانوا ممن يدخلون سوق العمل لأول مرة ، وأن ٩٠٪ منهم ممن يحملون مؤهلات تعليمية

متوسطة (٦٥٪) أو مؤهلات عالية (٢٥٪) . كما لوحظ أنه بخلاف بطالة المتعلمين أصحاب الشهادات فإن بقية المتعطلين عبارة عن عمال (غالباً من الذكور) غير مهرة وغير متعلمين غالباً مما يدل على أنه لم تكن هناك مشكلة بطالة بالنسبة للعمال ذوى الخبرة أو المهارة . أما عن أهم أسباب بطالة المتعلمين فى الثمانينات فيتمثل أولاً فى السياسة الحكومية الجديدة التى تراجعت تدريجياً عن الالتزام بتدبير وظيفة لكل حاصل على مؤهل علمى . فهبطت التعيينات الجديدة للخريجين من الجامعات والمعاهد المتوسطة من ١١٠٫٠٠٠ سنوياً فى ١٩٨٥ إلى ٣٠٫٠٠٠ سنوياً فى ١٩٩١ . ثانياً أن بعض القطاعات الخدمية الهامة التى كانت فى حالة توسع فى النصف الثانى من الثمانينات وعلى رأسها قناة السويس والسياحة اتبعت سياسات توظف متحفظة . ثالثاً أن القطاع الخاص الذى كان يتلقى تشجيعاً متزايداً من الدولة والذى كانت استثماراته تنمو بنسبة أكبر من الاستثمارات العامة ظل محوطاً بعديد من المشكلات التى عرقلت نمو نشاطه الانتاجى بصفة عامة وحدت من مقدرته على امتصاص نسبة متزايدة من قوة العمل . وقد تناولنا هذه المشكلات فيما قبل (١) . ولكننا في مجال الحديث عن البطالة لابد أن نذكر أن أهم المشكلات التى أعاقت نمو قوة العمل لدى القطاع الخاص تمثل فى تشريعات العمل التى لاتستطيع أن تحمى أصحاب المشروعات الخاصة من العامل المهمل أو المستهتر أو العامل غير الكفؤ .. وقد تسببت هذه المشكلة فى حد ذاتها فى ضعف مرونة التوظيف لدى القطاع الخاص بكافة المقاييس . رابعاً لوحظ أن الكفاءات أو المؤهلات المتاحة لدى النسبة الكبرى ممن يدخلون سوق العمل لأول مرة من المتعلمين تعليماً عالياً أو متوسطاً لاتتناسب مع الاحتياجات الفعلية أو الواقعية فى سوق العمل .. وهذه هى مشكلة الفجوة بين برامج التعليم وواقع النشاط الاقتصادى فى مصر .

وفى اطار التراجع عن الدعم الرسمى للسلع الضرورية ، وارتفاع المستوى العام

(١) انظر الفصل الثالث – مشكلات القطاع الخاص ص ٨٨ – ٩٠ .

للأسعار بصفة مضطردة وزيادة معدلات البطالة كان من الطبيعى أن تنخفض مستويات المعيشة الحقيقى لدى فئة عريضة من المجتمع . هذه الفئة لاتتكون فقط ممن يحصلون على المستويات الدنيا من الدخل وانما أيضاً من غالبية موظفى الدولة ونسبة كبيرة من موظفى القطاع العام ، بالإضافة إلى المتقاعدين والمسنين والأرامل اللاتى لاعمل لهن وأطفالهن والعاجزين عن العمل .. أما أصحاب المستويات الدنيا من الدخل فيتألفون من العمال الأجراء الذين يفتقرون إلى مهارة معينة سواء فى النشاط الزراعى أو الصناعى أو غيرها .. وهناك أعداد كبيرة من الرجال والنساء تعمل فى أنشطة هامشية فى قطاع الخدمات سواء فى الحكومة أو خارجها .. وربما لم يحصل الواحد منهم فى المتوسط على أكثر من ٧٥ - ٨٥ جنيها مصرياً شهرياً فى أواخر الثمانينات بينما يعول عدداً من الأفراد . ولقد ذكر فى أحد التقارير الدولية الصادرة فى مطلع التسعينات أن نحو ٢٠- ٢٥٪ من السكان فى مصر يعيشون على دخل لايتجاوز ٣٥ دولار شهرياً (نحو مائة جنيه وخمسة بسعر صرف ١٩٩١) وأن هذا هو تعريف « الفقر » فى مصر (١) . أما الفقراء المدقعون Ultra Poor فيكونون نحو ٦ - ٧ مليون نسمة أو نحو ١١٪ - ١٣٪ من السكان وهم يعتمدون غالباً على الاعانات الرسمية من الحكومة والتى لاتكفى احتياجاتهم المعيشية الأساسية . كما ذكر نفس التقرير أن عوامل « النحر » التى عملت فى الدخول الحقيقية بسبب التضخم فى الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩١ دفعت العديد من العائلات إلى خط الفقر ، أو قريباً جداً منه . وذكر أن معظم أرباب هذه العائلات مستخدمون لدى القطاع العام . وهؤلاء هم صغار العاملين الذين ربما كانوا يحصلون على دخول تتراوح بين ٤٢-٤٥ دولار شهرياً (٢) .

أما عن كبار موظفى الحكومة والقطاع العام فقد كانوا ينتمون فعلاً إلى طبقة

---

(١) انظر . World Bank, Country Brief 1992, p 433

(٢) نفس التقرير السابق - نفس الصفحة

مميزة اجتماعياً ومتوسطة الحال اقتصادياً حتى ١٩٧٣ . ثم بدأت الأمور تتغير سريعاً بالنسبة لهم من الناحية الاقتصادية حيث كانت دخولهم لاتزيد اطلاقاً بمعدلات متناسبة مع الارتفاع المتتالى فى المستوى العام للأسعار .. وربما أن مثالاً عددياً تقريباً يشرح الحالة المذكورة .. فقد كان السيد فلان يحصل على خمسين جنيها مصرياً شهرياً فى مطلع عام ١٩٧٣ وهو عائل لزوجة لاتعمل وثلاثة أبناء . ومرتبه هذا كان يكفل له حياة معيشية متوسطة بل وكريمة من ناحية الغذاء والملبس والسكن والتعليم.. أنه الآن فى مطلع ١٩٩٠ يحصل على أربعمائة جنيه مصرى وهو يعتبر بهذا من كبار موظفى الدولة . لقد ارتفع مرتبه بنسبة ٧٠٠٪ بين ١٩٧٣و ١٩٩٠ ولكن نفقات المعيشة (تبعاً للرقم القياسى لأسعار المستهلك) ارتفعت فى نفس الفترة بنحو ٩٥٥٪ (انظر الجدول ٥ - ١) وقد أصبح ابناءه يتعلمون فى الجامعة وزادت مصروفاتهم .. انه الآن « أفقر » مما كان عليه منذ سبعة عشر عاماً رغم أنه ترقى وظيفياً وتضاعف راتبه عدة مرات .

وهناك فئة أخرى لاتذكرها عادة التقارير بالرغم من أن أحوالها المعيشية تدهورت بصفة مستمرة منذ أواخر السبعينات وهذه تضم ملاك العقارات السكنية والأراضى الزراعية المؤجرة . فهؤلاء الملاك قد خضعوا للقوانين التى حددت العلاقة بينهم وبين المستأجرين لعقاراتهم أو أراضيهم .. وقد ظلت أجرة الوحدات السكنية ثابتة منذ منتصف الستينات .. ولم يشعر الملاك بحدة المشكلة الا بعد ١٩٧٥ حينما بدأت الأسعار فى الارتفاع بصفة متتالية بينما أن ايراداتهم من الاجارة ثابتة لاتتغير .. وتدهورت الدخول الحقيقية بشكل هائل بالنسبة لهذه الفئة . ونفس هذا الوضع تقريباً حدث بالنسبة لملاك الأراضى الزراعية الذين قاموا بايجار أراضيهم للغير وتحددت اجارة الفدان الواحد لهم بسبعة أمثال الضريبة وظلت هذه الضريبة ثابتة فظلت أيضاً الاجارة ثابتة بالرغم من استمرار الأسعار فى الارتفاع . ولم يتغير هذا الوضع الا فى أواخر الثمانينات وبشكل فى غاية البطء لم يغير من الأحوال إلا هامشياً .. ويمكن تمييز بعض حالات صغار الملاك الذين أصبحوا فقراء مدقعين فى ظل هذه الظروف

بسبب اعتمادهم أساساً فى معيشتهم على الايجارات المستمدة من ملكياتهم .

ويلاحظ أن مشكلات ملاك العقارات السكنية والأراضى المؤجرة لم تقتصر عليهم وعلى أحوالهم المعيشية وانما انعكست على بقية المجتمع وكان لها الار مضاعفة. فلقد ترتب على الايجارات المنخفضة للأراضى الزراعية اساءة استخدام لها وبالتالى اخفاق فى تحقيق أقصى ناتج زراعى منها (١) مما كان له أثره على التنمية الزراعية ومستويات المعيشة للجميع فيما بعد .

أما الايجارات المنخفضة الثابتة للعقارات السكنية فقد أدت إلى نمو عرض الوحدات السكنية المخصصة للايجار نمواً بطيئاً للغاية لايتناسب مع زيادة الطلب على الإسكان ، خاصة فى المدن . فظهر فائض طلب متزايد فى مجال الشقق المخصصة للايجار . وفى أواخر السبعينات أصبحت هناك أسواق سوداء غير عادية فى نشاط الإسكان بالإيجار رفعت الايجارات الفعلية أحياناً إلى حدود خرافية عن طريق ترتيبات « خلو الرجل » (٢) للشقق السكنية التى سبق استخدامها و « مقدمات الايجار » (المفقودة) للشقق السكنية الجديدة . وظلت الأزمة تتزايد فى الثمانينات واشتدت حدتها على أصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة من الشباب الذى يبحث عن سكن فى مقتبل حياته . ولم تتوانى الحكومة فى تضييق الخناق على من يتعاملون فى نشاط الإسكان بترتيبات « خلو الرجل » أو « المقدمات » ولكن هذه السياسة لم تحل المشكلة القائمة بل زادتها حدة حيث احجم القطاع الخاص تقريباً بالكلية عن بناء مساكن جديدة للايجار واقتصر الأمر على البناء لأجل التمليك ..

وهكذا وصلت المشكلة إلى أقصاها حيث كانت أسعار شقق التمليك محلقة فى الارتفاع بالمقارنة بمتوسط الدخل للفرد فى المجتمع .. وأصبح بند الاسكان المرتفع

---

(١) انظر ص ٤٢ .

(٢) مقابل تنازل المستأجر للشقة عنها لمستأجر جديد

التكلفة، أو قل « الباهظ التكلفة » (والذى لم تعبر عنه أبداً الأرقام الرسمية للأسعار)، أحد أسباب انخفاض المستوى المعيشى الحقيقى لمعظم أفراد المجتمع المصرى . ولقد كان من الممكن أن تسهم الحكومة فى حل المشكلة ببناء مساكن للايجار لتعويض النقص فى نشاط القطاع الخاص .. وقد تم هذا ولكن بمعدلات لم تكن تكفى اطلاقاً لمواجهة المشكلة (١) . وللأسف فإن النسبة الكبرى من نشاط الحكومة فى مجال بناء المساكن تم خلال الثمانينات على الشواطىء الشمالية الغربية لأغراض السياحة المحلية الصيفية . ولقد اعتبر البعض أن المدن السياحية الجديدة على الشاطىء الشمالى غرب الاسكندرية ، ابتداء من زهراء العجمى ثم مراقيا ثم ماربيللا ومارينا العلمين تعد انجازاً رائعاً لوزارة التعمير مع أنها فى الواقع تمثل انحرافاً خطيراً عن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية . فهذه المدن لم تواجه المشكلة الحقيقية للمجتمع المتمثلة فى أزمة الاسكان الحادة داخل المدن الكبرى: القاهرة والاسكندرية وغيرهما . وبالإضافة فإنها لاتستخدم إلا فى شهر أو شهرين فقط من فصل الصيف وتظل معطلة بقية العام .. فما هى تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة للمجتمع فى هذه الحالة ؟ أنها تكلفة باهظة بجميع المقاييس .

---

(١) ورد فى تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولى عن الخطة الخمسية ٨٢ / ١٩٨٧ الصادر فى ١ فبراير ١٩٨٦ ، أن هذه الخطة استهدفت انشاء ٨٠٠ ألف وحدة سكنية بمتوسط سنوى قدره ١٦٠ ألف وحدة .. ولما كان القطاع الخاص عازفاً عن بناء المساكن لمحدودى ومتوسطى الدخل فكان الأمر يستلزم أن تخصص هذه الوحدات للاسكان الاقتصادى . ومع ذلك يقر التقرير المذكور « زيادة نسبة التنفيذ بالنسبة للاسكان فوق المتوسط والفاخر وارتفاع الأهمية النسبية عما هو مستهدف لها بالخطة ، حيث بلغ ٤٢٫٥٪ من الاجمالى ، الأمر الذى تطلب صدور قرارات ادارية بوقف اصدار تراخيص لهذا المستوى من الاسكان .. » التقرير المذكور ص ٢٠ .. وثمة سؤال آخر وهل كانت ١٦٠ ألف وحدة سكنية فى السنة تكفى حتى بفرض تخصيصها جميعاً للاسكان الاقتصادى إذا علمنا أن نحو ٤٠٠ ألف وحدة سكنية فى السنة كانت مطلوبة بسبب الزيادة السكانية ..

وتبقى فى النهاية مشكلة عدالة توزيع الدخل فى المجتمع . والعدالة فى التوزيع ليست مطلوبة فقط على أسس دينية وانسانية واجتماعية وانما أيضاً على أسس اقتصادية . فالشعور الذى يصيب بعض فئات المجتمع بأنها أصبحت أكثر فقراً لأسباب خارجة عنها أو أنها لاتنال حقها فى الناتج القومى يضعف حافزها على المشاركة الايجابية فى الجهود الانمائية المتواصلة .. بل يضعف شعورها بالانتماء إلى الوطن ويحفزها على الهجرة (١) .

لقد أدت مشكلات الفقر المتزايدة لدى فئة عريضة من السكان فى الثمانينات إلى الانحراف عن النمط العدل لتوزيع الدخل .. ولقد كان للتضخم دور أساسى فى تزايد هذه المشكلات .. ومن جهة أخرى ساعد التضخم فئات أخرى أقل عدداً وتمثل نسبة صغيرة من السكان على تحقيق زيادات كبيرة فى دخولها الحقيقية . لقد تمكن بعض المزارعين من تحقيق ارتفاع فى دخولهم الحقيقية من خلال اقدامهم على انشاء مشروعات للانتاج الحيوانى أو الداجنى أو من خلال قيامهم بانتاج محاصيل غير تقليدية وغيرها خاضعة للسياسات الزراعية والسعرية للدولة .. كذلك نجح بعض أصحاب المشروعات الصناعية الخاصة فى تنمية أعمالهم بمعدلات مرتفعة نسبياً ،

---

(١) لاحظ العديد ممن تناولوا الموضوع أن « هجرة العقول » من معظم الدول النامية إلى العالم المتقدم ارتبطت أساساً بشعور الفئات المهاجرة أنها لاتستطيع أن تنال حظها العادل من الدخل بالإضافة إلى أنها لاتلقى تقديراً كافياً من المجتمع . وحيث لوحظ أن التضخم يلعب دوراً هائلاً فى عملية اعادة توزيع الدخل فقد وجد أنه يتسبب فى ابتعاد أصحاب الخبرات والمؤهلات العلمية العالية عن الوظائف العامة للدولة أو الوظائف التى تتطلب شعوراً خاصاً بالمسئولية مثل التعليم أو الخدمة فى المستشفيات العامة أو القضاء وذلك لتدهور الدخول الحقيقية لهذه الوظائف، بينما أن أعمالاً أخرى يسيرة تجلب دخولاً حقيقية متزايدة . وهذا كله مما يؤثر على « اتزان المجتمع » وتنميته الاقتصادية والاجتماعية .

راجع أيضاً : عبدالرحمن يسرى أحمد ، التحليل الاقتصادى ، ١٩٨٨ قسم الاقتصاد ، جامعة الاسكندرية ، ص ١٤٠ - ١٤٤ .

مثال أصحاب مشروعات الملابس الجاهزة والصناعات الغذائية ، فحققوا دخولاً «حقيقية» متزايدة . أما الفئة التى تمكنت فعلاً من زيادة نصيبها من الدخل القومى خلال التضخم المستمر والظروف الصعبة التى مر بها المجتمع فتمثلت فى أصحاب الأنشطة الخدمية الخاصة ، والتى تضم سماسرة العقارات والأراضى ، وكبار التجار خاصة العاملين منها فى أنشطة التصدير والاستيراد ، والحرفيين أمثال من يعملون فى اصلاح السيارات وأعمال السمكرة والدهانات وصيانة الأدوات الكهربائية فى المنازل ومن يمارسون أعمال المعمار والبناء ، والمهنيين أمثال الأطباء أصحاب العيادات الخاصة والمدرسين الخصوصيين والمحامين ... الخ بالإضافة إلى من يمتهنون أعمال اللهو مثل الغناء والرقص .. وكل هؤلاء حققوا زيادات متتالية وغير عادية فى دخولهم الحقيقية بسبب مقدرتهم على تحديد أسعار خدماتهم بمرونة بما يتناسب مع أحوال النشاط الاقتصادى وتمكنوا من رفع هذه الأسعار دائماً بمعدلات تفوق معدلات التضخم (ربما بكثير) وبسبب أن معظم نشاطهم يتم من خلال القطاع غير الرسمى فلايصل رجال الضرائب اليهم أبداً وحتى إذا توصلوا إليهم لايستطيعون اثبات حقيقة نشاطهم.

ثانيا - برنامج الاصلاح الاقتصادى :

اتضحت الضرورة الماسة للاصلاح الاقتصادى فى مصر فى اطار المشكلات العديدة التى تراكمت وتفاقمت خلال الثمانينات ، وهذا ما أقدمت عليه الدولة من خلال برنامج رسمى فى ربيع ١٩٩٠ .. ولم يكن قيام الدولة بهذا البرنامج منفصلاً عن توجيه وتشجيع صندوق النقد الدولى IMF والبنك الدولى WB وبعض الدول الكبرى المهيمنة على الاقتصاد العالمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

ويطلق على البرنامج الاصلاحى الذى تعهدت الحكومة المصرية القيام به « برنامج الاصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى » (١)

" Economic Reform and Structural Adjustment Program (ERSAP) " .

(١) البيانات التالية عن البرنامج الاصلاحى (ERSAP) من :

World Bank, Country Brief (Egypt), 1992 .

وهدفه الأساسى دفع عجلة التنمية الاقتصادية بما يؤكد رفع المستوى المعيشى للأفراد . ويرتكز البرنامج على ثلاث قواعد : ١ - تحقيق الاستقرار لأجل استعادة التوازن الكلى وذلك بمساعدة صندوق النقد الدولى من خلال ماسمى ترتيبات المساندة أو استعدادات الأسعاف Stand-by Arrangement؛ ٢ - التعديل الهيكلى لتحسين الكفاءة فى تعبئة عناصر الانتاج وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة بينما تجرى عملية التحول لصالح القطاع الخاص واستراتيجية تنمية الصادرات وذلك بمساعدة قرض من البنك الدولى سمى بقرض التعديل الهيكلى (مايساوى ٣٠٠ مليون دولار) ؛ ٣ - تعديل السياسات الاجتماعية حتى يمكن التضييق من نطاق الآثار المعاكسة للاصلاحات الاقتصادية على محدودى الدخل والفقراء إلى أدنى حد ممكن وذلك بمساعدة « صندوق اجتماعى للتنمية Social Fund for Devel-opment" والذى يتم تمويله بواسطة البنك الدولى وجهات أخرى مانحة للمساعدات .

واستهدفت المرحلة الأولى من برنامج الاصلاح والتعديل الهيكلى مايلى :

(أ) خفض معدلات التضخم وعجز الميزان الجارى والميزانية واستعادة الملاءة المالية Credit worthiness للدولة .، (ب) تقوية الثقة بالبنوك ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها Banks' solvency والرقابة عليها وتنظيم نشاطها بما يكفل رفع مستوى أدائها ، (جـ) خصخصة وإعادة هيكلة شركات القطاع العام واصلاح العلاقات المالية بينها وبين الحكومة ، (د) تحرير معظم الأسعار فى قطاعى الصناعة والزراعة والعمل على رفع أسعار المواصلات والطاقة تدريجياً بما يتناسب مع التكلفة الحدية فى الأجل الطويل أو مستويات الأسعار الدولية ، (هـ) التخلص من أى قيود غير جمركية (خلاف التعريفة) على الواردات والصادرات والعمل على خفض التعريفة على الواردات ، (و) تشجيع القطاع الخاص على النمو من خلال الغاء أنواع الرقابة على الاستثمار والانتاج وانهاء الاحتكارات الحكومية وكذلك أوضاع

التحيز القائمة ضد المشروعات الخاصة فى مشترياتها لمستلزمات انتاجها من القطاع العام ، (ز) تقليل الآثار المعاكسة للاصلاح الاقتصادى على الفقراء إلى أدنى حد ممكن عن طريق صندوق التنمية الاجتماعى .

ثالثا – ملاحظات منهجية حول تقدير مدى كفاية البرنامج :

إن تقدير مدى كفاية البرنامج الاصلاحى لحل المشاكل الاقتصادية وتحقيق الأهداف الانمائية على الساحة المصرية لايتأتى إلا من خلال عملية تقويم Evalua-tion شاملة لهذا البرنامج . وتقويم أى برنامج يمكن أ ن يتم على أسس مختلفة ، أبسطها هى الحكم عليه بما أنجزه أو مايستطيع أن ينجزه مما تعهد به من أهداف . وبخلاف ذلك فمن الممكن تقويم البرنامج من خلال اختبار الأهداف التى يعلنها ، فهل هى كافية لتحقيق الهدف النهائى للاقتصاد القومى ؟ هل هى متناسقة أم بينها تعارضات ؟ هل هى « عامة » أم « محددة » ؟ هل تم ترتيبها فى أولويات ، أم تركت للظروف الواقعية لتحدد أولوياتها ربما بصورة عشوائية ؟ هل ثمة أهداف « بديلة » أفضل منها بالنسبة لامكانيات التنفيذ أو بالنسبة للنتائج المتوقعة ؟ هل وضعت الأهداف أو أساليب تنفيذها من خلال رؤية متبصرة للعوامل السياسية والاجتماعية والعقائدية التى تشكل الاطار العام للنظام الاقتصادى للمجتمع ؟ ، ثم هل الأساليب التى يعتمد عليها لتحقيق أهداف البرنامج هى الأقل تكلفة للمجتمع Minimum Social Cost، وهل أخذ فى الحسبان معالجة الارتدادات العكسية وتفادى الصدمات التى تحدث خلال عملية تحقيق الأهداف ؟ كل هذه التساؤلات فى غاية الأهمية عند محاولة التقويم العلمى والموضوعى للبرنامج ..

وفيما يلى نحن لانتطرق إلى اجابات عن هذه الأسئلة التى طرحناها . فمثل هذه الاجابات تحتاج إلى دراسة أكثر تفصيلاً من هذه التى بين أيدينا ، كما تحتاج إلى بيانات دقيقة ومتكاملة عن المحددات الاقتصادية الرئيسية للنشاط الاقتصادى عبر فترة من الزمن جزء منها لم ينقضى بعد . وسوف نكتفى فيما يلى بتقويم « بسيط ومباشر »

للبرنامج مع « التعقيب » .. وهذا يعني أننا سنحاول أن نستكشف ماتمكن البرنامج من اصلاحه أو تعديله أو التهيئة لتعديل هيكله فى نشاطنا الاقتصادى مع طرح بعض أفكار بديلة أو تصحيحية .. ولايعنى هذا أننا سوف نتطرق إلى كل نقطة من نقاط البرنامج .. فالحقيقة أننا سوف نولى فقط أهم النقاط بالاهتمام فى هذه المرحلة .

١ - مواجهة التضخم

إن مواجهة التضخم لأجل خفض معدلاته التى وصلت إلى متوسط ٢٠ ٪ سنوياً فى أواخر الثمانينات وقبل الشروع فى برنامج الاصلاح لم تكن عملية سهلة أو يسيرة . وقد تمثلت السياسة المتبعة لخفض معدل التضخم فى مجموعة اجراءات انكماشية تعمل فى مجموعها على خفض الطلب النقدى على المستوى الكلى وهى :

أ - التحكم الشديد فى الاصدار النقدى الجديد .

ب - تضييق الإئتمان المصرفى بالتشدد فى السقوف الإئتمانية .

ج - رفع مستوى سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى لتشجيع الأفراد على زيادة ودائعهم بالبنوك ولخفض القروض لأجل الاستهلاك .

د - رفع مستوى سعر الخصم .

هـ - اقتراض الدولة من الأفراد باصدار أذون خزانة مميزة بأسعار فائدة تعتمد على حالة الطلب والعرض (فائدة معومة) ، وذلك لامتصاص السيولة النقدية من أيدى الأفراد .

و - خفض الانفاق العام للدولة .

وقد قيل أن هذه الوسائل لم تأت بنتائج ايجابية خلال السنة الأولى من البرنامج إذ أن معدل التضخم السنوى بلغ ٢٠٫٧٪ فى العام ١٩٩١/٩٠ مقابل ٢١٫٤٪ فى العام ١٩٩٠/٨٩ مما يعنى انخفاض بنسبة ٠٫٧٪ فقط (١) . ومع ذلك

---

(١) انظر الاهرام الاقتصادى ١٩٩٢/١/٦ ص ١٢ . والأرقام عن تقرير للبنك المركزى المصرى .

فإن بيان رئيس الحكومة أمام مجلس الشعب أكد أن الانخفاض كان أكبر من هذا إذ أن معدل التضخم لم يتجاوز ١٧٪ إلى ١٨٪ فى ١٩٩١ (١) . وقد ورد نفس الرقم فى تقرير للبنك الدولى عن مصر فى مطلع ١٩٩٢ . وذكر رئيس الحكومة فى بيانه (ديسمبر ١٩٩١) أن الدراسات والتوقعات تشير إلى اتجاه معدل التضخم إلى الانخفاض إلى ١٥٪ فى نهاية يونيو ١٩٩٢ وإلى ٧٪ فى العام المالى ١٩٩٣/٩٢ ثم إلى ٣٪ فى العام التالى له (٢) . ولكن هذه التوقعات لم تتحقق واتسمت بالمبالغة الشديدة . ففى بيانه أمام مجلس الشعب فى ديسمبر ١٩٩٣ أوضح رئيس الحكومة أن معدل التضخم انخفض إلى ١١٪ خلال عام ١٩٩٣/٩٢ مقابل ٧٪ التى توقعها فى بيان ديسمبر ١٩٩١ (٣) .

وتشير بيانات رسمية أخرى للدولة إلى ارتفاع أسعار المستهلك بين مارس ١٩٩٢ ومارس ١٩٩٣ بنسبة ١٢٫٨٪ . وفى ١٩٩٤ استمرت الأسعار فى الارتفاع وربما أن معدل التضخم فى ١٩٩٤/٩٣ اقترب جداً من المعدل الذى كان سائداً فى ١٩٩١ ١٧٪ - ١٨٪ ، وليس على الاطلاق ٣٪ كما توقع له رئيس الحكومة فى بيانه الرسمى فى آخر ١٩٩١ (٤) .

وثمة مشكلتان فى البيانات الرسمية عن الأسعار أولهما أنها ليست بالضرورة كافية أو شاملة أو طازجة دائماً ، الأمر الذى يحتم علينا أن نأخذها على أنها تقريبية إلى أن نتأكد من دقتها بطرق أخرى ، والثانية أن الرقم القياسى للأسعار وحده لايظهر

---

(١) بيان السيد رئيس الوزراء فى ديسمبر ١٩٩١ الذى قدمه لمجلس الشعب ، انظر الأهرام الاقتصادى ١٩٩٢/١/٦ ص ٢٨.

(٢) المرجع السابق .

(٣) انظر جريدة الأهرام ، غرة رجب ١٤١٤ هـ - ١٤ ديسمبر ١٩٩٣ : صدقى فى بيان الحكومة أمام مجلس الشعب - الصفحة الأولى وصفحات أخرى .

(٤) وربما كان المعدل أعلى من ذلك الا أننا لانملك بيانات كافية إلى الآن عن ١٩٩٤/١٩٩٣ .

لنا التغيرات فى أسعار السلع التى يتركب منها ومن ثم فإن علينا أن نفحص هذه الأسعار حتى نعرف أيها كان السبب فى ثبات الرقم العام للأسعار أو فى زيادته أو انخفاضه وأى هذه الأسعار قد تغير لصالح المستهلك محدود الدخل أو الفقير أو لغير صالحـه .

والجدول رقم (٥- ٢) فيه بيان التغيرات فى أسعار المجموعات السلعية الرئيسية التى يتركب منها الرقم القياسى لأسعار المستهلك .. ويتضح من الجدول مايلى :

١ - أن الرقم القياسى لأسعار المستهلك قد تغير بنسبة ١٣٫٦٪ خـلال ١٩٩٢ (بين نهاية ١٩٩١ إلى نهاية ١٩٩٢) وهذا فى حد ذاته يشير إلى أن معدل التضخم فى ١٩٩٢ كان أقل من ١٩٩١ بنحو ٤٫٣٪ - ٤٫٤٪ .

٢ - استعراض أسعار المجموعات السلعية المختلفة يشير إلى أن الانخفاض المحقق يرجع أساساً إلى انخفاض معدل التضخم للسلع الآتية : اللحم والدواجن والفاكهة والبقول الجافة وإلى انخفاض أسعار الخضر ، أما الخبز والحبوب فقد ارتفع سعرها بمعدل ١٦٪ واللبن والجبن والبيض بمعدل ١٤٫٨٪ . واجمالاً فإن هذه النتائج غير سارة بالنسبة للمستهلك الفقير . فبالرغم من انخفاض أسعار الخضر الا أن أسعار الخبز والنشويات ارتفعت بما يفوق الارتفاع العام فى أسعار المستلهك (وهى مانسميها بالسلع الدنيا) .. كذلك فإن ارتفاع أسعار اللبن والجبن والبيض بنحو ١٥٪ يعنى استمرار الضغط على محدودى الدخل بالنسبة للبروتينات الحيوانية الرخيصة نسبياً .

٣ - يلاحظ أنه بالرغم من تسجيل معدل للتضخم ١٣٫٦٪ فى ١٩٩٢ إلا أن ايجارات المساكن وأسعار الوقود ارتفعت بنسبة ٢٩٫٥٪ والانتقال والمواصلات بنسبة ٢١٫٦٪ والأثاث والأجهزة المنزلية بنحو ١٨٪ .. وعموماً فإن جميع بنود المعيشة بخلاف الطعام والشراب والدخان قد ارتفعت بشكل لايقل بل يزيد فى

بعض الحالات عما كان عليه الوضع قبل بدء البرنامج الاصلاحى .

٤ - الأثر التراكمى للتضخم مازال خطيراً .. ويتضح هذا من رؤية نسبة ارتفاع الأسعار فيما بين نهاية ١٩٩٠ ونهاية ١٩٩٢ (أى خلال العامين ١٩٩١ و ١٩٩٢) . فنجد ارتفاع أسعار الخبز والنشويات قد وصل إلى ٤١٫٦ ٪ واللبن والجبن والبيض ٣٠٫١٪ والبقول الجافة ٤٢٫٢٪ .. واجمالى الطعام والشراب والدخان قد ارتفعت تكلفته بنسبة ٢٦٫٤٪ . أما البنود الأخرى خلاف الطعام فكانت الزيادات جامحة فى بعضها مثل المساكن والوقود (٦٢٫٣٪) والانتقال والمواصلات (٥٦٫٥٪) وكذلك الأثاث والأجهزة المنزلية والملابس والأقمشة (نحو ٤٤٪) وغير ذلك (أنظر الجدول) . وقد بلغ معدل التضخم التراكمى للعامين الأولين من البرنامج الاصلاحى ٣٦٪ .

٥ - خلال الفترة مارس ١٩٩٢ إلى مارس ١٩٩٣ انخفض معدل التضخم اجمالاً إلى ١٢٫٨٪ مقابل ١٣٫٦٪ فى ١٩٩٢ ، ومقابل ١٧٪ - ١٨٪ فى ١٩٩٣ . ومرة ثالثة فإن هذا لايجب أن يخفى علينا التغيرات فى أسعار المجموعات السلعية وأثرها على فئات الدخل المختلفة وسوف نلاحظ أن الارتفاع الكبير ظهر فى أسعار اللحم والدواجن والأسماك والفاكهة وهى سلع الطبقات المتوسطة والمرتفعة الدخل .. ولكن ارتفاع أسعارها يعنى أنها اصبحت شبه « محرمة » على محدودى الدخل والفقراء بالإضافة إلى اللبن والبيض والجبن الذى بلغ الارتفاع التراكمى فى أسعارها نسبة ٤٢٫٥٪ من بداية ١٩٩١ (بداية البرنامج) إلى مارس ١٩٩٣ .

وهكذا فقد أمكن عن طريق الوسائل الانكماشية التى اتبعت الحد من معدل التضخم ابتداء من تنفيذ البرنامج الاصلاحى فى مطلع ١٩٩١ إلى نهاية ١٩٩٣ . ولكن الانخفاض فى معدل التضخم لم يكن أبداً كما أشارت التوقعات والدراسات المفرطة فى التفاؤل فى ١٩٩١ . من جهة أخرى فإن استفادة الطبقات المختلفة من

خفض معدل التضخم من سنة لأخرى لم تكن متساوية بطبيعة الحال وظل العبء كبيراً نسبياً على محدودى الدخل والفقراء ، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار التراكم التضخمى . فعامة الناس لايأخذون فى حسبانهم معدل التضخم الجارى خلال السنة ثم ينسونه حينما تنتهى السنة وتحل محلها سنة جديدة وإنما يظلون يشعرون بالأثر التراكمى سنة بعد أخرى يثقل كاهلهم خاصة حينما لاتزداد أجورهم بنفس المعدلات.. وبالإضافة إلى هذا فقد ظهرت بوادر عديدة ونشرت بعض بيانات أولية عن ١٩٩٤ تفيد بأن معدل التضخم قد عاود الارتفاع فى هذه السنة الأخيرة ربما إلى نفس المستوى الذى كان سائداً عند بدء البرنامج الاصلاحى ، وذلك مع قدر من الحيطة والحذر فى التقدير لتفادى المبالغة .

والحقيقة أنه لم يكن ممكناً الاستمرار فى توقع مزيد من الخفض فى معدلات التضخم باتباع الأساليب التى سبق ذكرها ، فالأساليب التى اتبعت انكماشية بطبيعتها وقصيرة الأجل فلايمكن التمادى فى استخدامها بشدة فى الأجل الطويل . فالسقوف الإئتمانية على مستوي النشاط المصرفى كله لاتعنى إلا سقوفاً على الاستثمار الكلى داخل الاقتصاد . ورفع أسعار الفائدة المدينة لتشجيع الأفراد على زيادة ودائعهم بالبنوك أدى دوره وأكثر خلال ١٩٩١ و ١٩٩٢ على وجه الأخص ، بل وأن الكثير من الأفراد الذين كانوا يحتفظون بدولارات أمريكية بدلاً من الجنيهات المصرية تشجعوا بأسعار الفائدة المرتفعة على الجنيه المصرى والتى صاحبتها أسعار فائدة منخفضة على الدولار الأمريكى فى نفس الوقت ، وقاموا بتحويل مدخراتهم الدولارية إلى جنيهات مصرية وأودعوها فى البنوك المصرية .. وهكذا امتصت البنوك فى مصر سيولة كبيرة كانت فى أيدى الأفراد ، حتى أن الجهاز المصرفى قد تجمع لديه فى يونيو ١٩٩٣ ودائع بالعملة المحلية بلغت ٨٨ مليار جنيه مصرى (١) . واستطاعت الحكومة أيضاً

---

(١) التقرير السنوى للبنك المركزى ١٩٩٣/٩٢ ، وقد بلغت الودائع بالعملة الأجنبية فى نفس التاريخ ٤١٫٣ مليار جنيه

امتصاص قدر كبير من السيولة فى أيدى الأفراد عن طريق أذون الخزانة التى أصدرتها « بأسعار فائدة تتحدد وفقاً للعرض والطلب » وقد ترتب على ذلك تزايد الاعتماد على المدخرات الحقيقية فى تمويل عجز الموازنة العامة بدلاً من الاعتماد على اصدار البنكنوت مما يساعد على الحد من الضغوط التضخمية .. (١) ولكن ماذا بعد ؟ كيف يمكن أن تستمر مكافحة التضخم بهذه الأساليب ؟ معظم مدخرات الأفراد أصبحت ودائع لدى البنوك أو تحولت إلى أذون خزانة لدى الحكومة . وماذا تفعل البنوك بالسيولة النقدية الكبيرة أو الهائلة التى تجمعت لديها بعد أن ارتفعت أسعار الفائدة الدائنة (تبعاً لارتفاع الأسعار المدينة) إلى حد لم يعد يشجع رجال الأعمال على الاستثمار . فهم يقارنون بين معدلات الربحية الصافية المتوقعة من استثماراتهم وسعر الفائدة . كيف يمكن إذاً الاستمرار فى نفس الأساليب ؟

وكيف يمكن للحكومة الاستمرار فى اصدار أذون خزانة بأسعار فائدة معومة وذلك لتغطية العجز فى الموازنة العامة ؟ فهذا يعنى أن المبالغ المجمعة من أذون الخزانة لم تكن تستثمر مما يمثل عبئاً متزايداً على الحكومة فى شكل مدفوعات الفوائد فى حالة الاستمرار .

إن الأساليب التى اتبعت لمعاجة التضخم فى مصر كانت بطبيعتها قصيرة الأجل وانكماشية ولم يكن ممكناً أن تستمر فى علاج المشكلة إلا على حساب التنمية الاقتصادية وهو على خلاف المطلوب . فماذا كان متوقعاً من هذا الأساليب ؟ معجزة تتحقق داخل الاقتصاد المصرى فينخفض معدل التضخم بشكل حاد خلال عام أو عامين ثم نبدأ فى علاج المشاكل الأخرى ؟ لقد كان هذا مستحيلاً لأن الأسباب الهيكلية للتضخم فى مصر لم تتعرض للعلاج إلا هامشياً خلال فترة المواجهة بالأساليب النقدية والمالية الانكماشية .... وهذه الأسباب الهيكلية قد أعدت لها وسائل علاجية أخرى من خلال البرنامج الاصلاحى ولن يتم علاجها فى خلال

---

(١) بيان رئيس الحكومة فى ديسمبر ١٩٩١ - نفس المصدر السابق .

عامين أو ثلاثة بل على مدى الأجل الطويل ..

والحقيقة أن التضخم في مصر يرجع أساساً إلى الفجوة القائمة بين المعدلات المنخفضة التي كان الناتج الحقيقي ينمو بها - ومازال - بالمقارنة بالمعدلات المرتفعة لنمو الطلب الكلي النقدي داخل الاقتصاد . وفي البيان الرسمي للحكومة يؤكد د . عاطف صدقي رئيس الحكومة هذا المعنى إذ يقول : « ترجع ظاهرة التضخم في مصر إلى منتصف الستينات لأسباب متعددة هيكلية ونقدية ولعل من أهمها الجمود النسبي للجهاز الانتاجي مما أدى إلى عدم التوازن بين الانتاج والاستهلاك » .. ثم يقول بعد أن ذكر هذا السبب الرئيسي : « هذا فضلاً عن التوسع الإئتماني والعجز في الموازنة العامة الذي يتطلب تمويل نسبة منه عن طريق الاصدار النقدي » (١) .

وقد يقال أن الارتفاع في أسعار اجمالي الطعام والشراب والدخان في العام مارس ١٩٩٢ إلى مارس ١٩٩٣ قد بلغ ٥,٤ ٪ فقط وهذا بلاشك في صالح محدودي الدخل ، ولكن محدودي الدخل والفقراء يقيسون أيضاً التراكمات التضخمية عليهم. فالطعام والشراب والدخان في مارس ١٩٩٣ يكلف ٣٤,٦٪ أكثر مما كان عليه الوضع في مطلع ١٩٩١ ، عند بدء البرنامج .

أما بند الانتقال والمواصلات فقد ظل يحتل الصدارة في زيادة نفقات المعيشة .. وهو بند ضروري للجميع .. وقد ارتفعت أسعاره بنسبة ٤٩ ٪ بين مارس ١٩٩٢ ومارس ١٩٩٣ . أما منذ بدء البرنامج إلى مارس ١٩٩٣ فقد وصل ارتفاع أسعاره إلى ١٠٤ ٪ (انظر الجدول ٥ - ٢) .

(١) انظر : بيان الحكومة في ديسمبر ١٩٩١ - انظر المرجع السابق

جدول (٥ - ٢)

مصر : التغيرات فى أسعار المستهلك

نسبة مئوية

الارتفاع (+) والانخفاض (-)

البنود	١٩٩٢	من نهاية ١٩٩٠ إلى نهاية ١٩٩٢	من مارس ٩٢ إلى مارس ٩٣	من نهاية ١٩٩٠ إلى مارس ١٩٩٣
- الخبز والحبوب	+ ١٦	+ ٤١ر٦	+ ٠٢ر	+ ٤٢ر٥
- اللحم والدواجن	+ ٧	+ ٩ر٣	+ ٢٠ر٦	+ ٢٢ر٠
- الأسماك	—	—	+ ١٦ر١	—
- اللبن والجبن والبيض	+ ١٤ر٨	+ ٣٠ر١	+ ٨ر٧	+ ٤٢ر٥
- الفاكهة	+ ٧ر٨	+ ٨ر٥	+ ٣٠ر٠	+ ٢٥ر٢
- الخضر	- ١٢ر٤	+ ١١ر٧	- ٢١ر٧	+ ٧ر٣
- البقول الجافة	+ ٤ر٦	+ ٤٢ر٢	- ١٨ر٣	+ ٢٣ر١
- اجمالى الطعام والشراب والدخان	+ ٨ر٤	+ ٢٦ر٤	+ ٥ر٤	+ ٣٤ر٦
- الملابس والأقمشة	+ ١٥ر٧	+ ٤٤ر٠	+ ١٥ر٦	+ ٦٢ر٦
- المسكن والوقود	+ ٢٩ر٥	+ ٦٢ر٣	+ ٢١ر٨	+ ٨٥ر٢
- الأثاث والأجهزة المنزلية	+ ١٧ر٩	+ ٤٣ر٧	+ ٢٤ر٤	+ ٦٦ر٢
- الرعاية الصحية	+ ١٦ر٢	+ ٣١ر٨	+ ١١ر٨	+ ٤٢ر٨
- الانتقالات والمواصلات	+ ٢١ر٦	+ ٥٦ر٥	+ ٤٩ر٠	+ ١٠٤ر١
- الرياضة والثقافة والتعليم	+ ١٧ر٦	+ ٣٦ر٣	+ ١١ر٩	+ ٤٧ر٥
- سلع متنوعة	+ ٢٠ر٤	+ ٥٦ر٦	+ ٣١ر٢	+ ٨٣ر٢
- الرقم العام	+ ١٣ر٦	(+٣٦ر٠)	+ ١٢ر٨	(+٤٩ر٦)

ملاحظات على الجدول : ١ - النسب المئوية قد حسبت على أساس البيانات الخاصة بالرقم القياسى لأسعار المستهلك ١٩٨٦/١٩٨٧ = ١٠٠ .

٢ - مصدر البيانات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء عن البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ١٩٩٣ ، أعداد مختلفة .

فكيف يمكن فى هذه الظروف أن نتوقع من الأساليب العلاجية النقدية أو المالية أن تأتى بنتائج أكثر مما تحقق فى الأعوام ١٩٩١ - ١٩٩٣ ؛ استحالة مؤكدة .. بل ان الاستطراد فى معالجة التضخم اعتماداً على هذه الأساليب الانكماشية قد تسبب على سبيل التأكيد فى عرقلة خطوات العلاج الهيكلى للتضخم بدلاً من مساعدته كما كان ينبغى .. والعلاج الهيكلى هو الأهم فى ظروفنا .. وهو الذى كان ينبغى أن يعطى الأولوية والوزن الأكبر فى السياسة مع تدعيمه بالعلاج النقدى والمالى وليس العكس . وقد يقال أن العلاج الهيكلى قد أخذ فى الحسبان ، ولكن المسألة فى الواقع مسألة أولويات وجرعات وحينما لاتحدد على الوجه الصحيح قد تأتى بنتائج معاكسة للهدف النهائى من البرنامج .. وسوف نتناول فيما بعد عدداً من الأمور التى تخص الجانب الهيكلى وسوف نرى أنها لم تلق الاهتمام الكافى أو الدفعة الضرورية من قبل البرنامج الاصلاحى .

٢ - معالجة عجز الموازنة العامة للدولة فى اطار الإصلاح الإقتصادى :

تشير المقارنة بين جانبى الانفاق والايرادات إلى أن عجز الموازنة العامة فى مصر بلغ ٢٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى منتصف السبعينات و ٢٣٪ فى ١٩٨٢ ثم ١٩,٥٪ فى مطلع ١٩٩٠ .

وقد تمثل أحد الأهداف الرئيسية فى البرنامج الاصلاحى فى خفض عجز الموازنة العامة تدريجياً - أى تضييق الفجوة تدريجياً بين جانبى الايرادات والنفقات العامة - وعملت الحكومة على تحقيق هذا الهدف من خلال تنمية موارد الدولة بشكل تدريجى ومنتظم من جهة وخفض الانفاق العام من جهة أخرى .

وبالنسبة لتنمية موارد الدولة اتخذت الخطوات التالية : (١)

أ - تطوير ضريبة الاستهلاك لتصبح ضريبة عامة على المبيعات .

(١) المصدر : بيان السيد رئيس الحكومة - ديسمبر ١٩٩١ - المصدر السابق ، ص ٢٨

ب - العمل على حصر كافة الأنشطة المستجدة أو المخفاة لاخضاعها للضرائب .

ج - احكام مكافحة التهرب الضريبى وتنشيط تحصيل المتأخرات وسرعة الفصل فى المنازعات الضريبية .

د - العمل على تدعيم « الثقة » بين الممولين ومصلحة الضرائب .

هـ - العمل على تطوير نظم العمل فى مجال الجمارك من خلال تبسيط الاجراءات وترشيد الاعفاءات وسد ثغرات التهرب إلى جانب ترشيد الرسوم الجمركية وتيسير اجراءات التصدير .

وفى أواخر عام ١٩٩٣ تقدمت الحكومة بقانون « الضريبة الموحدة » إلى مجلس الشعب لأجل تحسين الأداء الضريبى ، فالضريبة الجديدة كما قيل تعمل على حصر المجتمع الضريبى على نحو أسهل وأيسر ، وتتيح ملاحقة كل دخل متهرب وتسد أى ثغرات أمام الممولين الذين لاتتوفر لديهم النوايا الحسنة ولكنها لاتضيف أعباء جديدة (١) .

ومن جهة خفض الانفاق العام اتخذت الخطوات الآتية : (٢)

أ - خفض نطاق ومخصصات دعم السلع الاستهلاكية تدريجياً .

ب - العمل على تجميد أعداد موظفى الحكومة وتقييد الزيادة فى الرواتب .

ج - خفض مصروفات الدفاع .

د - العمل على ترشيد المصروفات العامة بالحد من الاسراف فى كافة المجالات .

---

(١) صدر القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وهو ماعرف بقانون الضريبة الموحدة ونشر بالجريدة الرسمية فى ١٩٩٣/١٢/٣١ على أن يعمل به فى اليوم التالى لنشره أى اعتباراً من ١٩٩٤/١/١ .

(٢) المصدر : World Bank, Country Brief, 1992, p. 429

وكذلك بيان السيد رئيس الحكومة فى ديسمبر ١٩٩١ - المصدر السابق

هـ - تخلى الحكومة عن التزامها بتمويل استثمارات القطاع العام (قطاع الأعمال العام) وذلك بعد فصل هذه الاستثمارات عن الاستثمارات الحكومية . ويلاحظ أن هذه الخطوة قد اتخذت فى اطار سياسة تحرير القطاع العام وضرورة اعتماده على تمويله الذاتى ومايتاح له من قروض محلية أو خارجية .

و - التخلى عن أعباء دعم بعض الهيئات الاقتصادية الهامة فى مجال النقل والكهرباء وذلك باصلاح هياكلها الاقتصادية وجعلها تعتمد على التمويل الذاتى.

ولم تثمر الخطوات السابقة فى خفض عجز الموازنة كثيراً فى عام ١٩٩١/٩٠ بسبب ظروف حرب الخليج . فقد نمت الموارد العامة إلى ٢٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى مطلع ١٩٩١ مقابل ٢٤٫٥٪ فى مطلع ١٩٩٠ . أما الانفاق العام فبالرغم من محاولة خفضه الا أنه ازداد بسبب ظروف حرب الخليج من ٤٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى مطلع عام ١٩٩٠ إلى ٤٩٪ فى مطلع ١٩٩١ . فقد اضطرت الحرب الحكومة إلى زيادة الانفاق على الجيش وزيادة الدعم الغذائى لمواجهة عودة أعداد كبيرة من العاملين المصريين بالخليج فى ظروف غير عادية .

إلا أن ظروف الحرب نفسها ساعدت من جهة أخرى فيما بعد فى تخفيف أعباء الموازنة العامة . فقد حدث خفض كبير فى الدين الخارجى لمصر من قبل الدول الغربية والخليجية مما أدى إلى تخفيف أعباء خدمة الدين التى تتحملها الموازنة العامة ، وسنتطرق إلى هذا فيما بعد .

وتشير البيانات الرسمية إلى تطور الانفاق العام والايراد العام وعجز الموازنة على النحو التالى :

جدول (٥ - ٣)

مصر : الموازنة العامة (١٩٩٠ - ١٩٩٣)

السنة المالية	١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩١	نسبة التغير ٪	١٩٩٣/٩٢	نسبة التغير ٪
الانفاق العام (بالمليون جنيه)	٤١٤٧٩	٥٠٤٣١	٢١,٢	٦٢٥٣٣	١٤,٩
الايراد العام (بالمليون جنيه)	٣٢٧١٢	٤٥٠٨٣	٣٧,٨	٥٣٣٨٩	١٨,٤
عجز الموازنة (بالمليون جنيه)	(٨٧٦٧)	(٩٣٤٨)	٦	(٩١٤٤)	- ٢,٢

المصدر : البنك الأهلي ، النشرة الاقتصادية : ١٩٩٣ والنسبة المئوية محسوبة هنا .

والواقع أن عجز الموازنة العامة قد انخفض كثيراً بالمقارنة بأرقام ١٩٨٨/٨٧ ، ١٩٨٩/٨٨ التي بلغت ١٤٤٤٠ ، ١٢١٣٣ مليون جنيه على الترتيب . ولكنه لم يختلف كثيراً عن أرقام ١٩٨٦/٨٥ ، ١٩٨٧/٨٦ والتي بلغت ٩٧٨٩ ، ٩٠٨١ مليون جنيه على الترتيب . ولكن يلاحظ أن عجز الموازنة تناقص من ١٩٩٢/٩١ إلى العام التالي وأنه كنسبة من الناتج المحلي لابد وقد تناقص بسبب نمو هذا الناتج . وربما أن عجز الموازنة لم يتعد ٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي في نهاية ١٩٩٢ و ٤٪ في نهاية ١٩٩٣ وذلك تبعاً للبيانات المصرح بها (١) .

وقد كان للنتائج المحققة أثرها في الحد من معدلات التضخم كما أسلفنا من قبل. ولكن ينتقد على الأساليب التي اتبعت في تنمية الايرادات العامة أنها أخذت في الاعتبار هدف خفض عجز الموازنة العامة كهدف مالي أكثر من اهتمامها بالهدف النهائي وهو دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مصر .. فمعدلات الضرائب على

(١) ولانستطيع أن نحكم بدقة على هذه النسب المذكورة الا بعد توافر بيانات كاملة ودقيقة عن المتغيرات المذكورة والتي كثيراً مانجد أنها تختلف في تقديراتها من تقرير لآخر .

نشاط الأعمال سواء قبل قانون الضريبة الموحدة أو بعده كانت ومازالت تعتبر مرتفعة جداً فى ظروف دولة نامية مثل مصر . والتشدد فى جمع الضرائب من الممولين مطلوب فى حد ذاته إذا كانت الضرائب معقولة أو متناسبة مع النشاط الانتاجى وتشجع على تنميته ، وكثيراً ماتكون تقديرات حجم النشاط مبالغ فيها فيتهرب الممولون ، لا من عدم رغبة فى أداء ماعليهم من حقوق تجاه الدولة وإنما شعوراً حقيقياً بأن مافرض عليهم أكثر مما يتحمل نشاطهم عاجلاً أو آجلاً (١) .. وقد كان من المطلوب فى ظروف دولة نامية مثل مصر أن تبدأ بخطوات جادة فى سبيل خفض أعباء الضرائب على الممولين بشكل ملموس بما يسمح بتنمية نشاطهم . ولقد احتج رجال الصناعة أيضاً على فرض ضريبة المبيعات على السلع الاستثمارية وقطع الغيار ومستلزمات الآلات سواء المستوردة أو المصنعة محليا . وقالوا أنها تزيد من تكلفة الانتاج وطالبوا بأن يسمح لهم باسترداد قيمة المبيعات المسددة عن هذه البنود من واقع أول اقرار ضريبى ويكون استرداد هذه المبالغ بذاتها منفصلاً عن الرصيد فى الاقرار الضريبى (٢) .

إن موضوع الإصلاح الضريبى فى الواقع جزء لايتجزأ من أى برنامج للاصلاح الاقتصادى . وسياسة الضرائب ذات المعدلات المرتفعة أو اضافة ضرائب جديدة لاتمثل فى حد ذاتها اصلاحاً ضريبياً خاصة إذا ثبت أنها لاتساعد على تنمية النشاط الانتاجى بأعلى معدلات ممكنة ولاتسمح بالتالى بنمو الموارد الضريبية فى النهاية بأعلى معدلات ممكنة ، حيث هذه الموارد دالة فى حجم النشاط الانتاجى المحقق . بل وانه يترتب على التشدد فى جمع الضرائب المرتفعة مزيد من التهرب والمنازعات الضريبية والتواطؤ بين بعض الممولين وبعض الموظفين العاملين فى جهاز الضرائب عن طريق

---

(١) وليس فى هذا دفاع عن التهرب الضريبى فى حد ذاته .

(٢) اقتراح محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات - تحقيق زينب ابراهيم ، الأهرام الاقتصادى، ١٩٩٤/٩/٢٦ ، ص ١٣٠ .

دفع الرشاوى .. وقد تكلم عن هذا نيكولاس كالدور Nickolas Kaldor من عدة حقبات مضت كما أشار إلى امكانية زيادة الحافز على التنمية بخفض معدلات الضريبة وتبسيط اجراءات جمعها (١) . بل وان العالم العربى الشهير عبدالرحمن بن خلدون منذ أربعة قرون مضت أعزى أسباب انهيار النشاط الاقتصادى للدولة فى نهاية عمرها إلى قيام الحكام بجمع ضرائب تفوق طاقة الممولين والتشدد فى ذلك ، كما أوضح فى تحليل علمى دقيق أن تسامح الدولة فى أول عهدها مع الرعايا والرفق بهم وتخفيف العبء الضريبى عليهم إلى حده الأدنى يؤدى إلى تزايد الناتج الكلى بشكل متضاعف (٢) .

ويتسائل المرء أيضاً وهل فكرنا ونحن فى مرحلة اصلاح اقتصادى حقيقى فى دولة اسلامية ماذا تكون النتائج بالنسبة للتنمية الاقتصادية وللايرادات الضريبية إذا قررنا أولاً جمع الزكاة كما تقررت وفقاً للنسب التى شرعها الإسلام ، والتى لاتتعدى ٥٪ - ١٠٪ ضريبة موحدة على قيمة الناتج فى حالة النشاط الزراعى ومايماثل ذلك تقريباً فى حالة النشاط الصناعى ؟ بينما لاتتعدى ٢,٥٪ على رأس المال العامل فى النشاط التجارى ومايماثله ؟ هل قمنا ببحث النتائج التى يمكن أن تترتب على هذا التوجه ، وانخفاض حجم التهرب الضريبى ربما إلى الصفر وانتهاء المنازعات الضريبية ؟ نحن فى الواقع مطالبون ببحث علمى دقيق لهذا البديل « الأصلى » لنعرف آثاره على التنمية الاقتصادية وعلى الايرادات العامة ثم لنرى بعد ذلك إذا كان من الضرورى فرض ضرائب اضافية أم لا ؟ وإلى أى مدى ؟ .

---

(١) Nickolas Kaldor, Taxation for Econ. Development, Journal of Modern African Studies, Vol. 1. No 1, 1963 .

(٢) انظر مقدمة ابن خلدون ، طبعة دار الشعب ، ص ٢٤٨ ويقرر أن الجباية أول الدولة تكون قليلة الوزائع (قليلة الضرائب) كثيرة الجملة (كثيرة الايرادات) وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة . وانظر أيضاً صفحة ٣٢٤ ومابعدها .

والواقع أن ثمة دفاع كان يمكن أن يقدم لزيادة الجباية إذا كانت الحكومة تزمع القيام بدور متزايد فى عملية التنمية . ولكن الواقع أن الحكومة المصرية قد أقدمت على زيادة مواردها الضريبية الاجمالية فى الوقت الذى بدأت تنسحب فيه تدريجياً من المشاركة فى الاستثمارات اللازمة للتنمية وتلقى بعبء القيام بها على قطاع أعمال مستقل (القطاع العام) أو على القطاع الخاص .

ومن جهة أخرى فقد ترتب على أساليب خفض عجز الموازنة العامة آثار توزيعية لغير صالح محدودى الدخل والفقراء . فضريبة المبيعات هى ضريبة على الاستهلاك بالنسبة للقطاع المنزلى وهى تراجعية بطبيعتها فيزداد عبئها مع انخفاض مستوى الدخل . وقد حاول المشرع التخفيف من هذه الآثار غير العادلة عن طريق اعفاء بعض السلع الضرورية مع الارتفاع بسعر الضريبة على بعض المجموعات السلعية الأخرى . ولكن هذه المحاولات لم تنج فى الحد من الطبيعة التراجعية لهذه الضريبة(١) .

كذلك ترتب على خفض الانفاق العام للدولة المخصص لدعم السلع الاستهلاكية وبعض الخدمات الضرورية آثار توزيعية لغير صالح محدودى الدخل والفقراء . وقد قيل أن الدعم لم يكن يصل إلى مستحقيه من قبل . والحقيقة أن جانباً من هذا الدعم من واقع التجربة لم يكن يصل إلى الفئات المستحقة فعلاً ولكن جانباً آخر كان يصل إليها على سبيل التأكيد .. وقد انعكس خفض الدعم على ارتفاع تدريجى فى أسعار بعض السلع والخدمات الضرورية وكانت الحكومة حريصة على أن لايتم هذا الارتفاع مرة واحدة . ومع ذلك فإن الأثر التراكمى لخفض الدعم على بعض السلع أو للارتفاع التدريجى فى أسعارها كان واضحاً خاصة فى الخبز

---

(١) انظر ورقة د . جنات السمالوطى فى أعمال المؤتمر السنوى لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى نوفمبر ١٩٩٢ عن الآثار التوزيعية لسياسات الاصلاح الاقتصادى فى مصر .

والنشويات وزيت الطعام والسكر والشاى وكذلك فى تكلفة المواصلات والوقود . وقد قيل أن آثار خفض الدعم على محدودى الدخل والفقراء يمكن أن تعالج بوسائل أخرى حتى تتلاشى وهذا ماسوف ننتظره .

وأخيراً وليس آخراً نقول أن هدفاً من أهداف البرنامج الاصلاحى وهو تخفيض عجز الموازنة العامة قد تحقق إلى حد كبير فى خلال المرحلة الأولى من هذا البرنامج وأدى دوراً فى خفض معدلات التضخم ، ولكن الأساليب التى اتبعت لخفض العجز فى الموازنة كانت « مالية بحتة » فلم تتسع لرؤية شاملة للآثار المترتبة عليها بالنسبة للنشاط الانتاجى وهى آثار لن تتضح بكاملها وبأبعادها الا فى المدى الطويل وهنا تكمن خطورة الأمر . كذلك فإن هذه الأساليب أثارت قضية اعادة توزيع الدخل لغير صالح محدودى الدخل والفقراء من دون أن يكون لهذه القضية مواجهة عملية مطروحة فى نفس الوقت .

عجز الميزان الجارى ، وكيف تطور فى ظل البرنامج ؟

اتخذت الحكومة من خلال البرنامج عدداً من الاجراءات استهدفت بها تحسين أوضاع التجارة الخارجية وتحريرها من القيود سواء فى جانب التصدير أو جانب الاستيراد (١) ، بالإضافة إلى استكمال عملية تحرير سعر الصرف والمعاملات فى الصرف الأجنبى . وكان من هذه الاجراءات ، كما ورد فى بيان رئيس الحكومة فى ديسمبر ١٩٩١ : (٢)

---

(١) كما هو معروف فى الدراسات النظرية والتطبيقية فإن تنمية الصادرات لايمكن أن تتم بمعزل عن تنمية التعامل مع العالم الخارجى فى شكل واردات ... الخ . لذلك فإن أية اجراءات تتخذ لتحرير التجارة الخارجية وتحسين وضع الميزان الجارى لابد أن تتوازن فى نظرتها تجاه الصادرات والواردات معاً .

(٢) انظر الأهرام الاقتصادي العدد ١١٩٩ - ١٩٩٢/١/٦ نص بيان رئيس الحكومة تحت عنـــوان « محاور الاصلاح الاقتصادي » ص ٢٦ ومابعدها إلي ٣١ (انظر ص ٣١) .

أ - التحرير التدريجى لقوائم السلع الموقوف استيرادها بهدف التحول إلى ادارة الواردات من خلال الأدوات السعرية مثل التعريفة الجمركية وسعر الصرف بدلاً من الأدوات الكمية .

ب - تبسيط اجراءات التصدير والاستيراد وتقليص دور الأجهزة الحكومية تدريجياً فى اصدار الموافقات على عمليات الاستيراد والتصدير .

ج - ازالة القيود على استيراد الخامات ومستلزمات الانتاج والسلع الوسيطة وقطع الغيار ، لأن كل قيد يمثل تكلفة وازالته تؤدى لخفض تكاليف الانتاج وبالتالى زيادة فرص التصدير .

د - المساواة بين القطاعين العام والخاص واتاحة الفرص المتساوية لكل منهما فى مجال التجارة الخارجية ، بما فى ذلك السماح للقطاع الخاص بعقد وتنفيذ الصفقات المتكافئة .

ومن الممكن أن نعمل على تبين وضع ميزان المعاملات الجارية وكيف تطور فى السنوات الأولى من تنفيذ البرنامج على أساس بيانات الجدولين رقم (٥ - ٥) و (٥ - ٦) . والجدول الأول يبين تطورات الميزان « بالجنيه المصرى » أما الثانى فيبينها « بالدولار الأمريكى » . وسوف نجد أن الفروق كبيرة ومتزايدة بين الحركة المسجلة بالجنيه وتلك المسجلة بالدولار نتيجة لانخفاض سعر صرف الجنيه الذى صاحب تحريره ثم توحيده (١) . وقد كان الانخفاض فى سعر صرف الجنيه حاداً بصفة خاصة فيما بين ٨٩/٩٠ و ٩٠/١٩٩١ وفقاً للبيانات الآتية :

(١) تم توحيده اعتباراً من ١٩٩١/١٠ وقد كان متعدداً من قبل بمعنى أن بعض المعاملات كانت تسجل بسعر والبعض الآخر بسعر مختلف .

جدول (٥ - ٤)

السنة	من ٨٣/٨٢ إلى ٨٩/٨٣	١٩٩٠/٨٩	١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩١	١٩٩٣/٩٢
سعر الجنيه بالدولار	١,٤٣	٠,٩١	٠,٣١	٠,٣٠	٠,٣٠

المصدر : البنك الأهلي ، النشرة الاقتصادية ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ أعداد مختلفة .

والبيانات الواردة فى الجدول (٥ - ٥) تبين أن العجز فى الميزان الجارى عام ١٩٩٠/٨٩ وصل إلى ١,٦ مليار جنيه (١) وأنه تحول بعد ذلك إلى فائض بلغ ٣,٤ مليار فى ١٩٩١/٩٠ ثم ١٢,٢ ملياراً فى ١٩٩٢/٩١ ثم ١٦ مليار جنيه مصرى تقريباً فى ١٩٩٣/٩٢ . ويبين الجدول أن السبب فى هذا الفائض هو تزايد الصادرات بمعدل كبير يتفوق على معدل نمو الواردات بشكل واضح ، وتزايد التحويلات الجارية إلى مصر ، خاصة التحويلات الخاصة والتى هى تحويلات العاملين المصريين بالخارج . وواضح أن الأرقام المسجلة بالجنيه المصرى قد تضخمت بشكل غير عادى اعتباراً من ١٩٩١/٩٠ فلقد أصبح سعر الجنيه = ٠,٣١ من الدولار بعد أن كان ١,٤٣ دولاراً فى ١٩٨٩/٨٨ و ٠,٩١ من الدولار فى١٩٩٠/٨٩ . ومعنى هذا أن زيادة مقدارها ٣١٠ مليون دولار أمريكى فى الصادرات المصرية عام ١٩٩١/٩٠ سوف تسجل بمليار جنيه مصرى بعد أن كان مثل هذا المليار لايسجل الا مقابل ١,٤٣ مليار دولار أمريكى فى ١٩٨٩/٨٨ . لذلك يجب الحذر حينما نطلع على الزيادة الهائلة التى تحققت فى حصيلة الصادرات بالجنيه المصرى بعد ١٩٩٠/٨٩ .

(١) الأرقام بالمليار من الجدول ومقربة إلى أقرب رقم عشرى .

جدول (٥ - ٥)

مصر : ميزان المعاملات الجارية بالمليون جنيه

السنوات	٨٩/١٩٩٠	٩٠/١٩٩١	٩١/١٩٩٢	٩٢/١٩٩٣
المعاملات الجارية :				
(١) الواردات السلعية	٢٥٥١٦٫٩	٣١٣٩٢٫٠	٣٢٩٧١٫٢	٣٥٦٦٢٫٤
(٢) الصادرات السلعية	٥٥٦٧٫٢	٩٤٣٨٫٩	١١٥٤٢٫٦	١١٣٢٢٫٢
(٣) رصيد الميزان التجارى (٢ - ١) :	١٩٩٤٩٫٧-	٢١٩٥٣٫١-	٢١٤٢٨٫٦-	٢٤٣٤٠٫٢-
(٤) الواردات غير المنظورة	٧٩٥٥٫٣	١٠٨٢٢٫٤	١٦٥٠٤٫٨	١٨٩٧٥٫٤
(٥) الصادرات غير المنظورة	١٣٩٧١٫٥	٢٠٩٢١٫٣	٢٨٥٠٦٫٥	٣٠٥٢١٫٩
(٦) رصيد المعاملات غير المنظورة (٥ - ٤)	٦٠١٦٫٢+	١٠٠٩٨٫٩+	١٢٠٠١٫٧+	١١٥٤٦٫٥+
(٧) ميزان المعاملات الجارية قبل التحويلات (٣+ ٦)	١٣٩٣٣٫٥-	١١٨٥٤٫٢-	٩٤٢٦٫٩-	١٢٧٩٣٫٧-
(٨) التحويلات الخاصة	٩٧٦٣٫٧+	١١٢٠٣٫٦+	١٨١٩٧٫٠+	٢٤١٩٣٫١+
(٩) الميزان بعد التحويلات الخاصة (٧ + ٨)	٤١٦٩٫٨-	٦٥٠٫٦-	٨٧٧٠٫١+	١١٣٩٩٫٤+
(١٠) التحويلات الرسمية	٢٥٢٧٫٣+	٤٠٥٧٫٧+	٣٤٥٢٫٨+	٤٥٢٤٫٢+
(١١) اجمالى التحويلات الجارية (٨ + ١٠)	١٢٢٩١٫٠+	١٥٢٦١٫٣+	٢١٦٤٩٫٨+	٢٨٧١٧٫٣+
(١٢) الميزان بعد التحويلات الرسمية (٩ + ١٠)	١٦٤٢٫٥-	٣٤٠٧٫١+	١٢٢٢٢٫٩+	١٥٩٢٣٫٦+

ملاحظات : (-) عجز ، (+) فائض ، أو للإشارة إلى إن صافى التدفق إلى الداخل (+) فى حالة التحويلات

المصدر : البنك الأهلى . النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة من الأعوام ٩٢ ، ٩٣ ، ١٩٩٤ مجلد ٤٧ .

والجدول (٥ - ٦) الذى يسجل قيمة المعاملات الجارية لمصر فى نفس الفترة بالدولار الأمريكى قد يفصح لنا عن التطورات بشكل أكثر دقة (نسبياً) . فالدولار كان ، بلاشك ، أكثر استقراراً ولم يتقلب فى قيمته كما تقلب الجنيه . ومع ذلك علينا الحذر عند استقراء البيانات الخاصة بالفترة من ١٩٩٠/٨٩إلى ١٩٩١/٩٠ بسبب التطورات فى سعر صرف الجنيه المصرى . وقد وضعنا تقديرين عن عام ١٩٩٠/٨٩ وسوف نفضل استخدام ثانيهما رقم (٢) حيث يعبر بدقة أكبر (نسبياً) عن تطورات أوضاع المعاملات الجارية خاصة بالنسبة للصادرات والواردات السلعية .

جدول (٥ - ٦)

مصر : ميزان المعاملات الجارية بالمليون دولار

السنوات	١٩٩٠/٨٩		١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩١	١٩٩٣/٩٢
	(١)	(٢)			
المعاملات الجارية :					
(١) الواردات السلعية	٢٣٢٢٠,٤	١٢٢٤٨,١	٩٧٣١,٥	٩٨٩١,٤	١٠٦٩٨,٧
(٢) الصادرات السلعية	٥٠٦٦,٢	٢٦٧٢,٣	٢٩٢٦,١	٣٤٦٢,٨	٣٣٩٦,٧
(٣) رصيد الميزان التجارى : (٢ - ١)	-١٨١٥٤,٢	-٩٥٧٥,٨	-٦٨٠٥,٤	-٦٤٢٨,٦	-٧٣٠٢,٠
(٤) الواردات غير المنظورة	٧٢٣٩,٣	٣٨١٨,٥	٣٣٥٤,٩	٤٩٥١,٤	٥٦٩٢,٦
(٥) الصادرات غير المنظورة	١٢٧١٤,١	٦٧٠٦,٣	٦٤٨٥,٦	٨٥٥٢,٠	٩١٥٦,٦
(٦) رصيد المعاملات غير المنظورة (٥ - ٤)	+٥٤٧٤,٨	+٢٨٨٧,٨	٣١٣٠,٧	+٣٦٠٠,٦	+٣٤٦٤,٠
(٧) ميزان المعاملات الجارية قبل التحويلات (٣+ ٦)	-١٢٦٧٩,٥	-٦٦٨٨,٠	-٣٦٧٤,٧	-٢٨٢٨,٠	-٣٨٣٨,٠
(٨) التحويلات الخاصة	+٨٨٨٥,٠	+٤٦٨٦,٦	+٣٤٧٣,١	+٥٤٥٩,١	+٧٢٥٧,٩
(٩) الميزان بعد التحويلات الخاصة (٧ + ٨)	-٣٧٩٤,٥	-٢٠٠١,٤	-٢٠١,٦	+٢٦٣١,١	+٣٤١٩,٩
(١٠) التحويلات الرسمية	+٢٢٩٩,٨	+١٢١٣,١	+١٢٥٧,٩	+١٠٣٥,٨	+١٣٥٧,٣
(١١) اجمالى التحويلات الجارية (٨ + ١٠)	+١١١٨٤,٨	+٥٨٩٩,٧	+٤٧٣١,٠	+٦٤٩٤,٩	+٨٦١٥,٢
(١٢) الميزان بعد التحويلات الرسمية (٩ + ١٠)	-١٤٩٤,٧	-٧٨٨,٤	+١٠٥٦,٢	+٣٦٦٦,٩	٤٧٧٧,٢

ملاحظات

(١) عام ١٩٩٠/٨٩ تقدير (١) على أساس سعر صرف الجنيه المصرى = ٩١ر٠ دولار.

وعام ١٩٩٠/٨٩ تقدير (٢) على أساس سعر صرف الجنيه المصرى = ٤٨ر٠ دولار.

وهذا هو الأقرب إلى الواقع فى ذلك العام.

(٢) سعر الصرف الموحد على أساس العرض والطلب الجنيه ٣١ر٠ دولار فى ١٩٩١/٩٠ ثم = ٣٠ر٠ دولار فى السنتين التاليتين.

(٣) البيانات فى هذا الجدول لاتقارن مباشرة بالبيانات المعطاه فى جداول سابقة بالفصل الثالث لاختلاف مصادرها ومع ذلك يمكن الاعتماد عليها اعتباراً من ١٩٩١/٩٠ وذلك لتحرير سعر صرف الجنيه وتوحيده فى جميع المعاملات.

(٤) مصدر البيانات : نفس مصدر الجدول السابق.

ويتبين مايلى من الجدول الأخير :

١ - أن عجز الميزان الجارى فى ١٩٩٠/٨٩، والذى يختلف تقديره بشكل حاد حينما نستخدم بيانات دون أخرى عن سعر صرف الجنيه المصرى، قد انقلب إلى فائض فى ١٩٩١/٩٠ بلغ ١ر١ مليار دولار، وقد ازداد هذا الفائض إلى ٦ر٣ مليار فى ١٩٩٢/٩١ ثم إلى ٨ر٤ مليار دولار فى ١٩٩٣/٩٢.

٢ - أن الواردات السلعية قد تزايدت بمعدل بلغ ٥ر٤٪ فى مابين ٩١/٩٠ و ١٩٩٢/٩١ ثم ٣ر٤٪ فيما بين ٩٢/٩١ و ١٩٩٣/٩٢. والواقع أن الواردات السلعية كانت متجهة إلى التزايد فى الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٠ بمعدلات تتقارب كثيراً مع المعدلات المذكورة فيما عدا بين ١٩٨٧ و ١٩٨٨. لذلك ليس هناك فى الواقع فى هذه السنوات الأولى من البرنامج أى تغير حقيقى فى وضع الواردات السلعية أو معدلات نموها

٣ - تزايدت الواردات غير المنظورة بمعدل مرتفع جداً بلغ ٦ر٤٧٪ فيما بين ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٢/٩١ ولكنه هبط إلى نحو ١٥٪ فيما بين ١٩٩٢/٩١ و

١٩٩٣/٩٢ . ويلاحظ أن نمو الواردات غير المنظورة ارتبط بشكل معنوى بنمو مدفوعات الفوائد على الدين الخارجي خلال الثمانينات (١) ، وقد حدث تغير جوهرى فى مدفوعات خدمة الدين فى غضون ١٩٩١/٩٠ نتيجة تنازل الدائنين الدوليين عن نحو ٥٤٪ منه . ولم يكن هذا التطور نتيجة آلية الاصلاح الموجودة فى البرنامج بل نتيجة عوامل خارجية أخرى (٢) .

٤ - تزايدت الصادرات السلعية بنسبة ٩,٥٪ ثم ١٨,٥٪ فيما بين ٩٠/٨٩ و ١٩٩١/٩٠ ثم في العام التالى له على الترتيب . وتعتبر هذه المعدلات مرتفعة بصورة مميزة ، ولكنها لاترجع إلى آلية الاصلاح الموجودة فى البرنامج وإنما إلى ارتفاع أسعار البترول الخام بشكل واضح خلال ظروف حرب الخليج . وقد أصبحت صادرات البترول تمثل نحو ٥٤٪ من اجمالى الصادرات فى ١٩٩١ مقابل ٢٩٪ فى ١٩٨٩ (٣) . ويدل هذا على أن هيكل الصادرات المصرية مازال ضعيفاً كما كان ، فارتفاع سعر سلعة أولية واحدة فى السوق العالمي يحسن الوضع والعكس صحيح .. وبالتالى يدل على أن آلية نقدية للاصلاح لن تجدى إلا قليلاً .. وربما لاتجدى على الاطلاق .

٥ - تزايدت الصادرات غير المنظورة بنسبة ٣٠,٨٪ فيما بين ٩١/٩٠و ١٩٩٢/٩١ ثم بنسبة ٨٪ فقط فى العام التالى . وترجع الزيادة الكبيرة فى الفترة الأولى إلى

---

(١) راجع الأرقام الخاصة بمدفوعات الفوائد فى ميزان الحساب الجارى فى الفصل الثالث ، وكذلك ماكتب عن هذه المدفوعات فى الفصل الرابع .

(٢) انظر التطورات فى وضع المديونية الخارجية فى الصفحات القادمة .

(٣) ولعل هذا يعيد إلى الأذهان بعض ماحدث فى أواخر السبعينات إلى أوائل الثمانينات حيث وصل نصيب صادرات البترول إلى ٧٠ - ٨٠٪ من اجمالى الصادرات .. وبعد أن انهارت الأسعار العالمية للبترول انهارت قيمة الصادرات البترولية مما أثر فى وضع ميزان الحساب الجارى وفى التنمية بشكل عام - راجع الفصل الثالث .

زيادة ايرادات قناة السويس والسياحة الدولية بشكل ملموس ، أما التدهور الذى حدث فيما بين ١٩٩٢/٩١ و ١٩٩٣/٩٢ فيرجع إلى تدهور ايرادات السياحة الدولية بسبب حوادث الارهاب التي وقعت ضد الأجانب وتصاعدت اعتباراً من ١٩٩٢ . وقد كان منتظراً للسياحة الدولية أن تستمر فى نموها الكبير الذى بدأ قبل أحداث حرب الخليج ثم استأنف بعد هذه الأحداث مباشرة .. ويلاحظ أن تحرير أسعار ومعاملات الصرف الأجنبى فى مصر كان وراء نمو الايرادات السياحية منذ ١٩٨٧ . وتطور الايرادات من السياحة الدولية يثبت الحساسية الكبيرة لهذا النشاط بالنسبة للأحوال السياسية والأمنية فى مصر وفى منطقة الشرق الأوسط ، ويثبت بالتالى خطورة « الاعتماد عليه كقاعدة للتنمية فى الأجل الطويل » مثلما نعتمد على الزراعة أو الصناعة إلا إذا كان لدينا السياسات الحكيمة والاستعدادات الكافية لتلقى الصدمات الناجمة من العوامل الخارجية Exogenous Factors المفاجئة المؤثرة عليه وموازنتها بشكل متناسب معها .

٦ – تعرضت التحويلات الجارية الخاصة وهى بصفة أساسية تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى التناقص فيما بين ٩٠/٨٩ و ١٩٩١/٩٠ بسبب أحداث الخليج . ويظهر هذا التناقص كبيراً وحاداً إذا اعتبرنا أسعار الصرف ٩١ر٠ دولار للجنيه ثم ٣١ر٠ دولار للجنيه فى السنتين المذكورتين (انظر الجدول ٥ – ٤). أما فى الفترة التالية فقد تزايدت التحويلات الخاصة بمعدلات كبيرة بلغت ٥٧٪ فيما بين ٩١/٩٠ و ١٩٩٢/٩١ و ٣٣٪ فيما بين ٩٢/٩١ و ١٩٩٣/٩٢ . والغالب أن حركة التحويلات قد ازدادت بسبب ثلاثة عوامل رئيسية : أ – مناخ الصرف الحر الذى ساد مصر وأعطى الدولار المحول من الخارج سعره الفعلى داخل مصر بالإضافة إلى حرية التصرف فيه أو اعادة تحويله إلى الخارج دون رقابة ؛ ب – أسعار الفائدة المرتفعة نسبياً على الجنيه المصرى فى الداخل مقابل أسعار الفائدة المنخفضة على الدولار والتى سادت فى نفس الفترة على المستوى

الدولى ؛ جـ - الحالة النفسية للعاملين المصريين بالخارج الذين شعروا بعد أحداث الخليج أن الاحتفاظ بمدخراتهم داخل بلدهم أكثر أماناً (١) .

وقد ساهمت التحويلات الخاصة بدور رئيسى فى مقابلة عجز ميزان المعاملات الجارية والمساعدة فى تكوين فائض فيه .

٧ - وعلى أساس الملاحظات السابقة وبالاستعانة ببيانات الجدول نجد أن :

أ - عجز الميزان التجارى ظل مستمراً طوال الفترة من ١٩٩٠/٨٩ إلى ١٩٩٣/٩٢ وسجل اتجاهاً إلى الانخفاض فيما عدا السنة الأخيرة التى سجل فيها ارتفاعاً ، بنسبة لاتزيد عن ٦ر٧٪ .

ب - بالرغم من تزايد الرصيد الدائن لميزان المعاملات غير المنظورة إلا أنه لم يكفى لسداد عجز الميزان التجارى . وهذا هو نفس الوضع الذى ساد من قبل خلال الثمانينات .

ج - ساعدت التحويلات الخاصة بصفة أساسية فى خفض عجز المعاملات الجارية المنظورة وغير المنظورة فى الفترات ٩٠/٨٩ ، ١٩٩١/٩٠ ثم فى تحويل هذا العجز إلى فائض فيما بعد ذلك فى ٩٢/٩١ و ١٩٩٣/٩٢ .

د - كان للتحويلات الرسمية الدور الرئيسى فى تحويل عجز ميزان المعاملات الجارية إلى فائض فى ١٩٩١/٩٠ . ففى ذلك العام بالذات انخفضت التحويلات الخاصة بشكل حاد بسبب أحداث الخليج . والتحويلات الرسمية عبارة عن مساعدات أجنبية فى شكل منح ومساعدات فنية ومعونات غذائية وعادة ماتساعد الدول النامية فى خفض عجز ميزانها الجارى .

---

(١) وقد فقد الكثير من العاملين المصريين بالمنطقة الخليجية التى شهدت الحرب مدخراتهم خلال الأحداث .

لذلك يمكن القول فى النهاية أن المدخل النقدى فى علاج عجز الميزان الجارى (تحرير سعر الصرف ورفع سعر الفائدة على الجنيه) قد أدى دوره بشكل رئيسى من خلال حركة التحويلات الخاصة وذلك بمساعدة ظروف أخرى خارجية ، كما كان يمكن أن يؤدى دوراً أكبر من خلال السياحة الدولية لولا الظروف غير العادية التى ولدتها أعمال العنف ضد السائحين الأجانب داخل مصر . ولكن هذا المدخل لم يكن له دور يذكر فى التأثير على الميزان التجارى .

ولنا هنا ملاحظتين :

أولاً ، حيث كان للتحويلات الخاصة دور فى غاية الأهمية فى معالجة عجز الميزان الجارى فى السنوات الأخيرة فإن لنا أن نتسائل إلى أى مدى يمكن أن تتأثر هذه التحويلات فى السنوات القادمة بالضريبة التى فرضتها الحكومة المصرية على دخول العاملين المصريين فى الخارج اعتباراً من العام الحالى ١٩٩٤ ؟ أو بأوضاع أكثر تميزاً بالنسبة لعوائد المدخرات فى المنطقة الخليجية وخصوصاً بعد أن انخفض سعر الفائدة المدين على الودائع بالجنيه فى البنوك المصرية فى ١٩٩٤ إلى نحو نصف أو أقل مما كان عليه تقريباً منذ عامين (١) . وماذا يحدث لو فكرت الحكومة المصرية مرة أخرى فى فرض ضريبة على ودائع الأفراد بالبنوك ؟ وقد سبق أن أثير الموضوع وسارعت الحكومة بنفيه ولكن لايستبعد أن يثار مرة أخرى فى مناخ تميز بالرغبة فى زيادة حصيلة الضرائب الرسمية بكل الوسائل الممكنة والتى « يعتقد » أنها لن تؤثر فى النشاط الاقتصادى .

---

(١) وصل متوسط سعر الفائدة المدين على الودائع قصيرة الأجل ٣ - ٦ شهور بالبنوك المصرية إلى ٩٫٥٪ سنوياً وعلى الودائع متوسطة الأجل ٢ - ٣ سنوات إلى ٨٫٥٪ سنوياً (انظر الأهرام الاقتصادى - رئاسة مجلس الوزراء [عالم الأعمال] أهم المؤشرات المالية والاقتصادية الكلية ص ٣٦ العدد ١٩٩٤/١٠/٢٤) هذا بينما كان متوسط سعر الفائدة لمدة ثلاثة أشهر ١٩٫٤٪ ولمدة ستة أشهر ٢٠٪ فى شهر سبتمبر ١٩٩١ - انظر البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، مجلد ٤٧/ عدد ١ / ١٩٩٤ .

ثانيا ، حيث لم يؤثر المدخل النقدى الاصلاحى على التجارة السلعية فإن هذا يجعلنا نؤكد أهمية المدخل الهيكلى لاصلاح وضع الميزان الجارى فى الأجل الطويل . فتحرير معاملات الصرف الأجنبى وتحديد سعر الصرف بناء على عوامل العرض والطلب والسياسة التحررية للتجارة الخارجية فى اطار الظروف الدولية المعاصرة لن تحرر فى حد ذاتها الجهاز الانتاجى داخل مصر من بعض العوامل الهيكلية التى تسببت فى جموده أو فى اختلاله ، والتى تعوق تنمية الصادرات بمعدلات مرتفعة والتى تؤدى إلى استمرار نمو الواردات من سلع قد نستطيع انتاجها داخلياً بتكلفة نسبية أقل ..

ومن الأهمية بمكان التأكيد على ازالة العقبات الهيكلية الداخلية لأجل تنمية الصادرات المصرية مستقبلاً على أساس تنافسى فى السوق العالمى وكذلك لأجل مواجهة منافسة السلع الأجنبية للسلع المصرية فى السوق المحلية والحد من الواردات . ولقد اعتمدت مجموعة الدول الآسيوية التى حققت أعلى معدلات للتنمية الاقتصادية فى السبعينات والثمانينات على نشاط الصادرات بصفة أساسية . وقد أصبحنا فى مصر فى أمس الحاجة إلى دراسة كل مايعوق نشاطنا التصديرى ونعمل على ازالته وكل مايساعد على نمو هذا النشاط لكى نعمل على دفعه وتشجيعه .. وفى هذا المجال لابد من بحث قضايا التقدم التقنى اللازم لنمو كفائتنا الانتاجية والتصديرية ، والتعرف على الدور الذى يمكن أن تقوم به أجهزة البحث العلمى لهذا الغرض .. كما أننا بحاجة إلى وضع ضوابط دقيقة للجودة السلعية تتفق مع المواصفات العالمية ويتم تنفيذها بطرق عملية غير مطولة أو مرهقة للمنتجين ، ودراسة الأسواق الخارجية وكيفية اختراقها .. وبالنسبة للنقطة الأخيرة يجب أن نتحرر من التبعية التقليدية للأسواق الغربية فى أوربا وأمريكا سواء فى التصدير أو الاستيراد . ولابد أن نعمل على استكشاف أسواق جديدة فى آسيا وأفريقيا ، مع استمرار محاولة تنمية أسواقنا فى البلدان العربية والإسلامية . ومشكلة معظم الدول النامية أنها متعلقة بالدول المتقدمة فى محاولات تنمية تجارتها الخارجية ولاتحاول أن تنمى تجارتها مع دول نامية أخرى مثلها مع أن الدول المتقدمة تفعل العكس .. كذلك لابد من تنمية « المعلومات » عن

الأسواق الخارجية واتاحة هذه المعلومات بتكلفة يسيرة للمنتجين ولمن يعملون بالتجارة الخارجية . فالمعلومات أصبحت « الدم الجديد » للنشاط التجارى الدولى وغيره ، ومن يمتلك المعلومات يمتلك « ميزة نسبية » متجددة يستطيع أن يغزو بها مايشاء من الأسواق .. وكل هذا ينبغى أن يدخل فى برنامج هيكلى للاصلاح الاقتصادى فى المرحلة القادمة بترتيبات منظمة مابين الحكومة والقائمين على النشاط الانتاجى والتصديرى سواء فى القطاع العام أو الخاص . أما إذا أهملنا هذا فسوف يتعرض ميزاننا التجارى وميزان معاملاتنا الجارية إلى أوضاع أسوأ بكثير مما عرفنا من قبل خاصة وأننا مقبلون على مرحلة تحدى حقيقية فى اطار اتفاقية الجات الأخيرة التى سوف تعمل على تحرير التجارة بين الدول إلى أقصى حد وفى اطار محاولات اسرائيل غزو السوق المصرى والأسواق العربية فى السنوات المقبلة تحت مظلة السلام.

موقف المديونية الخارجية :

تحسن موقف المديونية لمصر كثيراً نتيجة لأحداث حرب الخليج . فلقد قدرت القوى الغربية (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) لمصر مشاركتها بقوات عسكرية ومعدات فى عملية ردع العراق (الشقيق) بعد هجومه على الكويت (الشقيق) كما قدر الخليجيون أيضاً هذا الموقف كثيراً لمصر .. فتم فى غضون ١٩٩٠/١٩٩١ اسقاط حوالى ١٣٫٣ مليار دولار من المديونية الخارجية وهى تتمثل فى الديون العربية الخليجية وهيئة الخليج للتنمية والديون العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية .
وبالإضافة إلى ماسبق قرر الدائنون الأجانب الذين اجتمعوا فى فرنسا ، فيما يسمى بنادى باريس Paris Club ، فى مايو ١٩٩١ تخفيض ديونهم على مصر بنسبة ٥٠٪ تشجيعاً لها على المضى قدماً فى برنامج الاصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى .. وبالطبع فإن هذا التشجيع جاء فى اطار العلاقات الحسنة بين مصر وهؤلاء الدائنين . وقد تقرر توزيع هذا التخفيض فى قيمة الديون والذى يقدر بحوالى ٧ مليار

دولار على ثلاث مراحل : ١٥٪ اعتباراً من ١٩٩١/٧/١ و ١٥٪ اعتباراً من ١٩٩٣/١/١ و ٢٠٪ اعتباراً من ١٩٩٤/٧/١ .

وقد أدت هذه الاسقاطات للديون إلى خفض قيمة الدين الخارجي المستحق على مصر إلى نحو ٢٦ مليار دولار فى غضون ١٩٩١/١٩٩٠ مقابل نحو ٤٠ مليار دولار قبل أحداث الخليج .

وبطبيعة الحال فإن التخفيف فى عبء الديون الخارجية الذى حدث فى اطار التحركات السياسية على المستوى الدولى والتعاطف مع مصر ساعد كثيراً فى تحسين وضع ميزان المدفوعات وتخفيف الأعباء الملقاة على الموازنة العامة للدولة وذلك من خلال انخفاض قيمة المستحقات من أقساط الديون ومدفوعات الفوائد عليها . ومن جهة أخرى فقد أمكن توجيه الموارد بالنقد الأجنبى المحررة من خدمة الدين الخارجى إلى خدمة أهداف التنمية الاقتصادية داخلياً .

ومن ناحية أخرى فقد تلقت مصر وعوداً بمساعدات ثنائية من عدد من الدول وباستمرار برنامج المساعدات الأمريكية مع مرونة أكثر للتمويل والتنفيذ وبمنح من الدول العربية الخليجية ، بالإضافة إلى ترتيبات صندوق النقد الدولى لمساندة برنامج الاصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى . وكان الغرض الأساسى من هذه المساعدات والترتيبات هو اعانة مصر على اصلاح أوضاعها الاقتصادية وتخفيض حاجتها إلى الاقتراض مجدداً من الخارج .

وقد أكد رئيس الحكومة فى بيانه الرسمى فى ديسمبر ١٩٩١ و ١٩٩٣ الالتزام بعدم الاقتراض من الخارج إلا فى حالات الضرورة القصوى ولتمويل مشروعات منتجة تسمح عوائدها بسداد القروض (١) .

---

(١) بيان السيد رئيس الحكومة – الأهرام الاقتصادى – مصدر سابق ، ص ٢٨ . وجريدة الأهرام ١٩٩٣/١٢/١٤ ، ص ٣ .

والمشكلة تكمن فى تقدير حالات « الضرورة » ، وفى تحديد ماهية « المشروعات المنتجة التى تسمح عوائدها بسداد القروض » لأن مصر اقترضت من قبل على أساس أنها تنفذ مشروعات منتجة تسمح بسداد القروض ولكنها ثبت أنها لم تكن كذلك .

وفى الحقيقة لابد من التأكيد على أن الحل الحقيقى لمشكلة المديونية لن يتحقق إلا حينما يتحقق الاستغناء التام عن أية قروض جديدة أو مساعدات أجنبية . وبالطبع فإن هذا لن يتأتى إلا حينما تصبح مصر قادرة على تنمية مواردها من النقد الأجنبى ذاتياً اعتماداً على قاعدة انتاجية متنوعة ومتطورة وذات كفاءة نسبية تضع منتجاتها من حيث الجودة والتكلفة على مستوى تنافسى دولى . وقد سبق أن تكلمنا عن هذا «الأمل» وكيف أنه لن يتحقق إلا بالعلاج الهيكلى الشامل لمشاكلنا الاقتصادية .

الفصل السادس
الإصلاح الإقتصادى
الجانب المؤسسى والهيكلى
« التحول من القطاع العام إلى الخاص »

تعرض الفصل السابق (الخامس) لضرورة الإصلاح والبرنامج الرسمى له ومدى كفايته فى مواجهة أربع مشكلات رئيسية عاجلة وهى المعدلات المرتفعة للتضخم وعجز الموازنة العامة وعجز الميزان الجارى ووضع المديونية الخارجية . وفى الفصل الحالى نتعرض للجانب المؤسسى والهيكلى فى البرنامج الإصلاحى وهو المتعلق بعملية التحول من القطاع العام إلى الخاص ، والتى يطلق عليها الخصخصة Privatization .

وفى الستينات كان مجرد انتقاد بعض أخطاء القطاع العام أمراً مرفوضاً تماماً . وفى أواخر السبعينات برزت الانتقادات تجاه القطاع العام ولكن المساس بوضعه المؤسسى فى الدولة كان مرفوضاً . وفى الثمانينات تصاعدت الانتقادات تجاه القطاع العام وبرزت ارادة التغيير . وفى مطلع التسعينات تبنى برنامج الإصلاح فى مصر هدف التغيير (١) .

أولاً - الخصخصة : الإطار والاستراتيجية

يمكن اختصاراً القول بأن هدف اصلاح القطاع العام وتشجيع التحول إلى القطاع الخاص استند على ثلاثة أسباب رئيسية :

---

(١) اعترض الكثير على الكلمة من الناحية اللغوية ويقول أهل المغرب العربى الخوصصة ويقول آخرون التخصيص والتخصيصية . واقترح دكتور أبوبكر متولى أستاذ الاقتصاد بجامعة حلوان كلمة « استخصاص » . وعلى أية حال فإننى فى هذا المؤلف أستخدم الكلمة الشائعة التى أصبح متفق عليها الأن عرفاً فى مصر بالرغم من عدم دقتها أو سلامتها لغوياً

١ - انخفاض كفاءة معظم الوحدات العاملة فى القطاع العام وعدم قدرة الحكومة على الاستمرار فى دعمها مالياً خاصة بعد أن بلغ عجز الموازنة العامة نحو ٢٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٩٠.

٢ - تغير النظرة إلى القطاع العام وضرورته داخل الاقتصاد القومى بعد تجربة طويلة غير ناجحة .. فإن لم يكن قادراً على تحسين كفائته وتمويل نشاطه واستثماراته ذاتياً يجب أن يُصفى أو يحول إلى القطاع الخاص .

٣ - الاتجاه إلى الاعتماد المتزايد على القطاع الخاص وآليات السوق لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة فرص العمل داخل الاقتصاد القومى ، وذلك فى اطار مناخ دولى مماثل يشجع ويدفع هذا الاتجاه (١) .

وتضمن برنامج الإصلاح الإقتصادى ضرورة اخضاع شركات القطاع العام فى نشاطها لنفس القواعد الحاكمة لنشاط المشروعات الخاصة . ومعنى هذا أنها لم تعد قادرة على الاستمرار فى الحصول على دعم مالى من الحكومة ولن تحصل على التمويل اللازم لها إلا على أساس قاعدة الملاءة المالية Credit Worthiness تماماً كالمشروعات الخاصة. وقد أطلق على هذا الوضع الجديد مصطلح « خصخصة الإدارة » حيث أن الملكية قد بقيت عامة بينما تساوت الإدارة فى الحقوق والمسئوليات مع المشروع الخاص . وبهذا أصبحت ادارة الشركة العامة تمتلك السلطة الكاملة لتسيير كافة النواحى المالية والتجارية وسلطة التصرف فى بعض الأصول أو تغيير

(١) يلاحظ أن هدف اصلاح القطاع العام والتحول إلى الخاص لم يكن أمراً تنفرد به مصر . لقد أصبح هدفاً ذائعاً على المستوى الدولى فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وذلك فى اطار التطورات التى صاحبت انهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية فى شرق أوربا ، والتجربة الرائدة الناجحة للخصخصة التى أنجزتها بريطانيا فى عهد مسز تاتشر وماتلاها من تجارب فى نفس المجال ، وحاجة معظم البلدان النامية إلى اصلاح اقتصادياتها ودفع عجلة التنمية بها بعد أن فشل القطاع العام فى هذه المهمة .

هيكلها حتى تتمكن من تحقيق أقصى عوائد ممكنة من نشاطها الجارى .

من جانب آخر تقرر العمل على تصفية الشركات العامة المتعسرة التى يثبت أنها غير قادرة على الاستمرار ، وتشجيع القطاع الخاص على الدخول مساهماً أو مشترياً للشركة العامة الناجحة . وهذا مايسمى « بخصخصة الملكية » حيث يعنى انتهاء وضع الملكية العامة جزئياً أو كلياً .

وفى اطار التطورات المذكورة تم استبدال مصطلح « القطاع العام » إلى « قطاع الأعمال العام » وتم تعيين وزير لهذا القطاع (١) ليشرف على تنفيذ برنامجه الإصلاحى وادارة عملية التحول إلى القطاع الخاص .

وبلغ عدد الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام ٣٩٩ شركة فى يونيو ١٩٩١ ، ورأسمالها ٩٫٣ مليار جنيه مصرى واحتياطياتها ٧٫٥ مليار جنيه مصرى ، أما اجمالى أصول هذه الشركات فقد بلغ ١٤٨٫٦ مليار جنيه مصرى (٢) . وهذه الأرقام يجب أن تعامل بحذر حيث اشتقت من بيانات الشركات التى تعرضت على مدى سنوات طوال لسياسات تسعير رسمية لاتعبر عن الأسعار الاقتصادية Economic Prices ، وكانت فى ظل أوضاعها المتردية تخرج بميزانيات ختامية لاتعبر عن حقيقة هذه الأوضاع ، ومع ذلك تعتمد رسمياً .

وتشير البيانات الرسمية أيضاً أن قطاع الأعمال العام ساهم بنحو ٤٠٪ من

---

(١) القانون المنظم لهذه التطورات هو القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ فى شأن شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ تاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٩١ ، وقد قام بمنصب وزير قطاع الأعمال فى البداية د. عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء بمساعدة مكتب فنى تم تكوينه فى اطار البرنامج . ثم تولى المنصب فيما بعد د . عاطف عبيد .

(٢) مركز معلومات القطاع العام - رئاسة مجلس الوزراء ، القطاع العام فى عشر سنوات ١٩٩١ .

الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٩٢/٩١ وأن التوظف فى هذا القطاع بلغ أكثر من مليون وثلاثمائة ألف عامل بنسبة ١٠٪ من حجم قوة العمل الموظفة على المستوى القومى (١) .

وفى يناير ١٩٩٣ أعلنت الحكومة عن البرنامج الذى أعدته ، وقطعت مرحلة منه ، لاصلاح قطاع الأعمال العام والتحول إلى القطاع الخاص . ويغطى هذا البرنامج فترة خمس سنوات تتمشى مع سنوات الخطة ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ . وقد اتضح بعد اعلان هذا البرنامج أن الاتجاه قد تحدد إلى خصخصة الملكية بشكل قاطع . فالشركات العامة إما ناجحة يمكن أن يقبل القطاع الخاص على شرائها فتطرح للبيع ، وإما أنها تحتاج إلى اعادة هيكلة لاصلاح أوضاعها وتحسين كفائتها فتمهل إلى أن يتحقق لها هذا ثم تطرح للبيع أيضاً . فإذا لم يتحقق النجاح عن طريق استراتيجية اعادة الهيكلة وتعسرت الشركة وثبت أنها غير قادرة على الاستمرار إلا بمزيد من الخسائر فإنها تصفى .

وتقرر من خلال البرنامج أن يطرح للبيع كل عام أسهم أو أصول عامة لخمس وعشرين شركة على الأقل ، مع امكانية تعديل هذا العدد تبعاً للسوق وقدرته الاستيعابية . وقد حدد البرنامج بالفعل ٨٥ شركة مرشحة للبيع على مدى ثلاث سنوات امتدت من ١٩٩٢/٩١ إلى ١٩٩٤/٩٣ . وتركزت النسبة الكبرى من الشركات المرشحة للبيع فى قطاع الصناعة (٤٦ شركة) ثم فى قطاع السياحة (١٤ شركة) وقد وضع البرنامج عدة معايير يسترشد بها عند ترشيح أى شركة عامة للبيع وهى أن تكون ذات جدوى اقتصادية وتتمتع باتزان هيكلها التمويلى وأن لاتكون متمتعة بأى مزايا حكومية خاصة ، مع اعطاء أولوية فى البيع للشركات الصغيرة والمتوسطة التى تحقق أرباحاً فى اطار تنافسى وكذلك للشركات التى تواجه مشاكل اجتماعية داخلية محدودة .

---

(١) الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦

وبالنسبة للشركات العامة التى تخضع لاستراتيجية إعادة الهيكلة حتى يتم تحسين كفائتها ثم بيعها ، أو التأكد من أنها غير قادرة على الاستمرار فتصفى ، حدد البرناج عدة معايير لها - أى للتعرف عليها . ومن أهم هذه المعايير انخفاض عائد التشغيل أو العائد على رأس المال المستثمر ، وضخامة الخسائر المجمعة وانخفاض انتاجية العامل مع وجود عمالة زائدة وارتفاع نسبة المديونية إلى حقوق الملكية وانخفاض معدل دوران المخزون .

أما عن إعادة الهيكلة فتتم من خلال ثلاث قنوات : إعادة الهيكلة المالية وإعادة هيكلة العمالة وإعادة هيكلة النشاط . وأهم وسائل إعادة الهيكلة المالية إعادة جدولة الديون أو اسقاطها جزئياً أو كلياً أو تحويل المديونية إلى مساهمات فى رأسمال الشركة والعمل على تحصيل المستحقات لدى الغير وإعادة تقييم الأصول . ويسمح لها بزيادة رأسمالها فى حالات استثنائية . أما إعادة هيكلة العمالة فيقصد بها تطوير نظم الادارة ورفع كفاءة المديرين وتدريب العاملين وتنمية قدراتهم وتطوير هياكل الأجور وأنظمة الحوافز للعمال ومعالجة مشاكل العمالة الزائدة عن طريق تشجيع التقاعد المبكر أو توزيعها على شركات تابعة أخرى أو دفع تعويضات نقدية لمن يرغب فى ترك الخدمة اختيارياً . وحدد البرنامج أيضاً سبل إعادة هيكلة النشاط عن طريق استخدام تقنيات جديدة لها مبرراتها الاستراتيجية (؟) والاقتصادية ، وإعادة توزيع وسائل الانتاج للاستفادة من مزايا أسواق قريبة أو بنية أساسية ملائمة أو فرص للتكامل الصناعى ، وكذلك عن طريق بيع بعض الأصول غير الشرورية أو غير المنتجة لتوفير موارد نقدية (١) .

وقد أشار البرنامج إلى أن التكلفة الكلية لاعادة الهيكلة قد تمثل عقبة أمام تنفيذها وأوصى بانشاء صندوق للمساعدة فى هذه العملية على أن تدبر موارده عن

---

(١) المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال العام ، دليل الاجراءات والارشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية وإعادة الهيكلة وحوافز العاملين والإدارة ، الجزء الأول ، يناير ١٩٩٣ .

طريق المنح والمساعدات الدولية بالإضافة إلى جزء من فائض عمليات بيع بعض الشركات العامة .

ثانيا - مشكلات التنفيذ :

يواجه تنفيذ برنامج اصلاح القطاع العام والتحول إلى القطاع الخاص مشكلات عديدة فى التنفيذ . وهذه يمكن تقسيمها حسب حالة الشركات إلى مشكلات بيع ومشكلات إعادة هيكلة ومشكلات تصفية .

(أ) مشكلات البيع :

وهذه تواجه الشركات الناجحة التى تحول إلى القطاع الخاص عن طريق البيع . ومعظم المشكلات فى الممارسات العملية تركزت أولاً حول عملية تقييم أصول هذه الشركات . فهناك أكثر من طريقة لتقييم (١) الأصول بعد حصرها وتوصيفها توصيفاً دقيقاً : القيمة التاريخية أو الدفترية للأصول والقيمة الحاضرة أو تكلفة الاحلال بالأسعار الجارية ، والقيمة المقدرة على أساس طاقة الكسب أو التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً من التشغيل فى اطار البدائل الممكنة .

« وقد لوحظ .. تباين واضح فى تقييم أصول بعض الشركات حيث اختلف تقييم أصول الشركة الواحدة من مقيّم لآخر . فقد يقيّمها مكتب استشارى أجنبى بمبلغ ٧٥ مليون جنيه بينما تقيّمها الشركة نفسها بضعف هذا المبلغ » (٢) كذلك أشار أحد التقارير إلى أنه « أثيرت اعتراضات عديدة على القيم المطروحة لأصول بعض المشروعات ، وتركزت آراء المعارضين فى أن الطريقة التى يتم بها التقييم والبيع

---

(١) الأفضل لغوياً على حد علمى أن نقول « تقويم » ولكنى خشيت أن أستخدم هذه الكلمة فيختلط الأمر على الكثيرين ويظنون أمراً مختلفاً .

(٢) أ . د . أحمد سيد مصطفى التخصيصية البطيئة هى الحل - الأهرام الاقتصادى ١٩٩٣/٦/٢١ ص ٣٦ .

تتيح فرص المضاربة على الشراء بأقل من القيمة الحقيقية للأصول المباعة واحتمال قيام المشترين بإعادة بيع هذه الأصول فيما بعد بأسعار أعلى ... وقد ثارت هذه المشكلة على سبيل المثال بالنسبة للتقييم الذى أعدته بيوت الخبرة الأجنبية لفندقى شبرد وشيراتون القاهرة وشركة مصر للأسواق الحرة » (١) .

والبعض قد يظن أن مشكلة التقييم يمكن تجاوزها والتغلب عليها أو على الأقل أنه لاينبغى المبالغة فى حجمها لامكان الاعتماد على السوق المالية أو على تقديم العروض العامة من المتنافسين على الشراء . وهذا فى الواقع غير صحيح لأن مصر مثل بقية الدول النامية التى خاضت التجربة تواجه ظروف سوق مالية ضعيفة أو غير ناضجة وكذلك ظروف بعيدة عن المنافسة الكاملة فى مجال العروض أو العطاءات العامة مع احتمالات حدوث التواطؤ بين بعض المتقدمين للشراء وبعض المسئولين (٢). فلابد إذاً من التوصل إلى تقييم صادق لأصول الشركة العامة قبل التصرف فيها بالبيع وإن استلزم هذا جهداً ووقتاً أو مشاورة أكثر من بيت خبرة . وقد ذكر أحد تقارير البنك الدولى أن الشكوك حول قيمة الشركات العامة التى بيعت للقطاع الخاص فى التجربة الألمانية كانت فى البدء « ضخمة بدرجة جعلت من المتعين تسوية أسعار الشراء فيما بعد عن طريق التحكيم » (٣)

والمشكلة الثانية التى تلقت اهتماماً تخص الشكوك والمخاوف المترتبة على عملية

---

(١) البنك الأهلى المصرى : النشرة الاقتصادية مجلد ٤٦ - عدد ١ ، ١٩٩٣/٢، ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) وفى الأرجنتين أدى مازعم عن وجود فساد فى بعض عمليات نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص إلى تعديل فى الوزارة » البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العام ١٩٩١ ، ص ١٧٩ النسخة العربية .

(٣) معظم مشاكل الخصخصة فى ألمانيا بدأت بعد انضمام ألمانيا الشرقية (أثر سقوط النظام الاشتراكى) إلى الدولة الاتحادية - انظر البنك الدولى ، المصدر السابق ، ص ١٨١ .

نقل ملكية الشركات العامة إلى الأجانب . فالواقع أنه « لم تفرض حدود قصوى للتملك فى المشروعات ولم يتم تحديد جنسيات معينة حيث يتم البيع للمصريين العرب والأجانب أياً كان موقع المشروع المباع فيما عدا سيناء والتى يقتصر بيع مشروعاتها وفنادقها على المصريين دون سواهم » (١) والأمر يبدو مثيراً للدهشة حينما يسمح للأجانب بتملك المشروعات العامة المحولة إلى القطاع الخاص مثلما يسمح للمصريين خصوصاً حينما لاتكون هناك حدود قصوى للتملك . ماذا يحدث لو وقعت عدة مشروعات كبيرة وهامة فى يد واحدة أجنبية ؟؟ ولو وقعت هذه المشروعات فى يد واحدة « وطنية » لكان فى هذا مايكفى من المتاعب حيث لايعنى سوى الاحتكار واحباط أهداف الكفاءة ورفع مستوى الرفاهة للمواطنين .

ومسألة استثناء « سيناء » لها أهميتها ، ولكن ماهى نسبة القطاع العام التى تقع فيها ؟؟ وبالإضافة فإننا وبعد أن تخطينا المرحلة الأولى من « السلام » لم يعد هناك فى الحقيقة فرق بين « سيناء » و « القاهرة » أو « الاسكندرية » بالنسبة لاسرائيل أو لغيرها. وليس من الضرورى أن يأتى الأجنبى وقد لف صدره بعلم بلاده أو وشم نجمة على جبهته لنعرف من هو .. فهناك وسطاء ماليون عالميون وهناك فى العالم الرأسمالى الغربى شركات تشترى لتبيع لشركات أخرى بعد ذلك وشركات تتكون تحت أسماء وهمية وتخفى وراء الستار احتكارات عالمية ضخمة .. هل تريد مصر أن تقع فى أى واحدة من هذه الحفر ؟ ولاشك « أن وضع ضوابط أو معايير لقدر الملكية الأجنبية لوحدات النشاط الاقتصادى أمر مطلوب ، وهو ماتطبقه دول كثيرة لاسيما لتحجيم آثار الاحتكار » . ففى بريطانيا بالرغم من أنها دولة كبيرة ومتقدمة كان هناك حرص شديد على ألا تقع ملكية محلات هارودز بلندن فى أيدى اخوان فايد المصريين وألا تزيد حصة مكتب الاستثمار الكويتى فى شركة البترول البريطانية British Petroleum

(١) انظر البنك الأهلى المصرى : النشرة الاقتصادية - المصدر السابق ص ٢٦ .

بعد تحويلها للقطاع الخاص عن ٩٪ . (١) .

وفى عدد من الدول النامية مثل شيلى (فى تجربتها الأولى للخصخصة) والبرازيل والباكستان لم يسمح للأجانب بالتقدم لشراء المشروعات العامة المعروضة للبيع . وفى عديد من الدول النامية وضعت قيود قانونية على نسبة تملك الأجانب . ويذكر E. Berg أنه حتى فى بعض الدول التى لم تضع تشريعات بشأن ملكية الأجانب تصرفت الحكومات أحياناً بطرق عملية لتستبعد هؤلاء من تملك الشركات العامة المحولة للقطاع الخاص خشية عودة السيطرة الأجنبية ، ومازالت ماثلة فى الأذهان من عهد الاستعمار . ففى الكوت دى فوار سحبت الحكومة فى بداية الثمانينات عرضاً يخص ملكية عامة حينما وجدت جميع المتقدمين من الأجانب (٢).

---

(١) أ . د . أحمد سيد مصطفى ، المصدر السابق ص ٣٧ . ويذكر أن مكتب الاستثمار الكويتي « قام بشراء ١٠٫٦ ٪ من أسهم شركة البترول البريطانية بعدتحويلها للقطاع الخاص فى أكتوبر ١٩٨٧ عندما طرحت الحكومة البريطانية حصتها الباقية بهذه الشركة والبالغة ٣٢ ٪ . ورغم أن المساهمة الكويتية فى شراء أسهم هذه الشركة أدت لانقاذ الأسهم المطروحة من انهيار سعرى حيث كان ذلك فى أعقاب انهيار أسعار الأسهم فى أسواق المال العالمية ، إلا أن لجنة مكافحة الاحتكار تحركت ضد مكتب الاستثمار الكويتى عندما زاد حصته فى هذه الشركة إلى ٢١٫٢٥ ٪ فى مارس ١٩٨٨ . وعارضت أطراف متعددة فى بريطانيا هذه الصفقة باعتبار أن معظم الشركات التى حولتها الحكومة للقطاع الخاص ومنها شركة البترول قد باتت فى أيدى ملاك أجانب . وانتهى الأمر بصدور حكم قضائى بالزام مكتب الاستثمار الكويتى بخفض حصته بهذه الشركة إلى ٩ ٪ عن طريق بيع مازاد عن ذلك من أسهمه فيها » انتهى المقتطف .

وفى توصياته حذر مؤتمر الخصخصة ونقل التكنولوجيا والتنمية فى مصر » المنعقد بكلية التجارة جامعة الاسكندرية مايو ١٩٩٣ من بيع الممتلكات العامة للأجانب .

(٢) انظر برفسور E. Berg :

E.Berg, " Privatization : Experience and Prospects " in " Portfolio : International Economic Perspectives " R. Dunn (Editor), Volume 14, No. 4, Dept. of Econ. George Washington University, U.S .

ومهما يقال من جانب بعض الخبراء الأجانب أن أبناء البلدان النامية لديهم حساسية خاصة تجاه المشترى الأجنبى وأن هذا مما يبطىء من عملية الخصخصة ولايصل بها إلى أهدافها ، فإننا متمسكون بوجهة نظرنا التى تعتمد على منطق موضوعى سليم فى اطار ظروفنا المعاصرة الاقتصادية والسياسية .. وليست هناك فى العالم كله مخاطرة أشد من فقدان الاستقلال الاقتصادى (وبالتالى السياسى) حينما يتملك الأجانب حصة كبيرة فى الأصول الانتاجية للوطن .

أما المشكلة الثالثة فتتعلق بالاشتراطات التى تفرض أو ينبغى أن تفرض على المالك الجديد من أجل الصالح العام أو من أجل تفادى مشاكل اقتصادية واجتماعية بعد نقل الملكية . وفى هذا المجال أثيرت مشاكل العاملين بالشركات العامة المباعة للقطاع الخاص وضرورة الابقاء عليهم أو بذل التعويضات المناسبة لهم على سبيل الترضية ، وقد يجد المالك الجديد مشكلة فى هذا الأمر ولكن المشكلة على المستوى القومى أصعب . فالمالك الخاص على أقصى تقدير سيواجه مشكلات عشرات أو قل مئات من العمال ولكن الحكومة ستواجه مشكلات آلاف من العمال الذين قد يتعرضون للبطالة كلما تم تحويل عدد أكبر من الشركات العامة إلى القطاع الخاص دون الزام الأخير بشرط التوظف .. والبرنامج كما ذكرنا يهيىء لنقل ملكية ٢٥ شركة عامة على الأقل سنوياً إلى القطاع الخاص ..

وحقيقة المشكلة أنه لابد أن يكون هناك التزام تجاه قضية التوظف فى اطار التشريعات القائمة والتى تحمى العمال من الفصل أو انهاء العمل الا فى أضيق نطاق. ومعروف أن القطاع العام فى مصر عام ١٩٩٢/٩١ قد احتوى على أكثر من مليون وثلاثمائة ألف عامل ، وأن البطالة فى مصر خارج القطاع العام قد وصلت إلى حدود خطيرة ، فكيف يمكن أن يضاف إليها ؟ ونفس هذه المشكلة أثيرت فى جميع البلدان النامية التى دخلت فى عمليات الخصخصة « ولاسيما فى أفريقيا حيث يوظف القطاع العام فى أغلب الأحيان نحو نصف القوة العاملة بأجر » (١) وسنعود مرة أخرى

(١) البنك الدولى ، مصدر سابق ، ص ١٨١ .

لمناقشة مشكلة البطالة المحتملة فى الشركات التى تخضع لاستراتيجية إعادة الهيكلة أو التى تتعرض للتصفية .. وكذلك لابد من وضع اشتراطات بالنسبة للممارسات فى مجال الانتاج والأسعار حتى لاتستغل بعض أوضاع الشركات العامة المحولة فى تكوين مراكز احتكارية ، وكذلك فى مجال الاستثمار والتطور التقنى حتى تتحقق أهداف الكفاءة والتنمية التى من أجلها تمت عمليات الخصخصة . والمشكلة هنا لها جانبان أحدهما أن مشكلة الشروط التى توضع عند البيع من المشكلات الشائكة حقاً فى التنفيذ العملى . فالمشترى المتقدم يجد من الصعب عليه قبول شروط قد تؤدى إلى خسارته .. ومن جهة أخرى فإن التهاون فى أمر الشروط اللازمة للحفاظ على المصلحة العامة أمر لن يتسبب فى مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية فحسب بل قد يؤدى إلى فشل عملية الخصخصة فى حد ذاتها بعد ذلك إذا ترتب على هذه المشكلات ردود فعل معاكسة .

والحقيقة أننا لم نسمع أو نقرأ فى حالة التجربة المصرية إلى الآن عن «استراتيجية » أو « سياسة معينة » تجاه « شروط مابعد الخصخصة » أو عن أية ضمانات محددة للالتزام بالصالح العام من قبل الملاك الجدد ، ومايمكن أن يتخذ من اجراءات فى حالة عدم الالتزام ..

وفى تجربة بنغالاديش أهملت بعض الشركات الخاصة التى انتقلت إليها ملكية شركات عامة (سابقا) عمليات الاستثمار والصيانة والطاقة الجديدة ، وركزت اهتمامها فى الحصول على ايرادات نقدية فورية وعلى هذا « تبخر قدر كبير من مكاسب الكفاءة Effeciency التى كانت متوقعة من عملية نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص » (١) .

ومن المشكلات الخطيرة أيضاً التى أثيرت ، مدى قانونية البيع للشركات العامة فى حد ذاته . وكما يقرر أحد المتخصصين فإن عمليات البيع هذه قد استمدت

(١) البنك الدولى ، مصدر سابق ، ص ١٧٩ .

شرعيتها من قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، وأن هذا القانون فى حد ذاته « قد شابت بعض مواده مخالفات دستورية واضحة » . ويضيف قائلاً « أن القضاء المصرى لن يسمح بمخالفات دستورية مهما كانت نتائج ذلك ونتائج ذلك خطيرة جداً فى مجال الحياة الاقتصادية خاصة إذا ماكانت البيوع قد تمت فعلاً بالنسبة للأصول أو للأسهم (١) .

والواقع أن نفس هذه المشكلة قد أثيرت من قبل فى دول نامية أخرى مرت بنفس الظروف وترتب عليها مشاكل جمة . وهى توجه النظر إلى ضرورة تعديل الدستور لأجل اتمام عملية الخصخصة على مايرام . وفى المكسيك مثلاً كان يتعين اقرار تعديلات دستورية فى عام ١٩٨٣ قبل أن يبدأ تنفيذ عملية نقل الملكية إلى

---

(١) المستشار حسن أحمد عمر ، « اقتصاد مصر بين الخصخصة والتراكم الرأسمالى » الأهرام الاقتصادى ١٩٩٣/٦/٢١ ص ٣٨ - ٤١ . « وأما عن كيفية مخالفة سياسة الخصخصة لأحكام الدستور المصرى فقوامها أن قانون شركات قطاع الأعمال العام قد شابت بعض مواده مخالفات دستورية واضحة يمكن بيانها من مراجعة أحكام المادتين الثانية والتاسعة من القانون ذاته . وكذلك المواد : ٢ (فى فقرتيها ٢ ، ٤) ، ٣٦ ، ٣٩ من القانون المرافق للقانون المذكور وذلك باعتبار أن تلك المواد قد نصت على حلول الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام ، وحلول الشركات التابعة للشركات الأولى محل الشركات التابعة للهيئات الثانية . بل أنها أجازت تحويل أى من الهيئات - أو المؤسسات العامة - أو مايتبعها من شركات -. المقرر لها أنظمة خاصة إلى شركات قابضة أو شركات تابعة . وقد يكون التحويل فى ذاته دستورياً ، لكن أن يسرى على هذه الشركات بعد تحولها قواعد بيع أصولها وأسهمها لغير جهات القطاع العام كما نصت على ذلك المادة ٢ فى فقرتيها ٢ ، ٤ من القانون المرافق أو أن يتخذ مبدأ الدمج والتقسيم لهذه الشركات كسبب تصفيتها وبيع أصولها وأسهمها لغير جهات القطاع العام أيضاً ، كما نصت المادتان ٣٦ ، ٣٩ من القانون المرافق .. هذه كلها مخالفات لأحكام دستورية صريحة وتتمثل النصوص الدستورية التى لاتجيز مثل هذه التصرفات فى أحكام المواد ١/١ ، ٤ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٥٩ ، ٧٣ » ... انظر المقال .

القطاع الخاص . وفى تركيا تم الغاء عمليات البيع عندما قضت المحاكم بأنها عمليات غير قانونية (١) .

ب - مشكلات إعادة الهيكلة :

تعتبر الديون القائمة من أوائل المشكلات التى تواجه عملية إعادة الهيكلة المالية . وفى كثير من الحالات نجد الشركة العامة مدينة بمئات الملايين من الجنيهات لبنوك القطاع العام أو لشركات عامة أخرى كانت تتعامل معها ، وتتحمل أعباء فوائد الدين المتراكم لسنوات عديدة ، ومن جهة أخرى دائنة بمئات الملايين من الجنيهات وفوائدها على شركات عامة أخرى أو على وزارة المالية . فأوضاع المديونية القائمة معقدة وتعكس الأوضاع المختلة التى عاشتها شركات القطاع العام خلال ثلاث حقبات متتالية . لقد كانت الشركات تقترض من بنوك القطاع العام وتوسعت فى الاقتراض ثم تراخت فى عملية السداد أو عجزت عنها .. كما كانت تتعامل مع بعضها البعض من خلال النشاط الجارى فتسجل ويسجل عليها ديون وفوائد هذه الديون بعد ذلك .. وكانت الشركات العامة تتلقى تعليمات سيادية بأن عليها أن تسعر السلعة أو السلع المنتجة بكذا بدلاً من كذا مع أن هذا يخفض أرباحها أو يعرضها للخسارة ، وتتلقى وعوداً وتأكيدات بأن وزارة المالية سوف تتحمل الفروق أو الخسائر الناجمة من التسعير الرسمى . ولكن حيث لم تقم وزارة المالية بتحمل هذه الأعباء كانت الشركات تحتسب هذه الفروق ديوناً على الوزارة وتظل تضيف إليها فوائدها . وهكذا تعقدت الأمور إلى أقصى حد .

إن المديونية القائمة للشركا العامة أو عليها باهظة وهيكلها معقد ومن ثم فهى تحتاج إلى حلول جذرية تتم على المستوى الكلى لقطاع الأعمال العام تحت اشراف الوزير المسئول عن القطاع وبالتنسيق مع وزارة المالية وممثلى البنوك الدائنة . وهناك

---

(١) البنك الدولى ، مصدر سابق ، ص ١٧٨ .

اقتراحات عديدة بكيفية إعادة جدولة الديون أو اسقاطها جزئياً أو كلياً أو تحويل المديونية إلى مساهمات فى رأسمال الشركة .. ونحن لاناقش هنا هذه الحلول وإنما نريد أن نؤكد أن مشكلة المديونية القائمة لن تحل أبداً إذا تركت لتحل على مستوى كل شركة على حده ، فهى ليست مشكلة جزئية Micro وانما هى مشكلة كلية Macro . ولابد من أن تتحمل وزارة المالية بصفة عاجلة مسئولياتها كاملة عن قرارات سيادية اتخذت من قبل الحكومة ليس فقط فى سنوات بل أيضاً إلى عهد قريب جداً بالنسبة لبعض الشركات العامة (قطاع القطن مثلاً) . كذلك لابد من تصفية مديونية الشركات تجاه بعضها البعض ومع البنوك عن طريق مقاصة تحت اشراف وزير قطاع الأعمال العام وممثلى البنوك .

وكل هذا ضرورى وعاجل حيث يساعد على التعرف على حقيقة المراكز المالية لهذه الشركات الخاضعة لاستراتيجية إعادة الهيكلة . وثمة اقتراح نقدمه هنا أن يتخذ قرار باسقاط « الفوائد المستحقة » للشركات العامة أو عليها تجاه الغير . فهذه الفوائد لايمكن تبريرها موضوعياً على أسس اقتصادية فى اطار فلسفة الملكية العامة والتخطيط التى كنا نعيشها فيما مضى ، والتى تميزت بتلقى أوامر سيادية فى مجالات الانتاج والتبادل ، وكانت بنوك القطاع العام تتولى خلالها وظيفة التمويل تبعاً لآليات قريبة جداً من الآليات التى سادت المجتمعات الاشتراكية المخططة مركزياً وليس أبداً انطلاقاً من آليات الاقراض الرأسمالية المتعلقة بحسابات دقيقة عن الفوائد وآجال القروض أو الملاءة المالية للمقترضين . لقد كانت الفوائد جزء من لعبة كانت موجودة فى الاقتصاد المصرى ولكنها وضعت فى اطار لعبة مختلفة تماماً قرابة نحو ثلاثين عاماً . ولم تكن أسعار الفائدة تؤدى أى دور يذكر فى سياسات نقدية كلية أو ائتمانية مصرفية بل كانت أسعار الفائدة « الحقيقية » المنخفضة فى حد ذاتها سبباً فى زيادة البلاء حيث شجعت شركات عامة غير ناجحة على التمادى فى الاقتراض والتمادى فى استثمارات قليلة العائد ، وربما فاشلة . ان حجم هذه الفوائد المتراكمة داخل قطاع الأعمال العام على الشركات أو للشركات أو البنوك أو على وزارة المالية ليس

إلا عبارة عن تجسيد لأخلاط أوضاع تنظيمية ومؤسسية فشلت على مدى الحقبات الماضية فى دفع التنمية الاقتصادية إلى الأمام .. ولذلك فالمطالبة بهذه الفوائد تثير الدهشة حقاً فى النفس لأنها لاتنطلق من منطق سليم فحسب وإنما تزيد تعقيد المشكلات فى وقت يراد فيه حل هذه المشكلات .

أما من الناحية العقائدية فإن الفائدة ربا صريح - ليس فى الإسلام فحسب وإنما فى المسيحية واليهودية - وجدير بنا فى مصر أن نسقطها كلية حتى نتخلص من كثير من المشكلات التى تسبب فيها نظامها .

أما المشكلة الحقيقية الثانية فتتمثل فى مشكلات العمالة الزائدة واختلال الهياكل الوظيفية وضعف الشخصية الادارية على المستويات العليا . فالقوة العاملة بالشركات العامة كما رأينا من قبل تزايدت دونما اعتبار للاحتياجات الحقيقية المحددة بالكفاءة الانتاجية حتى أصبحت الأعداد الفعلية فائضة بمعدلات تصل إلى ٢٠٪ و ٤٠٪ فوق هذه الاحتياجات . وإذا كان من الممكن علاج مشكلة الشركة الواحدة أو الشركتين والثلاثة فلايمكن علاج المشكلة دفعة واحدة على مستوى جميع الشركات التى تعانى من المشكلة . وكل مايقال عن تشجيع التقاعد المبكر للعاملين قد يلقى ترحيباً ممن يملكون فرصة أو فرص أخرى للعمل بنفس الأجر أو الراتب أو أعلى . وهؤلاء عادة هم أفضل النوعيات الموجودة فى الشركات العامة والذين يطمع القطاع الخاص فى امتصاصهم سريعاً ولذلك فإن قبولهم للاقتراح له ارتداد عكسى على عملية اصلاح شركاتهم .. أما من لايملكون أو لايتصورون وجود فرصة أخرى للعمل فلايرحبون اطلاقاً بالتقاعد المبكر . وهؤلاء يمثلون أغلبية بسبب عدم وجود الاستعداد أو القدرة على التدريب على أعمال جديدة من جهة وارتفاع مستوى البطالة فى الاقتصاد المصرى من جهة أخرى . وبالإضافة إلى هذا فإن العامل النفسى يلعب دوراً كبيراً فى عدم قبول فكرة « التقاعد » فى حد ذاتها أو التخلى عن مكان العمل الذى قضى الإنسان فيه معظم عمره الوظيفى .

أما اختلال الهياكل الوظيفية فيتمثل فى كثرة رؤساء الأقسام والمديرين بالنسبة للعمال الفنيين ، وهى مسألة الهرم المقلوب الذى تكلم عنه الكثير ممن تناولوا أحوال القطاع العام منذ أواخر السبعينات .. وهذه المشكلة تعنى أن العمالة الزائدة قد تكون موجودة على مستوى الوظائف الادارية بشكل أكثر حدة مما هى عليه فى الوظائف الفنية ، وموجودة على مستوى أصحاب الرواتب المرتفعة نسبياً بالمقارنة بغيرهم . وهذا مما أسهم فيما مضى ومازال يسهم فى رفع تكاليف الانتاج . والمشكلة أنه حينما تثار مشكلة العمالة الزائدة فإن العديد من أصحاب المناصب الادارية المميزة نسبياً لن يفكر أبداً أنه قد يكون من ضمن هذه العمالة . والواقع أنه من الصعب اقناع العديد من هؤلاء الذين نالوا رتبة مدير ادارة داخلية أو رئيس قسم فى شركة أن يتنازلوا عن مكانهم أو يتقاعدوا مبكراً . فالاستمرارية فى هذه المناصب المميزة نسبياً غالباً ماتكون أهم بكثير من الرواتب وضمان استمرارها عند ترك العمل .

أما ضعف الشخصية الادارية على المستويات العليا فليس إلا ناتج مناخ العمل الذى أحاط بالقطاع العام منذ نشئته وسيطرة الوزراء عليه بقوة نفوذهم السياسى ، وقيادات الهيئات العامة بقوة نفوذها الادارى على ادارة وقرارات الشركات العامة . ولقد اعتاد رجال الادارة العليا فى معظم الحالات على طاعة الأوامر التى تصدر إليهم على اعتبار أن هذه لازمة من لوازم استمرارهم فى مناصبهم القيادية المميزة بالإضافة إلى خوفهم من أن يتهموا بأن عدم امتثالهم لهذه الأوامر كان سبباً فى سوء أحوال شركاتهم . والسؤال الهام الآن هو إلى أى مدى يمكن الاعتماد على شخصيات الادارة العليا السالفة فى إطار البرنامج الإصلاحى لإعادة هيكلة الشركات ؟ ان عمليات إعادة الهيكلة تحتاج إلى قرارات صائبة تتخذ فى الوقت المناسب دون أدنى تردد ودون حساب لأى شىء آخر سوى مصلحة الانتاج والكفاءة الانتاجية . والواقع أن التجربة الفعلية إلى الآن تثبت أن عمليات إعادة التكوين للشخصية الادارية على المستويات العليا سوف تأخذ وقتاً لايمكن أن يكون قصيراً . وقد يكون للبرامج التدريبية دوراً فى رفع كفاءة الادارة العليا فى مجال اتخاذ القرار ، ولو أن هذا غير

مؤكد إلى الآن ، وكذلك قد يكون لتطعيم مجالس ادارة الشركات بعناصر خارجية وجديدة دور مماثل . ولكن كل شيء يسير ببطء ملحوظ بينما أن برنامج الإصلاح قطار يريد أن يتحرك بسرعة خصخصة ٢٥ شركة عامة في السنة على الأقل . وهذه هي المشكلة . وفي بعض تجارب الخصخصة - مثال التجربة الألمانية بعد انضمام ألمانيا الشرقية إلى الاتحادية - استبعدت فكرة تطوير الادارة العليا وإعادة الهيكلة وفضل عليها فكرة البيع للقطاع الخاص بعد اجراء التقييم المناسب لأن الشك كان كبيراً في نجاح الأولى . وفي مصر أعتقد أن لدينا بعض ذوى القدرات الادارية الممتازة (كما أن لدينا النقيض) داخل بعض شركات القطاع العام .. ولكن لكى يقوموا بعملية إعادة الهيكلة المطلوبة لابد من طرح المسئولية عليهم « بالكامل » وعدم التدخل في شئونهم بتاتاً لا من قبل وزير مختص ولا رئيس شركة قابضة لأن هذا ضرورى لتحرك دافع الانجاز Achievement Motivation لديهم في اطار استقلالى . أما عن كيفية التعرف على هؤلاء الرجال الذين يمتلكون هذه القدرات فهي مهمة الوزير المختص مع رئيس الشركة القابضة . كما أن محاولات القطاع الخاص للاستحواذ على بعض القيادات الادارية من الشركات العامة بمرتبات أو مكافآت مرتفعة جداً سوف تكون مؤشراً جيداً للتعرف على بعض المميزين من بين الرجال . والمراقبة المستمرة من الجهات العليا ضرورية خلال عملية اعادة الهيكلة ولكن دون التدخل في الشئون حتى تتحرك الأمور في مسارها المطلوب . ومن جهة أخرى لابد من ايجاد حوافز مالية مميزة لرؤساء وأعضاء مجالس الادارة الذين ينجحون في إعادة هيكلة شركاتهم وتصحيح أوضاعها المالية خلال فترات محددة وليكن ذلك بمنحهم دون مقابل حصة من الأسهم في شركاتهم عند طرحها للبيع .

عملية التحول : الأطر المناسبة والفلسفة .

لم يثبت فشل القطاع العام فحسب في دفع عجلة التنمية ، بل أنه بالإضافة ساهم في مشكلات عجز الموازنة العامة من حيث حاجته إلى دعم وعجز الميزان

الجارى من حيث ضعف مقدرته على التصدير مع حاجته المستمرة إلى استيراد آلات ومعدات ومستلزمات انتاج .. وفى هذا الإطار ومن واقع الاعتماد على القروض الأجنبية ساهم القطاع العام فى مشكلة المديونية الخارجية ...

ولكن ماهو القدر من المسئولية الذى يتحمله القطاع العام من هذا الفشل الذى ظل يتراكم وماهو القدر الذى تتحمله الحكومات المتتالية التى وضعت السياسات الاقتصادية والسعرية وخططت وتدخلت فى ادارة هذا القطاع . قد يقرر البعض أن القطاع العام كمؤسسة قائمة على الملكية العامة ليس مسئولاً البتة عن أخطاء السياسات والممارسات الحكومية . وقد يكون هذا صحيحاً على أسس نظرية تجريدية محضة . ولكننا دعنا نتسائل : وأنّى كان للحكومات أن تتدخل فى النشاط الاقتصادى إلا عن طريق قطاع عام ؟ .. أردنا أم لم نرد لقد كان القطاع العام بمثابة البوابة التى دخل منها الجهاز الحكومى بكل ثقله إلى ساحة النشاط الاقتصادى ، فحدث كل ماحدث .

ورأينا فى الصفحات السابقة أن هناك مشكلات عديدة تواجه عملية التصحيح والتحول من القطاع العام إلى الخاص .. ولكن بالإضافة إلى هذه المشكلات أو غيرها نعتقد أن المشكلة الكبرى والأكثر خطراً فى المرحلة الحالية أن القطاع الخاص فى مصر ليس قادر بعد على الانطلاق وتحمل مسئولية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية . ولكن هذه المشكلة لاتتعلق بالقطاع الخاص كمؤسسة قائمة على الملكية الخاصة وإنما هى مرتبطة بالإطار العام غير الملائم لانطلاق هذا القطاع .

لقد بذلت الحكومة جهوداً متتالية فى الثلاث سنوات الأخيرة من أجل تشجيع القطاع الخاص خاصة فى مجال تهيئة البنية الأساسية وذلك بزيادة حجم الاستثمارات لبناء الطرق ورفع كفاءة السكك الحديدية ومضاعفة خطوط التليفونات نحو ٦ مرات وانتاج الكهرباء بنحو ٧ مرات بالمقارنة بعام ١٩٨١ ومحاولة استكمال خدمات المياه النقية والصرف الصحية فى كل عواصم المحافظات وتنمية عدة مجتمعات عمرانية

جديدة مزودة بالمرافق الأساسية اللازمة للنشاط الصناعي وغيره (١) . ليس هناك انكار لكل هذا ولأهميته الفائقة في تهيئة المناخ للنشاط الاقتصادى عموماً . ولكن **لأجل دفع خطوات القطاع الخاص لابد أولاً من طفرة تشريعية .** لقد أثار البعض مسألة عدم دستورية القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والذى ينظم عملية التحول . وحيث أثيرت هذه المسألة فإنها تستلزم بحثاً دقيقاً وإلا فقد تقود إلى مشكلات حقيقية إذا أصدر القضاء مستقبلاً حكماً يقضى ببطلان بيع شركات عامة .

كذلك فإن التشريعات الضريبية القائمة إلى الآن لاتختلف فى جوهرها من تلك التى سادت فى ظل اشتراكية الستينات وكان القصد منها وضع حدود على نمو الملكية الخاصة والمساهمة فى تحقيق ايرادات يتم منها الانفاق على دعم عدد من السلع الضرورية ، وتمويل استثمارات القطاع العام .. الخ وقد تغير كل هذا المناخ فكيف تبقى هذه التشريعات معوقاً أساسياً لانطلاقة المشروعات الخاصة ؟ لم لاتقل معدلات الضرائب إلى أدنى حد ممكن فى ظل الإطار الجديد للانفاق العام ؟ .

وتشريعات العمل القائمة إلى الآن هى نفس تشريعات الستينات والتى قصد بها أصلاً حماية حقوق الطبقة العاملة ، ومع ذلك ثبت من التطبيق أنها استغلت لحماية وزيادة أجور وترقية فئات لاتعمل ولاتنتج جنباً إلى جنب مع الفئة العاملة الكادحة المنتجة فأدت إلى نتائج عكسية تحملت هذه الفئة الأخيرة وحدها أعبائها بالكامل فى شكل أجور أقل بكثير من انتاجيتها الحقيقية . فكيف تبقى مثل هذه التشريعات ويتحقق معها انطلاق القطاع الخاص؟ يجب أن تعدل التشريعات بما يحمى حقوق الكادحين المنتجين ويضمن تطور أجورهم مع كل زيادة فى انتاجيتهم من جهة وبما يمنح المشروعات الخاصة الحق كاملاً فى التخلص الفورى ممن لايعمل أو يهمل أو من يثبت عدم تناسب مؤهلاته وقدراته مع الاحتياجات الانتاجية المطلوبة .. وكل ذلك فى اطار مؤسسى متطور يسمح بنقابات عمالية منظمة وفاعلة ولجان رسمية عليا مكونة

(١) الأهرام ١٩٩٤/١١/١٣ -- من خطاب السيد رئيس الجمهورية أمام مجلس الشعب .

من الأطراف الثلاثة : الحكومة ورجال الأعمال والعمال للتفاوض فى أمر المشكلات العمالية وحسمها بحلول عملية مرضية للجميع .

وقانون الاصلاح الزراعى وتحديد الحد الأقصى لملكية الأراضى كيف يساعد فى عملية اصلاح وزراعة الصحراء التى تكوّن إلى الآن ٩٦٪ من مساحة مصر ، بينما أن عمليات الإصلاح هذه لاتتم بطريقة اقتصادية إلا فى إطار مساحات كبيرة تزيد بكثير عن الحدود القصوى المحددة ؟ ماذا نخشى .. أن يكون لدينا ملاك كبار بعد ذلك؟ ألن ينتجوا ويوظفوا أعداداً من أبناء مصر ؟ ألن يغنينا انتاجهم عن استيراد أنواع من الغذاء ؟ ألن تزداد صادرات مصر الزراعية بجهودهم ؟ ألن نجمع منهم ضرائب ؟ ألم يأن الأوان أن نتخلص من عقدة كبار الملاك فى النشاط الزراعى التى ورثناها من قبل الخمسينات ، أليس عندنا الآن فى مصر أصحاب مليارات فى النشاطين الصناعى والتجارى ؟

وحقوق الملكية الخاصة .. كيف يمكننا صيانتها بكل حزم ؟ وكثيراً مانقرأ أو نسمع عن اعتداءات على أملاك خاصة وأن أصحابها يلتجأون إلى القضاء ليستعيدوا حقوقهم فلا يتحقق لهم ذلك إلا بعد أعوام .. والمعتدى يبقى محتمياً طوال هذه الأعوام بقاعدة الحيازة سند الملكية إلى أن يثبت اعتداءه وقد لايثبت !! كيف يمكن أن تنطلق مؤسسة تعتمد على الملكية الخاصة دون تعديل واضح للتشريع ولاجراءات التقاضى بما يحمى حقوق الملكية الخاصة دون أى ابطاء .

كذلك نحتاج إلى طفرة ادارية فى الجهاز الحكومى تسمح بالتخلص من البيروقراطية المعقدة والاجراءات المطولة المرتبطة بها .. وهذه البيروقراطية ليست منفصلة عن التنظيمات الادارية العتيقة للأجهزة الحكومية التى لم تتغير منذ مطلع هذا القرن بالرغم من توسع مهام الحكومة وتضاعف نشاطها عشرات المرات . كذلك فقد تعقدت أمور هذه البيروقراطية كثيراً مع تزايد حجم العمالة الزائدة فى الأجهزة الحكومية . متى التطوير ؟ أليس الجهاز الحكومى هو المنوط به عملية منح التراخيص

لمزاولة النشاط الانتاجى كما أنه مسئول عن مراقبة وتوجيه النشاط الاقتصادى على المستوى الكلى ؟ متى يمكن للمشروع الخاص الجديد أن يحصل على مايريد من تراخيص فى أسبوع أو أسابيع بدلاً من شهر أو شهور أو سنة أو أكثر ؟ متى يمكن للمصدرين أو المستوردين أن يتموا أعمالهم فى الجمارك دون وساطات أو اتاوات مرهقة لهم ؟ متى يمكن مراقبة جودة المنتجات وسياسات الأسعار من جهة الأجهزة الحكومية بكل دقة وحزم ومع ذلك فى اطار مريح لرجال الأعمال ولايتدخل مع سير نشاطهم الانتاجى ؟

إن تصفية القطاع العام فى ظل هذه الظروف المذكورة لن تحل المشكلة الاقتصادية لمصر بل قد تزيد الأمور خطورة مالم نمكن القطاع الخاص من تحمل التبعة الملقاة عليه بطفرات تشريعية وتنظيمية تكفل تعديل المناخ العام للنشاط تعديلاً هيكلياً .. من الذى سيملأ الفجوة بعد بيع القطاع العام إن لم يكن لدينا قطاع خاص يعمل فى إطار تشريعى ملائم وفى ظل مناخ تنافسى ؟ أن الذى يستطيع أن يملأ الفجوة فى مثل هذه الظروف هو المشروع الخاص المحتكر والطفيلى - وطنى أو أجنبى - والذى يستطيع أن يتعامل مع كافة المعوقات القائمة التى أشرنا إليها بمهارة مقابل « تكلفة معينة » ثم يقوم بتحميل هذه التكلفة على المستهلك المصرى . ولكنه لن يستطيع أن يدفع عجلة التنمية ولا أن ينمى صادراتنا إلى الخارج .

ان معظم المشكلات التى تحدثنا عنها بالنسبة للقطاع العام فى مرحلة تحوله يمكن أن تحل تلقائياً بتهيئة المناخ المناسب لانطلاق القطاع الخاص وأكبر هذه المشكلات من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية هى مشكلة البطالة . والقطاع الخاص فى حالة توسعه السريع يمكن أن يمتص العمالة الزائدة فى الشركات التى يعاد هيكلتها كما يمتص العمالة التى يمكن أن تتعطل نتيجة عملية نقل الملكية أو التصفية . ولن يحتاج الأمر إلى نظام تقاعد مبكر للموظفين أو تكبد نفقات تعويضية باهظة مقابل تسريح العمال دون أن يكون لهم فرص عمل جديدة . كذلك فإن

القطاع الخاص إذا أتيح له الانطلاق سيعمل على توليد فرص عمل جديدة للشباب ، ويمكن أن تتحول مساعدة الصندوق الاجتماعى المخصصة لهؤلاء الشباب مباشرة إلى الصناعات الصغيرة القائمة حتى تنمو وتستوعب أعداداً أكبر وتنتج أكثر .

كذلك فإن الحل الأمثل لمشكلة توغل الأجانب فى دائرة الاقتصاد القومى والتى قد نعانى منها مستقبلاً لن يتحقق إلا بتقوية القطاع الخاص الوطنى ودعمه إلى أقصى حد ، ليس دعماً مالياً من خزانة الدولة وإنما « دعماً تشريعياً » يحمى حقوقه فى بلده، و « دعماً اقتصادياً » حقيقياً من خلال أسواق مالية متطورة وتمويل مصرفى غير مرهق ، وعلاقات عمل/انتاج متوازنة وسياسات اقتصادية كلية تكفل استمرار المنافسة وتكفل القضاء على الممارسات الاحتكارية كما تكفل جودة المنتجات المصرية بما يؤدى إلى تشجيعها وحمايتها دون حاجة إلى تعريفة جمركية .

هناك أمر آخر خطير فى قضية اصلاح القطاع العام والتحول إلى القطاع الخاص . ان المصلحة العامة Public Interest تقضى بأن تبقى أنشطة معينة فى نطاق القطاع العام . فلايصح لنا أن ننجرف فى تيار الملكية الخاصة كما انجرفنا يوماً فى طريق الملكية العامة . هناك أمور لاتحكم بمعايير اقتصادية فقط وإنما بمعايير اجتماعية وعقائدية . ولقد انبعثت الدعوة إلى اصلاح القطاع العام وتحوله إلى الخاص فى عالمنا المعاصر من منطلقات براجماتية Pragmatic تعالج الأمور من وجهة نظر الواقع والتجربة والدروس الواقعية .. وعلى سبيل التأكيد فإن التجربة والدروس الواقعية ليست كل شىء ولايجب أن تتحكم فى كل شىء وإلا صار الواقع آلهتنا نتحرك منه وبه وإليه وهذا محال على أصحاب العقائد السليمة أياً كانت عقائدهم .

ان الاختيار بين الملكية الخاصة والملكية العامة والتوازن بينهما على المستوى الكلى جزء لايتجزأ من فلسفة النظام الاقتصادى . وهذا الأمر لايمكن أن نحتكم فيه إلى تجربتنا الواقعية فقط ، بل لابد أن نعرف ماذا نريد على أساس مايتناسب مع قيمنا وماينبغى لنا أيضاً . هل نحول كل القطاع العام إلى قطاع خاص لأنه فشل فى تحقيق

أرباح كافية ولم ينجح فى دفع عجلة التنمية ؟ أليس لدينا معايير أخرى للحكم ؟ هل يصح مثلاً أن نطلق عقال عملية الخصخصة فى مرفق مياه الشرب أو بالنسبة لكهرباء المنازل ؟ هل يصح أن نترك التعليم مستقبلاً للقطاع الخاص بالكامل أم يجب للدولة أن يكون لها دور مميز فيه ؟ هل الصحة العامة والرعاية الصحية لمحدودى الدخل يمكن أن تدخل أيضاً فى اطار الخصخصة ؟ . ان لدى الولايات المتحدة الأمريكية الآن « سجون » تدار بواسطة مشروعات خاصة ؟ هل يمكن أن نسمح بهذا مستقبلاً ؟ هناك حدود قصوى للخصخصة لابد أن نفكر فيها .

وهناك أيضاً النمط الذى نريده للقطاع الخاص عندنا وهل يتحقق من خلال :

أ - قطاع خاص ينمو ذاتياً بشكل تدريجى دون أدنى مساعدة من الحكومة وإنما تتم مراقبته فقط لتنقية نشاطه من الممارسات الاحتكارية والضارة بالبيئة والصحة العامة ، والفلسفة العامة أن التدخل لايحدث إلا عند حدوث خطأ فى الممارسات .

ب - قطاع خاص موجه من خلال سياسات اقتصادية كلية أو تخطيط تأشيرى ويتضمن هذا دعم بعض الأنشطة بطرق غير مباشرة [تسهيلات ائتمانية - اعفاءات ضريبية - تيسير الحصول على مواقع لاقامة المشروعات ... الخ] والضغط على بعض الأنشطة بطرق غير مباشرة أيضاً [عكس الأولى] لأنها ليست ذات أهمية أو جدوى بالنسبة للتنمية الاقتصادية .

جـ - قطاع خاص فى اطار سياسة اجتماعية تستهدف رفع مستوى عدالة توزيع الدخل وتحقيق حد أدنى من المعيشة أو الرفاهة . ولايتنافى هذا بالضرورة مع (أ) أو (ب) وإنما يتضمن تدخلاً اضافياً فى آلية توزيع الدخل فى المجتمع .

كل هذه مسائل يجب أن تبحث ونحن فى مفترق طرق ، وليس من اللائق

بمصر البلدة التى تتمتع بحضارة أصيلة ، بالرغم من مشاكل التخلف التى تعانى منها الآن ، أن تجرى وراء تيار جديد دون تفكير فى كافة عواقبه فتقع مستقبلاً فى مشكلات الافراط فى الخصخصة كما وقعت قبل ذلك فى مشكلات الافراط فى الملكية العامة .

وفى الحقيقة أن أى نظام اقتصادى فى العالم يقوم أصلاً على قيم أو عقائد (وتختلف المجتمعات فى هذه القيم أو العقائد ماشاء الله لها أن تختلف) . وفى إطار هذه القيم أو العقائد Values or Idiologies تتحدد أهداف المجتمع الاقتصادية Economic Targets وتتحدد أشكال المؤسسات والأساليب التى يتم بها تحقيق هذه الأهداف من خلال المؤسسات .

فما هى القيم التى يقوم عليها المجتمع المصرى المعاصر ؟ هل كانت الاشتراكية العلمية فى الستينات ثم انقلبت فأصبحت الليبرالية الغربية فى التسعينات ؟ ان التجربتين - ومازلنا على أعتاب الثانية - تعنيان أننا لم نقف على حقيقة هويتنا الأصلية . وفى اعتقادى أن تراث مصر الأصيل والخالد يتمثل فى القيم المستمدة من الأديان السماوية التى عاش بها شعبها وحاول المحافظة عليها . وخاتم هذه الأديان هو الإسلام والذى يتفق مع الأديان الأخرى فى القيم الفاضلة التى تحكم أهداف وسلوكيات المعاملات . وهو الدين الرسمى للدولة والمصدر الرئيسى للتشريع . وقد أكمل الإسلام المسيرة التى بدأتها الأديان السابقة فبيّن للناس أنه بينما يتم الاعتماد على مؤسسة الملكية الخاصة فى معظم نواحى النشاط الاقتصادى إلا أن هناك مجالات لمؤسسة الملكية العامة لايمكن التعدى عليها وذلك لأجل المصلحة العامة التى كان حريصاً عليها كل الحرص . كذلك يبيّن لنا الإسلام أن مؤسسة الملكية الخاصة لها وظيفة اجتماعية لاتعمل أو لايسمح لها أن تعمل إلا من خلالها . فإذا انحرفت عنها تقوم وتصحّح مسيرتها بواسطة السلطة دون مصادرة أو تأميم لمال خاص . ومن جهة أخرى فإن مؤسسة الملكية العامة تدار فى إطار خدمة عامة الناس

لتحقيق مصالحهم فى مجالات الموارد المائية والطاقة والموارد الطبيعية التى ينبغى أن يبقى نفعها للجميع . وأنه ليس من الضرورى أن تدار مؤسسة الملكية العامة بموظفين عموميين بل يمكن كما قرر الفقهاء أن تدار بواسطة مشروعات خاصة تقع تحت اشراف السلطة وذلك لتحقيق المستهدف منها . [انظر ملحق هذا الفصل وفيه بيان لأسس الملكية الخاصة والملكية العامة فى الإسلام وكيف أنهما ركنان أساسيان للمجتمع] . هذا ماينبغى لنا أن نفكر فيه جيداً لأننا إلى الآن نفتقر إلى فلسفة خاصة بنا فى عملية التحول بينما أن لدينا ثروة حقيقية لم يكتشفها الكثير منا بعد .

* * *

ملحق الفصل السادس
دور المشروع الخاص والمشروع العام في النظام الإقتصادي الإسلامي (١)

كثير من المسلمين وغير المسلمين لم يتعرف بعد على القواعد الحاكمة لكل من النشاط الخاص والنشاط العام في الإسلام . والواقع أن هذا الأمر من الأهمية بمكان لنا في مصر خلال عملية التحول الحالية التي يقف فيها القطاع العام في موقف تصفية مشابه لذلك الذي واجهه القطاع الخاص في أوائل الستينات . والواقع أن الإسلام يسمح ، بل ويؤكد على ضرورة المشروع الخاص مع المشروع العام .

وإذا كان لنا أن نضع مفهوماً للخصخصة من وجهة نظر إسلامية نقول أنها : عملية تصحيحية ينبغي أن يقصد بها استعادة الأطر الشرعية والسياسات الاقتصادية الإسلامية التي تهيىء للقطاع الخاص استرجاع نشاطه والعمل بكفاءة في مجالات امتدت إليها الملكية العامة وسيطرت عليها خارج النطاق المحدد لها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها . أو هي : عملية تصحيحية ينبغي أن تحصر قيام القطاع العام فقط في المجالات التي حددتها الشريعة الإسلامية لتحقيق المصلحة العامة والانسحاب من غير ذلك من مجالات حتى يستعيد المشروع الخاص نشاطه فيها مع توفير المناخ الشرعي والاقتصادي له حتى يعمل بكفاءة في خدمة المصلحة العامة (٢) .

دور وأسس المشروع الخاص في النظام الإسلامي :

لاشك أن هناك شبه اتفاق كامل بين من كتبوا في الاقتصاد الإسلامي على أن المشروع الخاص هو الوحدة الأساسية في النشاط الانتاجي .

والمشروع الخاص كما هو معروف يقوم على الملكية الخاصة وحرية التعاقد وحرية التصرف وهذه الأمور جميعاً ، مع التقيد بقيود الشريعة ، لها احترامها بشكل

---

(١) المصدر : عبدالرحمن يسرى أحمد ، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٨ (الطبعة الأولى) صفحات ٥٥ - ٨٦ .

(٢) مع تعديلات طفيفة هذه التعريفات ذكرتها في ورقة عمل قدمت لمؤتمر « الخصخصة ونقل التكنولوجيا والتنمية في مصر » مايو ١٩٩٣ - كلية التجارة - جامعة الاسكندرية .

قاطع فى النظام الاسلامى . أولا بالنسبة للملكية الخاصة قوله تعالى « فلكم رؤوس اموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » (من الآية ٢٧٩ البقرة) وقول رسول الله ﷺ فى خطبته فى حجة الوداع « ايها الناس إن دماءكم واموالكم عليكم حرام إلى ان تلقوا ربكم ، كحرمة يومكم هذا ، وكحرمة شهركم هذا . وانكم ستلقون ربكم فيسألكم عن اعمالكم ، وقد بلغت ، فمن كانت عنده امانة فليؤدها إلى من ائتمنه عليها ، وان كل ربا موضوع ، ولكن لكم رؤوس اموالكم ، لا تظلمون ولا تظلموان » . وعن ابى هريرة رضى الله عنه قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله : ارأيت ان جاء رجل يريد أخذ مالى ؟ قال : لا تعطه مالك . قال : ارأيت ان قاتلنى ؟ قال قاتله . قال : ارأيت ان قتلنى ؟ قال : فأنت شهيد . قال ارأيت ان قتلته ؟ قال : هو فى النار . اما بالنسبة لحرية التعاقد وحرية التصرف فيدل على ذلك قوله تعالى « لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » وهذه قاعدة عامة لحرية التعاقد وحرية التصرف فى مجال النشاط الانتاجى .

فالتراضى بين المتعاقدين هو دليل حريتهم فى التعاقد وفى التصرفات . والاستثناءات من هذه القاعدة هى ما حرم الله على لسان نبيه ﷺ من عقود فاسدة بالرغم من تحقق شرط التراضى بين المتعاقدين . وتتأكد حرية التعاقد وحرية التصرف بسيادة الحرية الاقتصادية فى السوق بالمفهوم الاسلامى . ومن شروط الحرية الاقتصادية فى السوق الاسلامى انتفاء الاحتكار بجميع اشكاله وضرورة احاطة المتعاملين فى السوق بأى عيب أو نقص فى السلعة المباعة والنهى عن الغش وتطفيف الميزان والمكيال والغبن بأى صورة من الصور وكذلك السماح لكل من يريد ان يشترى او يبيع فى السوق بان يمارس نشاطه بحرية تامة ودون فرض اية قيود أو مكوس . وهذه الشروط لها ادلة قوية فى القرآن و السنة المطهرة ولها شواهد من التجربة الاسلامية ، فى عصر الرسول عليه الصلاة والسلام وما بعده من عصور صالحة ، وسوف نزيدها وضوحاً فيما بعد ونبين اهميتها البالغة بالنسبة للنشاط الانتاجى عموماً .

اهداف المشروع الخاص :

افترضت النظرية الوضعية لزمن طويل ان الهدف الاساسى للمشروع الخاص هو تحقيق أقصى ربح ممكن Profit maximization . وقد يظن البعض ان الوضع لن يختلف عن ذلك فى المجتمع الاسلامى لان الطبيعة الاقتصادية للمشروع الخاص تفرض نفسها فى ظل الظروف المختلفة . وقد يذهب البعض إلى تأييد هذا الرأى على أساس المشاهدات الواقعية التى تظهر ان رجال الاعمال فى المجتمعات الاسلامية لا يتصرفون بشكل يختلف كثيرا عن اقرانهم فى المجتمعات الغربية الرأسمالية . ولكن الحقيقة غير ذلك . ويجب ان نفرق فى هذه المرحلة من مراحل تطور علم الاقتصاد الاسلامى بين « ما ينبغى » من جهة و « الواقع » من جهة ثانية .

فحينما تتغلب النظم الاقتصادية الغربية وتتغلب الطبائع المادية البحتة على السلوك الانسانى فى مجالات النشاط الاقتصادى فى مجتمعات اسلامية « أصلا » ، لا يمكن لأى واحد ان يستند الى « واقع » هذه المجتمعات يتخذه دليلا على قيمها أو حضارتها . أما « ما ينبغى » فهذا هو المستمد من الكتاب الكريم والسنة المطهرة وهو ما يجب ان نحتفظ به فى اذهاننا سليما دون اى تحريف لعلنا نستطيع ان نحييه مرة اخرى يوما ما .

وقبل ان نستطرد نود ان نقول ان افتراض « اقصى ربح ممكن » كهدف للمشروع الخاص قد تعرض للانتقادات الشديدة فى الحقبتين الأخيرتين من القرن الحالى . وقد جاءت معظم هذه الانتقادات على أثر دراسات تطبيقية عديدة للسلوك الواقعى لرجال الأعمال ولكن على سبيل التأكيد ليس لأية أسباب اخلاقية من قريب أو بعيد .

وحينما نستعرض طبيعة المشروع الخاص فى المجتمع الاسلامى نجد انها لا تتفق اصلا مع هدف تحقيق اقصى ربح ممكن بصورته التى قررتها النظرية الوضعية . ويرجع هذا إلى سببين اساسيين نوردهما بشىء من التفصيل لاهميتهما هنا :

---

(١) انظر : ريتشارد ليبسى R. Lipsy Introduction to Positive Economics طبعات عديدة من ١٩٦٢ إلى الآن .

أولاً : ان المفهوم التقليدى لهدف اقصى ربح ممكن قد ارتكن اصلاً على اخلاقيات الانانية الفردية وقد شرح آدم سيمث[1] هذا أولا فى « نظرية الميول الاخلاقية » Theory of Moral Sentiments ثم فى كتابه الشهير ثروة الأمم Wealth of Nations . ولقد أوضح سميث كيف ان الفرد بطبيعته الانانية يميل إلى تحقيق مصلحته الخاصة ولكن هذا لن يضر المجتمع بل يفيده . ذلك لانه فى ظل ضرورة الاعتماد على الغير لاتمام الانتاج ثم ضرورة مبادلة الانتاج مع الآخرين لابد ان يؤدى السعى إلى تحقيق المصلحة الخاصة إلى مصالح الآخرين جميعاً . وهذا ما اسماه سميث باليد الخفية Invisible hand . ولا عجب اذاً فى ظل هذه الفكرة انه كلما سعى الفرد لتحقيق مصلحته بشكل اكبر كلما تحققت مصالح الآخرين ـــ اى الجماعة ـــ بشكل اوسع .

ولقد تطورت فكرة اقصى ارباح ممكنة فيما بعد ونقحت وامكن للمدرسة النيوكلاسيكية[2] ان تدعمها بالتحليل العلمى لكى تؤكد ان سعى المشروعات الخاصة من اجل هذا الهدف من خلال « السوق » فيه ضمان كاف لتحقيق اعلى قدر من الرفاهية للمستهلكين فى المجتمع . ولكن « السوق » الذى افترضه سميث أو معظم من جاء بعده من المدرستين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، انما هو سوق يتمتع بالمنافسة الكاملة . ولا شك انه من الممكن نظرياً الذفاع عن جانب هام من فكرة اليد الخفية فى ظروف المنافسة الكاملة .

ففى المنافسة الكاملة حيث لا توجد اى درجة من الاحتكار لا يستطيع المشروع الخاص ان يتحكم لاى درجة فى سعر بيع سلعته المنتجة او فى اسعار السلع الاولية والوسيطة التى يشتريها أو فى اجور العمال الذين يستخدمهم ، ومن ثم فان عليه ان يعمل دائما على زيادة كفائته الانتاجية وعدم ترك أية طاقة انتاجية لديه معطلة اذا اراد ان يزيد من ارباحه . ولاشك ان زيادة الناتج والكفاءة الانتاجية أمور فى حد ذاتها فى صالح المجتمع .

(١) انظر عرض مختصر لأهم ماجاء به سميث (١٧٢٣ ـــ ١٧٩٠) فى نظرية الميول الاخلاقية فى : عبد الرحمن يسرى أحمد ، تطور الفكر الاقتصادى ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ ، ص ٨٠ .

(٢) المدرسة التقليدية الحديثة وتمتد من منتصف القرن ١٩ إلى بداية الثلاثينات تقريباً

ولكن كلما انحرف السوق عن المنافسة الكاملة واقترب من الاحتكار فان الأمر سوف يختلف تماما . فلا يمكن القول ان سلوك صاحب المشروع الذى يتحكم فى الكميات المنتجة من اجل التحكم فى السعر ويقوم برفع هذا من اجل مزيد من الارباح ، سوف يؤدى إلى تحقيق صالح المستهلكين أو المجتمع بصفة عامة . ولذلك فمن المؤكد انه كلما انحرف السوق عن حالة المنافسة الكاملة وكلما اقترب من الاحتكار كلما تعرضت فكرة اليد الخفية للانتقاد وكلما اصبحت غير مجدية من الناحية الواقعية .

وقد حدث هذا التطور بالفعل فى المجتمعات الرأسمالية خاصة خلال القرن الميلادى الحالى وكان سلوك المشروع الخاص نفسه (فى سعيه لتحقيق اقصى ربح ممكن) وراء التحول من حالة المنافسة الى حالة الاحتكار تدريجيا . ولقد اصبحت الاسواق الغربية الآن مزيجا من الاحتكار بانواعه والمنافسة الاحتكارية واضطرت الدولة ــ ومازالت مضطرة ــ إلى البحث عن حلول اقتصادية وغيرها للمحافظة على النظام القائم على الملكية الخاصة وحرية التصرفات الفردية .

ولذلك فان فكرة سميث وغيره مرفوضة اسلاميا بالرغم من تأكيده على ان دافع الاثرة ممتزجاً بدوافع اخرى مثل دافع العمل والانتاج والرغبة فى مبادلة الناتج مع الآخرين يؤدى إلى تحقيق مصلحة المجتمع . والاسلام يتخذ موقف النقيض التام من الأثرة حيث يحث الافراد على الا يثار ، اى تفضيل الغير على النفس قال تعالى « ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فاولئك هم المفلحون (الحشر من الآية ٩) .

ثانياً : اما السبب الثانى فيتلخص فى ان الملكية الخاصة التى يقوم المشروع الخاص على اساسها تختلف فى طبيعتها ووظيفتها فى المجتمع الاسلامى عن المجتمعات الرأسمالية الغربية . فالملكية الخاصة لدى الافراد فى مجتمعات اوربا الغربية وامريكا كانت ومازالت حق مكتسب لهم بقوة القانون الوضعى ، هذا بينما ان المسلمين مطالبون بنظرة اكثر عمقاً من هذه بكثير . فالملكية الخاصة التى

تكونت من غير ظلم او اعتداء حق مكتسب للمسلم لا نزاع فى ذلك ، ولكن تجاه الافراد الآخرين فقط .. اما تجاه رب العالمين فهى « امانة » ومن ثم فهى مسئولية كبرى . فعقيدة « الاستخلاف » لدى المسلم لا تمنعه من أن ينسب لنفسه ما يملك تجاه بقية افراد المجتمع ولكنها تجعله غير قادر على ان ينسب لنفسه اى شيء تجاه المالك الحقيقى وهو رب العالمين . ويترتب على ذلك إختلاف كبير فى وظيفة الملكية الخاصة . فبينما نجد ان الفرد فى المجتمعات الغربية الرأسمالية يتصرف فيما يملك كيف يشاء — ولو ادى هذا الى ضرر الآخرين احيانا — نجد ان المسلم لا يستطيع ذلك حيث انه مستخلف ولابدان يلتزم بأوامر مالك الملك ونواهيه فيما يفعله بما لديه من مال . فلا يستطيع المسلم ان يوظف ماله فى استثمار فيه ضرر للآخرين من ابناء المجتمع وان كان فى هذا نفع خاص مؤكد له . كما ان على المسلم ان يلتزم بتشغيل مشروعه الخاص فيما يحقق النفع للمجتمع الاسلامى .

ولهذا بينما يستطيع صاحب اى مشروع خاص فى المجتمعات الرأسمالية ان يحدد اهدافه الخاصة من وراء العملية الانتاجية بحرية تامة طالما احترم القانون الوضعى فان صاحب المشروع الخاص المسلم لا يستطيع ان يحدد اهدافاً خاصة له إلا فى اتجاه تحقيق الاهداف العامة للمجتمع الاسلامى . وان المناقشة التى دارت بين شعيب عليه السلام وقومه بشأن حرية استخدام المال الخاص ملزالت هى نفسها المناقشة التى يمكن ان تجرى بين المؤمنين بشرع الله وغيرهم حتى الآن فى هذا الأمر ذاته . فقد تساءلوا كما يقول الحق سبحانه وتعالى « يا شعيب أصلاتك تأمرك ان نترك مايعبد اباؤنا أو ان نفعل فى أموالنا مانشاء إنك الحليم الرشيد » (هود — ٨٧) . وكانت اجابة النبى شعيب عليه السلام قاطعة بان الأموال الخاصة لايجب أن تستخدم فى سبيل بخس حقوق الناس أو غشهم باى طريق كان . وعن النبى عليه الصلاة والسلام أنه قال « لاتغبطن جامع المال من غير حله ، أو قال من غير حقه ، فإنه ان تصدق به لم يقبل منه ومابقى كان زاده إلى النار » رواه الحاكم عن حسين بن قيس .

السلوك الاسلامى للمشروع الخاص :

مما سبق يتبين لنا ان المشروع الخاص الذى يلتزم بالسلوك الاسلامى لا يمكن ان يسعى إلى تحقيق هدف اقصى ربح ممكن بالمفهوم الغربى الرأسمالى ، مفهوم السوق الحر ، القائم على حرية تامة فى التصرف دونما قيود الا ما تفرضه القوانين أو الاجراءات الحكومية وذلك من اجل تحقيق اقصى مصلحة ممكنة للذات .

وفى اعتقادى ان السلوك الاسلامى للمشروع الخاص يمكن تصوره فى أطار الحرية المقيدة باربعة قيود اساسية :

١ ـ ان الأهداف الانتاجية للمشروع تتم فى اطار الشريعة الاسلامية وتمثل اهدافاً رشيدة تهتم بها جماعة المسلمين فى المقام الأول .

٢ ـ ان قدرة المشروع على فرض اسعار احتكارية منعدمة عند اى مستوى من مستويات الانتاج او عند اى مستوى من مستويات الحجم .

٣ ـ ان قدرة المشروع منعدمة من حيث الاستفادة بأية اساليب اخرى ـ خلاف السعر ـ من اجل تحقيق ارباح غير عادية (احتكارية) على حساب المستهلكين .

٤ ـ ان قدرة المشروع منعدمة من حيث التأثير على اسعار خدمات عناصر الانتاج أو استخدامها فيما يضر جماعة المسلمين .

وقد جاء ذكر بعض هذه الشروط أو مجملها فى ثنايا الصفحات السابقة ولكننا نجمعها هنا لاجل زيادتها وضوحاً وتفصيلًا . وفى هذه القيود التى نذكرها نتصور ايضا ان المشروع الخاص الاسلامي يمكن ان يسعى إلى تحقيق اقصى ما يستطيع من ربح حيث يكون حلالا ومتفقاً مع الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة . وحينما نقول « يسعى الى تحقيق اقصى ما يستطيع من ربح » فان احداً لا يجب ان يقلل من اهمية هذا الهدف (فى ظل القيود التى نذكرها) حيث انه يرتبط ولا محالة بهدف اقصى كفاءة انتاجية .

بالنسبة **للقيد الأول** نستطيع ان نؤكد ان مسئولية الملكية الخاصة النابعة من عقيدة راسخة بان الانسان مستخلف فيما يملك تضمن دائما توجيه اصحاب الأعمال الى استخدام العناصر الانتاجية التى يمتلكها أو يستأجرها — سواء رأسمال أو أرض أو عمل — على النحو الذى يؤدى إلى انتاج الاحتياجات الرشيدة لجماعة المسلمين . هذه الاحتياجات يتم التعبير عنها أساساً من خلال السوق ، الأمر قد يبدو مماثلا لما يحدث فى مجتمع السوق الحر للوهلة الأولى . ولكن إذا تمعنا فيما امامنا نجد ان المستهلكين اصلًا قد تقيدوا بالشريعة الغراء واهداف مجتمعهم الاسلامى ثم قاموا بترتيب احتياجاتهم وفقاً للنمط الاسلامى الرشيد (كما سبق وشرحنا عن الكلام عن الحاجات) .

ومجرد تلبية الحاجات التى تكونت على مثل هذا النمط الرشيد فيه ضمان أولى على ان المشروعات الخاصة قد التزمت عموماً بالاهداف التى تهم جماعة المسلمين ككل . ولكن يلاحظ ان السلوك الذاتى لرجال الاعمال فيه ضمان آخر على الالتزام بتنفيذ الاهداف الانتاجية لصالح الجماعة ، بمعنى انه حتى ان لم يلتزم المستهلكون بالنمط الاسلامى الرشيد فى اختيار حاجاتهم فان رجال الاعمال سوف يلتزمون . هذا بالطبع على خلاف ما هو معروف فى النظم الوضعية . بعبارة مختصرة انه حيث يكون السلوك الاستهلاكى والسلوك الانتاجى منبعثا من نفس الاعتبارات ، وهى اعتبارات غير اقتصادية ، فان كل منهما يصبح مصححاً للآخر فى حالة انحرافه . فالمستهلك المسلم لن يقبل مثلا على تدخين اوراق التبغ لانه يعلم ان فيها ضرراً مؤكداً على صحته ولكن اذا فرضنا انه انحرف ففعل هذا فان رجل الاعمال المسلم لن ينتجها له . فكلا الطرفين رقيب على سلوك الآخر طالما كان هناك التزام صادق بالشريعة والعقيدة واللتان تحددان معاً اهداف الجماعة اقتصادياً بشكل مباشر أو غير مباشر .

والمعروف ان رجال الاعمال فى النظم الاقتصادية الحرة التى تعتمد على المشروع الخاص قد لا يالون فى اى المجالات يستخدمون امكانياتهم الانتاجية ، ويفترض

انهم طالما يسعون لتحقيق اقصى ارباح ممكنة فانهم يحققون مصلحة الجماعة . وقد سبق ان بينا زيف هذا المنطق كلما انحرف السوق عن حالة المنافسة الكاملة ، ونضيف ايضا : وكلما ابتعد الأفراد عن نمط السلوك الرشيد .

ولذلك مثلا تتجه المشروعات الخاصة فى البلدان المتخلفة التى تأخذ بنظام السوق الحر فى كثير من الحالات الى الدخول فى مجالات انتاجية غير مجدية للتنمية الاقتصادية ولكنها تضمن تدفق الارباح إلى جيوب رجال الاعمال . مثال ذلك الاشتغال بانتاج المساكن الفاخرة بينما عامة الناس تفتقد المسكن الشعبى الملائم ، او انتاج ادوات الزينة والسجائر وبعض السلع والخدمات الترفيهية الأخرى بينما ان الجماعة لم تشبع حاجتها بعد من الضروريات . بل وانه من الملاحظ احيانا تعمد بعض المشروعات الخاصة سواء فى بلدان متقدمة أو متخلفة الى انتاج بعض السلع والخدمات المفسدة للإخلاق أو المضرة بالصحة ولكن المدرة للارباح بمعدلات غير عادية .

ولقد قلنا ان رجال الاعمال « سوف يلتزمون » بالنمط الاسلامى الرشيد فى انتاج حاجات المجتمع ـــ أى تنفيذ الاهداف الانتاجية للمجتمع الاسلامى . ولكن يثور السؤال وما الضمان على تنفيذ هذا الالتزام ؟ بعبارة أخرى ما الضمان على الالتزام بالاهداف الانتاجية للجماعة الاسلامية اذا اختلت القيم لدى الافراد ؟ .. وليس من ضمان يوجد فى هذه الظروف الا لدى الحكومة التى عليها ان تراقب النشاط الانتاجى والاسواق بصفة مستمرة وتقف دائما على اتم الاستعداد لانزال العقاب بكل من يخالف الشريعة وكذلك لتوجيه وتقويم سلوك رجال الأعمال بالحسنى أو إذا لزم الأمر باتباع اساليب تأديبية .

اما الرقابة فيكفلها نظام « الحسبة » الاسلامى . وفى تصورى ان نظام الحسبة كى ينفذ على اتم وجه يحتاج اولا الى رجال مشهود لهم بالخلق الاسلامى القويم وثانيا ذوى كفاءات فنية وإدارية عالية فى مجال الأنشطة المختلفة التى يتولون مراقبتها حتى لا يكونون مجرد أصوات عالية أو أعين تهتم بالمظاهر أو أيدى تمتد للتأديب أو للعقاب ولاتعلم بواطن الأمور . فنظام الحسبة سوف يكفل رقابة علمية وفنية

واقتصادية محكمة على الانواع المختلفة للسلع صناعية أو زراعية أو خدمات على اختلاف انواعها بما يكفل تحقيق مايراه المجتمع من اهداف مثلى . وبالنسبة لتوجيه الحكومة الاسلامية لرجال الاعمال فيمكن ان يتم بوسائل مختلفة منها الدعم مثلا (وله وسائل عديدة) فى حالة الرغبة فى تنمية بعض أنواع الأنتاج ومنها تحريض المؤسسات المالية الاسلامية على عدم تمويل انشطة معينة فى حالة الرغبة فى ابعاد المشروعات الخاصة عن انواع غير مجدية من الانتاج .

اما انزال العقاب ببعض المشروعات الخاصة فيجب ان يكون مؤكداً فى حالة مخالفة قواعد الشريعة الصريحة . وبالنسبة لانواع الانتاج التى يتوخى منها ضرراً اكثر من النفع فان على الحكومة ان تقوم بالدراسات الاقتصادية والفنية اللازمة وتستشير فى ذلك أولى الرأى ثم تقدم على اتخاذ موقف حازم صريح . ممن يستخدمون رؤوس أموالهم فيما يضر المجتمع أولا ينفعه والحق سبحانه وتعالى يقول « ولاتؤتوا السفهاء أموالكم [النساء ٥] .

والحكومة الاسلامية فى كل ما تفعل فى هذا المجال تستند الى مسئوليتها الشرعية فى رعاية الجماعة والحفاظ على مصالحها . والقاعدة الشرعية العريضة المستمدة من الحديث الشريف انه « لا ضرر ولا ضرار » ولا شك انه مما يوقع الضرر على الجماعة بصفة مؤكدة ان يستخدم بعض اصحاب المشروعات امكانياتهم الانتاجية على النحو الذى يفيدهم وحدهم خاصة بينما لا يفيد جماعة المسلمين الا فى اقل الحدود المتصورة ، وقد لا يفيد الجماعة اطلاقاً . وباللغة الاقتصادية الحديثة فان النظام الاسلامى سوف يمنع القيام بأنواع الانتاج التى قد تسىء إلى الاستخدام الأمثل للموارد أو التى قد تكون انتاجيتها الحدية الخاصة مرتفعة بينما ان انتاجيتها الحدية الاجتماعية قد تكون منخفضة جداً (Private vs Social Marginal Product) .

وثمة ادلة يمكن اخذها للدلالة على ان المصلحة الخاصة اذا تعارضت مع المصلحة العامة فان الاخيرة هى الأولى بالمناصرة . من ذلك ما ذكره الامام مالك فى الموطأ ان رجلا اسمه الضحاك بن خليفة ساق خليجاً من العريض فأراد ان يمر

به فى ارض محمد بن مَسْلَمَةَ . فأبى محمد . فقال له الضحاك : لم تمنعنى ؟ وهو لك منفعة . تشرب به أولًا وآخراً ، ولا يضرك . فأبى محمد . فكلم فيه الضحاك عمر بن الخطاب . فدعا عمر ابن الخطاب محمد بن مسلمة . فأمره أن يخلى سبيله . فقال محمد : لا . فقال عمر لم تمنع اخاك ما ينفعه وهو لك نافع . تسقى به أولا وآخراً . وهو لا يضرك . فقال محمد لا والله . فقال عمر : والله ليمرن به ولو على بطنك . فأمره عمر أن يمر به ففعل الضحاك . [الموطأ — باب القضاء فى المرفق ، وساق خليجاً من العريض اى استمد نهراً صغيراً من آخر اكبر منه عن طريق الحفر وذلك لتوصيل المياه إلى الأرض] . وحدث الامام مالك رضى الله عنه (فى الموطأ — باب القضاء فى المياه] عن الأعرج ، عن ابى هريرة أن رسول الله ﷺ قال « لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلأ » .. أى ان صاحب الماء يروى ولكن لا يمسك ما يفيض عن حاجته من الماء — وهذا هو فضل الماء — حتى لا يمنع خروج الكلا — اى النبات — وهو منفعة لجميع الناس بلا تفرقة . فالناس جميعاً شركاء فى الكلأ كما ورد فى حديث رسول الله ﷺ .

بالنسبة للقيد الثانى نجد انه يتحقق فى النظام الاقتصادى الاسلامى عن طريقين : اولهما سيادة درجة عالية من المنافسة التى يمكن تسميتها « بالمنافسة الاسلامية الكاملة » مع تعريفها بوضوح حتى لا يظن البعض خطأ انها نسخة مطابقة لما عرفه الاقتصاديون الغربيون من المدرستين التقليدية القديمة والحديثة . ثانيهما محاربة كافة اشكال الاحتكار .. وفى ظل سيادة درجة عالية من المنافسة ومحاربة كافة اشكال الاحتكار تنتفى تماما قدرة اى مشروع خاص على التأثير فى اسعار السوق أو على فرض اسعار خاصة به وهذا أمر يسهل اثباته بالتحليل الاقتصادى الحديث .

اما الدرجة العالية من المنافسة فقد تحققت فى مجتمع المدينة المنورة فى عصر سيد الأولين والآخرين محمد ﷺ . والمثال واضح والادلة القطعية عليه موجودة فى كتب السيرة النبوية المطهرة ويبقى ان نحتذى به دون تحريف أو تبديل . وأول خطوة اتخذها الرسول ﷺ فى المدينة لأجل تحقيق المنافسة الاسلامية الكاملة

تمثلت فى اتخاذه سوقاً للمسلمين لايمنعون أحداً من دخولها ولايضربون فيها جزية على أحد كما كان اليهود يفعلون قبل عصر الاسلام(١) . والسبب فى هذا ان اليهود حاولوا ممارسة نفس السلوك الاحتكارى مع المسلمين الأوائل فرفضوا ذلك ووضعوا شكواهم عند رسول الله الذى أوجد لهم الحل الصحيح وسرعان ماكبرت اسواق المسلمين الحرة وتقوضت الاسواق الاحتكارية لليهود حتى اختفت تماما ... وأول شروط المنافسة الكاملة هو حرية الدخول الى السوق دونما أية قيود من أى نوع .

وثانى الشروط التى تتحقق بها المنافسة الاسلامية الكاملة هو تفشى النصيحة والصدق فى السوق بين المتعاملين . روى مسلم عن ابى رقية تميم ابن أوس الدارى رضى الله عنه ان النبى ﷺ قال : « الدين النصيحة » قلنا لمن ؟ قال : « لله ولرسوله ولائمة المسلمين وعامتهم » .. وفى حديث جزير بن عبد الله رضى الله عنه (متفق عليه) انه بايع رسول الله ﷺ على اقام الصلاة وايتاء الزكاة والنصح لكل مسلم . وقد اخرجت احاديث عديدة فى فضيلة « الصدق » بالنسبة للتجار وفى الترهيب من الكذب فيما بينهم أو بينهم وبين المشترين منهم . ومن هذه الاحاديث ما روى عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه عن النبى ﷺ قال : « التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء » (رواه الترمذى وقال حديث حسن) . ومنها ايضا ما رواه مسلم وابو داود والترمذى وابن ماجه عن ابى ذر رضى الله عنه عن النبى ﷺ قال : « ثلاثة لا ينظر الله اليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب اليم ».. فذكر النبى ﷺ من هؤلاء الثلاثة المنفق سلعته بالحلف الكاذب .

فاذا تناصح المتعاملون وصدقوا فى كل معاملاتهم لا يخافون فى ذلك الا الله تفشى العلم الكامل بكل ما يجرى فى السوق فلا يستطيع أحد ان يفرض سعراً خاصاً لسلعته مستغلا جهالة فى الطرف الآخر أو مدعيا بأن هذه السلعة لها مزايا خاصة الخ ..

---

(١) انظر : السمهودى ، وفاء الوفاء جـ ٢ ص ٧٤٧ ــ ٧٤٨ وكذلك الانصارى : آثار المدينة المنورة .

اما عن محاربة الأحتكار فكانت قاطعة .. ففى حديث معمر بن ابى معمر — وقيل ابن عبد الله بن نضلة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : من احتكر طعاماً فهو خاطىء » (رواه مسلم وابو داود والترمذى وصححه وابن ماجه ولفظهما لا يحتكر الا خاطىء) . وفى حديث معاذ رضى الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : « بئس العبد المحتكر ، ان ارخص الله الاسعار حزن وان اغلاها فرح » (رواه الطبرانى) وفى حديث معقل بن يسار رضى الله عنه ، عن النبى ﷺ من دخل فى شىء من اسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقاً على الله تبارك وتعالى ان يقعِدَهْ بِعُظْمٍ من النار يَومَ القيامة » ، وفى رواية اخرى « كان حقاً على الله تبارك وتعالى ان يقذفه فى معظم النار » (أحمد والطبرانى) ورواه الحاكم مختصراً وفيه كان حقاً على الله ان يقذفه فى جهنم رأسه اسفله » .

وكذلك نهى رسول الله ﷺ فى احاديث صحيحة عن تلقى الركبان وعن بيع الحاضر للباد وهى مظاهر احتكارية أخرى عرفت اخطارها بعد ذلك فى الفكر الاقتصادى الوضعى[1]، ولكن قرون طويلة بعد بعثة نبى الاسلام ﷺ. فتلقى الركبان ينشىء اسواقاً خاصة ينفرد فيها أحد اطراف التبادل (المحتكر) بالطرف الآخر مستغلاً فيه عدم معرفته بالسوق وجهالته بظروف الاسعار فيستطيع ان يفرض اسعاراً ملائمة له . اما بيع الحاضر للباد فهى وان كانت شبيهة بالوضع الأول الا انها اقرب ما يكون الى ما يعرف حديثاً بالاتفاقيات الاحتكارية الخاصة والتى يقع عبئها الاكبر على جمهور المشترين .

ولقد اجتهد رجال الاقتصاد من المدارس الغربية المؤمنة بالنظام الحر فى تعريف المنافسة الكاملة ووضع شروطها .. فقالوا يشترط لتوافرها وجود اعداد كبيرة جداً من البائعين والمشترين ، وتجانس السلعة والعلم الكامل ، وحرية الدخول الى السوق ووجود البائعين والمشترين فى مكان واحد .. ولكنهم اكتشفوا ان معظم هذه

(١) فرق الفريد مارشال Marshall (١٨٤٢ — ١٩٢٤) عميد المدرسة النيوكلاسيكية بين السوق الخاص والسوق العام . وقال ان الأول يمكن أن يتعرض للاحتكار نتيجة عزلة جغرافية عن السوق العام أو نتيجة وجود فئة خاصة من الزبائن لسلعة معينة أو مرتبطين ببائع معين .

الشروط عسيرة التحقيق عملياً .. كذلك تحولت اجتهاداتهم الى كيفية منع الاحتكار بكافة انواعه وصدرت تشريعاتهم المعروفة باسم Restrictive Trade Practices من اجل محاربته .. ولقد رأينا ان الاسلام كان متميزاً منذ البداية فوضع اساسين واضحين للمنافسة فى نفس الوقت الذى حارب فيه الاحتكار .

بالنسبة للقيد الثالث : يعتبر هذا القيد مكملا للسابق . فاصحاب الاعمال الخاصة يستطيعون تحقيق ارباح إحتكارية اما عن طريق فرض اسعار خاصة للسلع التى يبيعونها أو بتغيير مواصفات هذه السلع . وهذا الأمر الاخير يتم دائما بطرق ملتوية وغير صريحة فلا ينتبه إليه الطرف الآخر وقت المبادلة وقد لا ينتبه إليه اطلاقاً . ومن الطرق المعتادة فى تغيير مواصفات السلع انقاص وزن الوحدة المباعة أو خفض جودتها .. ويلعب الاعلان التجارى فى العصر الحديث دوراً هائلا فى اقناع جمهور المستهلكين بان السلعة المعينة تتمتع بمواصفات كذا وكذا وقد تكون الحقيقة غير ذلك على الاطلاق ... ولذلك فان الاعلان الخادع يترك فرصة هائلة لكل منتج يرد ان يحقق ارباحاً غير عادية على حساب تغيير المواصفات مع اقناع المستهلك بان الوضع الجديد بعد التغيير المذكور افضل مما كان عليه . ولقد قامت فى اوربا وامريكا جمعيات عديدة لحماية المستهلك من الاعلانات وتنبيهه إلى المواصفات الحقيقية للسلعة .. ويعتبر نشاط هذه الجمعيات ضرورى من أجل تحقيق درجة اكبر من المنافسة فى الاسواق وتقليم اظافر المحتكرين ، ولكن هذا النشاط مازال محدوداً بل وقليل الأثر فى معظم الدول الغربية التى تدين بالنظام الحر .

والاسلام كان ومازال ، وسيظل ، رائداً للفكر الملائم بل والضرورى لصلاح النشاط الاقتصادى . ولذلك نجد ان الحق سبحانه وتعالى ينهى عن تطفيف الميزان ويحذر المتعاملين الذين يتعمدون انقاص اوزانهم عند البيع للناس فإذا اشتروا منهم لا يتنازلون عن حقوقهم اطلاقاً بل ربما سألوا عن الزيادة .. قال تعالى « ويل للمطففين الذين اذا اكتالوا على الناس يستوفون واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون .. الا يظن اولئك انهم مبعوثون ليوم عظيم » (المطففين ١ — ٥) .. والرسول عليه الصلاة

والسلام يساوى بين من يحارب المسلمين بالسلاح ومن يغشهم فى البيع ... عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « من حَمَلَ علينا السلاح فليس منا ، ومن غشنا فليس منا » (رواه مسلم) . وعنه ايضا رضى الله عنه ان رسول الله ﷺ مر على صُبرة طعام (طعام موضوع بلا وزن أو كيل ومعروض من أجل البيع) فادخل يده فيها ، فنالت اصابعه بللا ، فقال ما هذا يا صاحب الطعام ؟ قال اصابته السماء يا رسول الله . قال : افلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس ؟ من غشنا فليس منا (رواه مسلم وابن ماجه والترمذى) .. واخرج الامام أحمد والبزار والطبرانى عن ابن عمر رضى الله عنهما قال مر رسول الله ﷺ بطعام وقد حسّنه صاحبه فادخل يده فيه فاذا طعام ردىء ، فقال بع هذا على حده ، وهذا على حده فمن غشنا فليس منا . وروى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال « لا يحل لأحدٍ يبيع شيئاً الا بين ما فيه ، ولا يحل لمن علم ذلك إلا بينه » (الحاكم والبيهقى عن ابى سباع رضى الله عنه)

وخلاصة القول انه فى ظل هذا الفهم لقواعد الاسلام التى تقضى بالامتناع عن الغش بكافة اشكاله،والاقتناع بهذه القواعد والعمل بها سنجد ان المنتجين لا يستطيعون الالتجاء الى اية طرق لخفض جودة السلعة المباعة أو التلاعب فى وزنها أو خلط السلع الرديئة بالجيدة أو ادعاء جودة خاصة للسلعة بغير حق .. فكل هذه التصرفات يعتبرها الاسلام غشاً صريحاً ومايأتى من ورائها من ربح فهو حرام محض . وهكذا تنتفى قدرة المشروع الخاص على الاستفادة بأية اساليب اخرى ــ خلاف السعر ــ من أجل تحقيق أرباح احتكارية .. ويلاحظ ان الحكومة من حيث مسئوليتها الشرعية هى الرقيب النهائى على أحوال وشروط التعامل فى السوق . ومن ثم فان أى انحراف للمشروعات الخاصة عن النمط المذكور يجب ان يقوم فوراً حتى لايتفشى .

والقيد الرابع : هذا القيد ضرورى للغاية مع القيود الثلاثة السابقة . فالمشروع له وجهين من اوجه النشاط ، فى اولهما مشترى لعناصر الانتاج وفى الثانى بائع للسلع . وفى القيود الثلاثة السابقة تكلمنا عن الاطار الذى يحيط بالمشروع الخاص كبائع للسلع وفى هذا القيد الأخير نبحث الاطار الذى يحيط به

كمشترى لعناصر الانتاج . وحينما نتناول موضوع التوزيع سنبحث بتفصيل اكبر العوامل التى تتحكم فى تحديد اسعار خدمات عناصر الانتاج فى السوق الاسلامى . ولكننا لابد أن نؤكد هنا على عدة أمور ، أولها ان الاسلام الذى حرم التحكم فى انتاج أو عرض السلع المباعة فى السوق من اجل عدم التحكم فى اسعارها لم يكن ليترك اصحاب عناصر الانتاج أو مستخدميها يتحكمون فى عرضها أو فى اسعار خدماتها ابتغاء تحقيق المصالح الخاصة . فمثلا اذا كان الاحتكار فى شراء أو بيع السلع خطيئة كبرى تعرض مرتكبها لسخط الله وعذابه يوم القيامة فان الاحتكار فى شراء أو بيع خدمات الأجراء بقصد بخسهم حقوقهم أو بخس حقوق مستخدميهم لن يقل فى جريمته بل يزيد بلا شك . ولذلك لابد من شروط يرضاها الاجراء واصحاب الاعمال ، والمسلمون عند شروطهم كما قال النبى ﷺ . ولقد أمر النبى ﷺ باعطاء الأجير حقه قبل ان يجف عرقه . اى الوفاء بالحقوق كما اتفق عليها ومن غير تأجيل أو تسويف . كذلك ناقش فقهاء المسلمون مسألة استخدام الأرض عن طريق الايجار أو طريق المزارعة مناقشة تفصيلية ابتغاء منع أى نوع من الغبن يقع على صاحب العين أو مستخدمها أو يقع بسبب شروط غير عادلة تفرض فى عقد المزارعة . وبالنسبة لرأس المال واستخدامه فان الاسلام كان حاسماً فقطع دابر الربا تماماً حيث هو مصدر الظلم الاساسى فى استخدام هذا العنصر الانتاجى . قال تعالى « الذين يأكلون الربا لايقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا ... (من الآية ٢٧٥ البقرة) وقال تعالى « ياأيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا مابقى من الربا ان كنتم مؤمنين (٢٧٨) فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وأن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لاتَظلمون ولاتُظلَمون » (٢٧٩ البقرة) .

وهكذا نرى ان الاسلام يقدم ضمانات تلقائية لتوافر القيود الاربعة السابقة والتى يمكن بدورها ان تكفل عدم انحراف المشروع الخاص الاسلامى فى نفس الطريق الذى انحرف فيه المشروع الخاص الرأسمالى .

والواقع ان ماتعرض له المشروع الخاص فى النظام الرأسمالى يرجع أصلا الى نقص أو تخلخل الفكر الوضعى الذى استند اليه هذا النظام . فلقد حاول فلاسفة هذا النظام ان يثبتوا توافقاً خاصاً يتحقق تلقائيا ودائما بين المصلحتين الخاصة والعامة من خلال المعاملات المادية وكانت هذا مجرد رغبة لم تتحقق الا فى فترة محدودة ثم ظهرت المشاكل . ظهرت التناقضات الحادة بين المصلحتين الخاصة والعامة ونمت الاحتكارات بانواعها فى اسواق السلع وكذلك فى اسواق عناصر الانتاج . وتسبب الربا الذى اعتبروه جزءا اساسيا من النظام الاقتصادى فى زيادة ثروات البعض بصورة مضطردة وغير متوازنة . ومع المحاولات المستمرة لاصحاب الاعمال — اصحاب رؤوس الاموال — لتحديد الاجور عند اقل المستويات الممكنة نمى شعور الكراهية من جانب الاجراء تجاهم وبدأت المجتمعات تتفكك . وفى أواخر القرن التاسع عشر بدأت الاضرابات العمالية العنيفة تظهر على ساحة المجتمعات الغربية . وتكونت الاتحادات العمالية كما برزت ايضا المدارس والنظريات الاشتراكية على اختلاف الوانها واتجاهاتها من ماركسية وفابية وتعاونية ومسيحية الخ . وظلت الأمور تتطور فى شكل مواجهات حادة بين طبقتى العمال واصحاب الاعمال . ثم حدثت الازمة الاقتصادية أو « الكساد العظيم » فى ١٩٢٩—١٩٣٣ . وتعطلت الآلاف من العمال فى المدن الصناعية فى العالم الغربى وهبط تيار الانتاج إلى ادنى الحدود . وكان التغيير يبدو حتميا فى هذه الظروف . وبينما لم تتحقق نبوءة ماركس بانهيار النظام الرأسمالى الا ان الاحزاب العمالية قفزت إلى الحكم فى معظم البلدان الغربية مؤذنة ببداية سياسة جديدة وثوب جديد للنظام الرأسمالى . فصدرت تشريعات تضمن حقوقاً راسخة للطبقة العاملة منها ما يؤدى هذا الغرض بشكل مباشر كتشريعات الحد الادنى للاجر ومعونات البطالة ومنها ما يؤديه بشكل غير مباشر مثل زيادة الانفاق العام على المؤسسات التعليمية والعلاجية التى يتعلم فيها اساساً ابناء الطبقات العاملة ومثل تشريعات الضرائب التصاعدية . ومن ناحية أخرى تدخلت الدولة لتفرض قيوداً على حرية المشروع الخاص وتحد من الاحتكار والسيطرة الاحتكارية وتحاول اشاعة

قدر اكبر من المنافسة بين المشروعات فى الاسواق . كما اقرت الدولة ايضا ضرورة اقامة بعض المشروعات العامة لتحقيق بعض الاهداف العامة التى يعجز المشروع الخاص عن تحقيقها . وقد حدث هذا فى معظم الحالات عن طريق تأميم المشروعات الخاصة فى المجالات الحيوية مثل النقل العام والحديد والصلب والكهرباء والاذاعة والتليفزيون وعوضت المشروعات الخاصة المؤممة من قبل الدولة تعويضاً مناسباً .

وحينما نراجع وضع المشروع الخاص فى النظام الاقتصادى الاسلامى والقيود المفروضة عليه ، وحينما نستعرض فيما يلى وضع الملكية العامة ودورها فى هذا النظام ايضاً سوف نتأكد دائماً من ان نظاماً قام على قواعد دين قيم كان كاملاً منذ البداية من حيث المبادىء الاساسية التى تحكم سيره . ان المبادىء الاساسية التى حكمت سير المشروع الخاص والمشروع العام فى النظام الاسلامى لم تكن وليدة تطور تاريخى أو تجارب بشرية .. وكل ما تحتاجه المجتمعات الاسلامية هو ان تتمكن من خلال التطورات الاقتصادية التى تمر بها من تصميم القوالب العملية التى تضمن تحقيق الجوهر أو المبادىء الاساسية .. والقوالب العملية تتغير ولكن الجوهر لا يتغير .

الملكية العامة ودورها فى النشاط الانتاجى :

فيما يلى نعرض القواعد التى تستند عليها الملكية العامة من حيث النشأة ، ثم الاهداف المرتبطة بمصلحة الجماعة والتى يستلزم تحقيقها وجود الملكية العامة فى النظام الاقتصادى الاسلامى .

نشأة الملكية العامة :

لاحظنا فيما سبق ان الملكية الخاصة فى الاسلام ذات طبيعة مزدوجة إذ أنها تجمع بين الفردية والجماعية فى آن واحد . فهى تقوم على الفردية من حيث حق التملك وحق الانتفاع بالملك والتصرف فيه . وتقوم على الجماعية من حيث القيود المفروضة عليها من قبل المجتمع وضرورة مراعاة المصلحة العامة .

ولكن من ناحية أخرى نجد ان الاسلام يسمح بالملكية العامة ويحدد لها دوراً تقوم به فى خدمة النشاط الاقتصادى والاجتماعى . وثمة **نوعين من الملكية العامة فى الإسلام** ، **الأول** منهما لم يدخل فى مجال الملكية الخاصة منذ النشأة ويضم الماء والنار والكلأ . هكذا فهم من قول رسول الله ﷺ « ان المسلمين شركاء فى ثلاثة : فى الماء والنار والكلأ » ان هناك منافع عامة فى هذه المجالات وان الدولة بصفتها ولى أمر المسلمين ، مسئولة عن رعاية هذه المنافع لأجل مصلحة الجميع . وقد اضيف الملح إلى الماء والنار والكلأ كما جاء فى رواية اخرى للحديث . واضاف فقهاء المالكية المعادن إلى قائمة المنافع العامة واخذ برأيهم آخرون . **أما النوع الثانى** فكان داخل نطاق الملكية الخاصة ثم اخرجه الاسلام إلى الملكية العامة لتحقيق المصلحة العامة . وهذا ظاهر فى « الوقف » وفيه تنازل اختيارى عن حقوق خاصة لأجل الجماعة . وظاهر أيضا فيما فعله النبى ﷺ من قسمة غنائم خيبر نصفين جعل أحدهما للنوائب والوفود التى تفد على رسول الله وعلى المسلمين[1] . كما ظهر ايضا فى الاراضى المفتوحة فى عصر عمر بن الخطاب والتى لم توزع على الفاتحين وانما ادخلت فى نطاق الملكية العامة للدولة .

ب ــ اهداف الملكية العامة :

لم يكتشف الاسلام اذاً أمر الملكية العامة من خلال مراحل التطور الاقتصادى التى مرت بها المجتمعات البشرية كما حدث فى الانظمة الوضعية . فالدين القيم الذى ارتضاه الخالق للناس جميعاً عرف الحاجات العامة قرونا طوال من قبل ان يعرفها الناس ويجادل فيها الحكماء والعلماء ورجال السياسة بين مؤيد ومعارض . بل وإن المدارس الوضعية مازالت حتى الآن لا تستطيع ان تضع حداً فاصلًا بين ما يجب ان يدخل فى اطار الملكية العامة وما يجب ان يخرج منها على سبيل التأكيد . اما الاسلام فكان قاطعاً منذ البداية فى أمر الملكية الخاصة وحدودها وكذلك فى تحديد مجال الملكية العامة .

(١) انظر محاضرات الشيخ على الخفيف فى الملكية (المؤتمر الأول لمجمع البحوث الاسلامية فى القاهرة ص ١١٠ ــ ١١١) منشورات المؤتمر الأول ــ القاهرة

وحينما نتكلم عن اهداف الملكية العامة فى الاسلام فانما نفعل هذا أولا لكى نزداد فهما لطبيعتها وهذا أمر له اهميته فى ادارتها وتحقيق المرجو منها . وثانيا لكى تكون لدينا قاعدة سليمة نحتكم اليها إذا بدا للبعض ان يدخل فى نطاق الملكية العامة ماليس منها أو يخرج منها ما هو فيها اصلًا .

وأول الاهداف وابرزها ما يتضح من حديث رسول الله ﷺ فى ان المسلمين شركاء فى ثلاثة : الماء والنار والكلأ .. فهذه الاشياء تمثل حاجات ضرورية لا يستغنى عنها فرد أو جماعة سواء من الناحية الاستهلاكية أو من الناحية الانتاجية . ومن ثم فانه اذا وقعت هذه المنافع العامة فى ايدى بعض الافراد خاصة فاحتكروها فانهم يتمكنون عن طريقها من التحكم فى مصائر عامة الناس ، مستهلكين أو منتجين ، فيلحقون بهم الضرر بشكل مباشر أو غير مباشر . ولقد اثبتت الدراسات الاقتصادية فى القرن الميلادى الحالى (٢٠) ان قيام مشروعات خاصة لاستغلال المياه أو انتاج الطاقة (النار)[١] يمكن ان يؤدى الى قيام ما يسمى بالاحتكار الطبيعى . ولهذا فقد كان منطقيا ان يقترح الاقتصاديون المعاصرون على الحكومات ان تقوم بنفسها — أو عن طريق المشروعات العامة — بالاشراف على استخدامات المياه وتكريرها وكذلك انتاج الطاقة من أجل المصلحة العامة Public Interest .. اما « الكلأ » فهو العشب الرطب أو اليابس والمقصود بالكلمة فى الحديث الارض المشاع التى ينمو فيها العشب وترعى فيها الحيوانات .. فلا يحتكر أحد هذه الارض حتى لا يضيق على عامة الناس قضاء نشاطهم فى الرعى وغيره مما يتصل به من نشاط . وأرض الكلأ المباحة لعموم الناس قد تكون ايضا مرتعاً للصيد أو مكانا لقطع الاخشاب فلا يصح لأحد ان يجعلها ملكية خاصة لنفسه ولورثته من بعده . ويتضح أهمية اباحة ارض الكلأ لعامة الناس وعدم السماح لأحد باحتكارها أو احتكار اجزاء منها من واقع التجربة التارخية . ففى تاريخ المجتمعات البدائية وفى تاريخ العصور الوسطى

---

(١) استخدمت النار قديما فى الطهى والاضاءة ليلًا وخلال السفر (نحن جعلناها تذكرة ومتاعاً للمقوين (الواقعة ٧٣) اى المسافرين . وكل هذا وغيره يعتمد الآن على الطاقة بانواعها المختلفة فى الحصول عليه .

ما يدل على الظلم البشع والاستعباد الذى وقع على عامة الناس من جراء سيطرة افراد قلائل أو فرد واحد على مساحات شاسعة من الاراضى النافعة والضرورية لعامة الناس . ولعل فى تاريخ الاقطاع فى أوربا فى العصور الوسطى ، وفى غير أوربا قديما وحديثا ما يدل على حكمة التشريع الإسلامى . لذلك فإنه بخلاف ضمان قضاء الحاجات الضرورية لافراد المجتمع من المنافع العامة الثلاث الماء والنار والكلأ ، فإن جعل هذه المنافع فى اطار الملكية العامة له أثر هام فى توزيع الثروة والدخل داخل المجتمع توزيعاً عادلا . وكل هذا مما ينعكس أثره نهائيا على حالة النشاط الانتاجى فى المجتمع وقدرته على النمو فى المدى الطويل .. فعامة الناس ينشطون للعمل والانتاج فى ظل مناخ اجتماعى ملائم يتميز بعدالة توزيع الثروة والدخل وسيادة المنافسة بدلا من الاحتكار والبعد عن الظلم والغش وما إلى ذلك .

وقد تثار مسألة « احياء الارض الموات » هنا حيث يترتب على الاحياء تحول الأرض من ملكية مباحة للجميع إلى ملكية خاصة بمن احياها ، ولكن هناك شروط محددة لذلك . فالأرض الموات ليست بأرض الكلأ التى ينتفع منها عامة الناس . بل هى الأرض البعيدة عن العمران البشرى ، اى عن المساكن وعن النشاط الانتاجى لعامة الناس فى المجتمع وليس فيها حقوقاً خاصة أو عامة . والاحياء فى هذه الظروف فيه نفع مؤكد للفرد الذى يقوم بالعمل وللمجتمع من بعده ، ذلك لإن موردا من موارد المجتمع كان عاطلًا من غير نشاط انتاجى اطلاقاً فأصبح موظفاً وله انتاج يستفيد منه الفرد والمجتمع .

ومع ذلك فإن الشريعة الاسلامية تقرر حق « الحمى »[1] للدولة قد أوجدت حقاً عاماً فى بعض الأرض الموات . ونرى ان فى تشريع الحمى اتصالا اكيداً بالقاعدة الاصلية فى ان ارض الكلا للناس جميعاً . فاصحاب الثروات اقدر على احياء الارض الموات من غيرهم ، وكذلك فان جانبا من الارض الموات قد يلزم الدولة

---

(١) فى المصباح المنير : « حميت » المكان من الناس حمياً ، وحمية بالكسر منعته عنهم والحماية اسم منه وأحميته بالألف جعلته حمى لا يقرب ولا يجرأ عليه .

لتأدية بعض الحاجات العامة الملقاة على عاتقها . لذلك فإن فى « الحمى » حفظ لحق البعض الذين لايستطيعون احياء الأرض الموات من أصحاب الحرف والدخول البسيطة بينما يريدون ذلك ويكون ذلك فى مصلحتهم ، وفى « الحمى » حفظ لحق البعض من الاجيال القادمة من المسلمين فى رصيد عاطل من الأرض الآن ، وفى « الحمى » تسهيل لاداء بعض الحاجات العامة كالجهاد فى سبيل الله أو مانطلق عليه فى عصرنا الشئون الحربية أو الدفاع ..

قال الماوردى : وحمى « الموات » هو المنع من احيائه املاكاً ليكون مستبقى الاباحة لنبت الكلأ ورعى المواشى . وقد حمى رسول الله ﷺ جبلًا بالبقيع .. وقال « هذا حماى » واشار بيده إلى القاع وهو قدر ميل فى ستة اميال ، حماه لخيل المسلمين من الانصار والمهاجرة[1] وفيما بعد النبى عليه الصلاة والسلام ، حمى عمر بن الخطاب رضى الله عنه « شرف » و « الربذة » . وقال رضى الله عنه لعامله على الربذة فيما قال « ولولا النَعم[2] التى يحمل عليها فى سبيل الله ما حميت على الناس شيئاً من بلادهم ابداً » وقال ايضاً لاعرابى جاء يسأله فى أمر الحمى « المال مال الله والعباد عباد الله ، والله لولا ما أحمل عليه فى سبيل الله ما حميت من الأرض شبراً فى شبر »[3] وقد يفهم من ذلك ان « الحمى » لا ينبغى ان يتقرر إلا من اجل الجهاد فى سبيل الله ، شئون الدفاع والشئون الحربية للمجتمع الاسلامى . ولكن فى وصية عمر رضى الله عنه لعامله على الربذة « هنى » ما يدل على حق لعامة الناس فى الأرض المحمية وللفقراء منهم بصفة خاصة . ففى الوصية المذكورة يقول عمر رضى الله عنه : « يا هَنى اضمم جناحك عن الناس ، واتق دعوة المظلوم فانها مجابة ، وادخل رب الصريمة والغنيمة[4] . ودعنى

---

(١) الماوردى : الاحكام السلطانية ص ١٧٦ .

(٢) الانعام ويقصد بها الخيل وغيرها .

(٣) انظر ابو عبيد بن سلام : الاموال ص ٢٩٨ــ٢٩٩ .

(٤) الصريمة تصغير « الصرمة » وهى القطيع من الابل . والمقصود برب الصريمة أى صاحب العدد القليل من الابل . وكذلك المقصود برب الغنيمة اى صاحب العدد القليل من الغنم .

من نَعِمْ ابن عفان ونَعِمْ ابن عوف[1] فإنهما ان هلكت ماشيتهما رجعا إلى نخل وزرع وإن هذا المسكين ان هلكت ماشيته جاء يصرخ يا أمير المؤمنين ...» وهكذا فانه بالرغم من الارض قد حميت لاغراض الجهاد الا انها اتيحت لعامة الناس مع تقرير اولوية النفع منها للفقراء خاصة .

وقد اختلفت اراء الفقهاء فيما بعد عمر رضى الله عنه فى أمر الحمى . فقيل ليس لأحد من الولاة ان يحمى للمسلمين الا ماحماه النبى صلى الله عليه وسلم . وقيل بل أمر الحمى جائز لولى الأمر من حيث انه يقوم مقام النبى صلى الله عليه وسلم . والقول الثانى عليه جمهور الفقهاء ، غير ان ولى الأمر لا يحمى ارضاً الا تحقيقاً لمصالح المسلمين كافة وقال الماوردى : يتساوى فى الانتفاع بالحمى الغنى والفقير ، المسلم والذمى ، فإن خص بذلك المسلمين اشترك به الفقراء والاغنياء منهم ، فإن خص به الفقراء دون الاغنياء كان ذلك صحيحاً . اما ان خص به الاغنياء دون الفقراء كان ذلك باطلًا[2] . والسند فى هذا هو وصية عمر رضى الله عنه لهنى عامله بالربذة .

وكما رأينا فإن الدولة الاسلامية اعطت صغار الرعاة اولوية فى الانتفاع من الحمى ، وهذه قاعدة يمكن الاستناد اليها فى تقرير مصالح هامة فى النشاط الانتاجى خاصة فى البلدان النامية . لقد تقررت اولوية صغار الرعاة فى الانتفاع من الحمى فى ظروف اقتصادية تميزت باهمية نشاط الرعى لاصحاب الدخول المنخفضة والدخول المرتفعة على السواء . والمجتمعات تختلف بالنسبة لما تمارسه من نشاط اقتصادى باختلاف المكان أو الزمان . فقد يتغلب نشاط الرعى تارة وقد يتغلب نشاط الزراعة تارة أو نشاط الصناعة تارة أخرى. ولذلك فاننا حينما نقرر أولوية الاستفادة من أرض الحمى نقررها لصغار الرعاة فى مجتمع يحتل نشاط الرعى فيه أهمية كبيرة ولصغار المزارعين فى مجتمع يحتل نشاط الزراعة فيه أهمية كبيرة

---

(١) انعام أو ماشية ابن عفان وابن عوف ـــ يقصد عثمان ابن عفان وعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنهما وكانا من الاغنياء . وبهذا يقصد عمر بن الخطاب رضى الله عنه ان انعام الفقراء هى الأحق بالرعاية .

(٢) الماوردى : الاحكام السلطانية ص ١٧٧ .

ولصغار الحرفيين أو لاصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة فى المجتمعات التى اصبحت الصناعة فيها نشاطاً رئيسياً. وتستطيع الدولة ان تقدم التسهيلات الاساسية من مياه وطاقة لهؤلاء المستفيدين من الحمى بغية اعانتهم على قضاء نشاطهم الانتاجى. فالمشروع العام هو المسئول عن تنظيم استخدام المياه وتوفيرها وهو المسئول عن توفير الطاقة الكهربائية وغيرها كما اسلفنا، فإذا ادى خدماته للمستفيدين من « الحمى » تكاملت الاهداف الانتاجية العامة من وراء ملكية الناس جميعاً للماء والنار والكلأ ومن وراء الحمى الذى تقرره الدولة.

واخيراً فان ثمة هدف آخر قد يتحقق من خلال « الحمى » مع انه لم يكن محل الكلام والهدف من قبل. فالأرض الموات ما هى الا أرض بعيدة عن العمران وغير مطلوبة لنشاط عامة الناس فى فترة زمنية حاضرة ولكنها قد لا تكون كذلك فى فترة زمنية أخرى مستقبلة مع توسع العمران وتطور النشاط الانتاجى وتطور الفنون الانتاجية. لذلك فاننا نرى ان « الحمى » فيه حفظ لحق البعض من الجيل المقبل من المسلمين في رصيد عاطل من الأرض الآن موجود لدى الجيل الحالى. وهذا يحقق العدالة بين جيل حاضر قادم يأتى من بعد فى أرض موات اتاحها الله للناس جميعاً. ولو تركت الارض الموات دون « حمى » لربما استأثر باصلاح معظمها اصحاب الثروات فى جيل من الاجيال فصارت ملكية خاصة لهم ولذرياتهم من بعدهم. ولكن مع وجود «الحمى» يبقى جانب من الأرض الموات محمياً لمن يأتى من بعد. ولكن الدولة الاسلامية لايجب أن تشتط أو تتطرف فى تقرير « الحمى » على هذا الاساس لان احياء الارض الموات مطلوب لزيادة الانتاج وهذا ينعكس اثره على الجميع حاضراً ومستقبلاً وكذلك لإن كل جيل له رزقه عند الله. وهذا القول الاخير ليس بلا دليل .. فلقد ثبت من خلال التجربة البشرية خاصة فى المائة عام الاخيرة أن الارض التى لم يكن استصلاحها للزراعة متصوراً من قبل قد استصلحت بعد ذلك بتكاليف يسيرة بفضل التقدم فى العلوم والفنون الانتاجية. كما ثبت ان الارض التى لا يمكن أن تستصلح للزراعة (فى حدود المعرفة العلمية والفنية المتاحة) يمكن ان تكون مصدراً لانواع

اخرى من الانتاج لا يقل بل قد يزيد اهمية بكثير عن الانتاج الزراعى . ولذلك فان القليل الذى قد يبقى من الأرض الموت للاجيال التالية قد يحوى لهم من الرزق مثل أو امثال ما حوى الكثير من هذه الارض التى كانت متاحة للاجيال السابقة . فسبحان من بيده رزق الأولين والآخرين إلى يوم الدين .

وهناك اهداف أخرى للملكية العامة تتضح من مناقشة ملكية الدولة الاسلامية للمعادن وتتمثل فى ضمان تحقيق المصلحة العامة من بعض موارد الثروة الطبيعية التى تتميز باهميتها الحيوية لجميع أنواع النشاط الاقتصادى ، وعدم وضع مثل هذه الموارد التى تعتبر ثروة للمجتمع كله تحت تصرف فرد واحد أو بعض الافراد أو الشركات الخاصة .

والمقصود بالمعادن المواد الخام الموجودة على سطح الأرض أو فى باطنها ويمكن الاستفادة منها فى النشاط الانتاجى أو الاستهلاكى . ورأى المالكية فى ملكية الدولة للمعادن من أهم الاراء وابرزها فى الفقه الاسلامى فى هذا المجال . فلقد ذهب المالكية إلى أنه لا يجوز للافراد ان يمتلكوا المعادن الموجودة فى الأرض ملكية خاصة وان ملكية هذه يجب ان تكون للدولة وذلك لاسباب هى أهمية المعادن لعامة الناس وان الناتج الذى يتحقق من استخراج المعادن وفير ومن ثم فهو غير متوافق مع الجهد المبذول فيه . ويمكن القول ان المعادن ثروة قد قدرها الله للجميع وسواء ظهرت على سطح الأرض أم اكتشفت بالحفر فى باطن الأرض فانه لا يصح لفرد (او لافراد) ادعاء ملكية هذه الثروة بمجرد المجهود المبذول فى استخراجها من مستقرها الطبيعى . وربما قيل ان المجهود الذى يبذل احيانا فى استخراج المعادن كبير وشاق ولكن الأمر نسبى والمقارنه يجب ان تكون دائما بين قيمة هذا المجهود وقيمة الثروة التى تخرج من مستقرها إلى حيز الاستخدام . وفى العصر الحاضر تميزت الجهود التى تبذل فى اكتشاف المعادن واستخراجها بانها علمية ومنظمة للغاية.ويستطيع العلم الحديث ان يميز بين المناجم الغنية بالمعادن وغيرها وبين الآبار البترولية الغنية وغيرها من غير حاجة لعمليات تنقيب وحفر شاقة كما كان

يحدث فى الماضى . ومازال المنطق قائم فى المقارنة بين قيمة المجهود المبذول أو تكلفته وقيمة الثروة المعدنية المكتشفة ومازال الميزان غالبا فى صالح الأخير . وبفرض وجود استثناءات فيمكن القول ان القاعدة تخص الحالة العامة وهى الجديرة بالتشريع .

وقديما حكم بعض الفقهاء بعدم أهمية بعض المعادن حيث كانت احيانا متوفرة أو لم يكن لها استخدامات كثيرة أو معروفة فى المجتمعات . وكان النفط (البترول) يدخل قديماً فى تلك المعادن قليلة الاهمية . ولذلك لم يروا أهمية لضرورة تملك الدولة للمعادن . ولكن العصر الحاضر اختلف تماما وصارت جميع المعادن المعروفة ذات اهمية كبيرة واستخداماتها عديدة فى ظل الفنون الانتاجية المتطورة .

مثال ذلك استخدام المعادن السائلة أو الجامدة . فى انتاج الطاقة أو كمواد خام للصناعة أو للزراعة أو عمليات تشييد المبانى وتعبيد الطرق وغير ذلك .. ومن ثم أصبح رأى المالكية يحوز القبول والتأييد لكل من بحث الأمر باستفاضة . **فإذا كانت المعادن ذات أهمية كبيرة فى النشاط الانتاجى (خاصة فى المجتمعات المعاصرة) فإنه من الخطأ ترك ملكيتها فى يد الأفراد يدويرون عملية استغلالها وفقاً لمبدأ البرحية الخاصة.** وقد نجد ان القيود المفروضة على المشروع الخاص فى النظام الاسلامى غير كافية لضمان تحقيق المصلحة العامة من خلاله فى هذه الظروف . **ومن ناحية أخرى فان الأفراد قد يعجزون احيانا عن تحمل التكاليف التى تستلزمها عمليات اكتشاف واستخراج المعادن ـــ وهذا أمر واقع فى بعض الحالات خاصة فى عصرنا الحالى ـــ ومن ثم يتركون المعادن دون استغلال أو يقصرون فى استغلالها. والدولة لاشك أكثر قدرة على تنظيم عمليات اعداد رأس المال اللازم للكشف والاستخراج وهى كذلك أكثر قدرة على ادارة عمليات الانتاج.** وهى فى هذا الأمر لا تتنافس مع الافراد فى أمر يستطيعونه وانما تساعد فى تحقيق مصلحة عامة للجميع . وقد يناقش البعض أمر الملكية العامة فى مجال المعادن استناداً على اراء الفقهاء الآخرين الذين اختلفوا مع المالكية . وربما قيل ان الافراد تمكنوا من استغلال المعادن فى الولايات المتحدة وفى اوربا الغربية وبلدان أخرى واستطاعوا

تكوين شركات ضخمة ذات كفاءة انتاجية عالية . وهذا الأمر الاخير لا يمكن انكاره . ولكن يلاحظ ان عنصر الاحتكار واضح جداً فى سلوك معظم هذه الشركات الضخمة المنتجة للمعادن ، وهذا أمر لاينكره أحد أيضاً . ولذلك حتى إذا سلمنا بان الافراد قد يكونون احيانا ذوى كفاءة فى استغلال المعادن أو حتى اكثر كفاءة من الدولة الا انه من الخطورة السماح لهم بتكوين احتكارات ذات شوكة قوية من خلال هذا المجال الحيوى . ومع ذلك فان النظام الاسلامى يسمح بالاستفادة من مواهب الافراد والحوافز الخاصة الموجودة لديهم حتى فى ظل الملكية العامة وهذا أمر فريد اذا قورن بما هو موجود فى النظم الاقتصادية الأخرى . فالمالكية « يرون ان من حق الدولة ان تقطع المعادن لمن تجد فيه القدرة على استثمارها على ان يكون للمقطع له حق الاستغلال ، وتبقى ملكية الرقبة للدولة ، ويحق لها ان تسترد ذلك الحق متى انتهت فترة الاقطاع[1] »

لاشك ان القاعدة الهامة التى ارتكزت عليها مناقشة الملكية العامة للمعادن تتمثل فى الحرص على عدم حصر ثروة هامة أو غير عادية اتاحها الله للمجتمع فى ايدى قلة من الافراد . ولاشك ان هذه القاعدة نفسها تتأكد من معنى الآية الكريمة الخاصة بتوزيع اموال الفيء .. قال تعالى : مآأفآء اللهُ على رسولِهِ من أهل القرى فللهِ وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكينِ وابنِ السبيلِ كى لا يكونَ دولةً بين الاغنياء منكم .. (الحشر : ٧) فهكذا أمر الله فى الثروة غير العادية التى منّ الله بها على المجتمع الاسلامى حينما آلت اليه اموال بنى النضير وثرواتهم ، إن يكون فيها نصيباً لرسول الله ﷺ وأنصبة لذوى الحاجات المختلفة وذلك كى لا يتركز المال او يبقى متداولا فقط بين الاغنياء من المجتمع وهم القلة . وقد تأكدت هذه القاعدة الهامة فى عصر عمر بن الخطاب رضى الله عنه وارضاه فلم يقسم ارض

(١) انظر محمد فاروق النبهان ، الاتجاه الجماعى فى التشريع الاقتصادى الاسلامى ص ٢٥٠ ، (رسالة دكتوراه) دار الفكر ١٩٧٠ . ويلاحظ ان كلمة الاقطاع فى الفقه الاسلامى تستخدم بمعنى يختلف تماما عن المعنى الشائع للكلمة فى عصرنا الحاضر . فالدولة حينما تقطع ارضا أو معدنا لفرد من الافراد فانما تعطيه قطعة ارض أو منجما وذلك بشروط . وكذلك انظر :
الماوردى ، الاحكام السلطانية ص ١٨٨ .

السواد ومصر والشام بعد افتتاحها بين الفاتحين الغانمين وانما ابقاها ملكاً عاماً للأمة الاسلامية . وكان رسول الله ﷺ قد قسم أرض خيبر بين الفاتحين امتثالا لامر الله (آية الغنائم). ولكن عمراً رضى الله عنه وقد الهمه الله عز وجل فعل ما فعل ، شعر ان استمرار الدولة فى قسمة الارض المفتوحة بين الفاتحين سوف يؤدى الى تركز الثروة فى ايديهم خاصة وايدى ورثتهم من بعدهم ويحرم بقية المسلمين فى عصره ومن يأتى من بعدهم وهم الغالبية من ثروات غير عادية اصبحت فى حوزة المجتمع بفضل الله . ويروى انه رضى الله عنه قال « كيف بمن يأتى بعد ذلك من المسلمين ليجدوا الأرض قد اقتسمت وورثت عن الآباء ؟». وخالف بلال رضى الله عنه عمراً فيما فعل فقال « اتقف ما افاء الله علينا باسيافنا على قوم لم يحضروا ولم يشاهدوا ، فقال عمر : إذا قسمت ارض العراق والشام ومصر فما يسد به الثغور ؟ وما يكون للذرية والأرامل ؟ ثم قال : لولا آخر الناس ما فتحت قرية الا قسمتها كما قسم رسول الله خيبر » ووافقه معاذ رضى الله عنه فقال « والله .. انك ان قسمتها صار الريع العظيم فى ايدى القوم ثم يبيدون فيصير ذلك الى الرجل الواحد أو المرأة ثم يأتى من بعدهم قوم يسدون من الاسلام سداً وهم لا يجدون شيئا ، فانظر أمراً يسع اولهم وآخرهم »[1] .

وهكذا حينما زادت ثروة المجتمع زيادة « غير عادية » الهم الله عمراً بن الخطاب ان يعاملها معاملة « الفيء » رغم انها كانت فى ظاهرها « غنيمة » واستند امير المؤمنين رضى الله عنه ومن وافقه من صحابة رسول الله ﷺ إلى القاعدة القرآنية الهامة « كى لا يكون دولة بين الاغنياء منكم » ورأوا منافع عامة لم تكن لتتحقق اذا صارت هذه الثروة غير العادية فى غير نطاق الملكية العامة للدولة الاسلامية . فمن اين تأتى الموارد المالية للدولة للانفاق على الجيوش المستمرة فى جهادها ؟ ومن اين تأتى الموارد المالية للدولة للانفاق على ذوى الحاجات فى مجتمع كانت حدوده تتسع بصفة مستمرة ؟؟

---

(١) ابو عبيد ابن سلام ، الأموال ص ٥٩ ، كذلك انظر : يحيى ابن آدم، الخراج (انظر المناقشة الخاصة بقسمة ارض العنوة) .

وقد اختلف الفقهاء رضوان الله عليهم فى ما فعله عمر بن الخطاب . وكان ممن وافقه على الملكية العامة لارض السواد ومصر والشام الامام مالك رضى الله عنه . وقال انه لا يجوز لولى الأمر ان يفعل خلاف ما فعل عمر . وقال مالك ان ابقاء ارض السواد ومصر والشام ملكاً عاماً فيه تحقيق لاهداف عامة ، فيصرف من خراج هذه الارض فى بناء المساجد والمدارس وبناء القناطر وجميع السبل التى تعود على المسلمين عامة بالنفع[1] . وذهب ابو يوسف رضى الله عنه الى ان ذلك الفعل من عمر كان توفيق من الله « وفيه كانت الخيرة لجميع المسلمين ، وفيما رآه من جمع خراج ذلك (اى خراج الارض التى بقيت ملكا عاماً) وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم ، لإن هذا لو لم يكن موقوفاً على الناس فى الأعطيات والارزاق لم تشحن الثغور ، ولم تقو الجيوش على السير إلى الجهاد ..[2] ونحن لا نعرض هنا أمر ما جاء فى أمر الارض المفتوحة عنوة من فقه . فالمجتمع الاسلامى اصبح الآن ضعيفاً فارغاً من القوة بعد ان انتابته كثير من عوامل التخلف الاقتصادى والاجتماعى . بل ان المجتمع الاسلامى هو الذى وقع فريسة سهلة للفاتحين فى القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين .. ولكننا عرضنا ما عرضنا لكى نؤكد انه فى حالة تحقق ثروات غير عادية للمجتمع الاسلامى بأى طريق كان أو فى حالة وجود ثروات غير عادية مخبوءة فى باطن الارض او سطحها فانه لا يحق لأحد ان يمتلكها ملكية خاصة بل ينبغى ان يتاح للجميع الاستفادة منها وفقا لعدالة الشريعة الاسلامية . وكذلك يتضح ايضا ان من اهداف الملكية العامة اتاحة ما يكفى من موارد مالية للدولة لكى تنفق منها على الجيش وبعض انواع المرافق التى لا يستغنى عنها عامة الناس مثل الجسور وكذلك على المساجد والمدارس ، وعلى اصحاب الحاجات الماسة مثل الارامل واليتامى والفقراء . وربما يتسائل البعض ولم لا تفرض الدولة ضرائب على الناس بدلا من ذلك ؟ ولكن الضرائب بالشكل الذى نعرفه الآن لم تكن معروفة فى العصر الاسلامى الأول . ولا

(١) انظر محمد فاروق النبهان مرجع سابق ص ٢٢٨ .

(٢) ابو يوسف : الخراج ص ٣٢ .

شك ان ملكية عامة تدر موارد مالية للدولة بطريق النشاط الانتاجى ليس فيها عبئا على أحد وهى أفضل بلا شك من ضرائب تفرض على الناس وقد يكون عبئها عليهم وعلى نشاطهم الانتاجى كبير أو متزايد .

واخيراً فإنه بذكر المرافق العامة وضرورتها لعموم الناس فان النظام الإسلامى ينفرد من بين الانظمة الاقتصادية جميعاً بفتح الباب للافراد لانشائها أو دعمها عن طريق التنازل الاختيارى عن ملكيتهم الخاصة وتحويلها الى ملكية عامة . هذا هو نظام الوقف . وقد تعرض هذا النظام لكثير من الاقاويل والانتقادات لأن البعض قد استغله فى تحقيق اغراض فردية خاصة . ولكننا هنا نتناول « ما ينبغى » وهو جزء من تجربة المجتمعات الاسلامية وليس كل التجربة ، كما اننا نختص بدور الوقف فى النشاط الانتاجى وهذا جزء من دوره العام .

لقد لعب الوقف دوراً هاماً على مدى التاريخ الاسلامى الطويل فى تمويل العديد من المرافق العامة . فقد كانت اموال الوقف تستخدم فى انشاء المساجد ولم تكن المساجد مجرد دور للاعمال التعبدية المحضة وانما كانت مدارس لا تهدأ فيها حركة التعليم يستفيد منها ابناء الاغنياء والفقراء على السواء ، ومكتبات زاخرة بالكتب والمراجع فى العلوم المختلفة . وفى مراحل أخرى من التاريخ الاسلامى حينما برزت المدارس والمكتبات العامة كمؤسسات مستقلة ادى الوقف دوره فى انشائها وتمويلها . كل هذا حدث قرونا طويلة قبل ان يفطن العالم الغربى إلى ان على الدولة ان تنشىء مثل هذه المؤسسات وتتعهدها بالانفاق ، وكان لابد للدولة فى المجتمعات الغربية من جباية الضرائب لاجل تمويل مثل هذا الانفاق . كذلك قام الوقف بدوره فى تمويل المستشفيات والتكايا وهى بيوت مخصصة لاستضافة من لا أهل لهم ولا مأوى من ابناء السبيل وغير القادرين من العجزة وارامل النساء واليتامى واللقطاء . وكل هذه فئات بدأت المجتمعات الغربية الحديثة اخيراً جداً تتنبه إلى قضاياها الاجتماعية والانسانية وتنشىء لها الملاجىء وتنفق عليها بما يحميها من العوز وما يحمى المجتمعات من ظواهر التشقق الاجتماعى والجرائم المترتبة على اهمال قضايا أصحاب الحاجات الماسة .

وربما قيل ان هذه المرافق أو المؤسسات جميعاً من قبيل الاعمال الخيرية فما علاقتها بالنشاط الانتاجي ؟ ولكن ألم يتفق المعاصرون من علماء الاقتصاد على تصنيف المدارس والمكتبات العامة والمستشفيات ودور رعاية العجائز والايتام والأرامل الخ ضمن رأس المال الاجتماعي Social Overhead Capital ؟ وألم يتفق المعاصرون من علماء الاقتصاد أن رأس المال الاجتماعي له دوره الهام فى النشاط الانتاجي ، مع ان هذا يتم بصورة غير مباشرة ، ومن ثم له اولوية اساسية فى عملية التنمية الاقتصادية ؟

ولكى نتحقق من الصلة بين الوقف والنشاط الانتاجى واهداف الملكية العامة علينا ان نرجع إلى بعض الامثلة الأولى . روى ابن كثير رضى الله عنه فى تفسيره للآية الكريمة « من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له وله اجر كريم » (الحديد : ١١) ، الحديث الذى اخرجه ابن ابى حاتم عن عبد الله ابن مسعود قال لما نزلت هذه الآية قال ابو الدحداح الانصارى يارسول الله وإن الله ليريد منا القرض ؟ قال « نعم يا أبا الدحداح » قال ارنى يدك يا رسول الله ، قال فناوله يده قال فإنى قد أقرضت ربى حائطى ، وله حائط فيه ستمائة نخلة وأم الدحداح فيه وعيالهما قال فجاء ابو الدحداج فناداها يا ام الدحداح قالت لبيك قال أخرجى فقد اقرضته ربى عز وجل . وقيل ان رسول الله ﷺ قال « رب نخلة مدلاة عروقها دُرّ وياقوت لابى الدحداح فى الجنة » هذا هو الوقف الأول .. تنازل اختيارى عن ملكية خاصة لتتحول تلقائيا إلى ملكية عامة . ويلاحظ ان ما تنازل عنه ابو الدحداح الانصارى مزرعة فيها ستمائة نخلة .. نشاط زراعى كبير وينفق منه فى سبيل الله على الجهاد أو مساعدة اصحاب الحاجات الماسة من ابناء المجتمع الاسلامى . ومثال آخر من الامثلة الأولى البارزة ما روى عن عثمان بن عفان رضى الله عنه وارضاه أن النبى ﷺ قدم المدينة وليس لها ماء يستعذب غير بئر رومة (وكانت ملكا خاصاً) فقال عليه الصلاة والسلام : من يشترى بئر رومة فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها فى الجنة ، قال عثمان فاشتريتها من

صلب مالى . وكان عثمان رضى الله عنه من اغنياء المجتمع الاسلامى الأول . هذا مما ينفرد به الاسلام، ملكية عامة عن طريق التنازل الاختيارى(ابتغاء وجه الله)عن الملكية الخاصة ذات الطابع الانتاجى وذلك من أجل بناء جانب من رأس المال الاجتماعى الذي يستفيد منه عامة الناس خاصة اصحاب الدخول المنخفضة منهم . فهل هناك ما يماثل النظام الاقتصادى الاسلامى ؟

الفهـــرس

الموضـــــوع	الصفحة

« تم بحمد الله »